

al-Sabbān, Muḥammad ibn 'Alī

Hāshiyah

حاشية علامه عصره ووحيد دهره فريد

الزمان الشيخ محمد الصبان على

شرح العصام على السمرقندية

في علم البيان نفع الله

بها المسلمين

آمين

وبها مشوامع الشرح حاشية العلامة على بن صدر الدين بن عصام الدين

حفيد العصام رجهما الله تعالى

يقول العبد المفتقر الى
الطاف ربه الخفية

٣

العمل بالسنة السنية
الواردة في باب الهدية
فنظرت الى ما عندي من
المضاعة فوجدتها مزجة
وتاملت ضعيف استطاعتي
فوجدتها غير مرضاة غير
انني اهتمت ان الضرورات
تبين المحظورات وكنت ان
ذكرت ما ذكرت مشتغلا
بمطالعة شرح جدي على
الرسالة الموهلة لتحقيق
معاني الاسماء عارات للامام
الحق والمحب المدقق
الحاجة الى القاسم
السمير قندي افاض الله
تعالى عليه من فضله
الابدي فرايت ان انظم
ما انتشر في سلك التحرير
وسمعت التقرير من تبين
مقاصده والاشارة الى
مضان فوائده مع الترشيح
بنكات لطيفة وأبحاث
شريفة فشرعت في ذلك
مستعمدا بالخلق الجواد
على الاطلاق فلما تم بحمد
الله تقويمه وكل ترفيعه
وسميته باسمه الشريف
ووجهته نحو ظله الوريث
أعني صاحب النفس
القلبية والرياسة الاسنية
بسلطان العلماء وملاذ
الكرماء من تعترهمته
عن تربية الافاضل ولا
تعتز عن افاضة الفواضل

على جملة الحمد لولاه العطفية وبالنظر الى الشارح انقلبت الى العطف على جملة ان احسن
الحق أقول ذكر جماعة أن المقصود من صلاتنا عليه تعظيمه ولا يخفى ان الثناء على الصلاة
عليه تعظيم له فيكون بمنزلة الصلاة عليه فعلى هذا اذا جعلنا جملة الصلاة معطوفة على جملة
الحمد كان الشارح مصليا حكما فاقبل (فان قلت) يلزم على عطف الصلاة على الحمد أن
الصلاة من أحسن ما تراد به النعم وتندفع به البلاء وهذا إنما بهدفي الشكر الذي منه مثل
الحمد المذكور (قلت) الصلاة تستلزم الحمد لان فيها اعترافا بأنه تعالى أنعم علينا بأمره
صلى الله عليه وسلم بنا وأنه تعالى اهل لان يسأل منه (فان قلت) لم يقدم البسملة على جملة
القول مع انها روض القول (قلت) ليحصل المطلوب من الابتداء الحقيقي بها ولتعود بركاتها
على جملة القول أيضا هذا وقد أوسعنا في رسالتنا الكبرى في البسملة الكلام على
ما اشتملت عليه البسملة من المجاز فراجعها لتظفر بما فوق المراد (قوله بقول) عدل عن
المضارع المستند الى ضمير المتكلم مع انه مقتضى الظاهر ليتوصل الى ذكر العبد والمفتقر
على وجه يكون فيه العبد محضة فاندفع ما يقال كان يمكنه ان يقول أقول وأنا العبد
الحق أو أقول عبدا الحق مع انه ليس في العبارة الاولى من التواضع ما في عبارته وأيضاً في
عبارته التفات من التكلم في متعلق البسملة الى الغيبة وهو من الحسنات والعبارة ان
المذكورتان خاليتان عنه (قوله العبد) ال فيه لاهل هذا الخارج المحضوي والعبد في الاصل
صفة اسمية عمل استعمال الاسماء واختاره مع ما فيه من الخضوع توطئة لصفة المفتقر الى
اشعارها قبل ذكرها صريحا (قوله المفتقر) أي المحتاج شديد الان أصله من كسر فقار
ظهره فهو أخص من المحتاج ولهذا آثره عليه وانما آثره على الفقير لان الفقير يستعمل
اسما وصفة كما قاله بعضهم بخلاف المفتقر لان صيغة الافعال تشعر بالميل الى الشيء
والسعي في تحصيله فتبدل على ان الشارح راغب في تلك الصفة وفي ذلك من التواضع
وحب القيام بصفة العبودية ما لا يخفى واعلم انه يقال افتقر الى كذا بمعنى احتاج اليه
ويقال افتقر أي كسر فقار ظهره فتعدية الشارح له بالي قرية على انه بمعنى المحتاج
(قوله الى أطاف ربه الخفية) الاطاف جمع لطف وهولته بطلق على الرقيق والاحسان
يقال لطف به كنصر لطف بالضم وعلى الصغر والدقة يقال لطف بكرم لطف بالضم
والطافة وفي اصطلاح جمهور المتكلمين الاقدار على الطاعة فهو مساو عندهم للتوفيق
وجله هنا على معنى الرقيق والاحسان أو في العموم من جملة على الصغر والدقة بمعنى النعم
الصغيرة الدقيقة أو الاقدار على الطاعة ثم على المعنى الاول والثالث يحتمل ان يبقى الاطاف
هنا على معناه المصدري والجمع باعتبار الانواع أو الماطوف به وان يجعل بمعنى الماطوف به
والجمع حينئذ ظاهر وعلى الثاني بمعنى الماطوف به كما أشرنا اليه والاحسن ان يراد بالاطاف
الخفية على المعنى المصدري افاضات العلوم والادراكات وعلى معنى الماطوف به العلوم
والادراكات ليكون في الكلام اشعار بان المشروع فيه من العلوم فيكون هناك نوع
براعة استهلال والصفة أعني الخفية على المعنى الثاني لازمة وعلى غيره مخصصة سواء جعل
الاطاف بالمعنى المصدري أو بمعنى الماطوف به وفي الوصف بالخفية اشارة الى ان المتن

(RECAP)

2274-

75881

695

عصام الدين بن محمد
 حياهما الله بمغفرته الجليلة
 ذوالسكالات المجدبة التي لم
 تجمع في انسان اراقي في
 مراقي العلي مرتبة يعجز
 عن ادراكها الاذهان
 من يقصد العلماء بدين
 علومه من كل مرقى محقق
 ويصح كسبة افادته من كل
 فبح عمق يحوم حول داره
 العالمون كما ترى المبحج
 بيت الله معتز كما من تغذى
 بالعلوم الشرعية وملاك
 زمام الفنون العقلية عالم
 الامة وسلم الامة نور
 حديقة السلطنة العثمانية
 بل نور حديقة المجوزة
 الاسلامية من طارصيته في
 سائر الاقطار وظهور ظهور
 الشمس في رابعة النهار
 لقد ظهرت فلا تخفى على أحد
 الاعلى اكمل لا يعرف القمر
 معلم اهر المؤمنين سعد
 الملة والدين ابد الله سعده
 وأبدجده
 لا زال دارك ماوى السعد
 مسكنه
 منوى العلي والابادي
 جميع الدول
 وعشت في عزة ترهى الملوكة
 بها
 وسيرة ترضى بالله والرسول
 ومنع الله نسل أنت والده
 بالسعد والعمر محفوظا
 بن الخلل

دقيق يحتاج الى اللطاف تناسبه وكذا في جمع اللطاف ففهم انه انما قال الخفية مع انه
 مفقور الى الظاهرة أيضا كالملابس وصحة الجسم من الامراض الظاهرة لانها المناسبة لا مقام
 أفاد غالب ذلك الشيرازي (أقول) قد يناقش في جعله الصفة مخصصة على غير المعنى
 الثاني اذا جعل اللطاف بالمعنى المصدري بان المعنى المصدري تعلق القدرة وهو خفي دائما
 ويحجب بان ظهوره باعتبار ظهور أثره ثم انما يتبع جميع ما ذكر اذا كان لفظ الخفية بمعنى
 المستترة وهو المتبادر ويحتمل أن يكون بمعنى الظاهرة كناية عن عظمتها وتناهيها في الكمال
 بحيث لا يشكرها أحد يقال خفي الشيء اذا ظهر أو اسـ. تتر ويقال خفيت الشيء أى أظهرته
 وأخفيتها أى سترته وقيل هما الغتان في المعنيين جميعا وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقا
 فيقول خفي له أى ظهر وخفي عليه أى استتر ولا يحتاج الشخص الى اللطاف الظاهرة
 والخفية أى بصيغة مشتركة تحتها هما واختار عنوان الرب لا شعاره بانه غير مستقل بامر
 وانه محتاج الى تربية مولاه احتياج الاطفال اسـ. تنزالا لافضال وفي قوله الخفية مخالفة
 للافصح اذا افصح فيما عدا جمع الكثرة لغير العاقل المطابقة وفيه الافراد والاطاف جمع قلة
 (أقول) المراد ان صيغة صيغة قلة فلا يتناقض ان صيغة القلة المضافة الى معرفة الكثرة
 ولا يمد أن افراد الوصف للاشارة الى ذلك فتدبر (قوله عصام الدين) هذا لقبه واسمه
 ابراهيم ومن أجده أبو اسحق الاسـ. فرايني كما ذكره الشارح في حواشيه على العقائد
 والعصام في اللغة الحفاظ أى ما يصمم به الشيء ويحفظ والجمع عصم ككتاب وكتب ولا يخفى
 ما في هذا التركيب باعتبار معناه الاضافي من الاستعارة المسكنية في الدين والتخييلية في
 العصام أو المصرحة في العصام أما باعتبار معناه العلمي فلا تنزل كل من المتضايقين منزلة
 الزاى من زيد (قوله ابن محمد) نعت لعصام لا للبعد لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البدل
 على النعت مع انه المقدم عند اجتماعه مع غيره قبل محمد جده واسم ابيه يوسف (قوله
 حياهما الله) كذا في بعض النسخ وفي بعضها حذفها أما نسخة حذفها فغناها أحاطهما
 بمغفرته فيكون المطلوب مغفرة عظيمة وليس في هذا دلالة على كثرة الذنوب حتى يكون
 الاعتراف بذلك في حق ابيه سوء أدب منه ولو سلمت الدلالة قلنا في الكلام تغيب أو ادعاء
 أن ذنوبه سرت الى ابيه منه أو أراد بالذنوب بالنسبة الى ابيه ما هو سيئات المقرين التي هي
 حسنات الابرار ولا يخفى عليك ما في قوله حذفها الخ من الاستعارة المسكنية والتخييل حيث
 شبه المغفرة بسائر حسي يحيط بجميع جوانبهما ورمز الى ذلك بحرف أو المصرحة في حذف
 حيث شبه الاحاطة المعنوية بالحسية وأما نسخة حماهما فغناها أعطاهما ويرد عليها ان
 حبا بمعنى أعطى يتعدى الى مفعوليه بنفسه ويحجب بانه ضمن حبا بمعنى أنحف فعداه بالياء
 أو معنى خص على ان الباء داخلية على المقصور عليه قصر اضا فيا لا على المقصور ولانه
 لا يناسب مقام الدعاء والمعنى انه ما مقصوران على المغفرة لا يتعدى ذنوبها الى المؤاخذه
 (قوله المحلية) وصفها بالمحلية مع ما فيه من المقابلة للخفية لفظا ومعنى أولفظا فقط على ما مر
 لان السائر اذا كان خفيا لا يسـ. ترموا وراءه كل السـ. تروا المغفرة المحلية هي التامة التي لا تبقى
 ذنبا من الذنوب ولا تترك للذنوب أثرا ووصفها بالظهور مع انها من المعاني باعتبار ظهور

ان أحسن ما تزايد به النعم
الوفية

من قال آمين أبقى الله
مهجته

فان هذا دعاء ينفع البشرية
وها أنا أشرع وبالذي
أنصرع (قوله يقول
العبد) اختار لفظ العبد
مع ما فيه من الخضوع
توطئة لأصناف المفتقر المنئي
عن الاحتياج ولذا عدي
بالي اذا العبد محتاج لا يملك
شيئا وأثر صفة المفتقر على
المحتاج مع أنه المراد لما
أنه ما خوذ من الفقر الذي
هو أخص من الاحتياج
كما تراه في ابن السبيل فإنه
محتاج غير فقير وجمع
اللطاف أشعاراً بشدة
احتياجه وأنه ادعى
لأنجاح الطلبة وفي توصيف
اللطاف بالخفية إشارة
الى أن المتن يمكن من الدقة
والخفاء بحيث يحتاج شارحه
الى اللطاف تناسبه وفي
اختيار عنوان الرب للباري
جل وعلا إشارة الى أنه قد
افتقر الى من يوصله الى
كمالاته فهو جدير بان يعطيه
مسئله الذي هو من جلتها
(قوله بمغفرتة المحلية) المغفرة
المغفرة بمعنى الستر وتوصيفها
بالجملة مع ما فيه من
مقابلته للخفية لأن الساتر
اذا كان خفياً لا يستتر

أثرها لانه اذا غفر له أدخله الجنة وأكرمه ولم يعاقبه أبداً (قوله ان أحسن الخ) مقول
القول واعتراض هنا بامور الأول انه يلزم على صنيع الشارح تغيير اعراب المتن لان الحمد
الخ في المتن جملة استثنائية مركبة من مبتدأ وخبر وعلى صنيع الشارح صار جملة الحمد الخ
خبر ان ولم يفتح الى رابط لانه ان أريد لفظها فهي في حكم المفرد أو الحمد خبر ان ولو اذهب
العطية حال منه أو ظرف لغو متعلق بالحمد واللام للتقوية وتغيير اعراب المتن قبل لا يجوز
مطلقاً وقبل ان لم يكن الشارح صاحب المتن وقبل ان لم تتغير حركة الاعراب كما هو ذلك
ابن أبي شريف في حواشي شرح النخبة (أقول) لا بد على الاحتمال الأول من احتمالات
صنيع الشارح من تقدير مضاف أى جند الحمد الخ لان الاحسن ليس لفظ الحمد ولو اذهب
العطية بخصوصه بل جند الله بأى عبارة كانت فتأمل (والجواب) ان الشارح جرى على
القول الأخير الثاني انه يلزم على صنيع الشارح أعمال ان محذوفة هي واسمها ولم
ينصوا على حذف ان وأخواتها مع الاسم فيما أعلم نعم ذكروا انها تحذف مع اسمها وخبرها
نحو أن شركائ الذين كنتم ترعمون أى ترعمون أنهم شركاء وانها اذا حذفت ارتفع
اسمها كما ذكره الدماميني في قول أى العلاء * فلو لا الغمد عسكه لسالا * أى ان الغمد
(والجواب) انه انما يلزم ما ذكر لو كان المحذوف ملحوظاً للمصنف وصرح به الشارح على
لسان المصنف وليس كذلك انما غرض الشارح الثناء على جند المصنف بعبارة مؤكدة
بذنها وبين جند المصنف شدة الارتباط والامتزاج الثالث وضع ان لتأكيد النسبة ورفع
الشك عنها ولا شك في نسبة الحمد لله ولا انكار (والجواب) ان المحكم قد يثو كذليان
شرفه ومزنيته كما في انافتحنا لك (أقول) ابراده هذا غلط لان التأكيد هنا ليس لنسبة الحمد
لله حتى يرد الاعتراض بل للنسبة بين أحسن والمجدوهى مما قد يشك فيه فافهم الرابع
كان مقتضى الظاهر ان يحول الحمد من هذا اليه لانه المعلوم وأحسن مسند لانه المجهول
(والجواب) انه قلب الجملة من اللغة في مدح الحمد (قوله ما تزايد) هذه النسخة هي المناسبة
للقوله وتدفع وفي بعض النسخ تزايد والمناسب لها وتدفع وما نكرة موصوفة أو موصولة
اسمى أى ان أحسن شـ كـ أو الشـ كـ الذى تزايد الخ ثم لا يخفى ان أفعـل التفضيل بعض
ما يضاف اليه ففاد الكلام ان الحمد المدوح بالاحسن شـ كـ وهو كذلك لانه في مقابلة
زعمه كما تقتضيه قاعدة تعليق المحكم بالمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق ففي الكلام
اشعار بان الثناء بضمون هذه الجملة علتـه هبة العطية ولا نغنى ان مضمون الجملة نفسه
علته الهبة وان كان الغالب ذلك فلا اعتراض بان ثبوت الحمد لله تعالى ليس مجرد الانعام
لانه يستحق الحمد لذاته وصفاته وأفعاله والحاصل ان المعول هنا جند المصنف بهـ ذه
العبارة لان ثبوت الحمد الواقع مبتدأ فيها (قوله الوفية) مبالغة الوافية أى التامة واستشكل
الجمع بين قوله تزايد وقوله الوفية بان فيه تنافراً والجواب من خمسة أوجه الأول ان
انصاف النعم بكونها وافية حاصل بسبب تعلق الزيادة بها لاقبله ومبنى التنافر على ملاحظة
وفاء قبل تعلق الزيادة بها وهل الوفية على هذا الوجه من مجاز الاول أى النعم التى تصير
وفية بسبب تعلق هذه الزيادة بها والا المشهور الاول ومختار صاحب عروس الافراح الثاني

ومدفع به البلية في البكرة
والعشية (المجدلواهب
العطية)

ما خلفه كل السترفاقصود
المغفرة التامة (قوله تراد
به النعم الوافية) الوفي
مبالغة الوافي وقد يتراعى
التناظر بين كون النعم وافية
وتعلق الزيادة بها وأنه
كان الاولى النعم القاصرة
والتوجيه منع التناظر اذ
ميناه على أن تلاحظ النعم
وفية قبل تعلق الزيادة
بها وذلك غير لازم اذ من
المجائز أن يكون انصاف
النعم بكونها وافية بسبب
تعلق الزيادة بها كما في قوله
الكامة لفظ وضع ليعني
مفرد سواء جعل مجرورا
صفة ليعني أو مرفوفا صفة
لللفظ اذ انصاف كل من
اللفظ والمعنى بالافراد فرع
الوضع فهو مؤنور رتبة على
الوضع تامل ولئن سلم تقدم
انصافها بكونها وافية على
تعلق الزيادة بها فالوفي
يقبل الزيادة في الوفي اذ
الكامل يقبل الكمال ولعل
النكتة حينئذ في اختيار
الوفية على القاصرة التي
قد يتوهم انها أولى لان اذا
كان الحمد سببا لازدياد
النعم الوافية فكونه سببا
لازدياد النعم القاصرة
أولى فان طلب الوفي

فانه رد على من جعل قوله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلا فله سلبه من مجاز الاول بما
حاصله انه لا يتعين ذلك لانه لا يلزم وجود المفعول به بوصفه العنوانى قبل تعلق الفعل به
بل يجوز أن يكون مقارنا للفعل كما في خلق الله السموات فغنى الحديث من فعل بكافر
فعلا صار به قتيلا فله سلبه الثاني سلطنا ان الوفاء قبل فالوفي يقبل الزيادة في الوفاء اذ
الكامل يقبل الكمال وعلى هذا فزيادة النعم القاصرة مفهومة بالاولى لانها أشد طلبا
للزيادة من طلب الوافية لان طلب القاصرة لدفع النقصان وطلب الوافية لتحصيل كمال
الكمال والاهتمام بشأن دفع النقصان أشد الثالث اختلاف جهتي الزيادة والوفاء فالزيادة
من جهة النعم والوفاء من جهة الكيف أو العكس ومبنى التناظر على اتحاد الجهة الرابع
وهو أحسن الاجوبة أن المراد أن الحمد سبب زيادة النعم الوافية على ما عند المحامد من النعم
فالنعم الوافية مزيدة لا مزيد فيها ومبنى التناظر على العكس الخامس ان الوافية بمعنى الموفية
بجميع المقاصد ومبنى التناظر على ان المراد وافية في نفسها (قوله ومدفع به البلية) انما لم
يقبل وتزال مع انه الانسب لفظا لاشتماله على الجنس المضارع لان ازالة الشئ تشهير
بوضوئه بخلاف دفعه فيكون التعبير به أبلغ في مدح المجدل اشعاره بان الحمد منع من وصول
البلية بالكلية والموافق لقولهم التحلية مقدمة على التحلية تقديم قوله ومدفع به البلية على
قوله تراد به النعم الوافية ويظهر لي توجيه صنيعة بانه قصد المجري على نسق قوله تعالى لئن
شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد كما سيأتي واعلم ان في قوله ان أحسن الخ
تلميحاً الى قوله صلى الله عليه وسلم رأس الشكر الحمد لله ولعل ذلك لكونه أصرح أنواعه
وفي قوله تراد به النعم الوافية تلميحاً الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وفي قوله ومدفع
به البلية تلميحاً الى مفهوم قوله تعالى ولئن كفرتم ان عذابي لشديد فان مفهومها أن ضد
الكفران وهو الشكر دافع للعذاب (قوله في البكرة والعشية) البكرة الغداة وهي ما بين
طلوع الفجر وطلوع الشمس والعشية آخر النهار والظاهر أن الجار والمجرور ظرف لغو
متعلق بكل من تدفع وتراد على سبيل التنازع أو بقوله أحسن ويحتمل على بعد أنه مستقر
متعلق بمحذوف حال من النعم والبلية أي كائنتين وأبعد من هذا تعلقه بالحمد المؤخر بل هو
غير مناسب لاقتضائه ان الزيادة والدفع يختصان بالحمد الدائم مع انه ليس كذلك وعلى كل
تقدير فالمراد جميع الاوقات كما هو عادة البلغاء انهم يذكرون ملازمة الفعل لطرفي الزمان
ويشبهون به الى ملازمة جميع أجزائه فان البكرة ينتهي بها الليل ويبتدئ بها النهار
والعشية بالعكس وذلك مجاز مرسل من اطلاق المجزوء ارادة الكل ويحتمل أنه من باب
حذف العاطف والمعطوف (قوله لواهب العطية) كذا في بعض النسخ ووجه بان في
حذف الموصوف تنديها على قوة اختصاص الصفة به وانها مالا يذهب الوهم الى انصاف
غيره بها وبان في حذفه هنا مطابقة لمخذه في جملة الصلاة وفي بعضها الله الواهب العطية
وفي بعضها الله واهب العطية أقول على النسخة الأخيرة ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
بناء على ان المراد عطية الكوكب وتراد عن معنى متعلق زمن فاضافة محضة تفيد التعريف
فالمطابقة حينئذ بين النعم والمنعوت في التعريف حاصلة أو بمعنى الحال أو الاستقبال

أى كل عطية أو العطية
المعهودة التي نزلت فيها
السورة

للزيادة ليس كطلب
القاصر لها فان طالب الاول
لتحصيل الكمال وطلب
الثاني لدفع النقصان
والاهتمام بشأن الدفع
أشد فالحكم بحصول
الزيادة بسبب الحمد مع
كون الطالب أضعف
طلبا مستلزم لحصوله مع
كونه أكثر طلبا بالطريق
الاولى تأمل أو ان المراد
من كون النعم وفية وفاؤها
بما قصد منها على وجه أتم
فهو زيادة في الكيفية
ومقتضى تعليق الزيادة
بحصولها بحسب الكمية
فلاتنافر أو بالعكس أى
براد بقوله تزداد الزيادة في
الكيفية وبالوفية الزيادة
في الكمية ولعل المراد
والله أعلم ان الحمد سبب
زيادة النعم الوافية على
ما عند المحامد من النعم فلا
يتوهم التناقض اذ مبناه
على كون النعم وفية زيدا
عليها وهذا الامر بالعكس
ولعل هذا الوجه أوجه
(قوله وتدفع به البلية)
المناسبة اللفظية تقتضى
وتزال عوضا عن تدفع
وكانه قصد المبالغة في
مدح الحمد فان ازالة

أو الاستمرار فاضافته لفظية لا تفيد التعريف لما شابهته حينئذ المضارع صرح به الرضى
فالمطابقة حينئذ بينهما في التعريف غير خاصة لهما مع أنها واجبة عند الجمهور فيحتاج الى
جعل له بدلا أو الى قرأته بالرفع خبر المحذوف أو بالنصب مفعولا لمحذوف تقديره أمدح نعم
نقل شيخنا السيد البلدي في حواشيه على الأشموني عن بعضهم ان اسم الفاعل اذا أريد به
الاستمرار جاز اعتبار دلالة على الماضي فتكون اضافته محضة واعتبار دلالة على
الحال أو الاستقبال فتكون اضافته لفظية فاعرف ذلك وقد ورد من أسمائه تعالى
الواهب كما في شرح ابن حجر على المنهاج في باب العقيدة فلا يرد الاعتراض بان الوارد انما
هو الوهاب حتى يحتاج للحواب بان المصنف جرى على مذهب من جوز مثل ذلك مع ورود
أصل المادة والمراد بالعطية الشيء لا بوصف كونه معطى لئلا يلزم التكرار في الكلام
تجريد ويصح جعلها من مجاز الاول وقد أسلفنا عن صاحب عروس الافراح ما يغنى عن
التأويل فتنبه (قوله أى كل عطية) بجر كل لان ما بعد أى بهى ما يستحقه من الأعراب لو
أتى به في موضع مفسره بفتح السين ولا يلزم من كون كل تفسير لال التي لا محل لها من
الأعراب أن يكون كل كذلك كما هو ظاهر فاقيل من ان كل في كلام الشارح يقرأ
بالسكون لانه تفسير لال المبنية على السكون شبيه بالهذيان وقدم الشارح احتمال
الاستغراق لكون القائدة عليه أتم لاشغال العطية حينئذ على العطية المعهودة وغيرها
كعطية تاهله لتأليف هذا الكتاب ولم يذكر احتمال الجنس لعدم مناسسته هنا لان الحقيقة
لا تعطى وانما تعطى الافراد (قوله أو العطية المعهودة) اعترض بانها لم تقدم لها ذكر ولم
يكن بين المصنف وغيره عهد فكيف جوز جعل ال للعهد وأجيب بانه قد يدعى شيوع
استعمال العطية فيما ذكره على السنة جملة الشرع المفروض خطاب المصنف معهم أو ان
المصنف حين ابتدأه تأليف هذا الكتاب كان بينه وبين تلاميذه مثلا عهد لها شيوع لفظ
العطية فيها بينهم (قوله التي نزلت فيها) أى بسببها السورة أى بعضها سواء أريد سورة
الكوثر أو سورة الضحى ورجح الاول بكون العطية فيها عطية بالفعل كما يفصح عنه التعبير
بالماضى والتصديق باننا قلنا ان يعطى منها إلا بخلاف العطية في سورة الضحى فانها
مفعولة كما يفصح عنه التعبير بالمضارع المصدر بسوف لا يقال ما وعده تعالى محقق
الوقوع بل بعض هذه العطية وهو ما أعطيه عليه الصلاة والسلام في الدنيا ووقع بالفعل
بالنسبة الى زمن المصنف لانا نقول يكفي وقوع عطية الكوثر بتمامها بالفعل مرجحا وبانها
مفعولة الشخص بخلاف العطية في سورة الضحى فمفعولة النوع فقط وبانها في صدر السورة
بخلاف العطية في سورة الضحى ففي أثناءها ورجح الثاني بكون العطية فيه أشمل لشموله
جميع ما أعطيه صلى الله عليه وسلم في الدنيا من كمال النفس وظهور الامر وأعلى الدين
واستبلاء المسلمين ولما أدخله في الآخرة من الكوثر وغيره مما لا يعلم كنهه الا الله تعالى
وماروى من انه لما نزلت هذه الآية قال اذا لا أرضى وواحد من أمتي في النار فوضوع
كما قاله الحفاظ واعلم انه اختلف في المراد بالكوثر فقبل المحض ونقل عن عطاء وقيل
نهر في الجنة ورجحه كثير والظاهر ما قاله ابن عباس ان المراد به في الآية الخير الكبير

فحينئذ تناسب فقرنا
المجد والصلاة أشد تناسبا

البلية تكون بعد وصولها
بخلاف الدفع فانه
يقتضى وصولها (قوله في
البكرة والعشية) المراد
استيفاء الاوقات (قوله
المجد لله الواهب العطية)
هذا جدم الماتن وأما جدم
الشارح ففي قوله ان
أحسن مع هذا ولما كان
المجد هو الثناء بالجمل على
جهة التعظيم كان الثناء
على جدمه تعالى جدمه على
وجه أبلغ (قوله أى كل
عطية) قدم احتمال
كون اللام للاستغراق
لما ان الفائدة فيه أم
لاشتماله على العطية
المعهودة التي جعلها احتمالا
ثانيا وغيرها ولا شتماله على
عطية هي أسباب شرح
هذا الكتاب ففيه اشعار
ببراعة الاستهلال (قوله
التي نزلت فيها السورة)
أى سورة الكوثر فهي
الكوثر ولعل الاظهر
العطية المعهودة التي
نزلت فيها آية ولسوف
يعطيك ربك فترضى فانها
أعم وأشمل لما انها شاملة
لما أعطى في الدنيا من
كمال النفس وظهور الامر
واعلاء الدين واستيلاء
المسلمين ولما أدخله من

المفرط في الكثرة من العلم والعمل وسائر ما أنعم به عليه فالحوض على هذا من الخير الكثير
الذي أعطيه صلى الله عليه وسلم وكذا النهر الذي في الجنة قاله ابن أبي شريف في حواشي
شرح العقائد وتبعه فيه غير واحد من أرباب الحواشي قال العلامة الغنيمي شيخ الشيوخ
وعلى هذا فالاستغراق معنى موجود مع ارادة العهد ايضا فأمل أقول ظاهر كلامه ان
مراده الاستغراق الذي في كلام الشارح وفي دعوى وجوده مع ارادة العهد على القول
الاخير نظرا لان الاستغراق الموجود مع ارادة العهد على هذا القول استغراق ما أعطيه صلى
الله عليه وسلم بعد نزول الآية والاستغراق في كلام الشارح استغراق جميع ما أعطاه الله
لعباده أو لمصنف * اللهم أن يختار الشق الثاني ويقال ما أعطيه المصنف من جلة
ما أعطيه النبي صلى الله عليه وسلم * نعم المجرى على هذا القول بعكز على بعض ما تقدم في
ترجيح ارادة سورة الكوثر وترجيح ارادة سورة الضحى هذا ويجوز على احتمال العهد أن
يكون المعهود هذا المتن أو التوفيق له أبلغه أو العقل الذي هو أثر من آثاره (قوله فحينئذ)
أى حين اذ أريد العطية المعهودة هذا هو الظاهر بل المتعين الذي بعينه قوله ولا يخرج
المجد الخ فتجوز بعضهم أن يراد حين اذ أريد كل عطية أو أريد العطية المعهودة ويراد
بالاشدية الاشدية ولو في الجملة أذهى في العهد أظهر وتوجه الاشدية بالنسبة للاستغراق بما
وجهه أصل التناسب فيه مما سأتى وبوجه أصل التناسب فيه بالتقفية كما سيوضح غفلة
عن بقية كلام الشارح (قوله فقرنا التمجيد والصلاة) قال في القاموس الفقرة بالكسر
والفقرة والفقارة بفتحهما ما انتضد من عظام الصاب من لدن الكاهل الى العقب ثم قال
وبالضم القرب ثم قال وبالكسر العلم من جبل أو هدف أو نحوه وأجوديت في القصيدة
أه وكان علماء الديع نقلوها الى ما هو بمنزلة البيت فان الفقرة في النثر عندهم بمنزلة
البيت في النظم وأما النجعة فهي الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة
للكامة الأخيرة من الفقرة الأخرى في المحرف الأخير (قوله أشد تناسبا) لان كلاما من
الفقرتين على هذا متعلق بالرسول صلى الله عليه وسلم أما فقرة الصلاة فظاهرة وأما فقرة
المجد فلا يكونه على عطية واصله اليه صلى الله عليه وسلم وإنما قال أشد تناسبا لان أصل
التناسب موجود على احتمال الاستغراق أما باعتبار احتمال العطية عليه على العطية
الواصله الى الرسول وأما باعتبار ان صلته عليه التي تضمنتها الفقرة الثانية من جملة العطايا
التي تضمنتها الفقرة الاولى وأما باعتبار أن الاولى متعلقة بالمرسل والثانية متعلقة بالمرسل
وبينهما باعتبار وصفهما لا اذ اتبعا مناسبة وما قيل من أن قول الشارح أشد تناسبا يدل
على أصل تناسبا وشدة تناسبا وأشدية تناسبا فاصل التناسبا حاصل من التقفية لان
بين كل قافيتين مناسبة وشدة التناسبا باعتبار تعلق الاولى بالمرسل والثانية بالمرسل
وأشدية التناسبا باعتبار تعلق كل بالرسول أما الثانية فظاهرة وأما الاولى فن حيث
ان المحمودة عليه عطية واصله اليه صلى الله عليه وسلم زيفه بعضهم بان أشد ثبوت بها لما
لا يصاغ منه اسم التفضيل كالتناسب أى فلا يقتضى الوجود أصل الشيء فقط في المفضل
ووجوده مع الزيادة في المقاضل كفاي أفعال التفضيل وعلى تسليم هذا القيل بوجه أصل

التناسب

ولا يخرج المحمـد بذلك عن أن يكون على النعمة الواصلة إلى الشاكر ٩ لان كل ما وهب لنبينا من العطايا فهو

يعم مسئلي البرايا

التناسب في احتمال الاستغراق أيضا بالتقفية وبوجه شدته، أحدا الاعتبار الثلاثة السابقة في توجيه أصل التناسب فيه (قوله ولا يخرج المحمـد) أن في الحمد للعهد والمراد جد المصنف واسم الإشارة يرجع إلى قصـد العطية المعهودة وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا جعلت آل الله هد والمعهود العطية الواصلة إليه صلى الله عليه وسلم كان جد المصنف جدا فقط لا جدا وشكرا كما هو الاكمل وكما هو مقتضى قول الشارح أن أحسن ما تزايد الخ كما مر لان هذه العطية ليست واصله الى المصنف والشكر بشرط فيه وصول النعمة الى الشاكر وانت خبير بان هذا السؤال انما يتجه عند من يشترط في الشكر اللغوي الوصول الى الشاكر كما ذهب إليه طائفة منهم الرازي أما عند من لا يشترط ذلك فلا وهل هذا الخلاف جار في الحمد العرفي أولا؟ قال الشيخ بس كلام شيخنا الغني يقتضي الجريان فيه ايضا وكلام الناصر في شرح ديباجة المختصر الفقهي يقتضي الاتفاق على عدم الاشتراط فيه نعم الاشتراط لازم لمن يقول بنساي الحمد العرفي والشكر اللغوي وبالاشتراط في الشكر اللغوي فان كان الفخرو من تبعه يقولون بالمساواة لمهم الاشتراط في الحمد ايضا والا كان الحمد العرفي عندهم أعم مطلقا من الشكر اللغوي اه قال الغني على أننا لو سلمنا الاشتراط وسلمنا ان العطية المذكورة لم تصل الى الشاكر لان سلم خلوجه عن أن يكون في مقابلة نعمة مجواز أن يكون في مقابلة نعمة حصلت للمصنف غاية ما يلزم عليه أنه لم يذ كر في صيغة جده النعمة المحاصلة له الباعثة على جده اه أقول يناقـيه قوتهم تعلق المحمـد بمشتق بوذن بعلة المشتق منه فان هذا يقتضي ان العلة الداعية للمصنف على جده هبة العطية فاعرفه (قوله عن أن يكون على النعمة الخ) قد يوههم كلام الشارح أن المحمود عليه في كلام المصنف النعمة وليس كذلك بل هو هبة النعمة أفاده الشرح المسمى (قوله الى الشاكر) لما كان جد المصنف شـكرا قال الى الشاكر ولم يقل الى المحامد مع أنه المناسب لفظا لقوله ولا يخرج الحمد إشارة الى ما ذكرنا من ان جده شـكرا (قوله لان كل الخ) هذه الحكاية مخصوصة بغير خصائصه صلى الله عليه وسلم فلا اعتراض على أن خصائصه شرف لكل مسلم (قوله لنبينا) الضمير راجع الى أمته صلى الله عليه وسلم من الثقلين فقط لان الاصح انه مرسل اليهم ما دون الملائكة كما في الزيارى وغيره (قوله يع مسئلي البرايا) انما لم يقل يع معناه ما مع انه مقتضى الظاهر رعاية الجميع ونخص باللائكة الالتفات من التكلم في نبينا الى الغيبة بناء على اتحاد المراد من الضمير ومسئلي البرايا وهو الوجه كما ستعرفه والا فلا الالتفات ولا يخفى ان الالتفات هنا على مذهب الجمهور أيضا فزعم المجدولى أنه على مذهب السكاكي فقط باطل وظاهر العبارة دخول الملائكة لان رتبة نالهم كما ورد انه عليه الصلاة والسلام سأل جبريل بعد نزول قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين فقال له هل حصل لك من ذلك شيء قال نعم ثناؤه على بقوله ذى قوة عند ذى العرش مكين طاع ثم أمين ودخول جميع المؤمنين من أمته ومن غيرهما في شكل وصف الكل بالسلام لانه من خصوصيات هذه الامة كما رجحه السيوطى والمحجوبان وصف غير هذه الامة بالسلام باعتبار معناه اللغوي لا الشرعي فيكون من باب استعمال المشترك في معنييه أوفى

نواب الآخرة بما لا يعلم كنهه الا الله حتى روى أنه لما نزلت هذه الآية قال عليه الصلاة والسلام اذا لأرضى وواحد من أمي في النار اه ولعل جله العطية على ما ذكرنا انها عطية بالفعل كما يفصح عنه التعبير بلفظ الماضي والتصدير بكلمة ان بخلاف آية الضحى فان العطاء فيها موعود كما يشير اليه المضارع المصدر بأسوف ولا يضربنا ان ما أخبر به تعالى ووعد به محقق لا محالة اذ يكفي ما ذكر مرجح المسألة كما نعم بالنسبة الى زمن المصنف قد تحقق ما أعطى في الدنيا لكنه يكفي كونها بتمامها لم يتحقق أو ان الوجه في جعلها عليها انها معهودة بعينها وهو الظاهر في العهد بخلاف هذه العطية فانها معهود نوعي ويجوز أن يكون المراد بالسورة في قوله التي نزلت فيها السورة سورة الضحى تأمل (قوله) فخذ تذتناس فقرا الحمد والصلاة أشد تناسب الظاهر حين كون العطية المعهودة تناسب فقرا الحمد تناسبا

أشد منه على تقدير كونها الاستغراق وذلك لان كلام الفقرتين على هذا متعلق بالرسول

الكلام تغليب هذه الأمة على غيرها وهو مبني على القول الثاني ان الموصف به ليس من خصوصيات هذه الأمة كذا قيل * أقول ادخل غير أمته في عبارة الشارح بزيفه ان كثيرا مما ذهب له صلى الله عليه وسلم انما يعم أمته فقط بل لوقيل الاكثر كذلك لم يبعد فينا في الكلمة السابقة فيحوج التعميم هنا الى مزيد تخصيص في الكلمة السابقة فالوجه ان يراد مسلمو أمته (قوله والصلاة) لم يقل والسلام نحو ما لما شتهر من كراهة افراد أحد هـ ما عن الاخر اما لان المصنف لا وافق على كراهة الافراد مطلقا ويرى انه غاهها بالجمع لفظا ولا يرى كراهة الافراد خطأ وان صرح بها جمع وقد وقع للشافعي في الام وغيرها الافراد خطأ قاله الشهاب ابن قاسم في آياته * أقول ممن توقف في اطلاق الكراهة المحافظ ابن حجر ثم قال نعم يكره ان يصلي ولا يسلم أصلا والعكس اما لوصلي في وقت وسلم في وقت فانه يكون ممثلا اهـ وهذا هو الراجح في القوي ولا دالة في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على طلب المقارنة في الوقت اذ الواو لا تقتضي ذلك كما لا يخفى ووجه بعضهم الاسقاط برعاية تساوي الفقروه ولا ينفص مع تسليم كراهة الافراد (قوله على خير البرية) اختار هذا الوصف لاندر اجاب جميع كمالاته صلى الله عليه وسلم فيه وتوجيه حذف الموصوف قد تقدم والبرية فعيلة من البر وهو الخلق فهي بمعنى مفعولة وأصله بريئة بوزن خطيئة فابدلت الهمزة ياء وأدغمت الياء قبلها فصاروا الجمع برايا بخطا ياء وأصله برايا بياء مكسورة هي ياء برية الاولى فهمزة هي أصل بانها الثانية فابدلت الياء همزة كما هو القاعدة التصريفية في جمع فعيلة على فعال فصار برائي بهمزتين فابدلت الهمزة الثانية ياء لان الهمزة المتطرفة بعد همزة تنقلب ياء ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار برايا ألفين بينهما همزة وهي تشبه الألف فاجمع شبه ثلاث ألفات فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واو لان الياء أخف (قوله أي جميع البرايا) لوقال أي كل برية لان أحسن لفظا لموافقته ما قاله في نظيره السابق أعني العظيمة ومعنى لا يعم عبارته ان لام الاستغراق بمعنى الكل المجموعي لا بمعنى كل فرد لان لفظ الجميع يستعمل كثيرا أو غالبا بمعنى الكل المجموعي * وأجيب بانه انما عدل الى ذلك اشارة الى انه صلى الله عليه وسلم خير من مجموع البرايا كما انه خير من كل برية كما نص على ذلك الفخر في تفسيره عند الكلام على قوله تعالى أولئك الذين هدى الله فبها هم اقتدوا ويلزم من خبره على المجموع خبره على كل فرد وكان حاصل هذا الجواب ان الشارح جعل ال في البرية على الاستغراق المجموعي وان كانت حقيقة في الاستغراق الافرادى تنبها على افضليته على المجموع المعلوم منها افضليته على كل فرد بالاولى وأقول لك أن تجعل الجميع في عبارته من استعمال المشترك في معنياه فيكون تفسير المعنى ال المحاصل بطريق الوضع أعني الاستغراق الافرادى والمحاصل بمعونة المقام أعني الاستغراق المجموعي * نعم يتدفع بالجمل على الاستغراق المجموعي وحده ما أورد على كون ال للاستغراق الافرادى من اقتضائه تفضيل الكامل على الناقص بحدته وهو نقص فاعرف ذلك وجع البرايا مع ان الفرد صالح لعموم كل الخلق باعتبار انواع الخلق اذ يطلق لفظ البرية على كل نوع من انواع

Digitized by Google

أوالربة المهددة التي عهدت فضل النبي عليه الصلاة والسلام عليها من ١١ الانس والمجن والملوك الكرام اذا ما عداها

حارج عن ان يكون له في
سلك التفضل انتظام
(وعلى آله) أى انشاءه
اذهى أحدمعنى الأكل فلا
يلزم على المصنف الإهمال

بين طرفي الكلام لفظاً
ومعنى أما اللفظ فلا نه كان
الظاهر ان يقال على النعمة
الواصله الى الحمد اذ
الكلام في الحمد وأما
معنى فلان الحمد لا يلزم فيه
ان يكون على النعمة فضلاً
عن كونها واصله الى
الحمد والمجواب ان اللام
في الحمد للعهد والمعهود
جد المصنف وهو شكر كما
انه جد اذ متعلقه النعمة
التي هي العطية واليه
الاشارة بالتعبير باللفظ
السا كردون الحمد (قوله
لان كلما ذهب انبيانا من
العطايا الخ) فيه اعاء الى ان
الفقرة متضمنة لشكره عليه
الصلاة والسلام وهو تأكيد
لكون الفقرة شكر الله
تعالى كما يشير اليه قوله
عليه الصلاة والسلام لا يشكر
الله من لا يشكر الناس
قوله الملك الكرام) الظاهر
انه صفة الملك وجمع الكرام
لما انه اسم جنس متضمن
لمعنى الجمع ومن كرامتهم
ماورد فيهم من الايات
ردهم عن الدنيا لمن بها

المخلوقات كما يطلق على مجموعها كالعالم صرح به بعضهم (قوله أو البرية المعهودة) أي فال
للعهد قال الغنيمي وقد جعلها بعض الشراح للجنس ونظرفيه بأنه ميل منه إلى مذهب
المعتزلة القائمين بفضل الملك ورجحها حاصله أن خبريته على الجنس تستلزم خبريته على
جميع الأفراد بطريق برهاني على أني أقول بما قاله المحققون من أن محل الخلاف بين
المعتزلة وأهل السنة في تفضيل الملك على البشر في غير زيدنا صلى الله عليه وسلم ومن زعم
خلافه من المعتزلة كالزنجشيري فهو جهل منه بمذهبه اهـ (قوله من الانس والجن والملك)
قدم الانس اشرفهم ونحى بالجن مشاركتهم لهم في التكليف فشأنون وبعاقبون وثالث بالملك
البعيد المشابهة في الجلالة وان كان الملك أفضل من الجن أوليكون بادئاً بشريف وخاتماً
بشريف أوليكون الوصف أقرب اليهم (قوله الاكرام) المتبادر انه صفة لجميع ما قبله
لا يمكن لما كانت كرامة الجن غير معهودة اسـ تظهر المحشى المحفد انه صفة للملك قال وجـ ع
الكرام لما انه اسم جنس متضمن لمعنى الجمع وفيه نظر لان تضمنه معنى الجمع ان كان
بدون ال بناء على انه اسم جنس جعي ففضية ذلك انه لا يطلق الا على اكثر من اثنين كما في
ظائره وليس كذلك وان كان بالنظر لال ففيه انهم صرحوا بان مدخولها بمعنى كل فرد
وانه يتنع وصفه بالجمع الا ما حكاه الاخفش من الدرهم البيض والدينار الصفر قاله بس
وما استند اليه المحشى من ان كرامة الجن غير معهودة يدفع بأن في عبارة الشارح تعالينا على
انه قد توجه كرامتهم كما قال بانهم شرفوا بارسال نبينا اليهم فصاروا من أمته قبل والارسال
اليهم من خصوصياته عليه الصلاة والسلام (قوله اذ ما عداها) أي البرية المعهودة غنيمي
(قوله التفضيل) بمعنى كثرة الثواب غنيمي أقول لعل تفسيره بذلك لدفع ايراد نحو المساجد
الثلاثة اذ هي ليست مما يشاب ولا يخفى تقرير الاستعارة الممكنة وتخييلها وترشيحها في
قوله ليس له في سلك التفضيل انتظام (قوله اى اتباعه) أي في الايمان والعمل الصالح
كما هو الانسب بقوله ذوى النفوس الزكية ويحتمل ان يراد الاتباع ولو في مجرد الايمان
ويراد بركانه نفوسهم طهارتهم من دنس الكفر (قوله اذ هي أحد معنى الآل) أنت ضمير
الاتباع التفاتاً الى كونهم معنى الجماعة أو الجماعات ومعنى مفرد مضاف فيعـ فكانه قال
أحد معنى الآل وكون معنى بصيغة المفرد هو الموجود في خط الشارح لا كما شبه فيه بهاء
واحدة ولو كان مثني لكتب بآتين والموافق للواقع اذ ليس له معنيان فقط بل أكثر قيل
اثناعشر معنى فراجعها (قوله فلا يلزم على المصنف الاهمال) أي اهما مال الصلاة على
الاصحاب مع اسـ تحبها عليهم كالأكل وضمن يلزم معنى يتجه أو يرد فعذاه بعلى وحاصل
ما أشار اليه الشارح من الجواب عن الاعتراض على المصنف بترك الصلاة على الاصحاب
منع انه تركها لدخولهم في الآل لانه في كلامه معنى الاتباع وقد اختار كثير نفسه بذلك
في مقام الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام أقول الذي اختاره لا يطاق القول بمعنى
معين في المقام المذكور بل ينظر الى مضمون صيغة تلك الصلاة فان كان لا يناسب الآل
بيته فمريضهم كقولك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس
وطهرتهم تطهيراً وان كان لا يناسب الا الصلحاء فمريضهم كقولك اللهم صل على محمد
من قوله تعالى لا يصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ونحوه هذه الآية وعصمتهم و

بل فيه ايها حسن لا يخفى على ارباب السكال ١٢ ولوقال وعلى آله عليه * لكان احسن سبكا واعلى مزيه * عند اصحاب
الروية * (ذوى)

ويحتمل أن يكون صفة
للا نواع الثلاثة أما كرامة
الملك فظاهرة وأما الانس
فلقوله تعالى ولقد كرمنا
بنى آدم ولكونهم افضل
من الملك وأما كرامة المجن
فغير معهودة ولعلها كونهم
من ارسل اليهم نبينا صلى
الله عليه وسلم (قوله اذ
هي أحد معنى الآل) لفظ
معنى بصيغة المفرد والمراد
به المجنس كما هو مكتوب
بخط المصنف دون لفظ
التثنية (قوله الالهال)
أي افعال ذكر الاصحاب
رضوان الله عليهم وهو
دفع لما يقال من انه ترك
ذكر الاصحاب رضوان الله
عليهم وقد جرت سنة السلف
والتخلف بالجمع بينهما فاشار
الى دفعه بأنه جمع بينهما في
لفظ واحد (قوله بل فيه ايها
حسن) الايها اصطلاحاً هو
التورية وهو ان يطلق لفظ
له معنيان قريب وبعد
ويراد البعد اعني اذ على
قربة خفية وحسن هذه
التورية باعتبار انها تشير الى
قوله تعالى يا نوح انه ليس
من اهلك انه عمل غير صالح
ولاشك أن تعنيته عليه
الصلاة والسلام مباشرة
العمل الصالح ولفظ آل أصله أهل غير انه خص بالاضافة الى ما فيه شرافة ويحتمل ان يراد بالحسن إليه

وعلى آل محمد الذين أغرقتهم في بحر أنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك وان ناصب مطلق
الاتباع فسر بهم كقولك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (قوله بل فيه ايها حسن الخ)
الظاهر أن يحمل الايها في كلامه على معناه الاصطلاحي المسمى بالتورية أيضاً وهو أن
يكون للفظ معنيان قريب وبعد فيراد البعد لقربة خفية فالعني القريب المتبادر من
آل النبي أهل بيته والمعني البعد بالنسبة إليه الاتباع والقربة على ارادته قيل مقام
الدعاء وقيل حال المصنف فانها تقتضي انه لم يهمل الاصحاب وانه أراد بالآل ما معهم
فيكون ايها والمراد بكون هذا الايها الموجود هنا حسناً زائداً في المحسن والافضل
ايها حسن لانه من المحسنات البديعة وهذا أولى من ان يراد بحسنه المحسن اللازم لكل
ايها اذعاه يكون قوله حسن تأكيداً لا تأسيساً بخلافه على الأول ووجه زيادة حسن
الايها هنا كونه دافعا للاعتراض على المصنف أو كونه بشراي آية يا نوح انه ليس من
اهلك انه عمل غير صالح ولدقة ذلك على غير ارباب السكال قال كما لا يخفى على ارباب السكال
ويحتمل أن يراد بالايها هنا معناه اللغوي أي الايقاع في الوهم أي الذهن ووجه حسنه
أيضاً ما ذكرنا (قوله ولوقال وعلى آله العلية) أي لو زاد لفظ العلية قبل قوله ذوى الخ كما
ذكره المحشي المحفد ووجه أحسنه السبك ان الفقر تصير اربعا والأصل في السبع أن
يكون مزدوجاً لكل فقر بما يقابلها ووجه كونه أعلى مزيه عند اصحاب الروية ان الفقرة
الرابعة تصير بمنزلة الدليل للفقرة التي قبلها والروية الفسكرو التامل والاستدلال من آثاره
وحاصل كلامه ترجيح ما قاله لفظاً ومعنى وليس المراد انه لوقال العلية بدل ذوى النفوس
الزكية كما استقر به الزبيري اذ لا وجه له كما قاله الشبرا ملى وغيره لا يقال ما ارتضاء
الشارح معارض بأنه حينئذ يكون المتعلق بالله تعالى فقره واحدة وكذا المتعلق بالرسول
ويكون المتعلق بالآل فقرتين لانا نقول لما كان المراد من الآل الاتباع الشامل للآل
بالمعنى الاخص والغبرهم تعددت فقرته على أن العبرة انما هو بعظم المعنى لا بكثره للفظ
ولا يخفى عاومضمون الفقرة المتعلقة بالله والمتعلقة بالرسول على فقرتي الآل نعم أورد على
ما ارتضاء الشارح ان السبعة الثلاثة تصير أقصر مما قبلها وأفضل السبع ما ساءت
قرائته ثم ما طالت فيه الا حقة عن السابقة ولا يستحسنون قصيرة بعد طويلة وحينئذ
لا يكون ما ارتضاء احسن سبكا والذهب ان الشارح طاب على المصنف عدم الازدواج مع
وقوعه فيه حيث قال ولوقال الخ فاني بثلاث فقر وتانيث العلية باعتبار أن الآل جماعة او
جماعات كما مر نظيره وفي قوله احسن سبكا استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه السبع
بالذهب مثلاً لا ورزالي ذلك بالسبك الذي هو من ملايمات المشبه به لانه اذا ذاب يقال
سبك الذهب أي اذانه وخلصه من خبثه (قوله ذوى) جمع ذى بمعنى صاحب جمع مذكر
سالم على غير قياس كاخ وأب وحم فهو مجرور بالياء * وقول ابن هشام لم يسمع هذا الجمع الا
في الاب والاخ والحم منظوره غيبى * أقول ما ذكره من أنه على غير قياس مذهب
الجمهور ومذهب الرضى الى أنه قياسى لانه جمع ذى بمعنى صاحب وهو وصف مستكمل
لشروط الوصف الذي يجمع قياساً جامع سلامة فكذا ذوالتي بمعناه * أقول يؤيد ما ذهب

النفوس الزكية) أى
المفحمة قال تعالى قد أفلح
من زكاه وزكاه النفس
يستلزم زكاه العقل

ما هو لازم لمطلق التورية
والإيهام لكونه مامن
المحسنات البدعية ويكون
قوله لا يخفى على أرباب
الكمال لدفع ما يوهم من
أن الإيهام لكونه ارادة
معنى بعد لقربة تخفية
خلاف الأولى فكيف
يكون حسنا فدفعه بأنه
قد عدا من المحسنات كما
لا يخفى على أرباب الكمال
وعلى المعنى الأول للحسن
يمكن حمل الإيهام على
المعنى الاعنوي بمعنى ادخال
شئ في الوهم (قوله
ولو قال وعلى آله العلية
الخ) حسن السبك لما
أن القرائن تصير أربابا
والاصل في السجع أن
يكون مزدوجا لكل فقرة
ما يقابلها وكونه أعلى مرتبة
عند أصحاب الرواية لما
أن الفقرة الرابعة تصير
بمزية الدليل للفقرة التي
قبلها والرواية الفهم
والتأمل والاستدلال من
آثاره ولا يحمل الحسن
على أنه يحتمل النسبة
الى الذى هو أفضل
آله على بعض معانيه فان

البهانه كالمسبوق في الاشتماق معنى لا لفظا وقد صرحوا بان جمعه جمع سلامة قياسي
فافهم (قوله النفوس) جمع نفس تطلق تارة على الذات وأخرى على المعنى اللطيف القائم
بالذات كما حرقى محله (قوله أى المفحمة) المتبادر انه تفسير لقوله الزكية من باب التفسير
باللازم وذلك لان الزكاه فى الاصل الطهارة والنمو وذلك يستلزم الفلاح وهو الظفر
بالمطلوب والآية دليل على هذا اللزوم ودلائلها على مبنية على شيئين * الاول ان من
واقعة على نفس ليكون المفح والمزكى بصيغة المفعول شيئا واحدا هو النفس لا على عقل
والانفاير وانتفى اللزوم اذ لا يلزم من فلاح المزكى لغيره فلاح ذلك الغير المزكى بصيغة
المفعول وعلى ان من واقعة على نفس فتايب ضمير من لا اعتبار المعنى والضمير المستتر في
زكاه الله تعالى كما هو أحد التفسير ويؤيده موافقته للضمائر المستترة في الأفعال قبله
* الثانى اعتبار العموم في من بان يكون التقدير قد أفلح كل نفس زكاه الله تعالى والا
لم يتم الاستدلال بالآية على اللزوم اذ لا يلزم من فلاح نفس زكاه الله تعالى فلاح كل
نفس زكية هذا أحسن الاوجه التى أشار اليها المحشى في تقرير كلام الشارح وقد ضعفه
بقوله ومع ذلك عدم ملائمته ظاهرا أى ومع الحمل على هذا التفسير المستند فيه التزكية الى
الله تعالى عدم ملائمته لقوله وزكاه النفس الخ لان النفس والعقل بالنسبة الى الله تعالى
سواء فيجوز أن يوجد في أحدهما ما لم يوجد في الآخر اذ هو الفاعل المختار * وأجيب
بان ذلك بحسب العادة التى أجزاها الله تعالى وأحسن مما ذكره من موصولة عامة
والضمير المستتر في زكاهها راجع الى من والضمير البارز فيه راجع الى نفس في قوله ونفس
وماسواها والمعنى قد أفلح الشخص الذى زكى نفسه أى طهرها من كدورات المعاصى أو
نماها بالعلم النافع والعمل الصالح وهذا خبر من الله وهو لا يتخلف وحينئذ فاللزوم ظاهر
والملازمة ظاهرة اقول لا يقال كيف يدعى ظهور اللزوم على هذا الوجه مع انه عليه لم يكن
المفح والمزكى شيئا واحدا هو النفس لان الاول الشخص والثانى النفس مع الاستدلال
بالآية على اللزوم يتوقف على ذلك كما مر لانا نقول ان أريد بالشخص النفس فالاتحاد ظاهر
وان أريد الهيكلي المخصوص الذى هو مجموع البدن والنفس فتضمن فلاح المجموع فلاح
النفس لكونها جزءا يغنى عن ذلك الاتحاد لقيامه مقامه في تصحيح الاستدلال بالآية على
لزوم فلاح النفس لزكاهها فافهم * فان قلت لم عدل الشارح عن التفسير بالطهارة أو
النامية الى التفسير بالمفحمة الذى هو تفسير باللازم * قلت لم عدل ذلك لكون الفلاح ثمرة
الطهارة والنمو وفائدتها والمقصود منها فقيهه اشارة الى بلوغهم المقصد هذا وجوز بعضهم
أن يكون قوله أى المفحمة تفسير الذوى النفوس الزكية (قوله وزكاه النفس الخ)
جواب عن سؤال تقديره هلا قال المصنف ذوى العقول الزكية لان العقل به كمال الانسان
وعليه مدار التكليف وبه تتفاوت مراتب الخلق فكان أولى بالوصف بان زكاه فاحاب
بان وصف النفوس بان زكاه يستلزم زكاه العقل بالطريق الاولى لان مبدل العقل الى
الكالات والنفس الى الشهوات فن كانت نفسه زكية فعقله بذلك أولى وهذا الذى
ذكره الشارح مبني على تقارير النفس والعقل وهو أحد قولين وذلك انه قيل باتحادهما

النسبة اليه علوى ولا يحتمل أيضا أن يراد بالروية المعنى الذى به ينسب الى القصيدة فيقال له روى القصيدة لانه لم يأت في

بطريق الأولى (أما بعد)
الرضي وان كان المشهور
هو الثاني ومن قصر نظره
على الثاني فقد صار عانيا
لتسكفات لا يجد لها عانيا

الالفة مقرونا بالتاء فالوجه
ما يندس ليس الا لا يقال
يعارض هذا بانه حينئذ
يكون المتعلق به تعالى
فقرة واحدة أغنى فقرة
المجد وكذا المتعلق بالرسول
فقرة واحدة يعني فقرة
الصلاة والمتعلق بالآل
فقرتان لا نأقول لما كان
المراد بالآل الاتباع
الشامل للأصحاب والآل
بالمعنى الخاص وغيرهما
فهو في الحقيقة ثلاثة
أنواع فلهذا تعددت فقرته
على أنه لو تعددت الفقرة
فهو ناقصة في المدح عما
يتعلق به تعالى وبرسوله
لأن فضاهم إنما هو منه
صلى الله عليه وسلم على أن
ذاته تعالى لظهور تقدسها
أجل من أن تحتاج في
الوصف إلى تعدد الفقر
لسان كماله وكذا الرسول
شأنه أعلى من الاحتياج
المذكور (قوله أي المقلبة
الخ) هذا تفسير باللزم كما
يدل عليه ظاهر الآية
وصدم وروده في الالفة
والتفسير باللزم كاف في

أما هذه لمجرد التأكيد لا لتفصيل المجل مع التأكيد والاول أيضا ما أثبتته

والاختلاف بالاعتبار فقط فباعتبار مملها إلى الشهوات تسمى نفسا وباعتبار مملها إلى
السكالات تسمى عقلا وقيل بتغايرهما فالعقل قوة للنفس بها تستعد للعلوم والآدراكات
والنفس معنى لطيف رباني به حياة الإنسان والخلق في أنهم ما من الجواهر المجردة عن
المواد العنصرية أو من الجواهر الجسمية أو من الاعراض يطلب من محله وفي بعض
النسخ الفعل بالفاء والعين وعليها فالكلام جواب عما يقال تركه تركاء أفعاله مع
أنه معهود في مقام المدح فاجاب بان تركاء النفس الخ لان الافعال صادرة عنها وتابعة لها
(قوله بطريق الأولى) متعلق بتركاء العقل لا يستلزم كما هو ظاهر للتأمل والاضافة من
اضافة الموصوف إلى الصفة وفي نسخ بالطريق الأولى وهي ظاهرة (قوله أما هذه) أي
التي في كلام المصنف وحكم نظائرها الواقعة في ابتداء التأليف يعلم بطريق المقابلة على
التي في كلام المصنف أو في الكلام حذف مضاف والتقدير نوع أما هذه أو الإشارة
راجعة إلى أمال بقيد كونها في ابتداء هذا التصنف (قوله لمجرد التأكيد) أي للتأكيد
المجرد عن التفصيل بدليل المقابلة فلا ينافي أنها الفصل الخطاب أيضا نقل التقدير في آخر
علم البديع عن ابن الأثير اجماع المحققين من علماء البان على أن فصل الخطاب هو أما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله فإذا أراد أن يخرج إلى غرضه فصل
بينه وبين ذكره تعالى بقوله أما بعد اه ثم المراد أنها التأكيد على التأكيد المحاصل
يكون أجملة اسمية فافهم (قوله لا لتفصيل المجل مع التأكيد) لم يقل معه مع تقدم المرجع
لان التأكيد المتقدم مقيد بكونه مجردا عن التفصيل فلا يحسن مرجعها لو أضمر معنا كما هو
ظاهر ولو قال لا للتأكيد مع التفصيل لكان أنسب بالمقابلة (قوله والاول أيضا) أي
كالثاني أي كما ان الثاني مما أثبتته الرضي هذا هو الظاهر (قوله بما) أي الأمر الذي
أثبتته الرضي وذلك انه ذكر انها موضوعة لمعنيين لتفصيل المجل ولا يستلزم شيء لشيء وان
هذا المعنى لازم لما في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل وأن معنى أما زيد
فقام مهمما يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد في هذا تحقيق وقوعه لا محالة لربطه بقطع
به فهذا المعنى مستلزم للتأكيد كما هو ظاهر فالرضي وأن لم يصرح بالتأكيد هو لازم من
كلامه هذا أحسن ما وجه به نقل الشارح واعلم أن معنى قول الرضي موضوعة لمعنيين أي
لمجموع أمرين أحدهما على الدوام والآخر في بعض المواضع وليس المراد أنها موضوعة
لكل واحد منهما على حدة من قبيل الاشتراك اللفظي لانه يرد ما ذكره من كون
أحدهما لازما على الدوام * فان قلت لا شيء يخص التأكيد ولم يقل أنها مجرد فصل
الخطاب أو مجرد فائدة معني الشرط * قلت هو من باب التنبيه على الأمر الخفي لعدم
نصرهم به وان كان لازما للكلامهم وأما فادتها فصل الخطاب والشرط فن الأمور
المشتهرة (قوله وان كان) الواو للحال وان وصاية لا جواب لها على التحقيق زيادتها (قوله
على الثاني) أي تفصيل المجل مع التأكيد (قوله فقد صار عانيا الخ) عانيا الأول بمعنى
أسيرا والثاني بمعنى قاصدا كما يحيط الشارح والقصد من المغارة بينهما تحصيل الجناس
والأول وجهه ل كل بمعنى قاصدا أو أسيرا الصريح ولا يخفى تقرير الاستعارة المصروفة في عانيا

منه ومعنى اللزوم على عموم من فساكنه قبل كل مرزء مفلح وفيه أنه مبني على عدم التفرقة بين النفس بمعنى

(فان معاني الاستعارات) أراد الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية ١٥ والاستعارة القصيلية وأراد بقوله

(وما يلقى بها) أقسام تلك المعاني وقراءتها كما تفصح عنه عبارته فيما بعد ولا يخفى أن المعاني لا لفظ الاستعارة لا للاستعارات فلا وجه للجمع وأنه ليس للاستعارة بالكناية أقسام وأنه لم يحقق الأقربنة الاستعارة بالكناية

والعقل لتكون من عبارة عن النفس فيكون المزكي والمفحل واحداً ولا يلزم من كون العقول المزكية للنفس مفحلة أن تكون النفوس كذلك والكلام فيها ثم لا يخفى أنه منافي لقوله وزكاه النفس يستلزم زكاه العقل بطريق الأولى نعم يمكن بناءه على حل ذكر في الآية وهو أن الضمير المستتر في زكاهها لله تعالى وتأنى الضمير الراجع على من باعتبار كونه في معنى النفس فلا تنافي ومع ذلك عدم ملائمة ظاهر (قوله بطريق الأولى) أما لأن مركب النفس هو العقل فإذا كانت النفس زكية فالمراد بالزكاة أولان كلاماً من متعلق بالبدن والعقل يميل إلى الكليات والنفس إلى الشهوات فمن كانت نفسها مع ميلها إلى الشهوات زكية فعقله بذلك أولى والزم كما لغة النحويين زيادة وقد يفسر بالطهارة

بمعنى أسرار بناء على مذهب السعدية المتنازلي في نحو زيد أسداً والمكينة في التكلمات وبيان التكلمات أنه يحتاج في كثير من المواضع كأوائل الكتب إلى تكلف تقدير يحمل والتي تكلف تقدير مقارلاً لما * فان قلت هذان تكلفان لا تكلفات * قلت له أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد أو الجمع باعتبار كثرة المواد أو التكلف الثالث ارتكاب مخالفة أكثر النحاة أو اعتبار قربته على المقدرين أو أن تقدير المقابل تكلفان تكلف تقدير العاطف وتكلف تقدير المعطوف (قوله فان معاني) الفاء في جواب الشرط لكن جوابه في الحقيقة حذف وأبقى معوله أي فاقول إن الخ وإنما قدّرنا ذلك لأن جواب الشرط لا يكون الاستعارة المستعملة وذكر معاني الاستعارات وما يتعلق بها في الكتب ماض ولأن ذكرها في الكتب أمر ثابت جداً ولم يحمده فلا معنى لتقييده بكونه بعد الحمد في هذا المتن بناء على المختار من تعليل الظرف بالجزء لكن يعكس على التقديرين تصريح الأشعري في قول ابن مالك * وحذف ذي الفاء قل في نزاع بوجوب حذف الفاء مع حذف القول * أقول في حواشي الفاضل الرودي على التصريح أنه إنما يحتاج إلى ما ذكر لو كان الشرط هنا للتعاطف لكن قد مر أنه مجرد الاستلزام والربط ولوسلم فالعقل قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اهـ وبهذا يدفع الاعتراض بعدم استبدال الجزاء إذ لم يقدر القول دون الاعتراض بأنه لا معنى لتقييد الجزاء بكونه بعد الحمد في هذا المتن بناء على المختار من تعليل الظرف بالجزء وحينئذ يحتاج لأجل دفع هذا إلى التقدير على ما فيه أما على تعليله بفعل الشرط فلا يرد هـ هذا أصلاً فافهم وأما الفاء الآتية في قوله فاردت فهي سببية أي مشبهة بتسبب ما بعدها عما قبلها ومنهم من جعل أن هذا بفتح همزة وقد رلام التعليل قبلها وجعل الفاء في فاردت زائدة والجواب أردت والكلام من تقديم العلة على المعلول أقول هذا وإن كان فيه من التكلف ما لا يخفى إلا أنه فائدة وهي دفع الاعتراضين السابقين بضميمة جعل أردت بمعنى أريد لكن هذا إنما يتم إن كانت الخطبة متقدمة على التاليف والمتبادر من عبارة المصنف حذف الفاء لا يكفي في دفع الاعتراضين جعل الفاء في فان تعليلية وفي فاردت فاء جواب الشرط كما ذكره بعضهم مع جعل أردت بمعنى أريد فتكون العلة متقدمة على المعلول ولا حاجة إلى فتح همزة أن ولا تقدير إلا لم قبلها ولا جعل الفاء في فاردت زائدة لأننا نقول بردد هذا أنه يلزم عليه عدم اقتران تلوتلوا ما بقاء الجواب مع أنه واجب كما قال ابن مالك وفالته لوتلوا جواباً للفاء قد بر (قوله أراد) أي بمعاني الاستعارات كما يدل عليه كلامه في الاعتراض الآتي لا بالاستعارات لعدم ملائمة لمساكني (قوله كما تفصح الخ) الكاف تعليلية وما مصدرية وضمير عنه يرجع إلى المراد المفهوم من أراد أي لأفصح عبارته عنه الخ هذا هو المنهج وأما جعل ما غير مصدرية وضمير عنه يرجع إليها فيجوز إلى تكلف بخلاف من تعليل الشيء بنفسه وأراد بعبارته فيما بعد قوله لتحقيق الخ (قوله لفظ الاستعارة) أي لا كونه مشتركاً لفظياً بل معان متعددة وأوضاع متعددة ولو قال بلفظ استعارة بدون أل لكان أحسن (قوله وأنه ليس للاستعارة بالكناية أقسام) اعترض بأنها تنقسم إلى مصروفة ومجردة ومطلقة كما

(قوله والاول ايضا ما
أثبتته الرضى) لم يصرح
الرضى بالتاكيد وإنما
ذكر أنها موضوعة لمعنيين
لتفصيل المجل ولا ستزام
الشرط الجزاء ثم قال والمعنى
الثاني أى الاستلزام
لازم لها في جميع مواقع
استعمالها بخلاف معنى
التفصيل فانها قد تجرد
عنه الى أن قال اما زيد
فقام أى أما يمكن من شئ
زيد قائم بمعنى ان يكن أى
يقع شئ في الدنيا يقع قيام
زيد فهذا جزم بوقوع
قيامه وقطع به لانه جعل
حصول قيامه لازما لحصول
شئ في الدنيا وما دامت
الدنيا باقية فلا بد من
حصول شئ فيها ثم لما كان
الغرض الكلى من هذه
الملازمة المذكورة بين
الشرط والجزاء لزوم القيام
زيد حذف الملزوم وأقيم
اللازم مقامه ونقل الفاء
من المبتدأ الى الخبر
كلام الرضى فظهر بما
نقلناه عنه انه لم يذكر
التاكيد لاما فعل الشارح
نقله عنه حيث لم يصرح به
كلامه وان لم يصرح به
أى لم يذكره صريحا لان
أحر كلامه يستلزم دلالتها على

أشار اليه المصنف في سياقاتي وأجيب بان مراد الشارح انه لا أقسام لها منذ كورة في كتب
القوم فان كلام المصنف الآن في بيان ما ذكر في كتب القوم واعتراض أضافاته كما
لا أقسام للمكنية على ما قاله لا أقسام للتخييلية فلم ترك التنبيه على ذلك وأجيب بان في
كلامه حذف العاطف والمعطوف والأصل وانه ليس للاستعارة بالسكائية والتخييلية
أقسام وإنما لم يصرح بذلك لانها قريبة للمكنية وتابعة لها واعتراض أضافاته
الثاني واعتراضه الثالث انما يردان على قول المصنف لتحقيق معاني الاستعارات
وأقسامها وقراءتها فالشارح ذكرهما في غير محلهما أقول لا يرد هذا الاعتراض مع تفسير
الشارح ما يتعلق بمعاني الاستعارات بأقسامها وقراءتها ومع جعل اعتراضه الثاني بعدم
ذكر أقسام المكنية في كتب القوم واعتراضه الثالث بعدم تحقيق غير قرينة المكنية في
كتبهم لان ذكرهما هنا حيث تدفى محلهما قطعاً لان كلام المصنف الآن في بيان ما في
كتب القوم كما مر لكن هذا انما يتم بالنسبة الى اعتراضه الثالث اذا قرئ تحقيق في قوله
وانه لم يحقق الخ بالبناء للمفعول على ان المعنى لم يذكر في كتب القوم التحقيق قرينة
المكنية كما عليه الزبياري أما اذا قرئ بالبناء للفاعل على معنى ان المصنف لم يحقق الا
قرينة المكنية كما عليه غيره فلا اعتراض بالذكري غير المجل باق بالنسبة الى اعتراضه
الثالث فتفطن (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لا مكان الأجواب عن كل من الاعتراضات
الثلاثة أما توجيه جمع الاستعارات فممنع أحد الامور التي بنى عليها اعتراضه وهي كون
الاستعارة مشتملة كلفظيا بين المعاني الثلاثة وكون الاضافة حقيقة لامية وكونها من
اضافة المدلول الى الدال اما يمنع أن تكون الاستعارة مشتركة كلفظيا بين المعاني الثلاثة بل
لكل منها اسم خاص هو استعارة مصرحة واستعارة مكنية واستعارة تخيلية فيكون أراد
بالاستعارات الاسماء الثلاثة الا أنه اقتصر على جمع الجزاء الاول عملاً بما يمكن وتعويل على
العهد المدلول عليه بال واما يمنع ان الاضافة حقيقة لامية من اضافة المدلول الى الدال
على ما أشار اليه بقوله ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة بل هي للبيان من اضافة المدلول
الى المدلول والتقدير فان المعاني التي هي الاستعارات واما يمنع انها من اضافة المدلول الى
الدال بل من اضافة الدال الى المدلول بان يراد بمعانيها تعاريفها فتكون من اضافة
التعريف الى المعرف وهذه الاجوبة الثلاثة أحسن ما قيل هنا وأما الجواب عن الثاني
والثالث فاما يمنع اقتضاء الكلام أن يكون لكل من المعاني أقسام وقرائن كما هو مبني
الاعتراضين بل انما يقتضى أن يكون ثم أقسام وقرائن لها تعلق بتلك المعاني ويكفي
كونها لبعض منها اذا اضافة تاني لادنى ملاسة وأما جمع القرائن فباعتبار أفراد قرينة
المكنية أو باعتبار الأقوال فيها أو في المكنية أو باعتبار ادراج ترشيح المكنية في القرائن
تخلياً واما يتسلم الاقتضاء المذكور واعتبار تقدير مضاف يدل عليه تنوع ما يأتي بدفع
ذلك الاقتضاء والتقدير وما يتعلق ببعضها ويوجه جمع القرائن باحداً الاعتبار المذكورة
وقال الشيرازي ان أراد بقوله لم يحقق الاقرينة الاستعارة بالسكائية انه لم يبين الاقرينتها
فهو ممنوع بل بين قرينة المصرحة أيضاً بياناً اجالياً في ضمن قوله فلا تعد قرينة المصرحة

الشارح من الرضى أثبت
فها التأكيد زيادة على
ما رأينا من النسخ وثبوته
كثرة الاختلاف بين نسخ
هذا الكتاب هذا وأما ان
أما هل هي حرف شرط أو
حرف متضمن لمعنى الشرط
اختلف النحاة فيه فذهب
أبو حيان وغير واحد إلى
انها ليست حرف شرط بل
حرف متضمن للشرط وذهب
آخرون إلى انها حرف شرط
منهم ابن هشام في معناه
(قوله على الثاني) تفصيل
المجل مع التأكيد (قوله فقد
صار عينا للتكافؤ لا يحد
لها عينا) كتب الشارح
بخطه تحت عاينها الاولى
أسير او تحت الثانية أى
قاصدا وكلاهما موافق
لما في القاموس والمعنى
ان من التزم في أما كونها
لتفصيل المجمل مع التأكيد
لزمه التكلف بتقديرات
في العبارات لا يحتاج اليها
قال الرضى وقد التزم
البعض معنى التفصيل في
جميع مواقع استعمالها
فلزم ذكر التعدد بعدها
الا ان جواز السكوت على
مثل قولك اما زيد فقام
يدفع دعوى لزوم التفصيل
فقد يكون للمجل سابق وقد

تجريد ان حورأيت أسد ان رمي فانه يفهم من ذلك القول ان قرينة المصراحة من ملائحات
المستعار له وذلك بان لقرنتها غاية الامر انه بيان اجالى لا تفصيلي وان أراد انه لم يبين بيانا
تفصيليا الا قرنتها فهو مسلم لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيلي له بل قد
يحصل بالبيان الاجالى أيضا نعم التحقيق بالبيان التفصيلي اكمل وان أراد انه لم يصدر
بعنوان التحقيق الا قرنتها فهو مسلم لكن قوله لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها
وقرائنها لا يقتضى تصدر الامور الثلاثة بعنوان التحقيق الا ترى أن المصنف لم يصدر
عقد الاقسام بالتحقيق على ان هذا لو ورد انما ارد لو كان قول المصنف وأقسامها وقرائنها
عطف على معاني الاستعارات كما هو المتبادر من السوق لكن يجوز ان يكون عطف على
تحقيق معاني الاستعارات فافهم اه وفيه دلالة على أن يحقق في قول الشارح وانه لم يحقق
الحج بالنسبة للفاعل الذى هو ضمير يعود على المصنف وتقدم انه أخذ وجهين وانه عليه برد
على الشارح ان المناسب ان يؤخر الاعتراض على المصنف بانه لم يحقق الا قرينة المكنية
بعد قوله لتحقيق الحج فتنبيه * أقول بقي لي ههنا بحث وهو ان قرينة المكنية اما أن تكون
مصرحة أو تخيلية كما يتضح في الكلام عليها وعلى كل حال هي داخلية في معاني
الاستعارات فيكون ذكرها هنا في قوله وما يتعلق بها تكرار او كذا ذكرها بعد في قوله
وقرائنها وقد يجب بانه ذكرها أولا باعتبار انها استعارة وثانيا باعتبار انها قرينة تنبيهها
على ان لها اعتبارين واختلاف الاعتبار قد يجعل كاختلاف الذات فاحفظه (قوله قد
ذكرت في الكتب) اعترض بان الذكر اللفظ وهو لا يكون في الكتب لان الكتاب
مجموع الورق والنقش كما يفيد كلام الجوهري أو النقوش كما قاله بعضهم والذي في
الكتب انما هو النقش * وأجيب بان الذكر مجاز مرسل عن النقش من اطلاق المتعلق
بالمذلول على المتعلق بالدال لان النقوش التي يتعلق بها النقش بالمعنى المصدرى تدل على
الالفاظ التي يتعلق بها الذكرا بالمعنى المصدرى (قوله مفصلة) أى مشتقة وقوله عسيرة
الضبط صفة مفيدة لفصلة فان الفصل قد لا يكون عسيرة الضبط اذ التفصيل مراتب
متفاوتة بحسب عسر الضبط وعدم العسر شرانسي والأقرب انه حال ثانية (قوله أراد
بالكتب ما) أى معنى كلفنا هو مطلق الشيء الدال يشمل ما عبر عنه بالزبر فيما بعد من شمول
الكلى لبعض جزئياته فيكون من ذكر المقيد واردة المطلق ويحتمل ان ما واقعة على
مجموع وان الشمول من شمول الكل له من اجزائه فيكون من ذكر الجزء واردة الكل
والاول أقرب وقصد الشارح بذلك دفع ما عسى أن يقال بناء على ان مراده هنا بالكتب
كتب المتقدمين للتميز بها بعد في جانبهم ومقابلتها بزبر المتأخرين هي وان ذكرت في كتب
المتقدمين مفصلة عسيرة الضبط فهي في زبر المتأخرين جملة مضبوطة فلا يتم له الداعي
لتأليف هذه الرسالة (قوله أيضا) أى كما يشمل ما عبر عنه فيما بعد بالكتب مقابلة للزبر
(قوله والاولى غير مضبوطة الخ) خبر الاول في المعنى أحد المتعاطفين لان العطف فينصل
الكلام إلى ان الاول المطابقة وقول المحشى خبر الاول في مجموع المتعاطفين غير ظاهرا مع أو
واعترض بان الاول جعل الثاني مطابقا للاول لا العكس لوقوع الاول في مركزه * وأجيب

ذكرها جملة مضبوطة على وجهه نطق به كتب المتقدمين) أي على وجه دل عليه كتبهم دلالة صريحة على ما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق (ودل عليه زبر المتأخرين) الزبر على وزن علم الكلام

يكون لمتة - دد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهه ومنه قوله - م في أوائل الكتب أما بعده فعلى هذا لا تكلف في التقدير غير أنه مخالف لا كثير كلام النحاة (قوله فتأمل) التامل راجع إلى الأمور الثلاثة أما تصحيح الجمع فلحوazan تكون الاضافة فيه بيانية لا لامية من قبل اضافة المعنى إلى اللفظ كما أشار إليه بقوله لا يخفى أن المعاني للفظ الاستعارة أو أنه من قبيل اضافة المعنى إلى اللفظ وأراد بالاستعارات الالفاظ الثلاثة ثلاثة أي الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة والاستعارة التخيلية لكنه اختصر في العبارة وجمع المحرزة الأولى من المركب وأتى باللام للهد فرجع هذا إلى معنى أن تكون الاستعارة مشتركة بين المعاني الثلاثة بل لكل

بأنه ليس مراده الأولى على الإطلاق للاتفاق على أن الأولى على الإطلاق جعل الثاني مطابقتا بل مراده الأولى من صنيع المصنف وليسكون الأولى على الإطلاق جعل الثاني مطابقا. لكنه الشارح في التطبيق فقال فيجعل الخ فيه إشارة إلى أن هذا هو الأولى على الإطلاق وإنما أقدم في الأولوية تغير الأول لأجل الثاني لتقدم المعنى في عبارة المصنف واء - ترض أيضا بأن في كلامه مراعاة جانب اللفظ وترك جانب المعنى فإنه لو قال غير مضبوطة لأخجل أنها متعذرة الضبط وإنما تعسرت مع أن الثاني هو الواقع ولو قال سهولة الضبط لم يأتواهم أن المعنى أن كيفية ضبطها من كناية سهولة وإنما ليست مضبوطة فيه بالفعل بخلاف قوله مضبوطة فإنه يفهم ضبطها بالفعل ويفهم أن ضبطها على وجه سهل من مقابلته بعسرة الضبط وقد يقال مقام مدح المصنف تأليفه يدفع ذلك التوهم (قوله لدا هي مضبوطة) الاضافة للبيان (قوله أو جملة سهلة الضبط) إنما أتى بلفظ جملة مع أنه لا دخل له في التغير دفعًا لما يتوهم عند الاقتصار على سهولة الضبط من أن مراده وضع سهولة الضبط موضع مجموع جملة عسيرة الضبط وكان عليه أن يزيد لدا هي عسيرة الضبط لكنه حذفه اكتفاء بدلالة ما قبله عليه (قوله فيجعل قوله مضبوطة على سهولة الضبط) الفاء فصيحة والقصد من هذا الحمل تخفيف الاعتراض لا دفعه بالكناية لأنه إنما يفيد المطابقة المعنوية دون اللفظية واعتراض الحمل بأن فيه ما ذكرناه أنغام من الإيهام ويحجب بأن مقام مدح المصنف تأليفه يدفعه (قوله ليظهر التعادل) أي التقابل أقول فيه أن التعادل نفسه لم يكن قبل التأويل خفيًا بل هو نفسه ظاهرة طعنا وإنما الخفي حسنه والجواب أن في عبارته تقدير مضاف أي ليظهر حسن التعادل أو أن يظهر بمعنى يقوى من قولهم ظهر فلان على عدوه أي قوى (قوله على وجهه) متعلق بذكر قطع النظر عن تقيد به بحالي معموله أعني جملة مضبوطة والاقتضى الكلام اشتغال كتب القوم على الأجل والضبط فبنا في قوله سابقا قد ذكرت الخ وقوله نطق الخ فيه أما مجاز مرسل من إطلاق الملزوم على اللازم أو استعارة مصرحة تسمية أو مكنية في كتب ونطق تخيل أو مجاز في الاسناد وكلام الشارح محتمل للوجهين الأولين (قوله على ما يفيد) على تعليلية متعلقة بصريحة ومما صدرية والضمير يرجع للصرح المفهوم من صريحة وجهه - مل ما غير مصدرية والضمير يرجع إليها يجوز أن تكلف الاختلاف الاعتباري ليخلص به من تعليل الشيء بنفسه ووجهه - الافادة أن العرف أن التعبير عن الدلالة بالنطق مجازا إنما يكون حيث كانت صريحة وأما توجيه المحشى تلك الافادة بأن النطق الواقع مقابلا للكناية نارة يكون صريحًا ونارة يكون كناية بخلاف الكناية فإنها لا تكون إلا كناية كما تقر في الفقه فيكون أقوى منها فرد وبيان النطق هنا لم يقع مقابلا للكناية بل للدلالة وبيانه لا يصلح التوجيه إلا بما هو بين أهل اللغة لا الفقهاء فتأمل (قوله ودل عليه زبر المتأخرين) اختار في جانب المتقدمين النطق وفي جانب المتأخرين الدلالة لأن عادة المتقدمين التعبير بالعبارة الواضحة وعادة المتأخرين الاختصار المؤدى إلى نوع خفاء وعدم التأخرين أن التطويل بزيادة الإيضاح قد يؤدي إلى الملل (قوله الزبر) أي هذه المادة بقطع النظر عن

بين المعاني الثلاثة بل لكل منها اسم خاص هو استعارة مصرحة واستعارة بالكناية واستعارة تخيلية - شكاها

(فمنظمت فرائد) جمع
فريدة وهي الدرّة الثمينة
التي تحفظ في ظرف على
حدة ولا تخطأ باللاكي
لشرفها وضافتها الى
(عوائد) من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف

أوانه أراد بالاستعارات
معناها اللفظها وأراد
بمعانيها حدودها
وتعاريفها فعلى هذا أيضا
ليست الاضافة من اضافة
المعنى الى اللفظ أو ان
في العبارة مضافا مقدر
أي معاني لفظ الاستعارات
وحينئذ يكون المراد من
اللفظ المقدر الاسماء اللاحقة
وهي التي يلفظ المعاني أو
لفظ الاستعارة وأنها
كان لفظ الاستعارة مشتركا
بين المعاني الثلاثة اشتراكا
لفظيا بحيث وضع اسكل
منها لفظ على حدة فحصل
لفظ الاستعارة تعدد
اعتباري فجمع لذلك وأما
انه ليس للاستعارة بالكتابة
أقسام وأنه لم يحقق الاقربنة
الاستعارة بالكتابة فهو
ان تعلى الاقسام والقرائن
بمعاني الاستعارة لا يقتضي
أن يكون اسكل من المعاني
اقسام وقرائن بل يقتضي
أن يكون ثم اقسام وقرائن

شكها فلا يعترض بانه ان قرئ في عبارة الشارح بوزن ع- لم يثبت قوله وعلى وزن عنق
وان قرئ بوزن كتب لم يثبت قوله على وزن علم (قوله وعلى وزن عنق الخ) وأما على وزن
غرف فجمع زبرة كغرفة وهي القطعة من الحديد ونحوه (قوله والثاني أنسب بالكتب
لفظا) أي لانه بوزنه ومعنى لانه بمعناه لا يقال انما يقال هذا الشيء أنسب بهذا اذا كانا
متغايرين مع ان الزبر بالوزن الثاني عن الكتب بمعنى فكيف يكون أنسب بالكتب
معنى لا نأقول أراد بالكتب في قوله أنسب بالكتب الكتب المضافة الى المتقدمين على
ان ال في الكتب للعهد فتم امر الانسية شير انسى (قوله وان كان الاول أهم) أي مطلقا
وهذا مبني على ان الكتاب اسم للالفاظ المكتوبة أي المكتوب دوالها أما على انه اسم
لمجموع الورق والنقوش كما يفيد كلام الجوهري أو للنقوش كما قاله بعضهم فالنسبة
التباين نعم الاول أهم من مدلول النقوش (قوله فمنظمت) عطف على أردت من عطف
المستند على السبب والنظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف
الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل ويطلق على
الالفاظ المترتبة المنسوقة المعنى برد لانتها على ما يقتضيه العقل وقد يطلق على مطابق
التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف نقله الغني عن الفري
والمناصب هنا المعنى المصدري لكن الكلام محتاج الى التبريد فتأمل (قوله الثمينة)
أي كثيرة الثمن (قوله على حدة) يحتمل انه حال من الضمير في تحفظ الراجع الى الدرّة
ويحتمل انه صفة لظرف وعلى هذا لا ينافي انها تخطأ مع غيرها في ذلك الظرف ولهذا احتاج
الى قوله ولا تخطأ باللاكي ولو قدم قوله على حدة على قوله في ظرف لتهين الاحتمال الاول
ولم ينجح الى قوله ولا تخطأ باللاكي (قوله باللاكي) مفهومه مفهوم لقب فلا يقال كلامه
يقضي انها تخطأ بغير اللأكي على انها اذا لم تخطأ باللاكي فاولى ان لا تخطأ بغيرها واللؤلؤ
الدرّة كبيرة كانت أو صغيرة قال الزبياري الا ان المراد هنا الدرر الصغار بقرينة عدم خلط
الفريدة بها (قوله لشرفها) أي الشرف السكامل فلان في ان جميع اللأكي شريفة (قوله
واضافتها الى عوائد) صريح في ان هذا التركيب اضافي ويحتمل انه توصيفي أي مسائل
عائدة الى من القوم فيكون في كلامه استعارة مصرية حيث شبه طوائف المسائل المترجم
لسكل طائفة منها بالفريدة بالفرائد في المحسن والشرف والنظم ترشيح هذا ان كان الفرائد
جمع فريدة بمعنى الدرّة الثمينة ويحتمل انه جمع فريدة بمعنى منفردة في المحسن والشرف
فيكون صفة لموصوف محذوف أي مسائل منفردة عائدة الى وعليه فلا استعارة في فرائد
الا اذا جمل النظم على معناه اللغوي وجعل فرائد بمعنى منفردة استعارة ممكنة عن الجواهر
وجعل النظم تحسلا وهذا الاحتمال أعني احتمال كون فرائد بمعنى منفردة متناهي على
ان التركيب اضافي أيضا بل لو عول عليه الشارح فيما ادعاه من ان الاضافة من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف وقال أي عوائد فرائد لسلم من الاعتراض والجواب الا تبين
واعلم ان عوائد يحتمل أن يكون جمع عائدة اسم فاعل من العود وهذا متعين على جعل
التركيب توصيفيا وأن يكون جمع عائدة اسم جنس جامدا معناه المعروف والصلة

لها تعلق بتلك المعاني ويكفي كونها لبعض منها ما جمع القرائن فباعتبار تكرار افراد اقربنة الاستعارة بالكتابة على انه يمكن

(التحقيق معاني الاستعارات وأقسامها وقراءتها)

والمنفعة وهذا الاول ياتيان على جعل التركيب اضافة فافهم (قوله أى عوائد كالفرائد) اعترض هذا بانه انما يناسب جعل الاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه لاجلها من اضافة الصفة الى الموصوف كما أسلفه الشارح * وأجيب بانه أراد ان الصفة مجموع الجار والمجرور الذي هو ظرف مستقر لكنه تسامح وجعل الجزء الاعظم من الصفة صفة ولا حل ذلك قال من قيل اضافة الصفة الى الموصوف ولم يقل من اضافة الصفة الى الموصوف أى ليكون الاضافة هنا على غير المعهود في اضافة الصفة الى الموصوف لان المعهود فيها ان يجعل المضاف نفسه صفة للأضاف اليه وهنا قدر الجار وجعل مع المجرور ظرفا مستقرا صفة وهذا الجواب يفضي الى ان اضافة المشبه به الى المشبه ترجع الى اضافة الصفة الى الموصوف ولا مانع من ذلك وان نازع فيه الشيخ يس ووجه الموقوف صنيع الشارح بشئ آخر هو أنه أشار بقوله من قيل اضافة الصفة الى الموصوف الى ما فيه من المبالغة حيث يجعل المشبه به صفة للمشبه المبني على تناسي التشبيه وأشار بالتفسير الى ما هو الاصل والى ان الوصفية لا تتم بدون ملاحظة التشبيه فتأمل (قوله ولا يخفى حسن الخ) أى اعود الفرائد وتكررها فحسبه أو لكونها عائدة اليه من القوم فيطابق قوله فيما تقدم على وجه الخ (قوله ولو قال فرائد فوائد لكان أحسن) أى لفظا لمحصل الجنس المضارع حيث نذر وعلم الجنس بالكلمة على عبارة المصنف ومعنى لما قاله الشارح في المحاشية من أن الفائدة ما اكتسبته من علم أو مال وهذه الفوائد مما اكتسبه من التقديرين والمتأخرين أى في التعبير بالفوائد لتضمنها معنى الاكتساب إشارة الى أن تلك الفرائد مكتسبة من القوم سواء جعلت من بيانية أو ابتدائية خلافا لمن خصص ذلك بالثاني * فان قلت في العوائد أيضا هذه الإشارة بل هي أدل عليها من الفوائد * قلت لا لاحتمال ان تسميتها عوائد باعتبار عودها من المصنف على من بعده وكونها معروفة واصله ومنفعة منه لمن بعده بخلاف الفائدة فانها دالة على الاكتساب من الغير * نعم قد يقال الا اكتساب شامل لما هو بطريق النقل ولما هو بطريق الاستنباط من كلامهم فلا تتم مطابقة هذا التعبير لقوله على وجه نطق الخ تأمل (قوله لتحقيق الخ) اللام تعليلية متعلقة بتعظيم والتحقيق يطلق على ذكر الشئ بدليله ويطلق على ذكره على الوجه الحق وهذا هو المراد هنا واعترض كلامه بان معنى المصراحة لا يحتاج الى التحقيق لظهوره وعدم الاختلاف فيه * وأجيب بان تسليط التحقيق على المعاني باعتبار أكثرها اذا احتاج الى التحقيق معني المكتسبة والتحصيلية ففي الكلام تغليب على أنه قد يقال تحقيق الشئ لا يتوقف على خفاءه والاختلاف فيه ولم يقل لتحقيق معانيها مع تقدم المرجع في قوله فان معاني الاستعارات لطول الفصل (قوله وأقسامها) قال الزبياري لم يحقق صراحة الأقسام المبرحة في العقد الاول وأما في آخر العقد الثالث الى انقسام المكتسبة والتحصيلية الى المطلقة والمرشحة والمجردة اه وقد يدفع بعطف قوله وأقسامها وقراءتها على تحقيق وتقدم عطفها على معاني التحقيق أعم من أن يكون بطريق الصراحة أو الالتماس ويتقدم انما يكون بطريق الصراحة فالمراد أقسام بعضها على نسق ما مر (قوله وقراءتها) قال الزبياري أى

تنزيل المذاهب الثلاثة في الاستعارة بالكناية منزلة الاقسام وان سلم لزوم كل من الاقسام والقراءات لكل واحد من المعاني يمكن اعتبار مضاف مقدر أى بعض ما يتعلق بها (قوله أراد بالكتاب ما يشمل ما عبر عنه الخ) جمله عليه مع انه خلاف مقتضى مقابلة الزبرالكاتب ايصح وجهها لتأليف الرسالة وتظهيرها والافكان بغنى عنها زبر المتأخرين (قوله والاولى غير مضبوطة) خبر الاولى مجموع المتعاطفين فلا رد ان الاولى ان يطابق الثاني الاول لا العكس كما يشير اليه قوله فيجمل الخ حتى يتجه انه كان حق العبارة ان يقال الاولى سهلة الضبط لدأعي عبارة الضبط وانما قدمه في التعبير لتقدمه في الذكر (قوله على ما يفده التعبير عن الدلالة بالنطق) وجهه الدلالة أن دلالة للكناية التي وقعت مبدلا له مطلقا كناية كما تقر في الفقه فلا يضر حينئذ ان دلالة النطق أيضا قد تكون كناية (قوله ودل عليه زبر المتأخرين) اختار في جانب المتقدم لفظ النطق وفي جانب المتأخرين الدلالة

وجعله داخل في تحقيق أقسام الاستعارة لانه انما ذكر تحقيق الاستعارة المرشحة بآباء ذكر القرائن مع ان البحث عنها من جملة تحقيق الاستعارة وأقسامها (في ثلاثة عقود)

لما ان طادة المتقدمين التعبير بالعبارة الواضحة الطويلة وقد يؤدي الى الاملال وشان المتأخرين الاختصار فقد يؤدي الى نوع خفاء قوله والثاني أنسب بالكتب لفظا ومعنى وان كان الاول أنسب بالمتقدمين لانه في بعض زمن الاولين لم يكن كتب ولا تدوين ولم يكن الا النطق والتكلم فلو عبروا بغيري الاول وبالكتب في الثاني لكان الاحتمال الاول في الزبرواي (قوله جمع فريدة وهي الدرة الثمينة) هذا بحسب الاصل والمراد بها المسئلة أو شبهها بالدرة المذكورة أو طائفة منها عنوانها بالفريدة لذلك أيضا وعلى الاول يصح من قبل لمجن المساء وأشار بقوله عنوانا للفرايد أي كائنة كالفراند فظهر كونه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف قال في القاموس

المحتاج الى التحقيق وتلك ليست الا قرينة المكنية وتحققها في العقد الثالث اه أي فاندفع الاعتراض بان المصنف لم يحقق الا قرينة المكنية وقد تقدم زيادة على ذلك مع توجيه جمع القرائن فتفطن (قوله كانه أدرج الترشيع في القرائن تغليبا) جواب عما يقال ان تقرير المصنف قاصر فان الفراند المذكورة مشتملة على الترشيع أيضا مع ان الترشيع ليس من معاني الاسماء تعاريف ولا أقسامها ولا قرائنها ووجه الادراج أن كلام الترشيع وقرينة المكنية المرادة من قوله وقرائنها على ما مر من ملائمتها المشبهة وانما قال تغليبا لان الترشيع لا يكون قرينة لما سببه أي من ان كلام الترشيع والتجريد انما يكون بعد اعتبار القرينة ولا يخفى ان السؤال والجواب بالادراج أو بعدم الالتفات يجريان في التجريد أيضا فكان الاولى ذكرهما فيه الا أن يقال ان الاهتمام بالتجريد دون الاهتمام بالترشيح لانه أبلغ منه بمرتين لان الترشيع أبلغ من الاطلاق والاطلاق أبلغ من التجريد كذا في المحشى وغيره أقول الظاهر ان الجواب بالادراج لا يتم في التجريد لان التجريد من ملائمت المشبه وقرينة المكنية من ملائمت المشبه فكيف يصح ادراج ملائم المشبه في ملائم المشبه نعم يتم ذلك اذا أريد من القرائن ما يشمل قرينة المصراحة كما مر عن الشيرازي فتنبه ثم أقول المراد بالترشيح في كلام الشارح ترشيح المصراحة وترشيح المكنية لان كلا منهما من ملائمت المشبه كقرينة المكنية فلا وجه تخصيص بعضهم الترشيع في كلام الشارح بترشيح المكنية على انه يلزم عليه قصور الاعتراض (قوله ووجهه) مبتدأ خبره قوله بآباء وهو دفع لما قد يجاب به عن المصنف في تركه الترشيع وحاصل الجواب ان المصنف لم يتركه لدخوله في تحقيق الاقسام لانه انما ذكر لاجل تحقيق بعض الاقسام وهو الاستعارة المرشحة وحاصل الدفع ان جعله داخل في تحقيق الاقسام لما ذكر بآباء ذكر القرائن لانها مساوية للترشيح فيما ذكر لانها انما ذكرت لتحقيق معنى الاستعارة وأقسامها فكان يستغنى عن قوله وقرائنها وقد علم من هذا التقرير ان قول الشارح مع ان تعليل لقوله بآباء فهو بمعنى لان ولوعه به لكان أوضح وقد بحث في هذا الدفع بالفرق بين القرينة والترشيح وذلك ان الترشيع انما ذكر بالترشيح لتحقيق بعض الاقسام واما قرينة المكنية فهي وان كانت من حيث كونها قرينة المكنية مذكورة بالترشيح لكانها من حيث كونها استعارة تخيلية مقصودة بالذكور فيكون ذكرها من حيث كونها استعارة تخيلية وأيضا القرينة لا تحقق الاستعارة بدونها بخلاف الترشيع فيكون ذكرها المزينا على ان الجواب الذي دفعه الشارح صحيح لترك الترشيع لا موجب فلا ينتقض بذكر القرائن هذا وأجب أيضا عن المصنف بان الترجمة لشيء مع الزيادة عليه غير معيبة (قوله من جملة تحقيق الاستعارة) أي معنى الاستعارة الكلمة وقوله وأقسامها أي لانه اذا توقف تحقيق الاستعارة على القرينة فتحقق أقسامها وافرادها يتوقف عليها بالطريق الاولى (قوله في ثلاثة عقود) متعلق بنظمت والعقد القلادة فهو مجموع المنتظم والمنظم فيه والخبط الذي ينظم فيه يسمى قبل النظام سلكا وبعده سمطا في قوله عقود مجاز مرسل علاقته الـكـليـة والتجريدية لا الاول كما زعم المحشى لما تبين لك من ان الخيوط وحدها الاول أمرها الى كونها عقود اللهم الا ان

العائدة المعروف والصلة والمنفعة وكل منها محتمل (قوله ولا يخفى حسن اضافة الفراند في هذا الكتاب) وذلك لعودها

الترتيب المذكور والاول
حق دون الثاني (العقد
الاول في انواع المجاز)

وتكررها (قوله ولو قال
فرائد فوائد لكان احسن)
من فرائد عوائد لان
الجنس فيه ازيد من فرائد
هو ازيد حصول الجنس
المسمى بالمضارع فيه
لكونه قال في المحاشية
لان الفائدة ما اكتسبته
من علم او مال وهذه
الفوائد ما اكتسبه من
المقدمين والمتأخرين اه
الاحسنه ظاهرة اذا كان
كلمة من في قوله من علم او
مال ابتداء اما اذا كانت
بيانته كما هو الظاهر
فالاحسنه غير ظاهرة
(قوله كانه ادرج الترشيع
في القرائن) جواب عن انه
قد بحث عن الترشيع في
ثلاث فرائد الرابعة
والخامسة من العقد الاول
والخامسة من العقد الثاني
كما ستعلم فيما يذكري
العنوان فاجاب بانه قد
ذكره في العنوان بان
ادخله في القرائن على
وجه الغلب والحق قال
تغلب لان الترشيع لا يكون
قربة لان كلامه من التبريد
والترشيع انما يكون بعد اعتبار

يقال مراده ان المحيوط تول مع ما نظم فيها الى كونها عقود وانظم الفرائد في العقود من باب
نظم المجزئ في السكل ان اريد من كل من الفرائد والعقود الفاظ ومجان ومن باب نظم
المدلول في الدال ان اريد من الفرائد مجاز ومن العقود الفاظ ومن باب العكس ان اريد
العكس والظرفية على كل مجازية هذا وقد تقدم ان قوله سابقا فرائد اما استعارة مصرحة
او من باب التشبيه كما صنع الشارح أولا ولا بناء على ان المراد بالفرائد المنفردات في الحسن
والشرف فيكون نظمت وعقود ترشيعين للاستعارة المصرحة أو للتشبيه على الوجهين
الاولين ويصح ان تكون الاستعارة قوله عقود بان شبه مباحث كتابه بالعقود في اشتغال كل
على النفائس واستعار اسم المشبه به للمشبه فالفرائد وانظم ترشيعان فبهذا يعلم ما في كلام
المحشي في تقرير الاستعارة فراجع (قوله لا يخفى حسن الخ) أي لاشتماله على الاستعارة
المؤكد بترشيعين (قوله نظم الفرائد) اعترض بانه ينافي قوله السابق أي عوائد كالفرائد
لان مفاده انه نظم العوائد المشبه بالفرائد في العقود واجب بمجمع المنافاة لان العوائد
لما كانت شبيهة بالفرائد سماها الشارح هنا فرائد متكلا على بيان التشبيه السابق أو ان
كلامه هنا مجازة للفظ المصنف أو يقال أشار الشارح هنا الى جواز وجه آخر وهو ان يكون
قوله فرائد استعارة لا تشبها (قوله وان المستفاد منه) عطف على حسن وكذا قوله وانه الخ
اما استفادة الاول فلا تقل مقابلة الثلاثة بالثلاثة ظاهرة في التوزيع واما استفادة الثاني فن
الترتيب الذكري (قوله والاول حق دون الثاني) المتبادران المراد بالاول كون كل عقد
من العقود الثلاثة لواحد من الامور الثلاثة التي هي معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها
وبالثاني وقوع العقود على ترتيب ذك الامور الثلاثة فهذه الثاني ليس بحق لانه ذكر
عقد الاقسام التي هي متوسطة أولا واعترض كلامه بان الاول أيضا ليس بحق فانه اورد
المصرحة اجمالا في عقد الاقسام حيث قال فلا تعد قربة المصرحة بتجريد انخوارات
اسد ابري فانه يؤخذ منه ان المصرحة هي التي يذكري فيها المشبه وان قريبتها من
ملايمات المشبه واما تصرح بما في وجود في شئ من العقود واورد الغلبة فيه وفي الثالث
وعقد المكنية فقد استقلا والجواب عن الشارح بحمل الاول في كلامه على حسن نظم
الفرائد في العقود والثاني على مجموع المتعاطفين لا يخلو من بعد الاستغناء هذا عن شهادة
الشارح بانه حق لان مثله لا يحتاج الى الشهادة وايضا حقيقته تفهم من قوله ولا يخفى حسن
الخ لان المحسن جامع للحقيقة وزيادة وحاصل الجواب عن المصنف ان مثل هذا الكلام
لا يستلزم ان كل عقد لواحد من الامور الثلاثة وان تنافر منه ذلك بل المراد ان الامور
الثلاثة لا تخرج عن العقود الثلاثة كما يدل على ذلك تتبع الكتاب ولا يستلزم الترتيب
لان الواو لا ترتيب والترتيب الذكري لا تعويل عليه لخالفته الواقع كثيرا كما هنا يدل
تتبع الكتاب (العقد الاول في انواع المجاز) أي اللغوي والعقد الاول الفاظ على المختار
والانواع معان فالظرفية من ظرفية الدال في المدلول وهي مجازية كما تقدم والمجاز اصله
محور نقلت حركة العين الى الفاء فحركات الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان نقلت
الفاء هو في الاصل مصدر نقل الى السكامة المجازة أي التمديدية مكانها الاصل أو المجوز بها

القربة فلا يندرج فيها كما ستعرفه في آخر الرسالة ان شاء الله تعالى ولا يخفى ان السؤال والجواب لا يخص الترشيع مكانها

الاولى في أنواع الاستعارة لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقسامها ٢٣ وقرائنها فاسواها هذا كورال النبع

وأقسام المجاز أوضح من
أنواع المجاز

بل يجري في التعبير أيضا
(قوله في ثلاثة عقود)
متعلق بتطمين النظم
التأليف وضم شيء إلى آخر
والعقد القلادة وهي
ما يحصل في العنق كل
ذلك من القاموس ولا شك
ان ما يحصل في العنق عرفا
انما يكون مما اشتمل على
نفائس من جواهر ونحوها
ففي قوله فقطمها في ثلاثة
عقود استعارة بالكناية
حيث شبهت المسائل
النفيسة بالجواهر الثينة
وابتات النظم لما تحبيل
وذكر العقود ترشيح لما تم
أطلق لفظ العقود باعتبار
عجاز الاول والا فالنظم
ليس في العقود بل في خيوط
يؤل أمرها إلى صيرورتها
عقودا بعد النظم فيها
(قوله وان المستفاد) عطف
على مدخول لا يخفى أي
لا يخفى ان المستفاد ان
كل عقد من الثلاثة
لواحد من الثلاثة التي
هي تحقيق معنى الاستعارة
واقسامها وقرائنها أما
استعارة الاول فلان
مقابلة الثلاثة بالثلاثة
ظاهر معنى التوزيع وأما

مكانها الاصلى فهو مصدر ميمي بمعنى الفاعل أو المفعول والاول اولى لعدم احتياجه الى
تقدير أو هو اسم مكان كهو في قولهم جمات كذا مجازا المجازي أي طريقا اليها من قولهم
جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه والتحقيق في الاصل فعلة بمعنى فاعل
من حق الشيء أي ثبت أو مفعول من حققه أي أثبتته نقات الى الكلمة الثابتة أو المثبتة
في مكانها الاصلى وعلى الثاني فتاؤها للدلالة على النقل من الوضعية الى الاسمية كما في
ذبيحة ونطيحة أو لاثابت ومحفوظا لعدم جريانها على موصوف لان فيمينا بمعنى مفعول
انما يتبع غالبا لمحق الثابتة اذا جرى على موصوف فاذا لم يجري لم يتبع وانما قلنا غالبا لانها
قد تلحقه جلالة على فعيل بمعنى فاعل كقولهم صفة ذميمة وخصلة جيدة كما جلاوا في بعض
الالفاظ فعلا بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول وأما على الاول فتاؤها للثابت لان فعلا
بمعنى فاعل يذكّر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث سواء جرى على موصوف أولا (قوله الاولى
في أنواع الاستعارة) هذا اعتراض على لفظ المضاف اليه أي الاولى ابدال المجاز بالاستعارة
ولا تدخل لانواع في الاولوية وقوله وأقسام المجاز اعتراض على لفظ المضاف أي ابدال
الانواع بالاقسام أوضح ولا تدخل للمجاز في الاوضحية فليس بين قوله الاولى في أنواع
الاستعارة وقوله وأقسام المجاز أوضح من أنواع المجاز تناف * فان قلت مقتضى الترتيب
تقديم الاعتراض الثاني على الاول * قلت * المضاف من حيث هو مضاف تابع والمضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه متبوع فقدم الكلام على المتبوع وأيضاً لا يلزم على
صنيعه فصل واحد وهو الفصل بين المضاف والاعتراض عليه بالمضاف اليه والاعتراض
عليه ولو عكس لزم فصلان الفصل بين المضاف والاعتراض عليه بالمضاف اليه والفصل
بين المضاف اليه والاعتراض عليه بالاعتراض على المضاف ويمكن الجواب عن المصنف بان
أل في المجاز للعهد والمعهود الاستعارة المفهومة من قوله فان معاني الاستعارات (قوله فما
سواها) كتعريف مطلق المجاز وتقسيمه الى مرسل واستعارة (قوله وأقسام المجاز أوضح)
أي لانه عبرت أولاً بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها فالتعبير عنها هنا
بالانواع ربما توهم المغايرة ولان التعبير بالانواع يوهم مصطلح أهل الميزان مع انه ليس
مرادها لان الأنواع عندهم ما ندرجت تحت جنس وتمايزت بالذاتيات لا بالعرضيات
وابتات ذلك هنا متعسر بل متعذر لا يبرهان لنا على ان الترشيح والتجريد من ذاتيات
الاستعارة حتى يحكم بان المرشحة والمجردة نوعان حقيقيان للاستعارة بخلاف الانسان
والفرس فان غير الاول من الثاني علم بالبرهان عندهم انه من الذاتيات وبخلاف التركي
والبربري فان غير الاول من الثاني علم بالبرهان انه من العرضيات فالاول نوعان
والاخير ان صنفان قال الشيخ ليس صعوبة التمييز بين الذاتيات والعرضيات انما هي
في المساميات الحقيقية لا الاعتبارية التي اصطلح على جعل بعض أجزائها ذاتياتا والبعض
عرضيات كما بينوه في بحث الكلمات الخمس اه أي وما نحن فيه من الاعتبارية * أقول هذا
البحث انما يضرب اذا علم اصطلاح علماء الفن على جعل ما تمايزت به أقسام المجاز ذاتياتا
أما اذا لم يعلم ذلك أو علم اصطلاحهم على جعله عرضيات فلا كما لا يخفى ووجه البهوت في الاوضحية

الثاني في الترتيب المذكور (قوله والاول حق د رن الثاني) الاول كون كل عقد من الثلاثة واحداً فانه اورد الاقسام في مقدم

المفرد) فقد المعرف بالمفرد
لدا في ذكر الكلمة في
تعريفهم مع ان تقسيم ذلك
المعرف الى التمثيل كما هو
ظاهر كلامهم

وحقق الاستعارة بالكناية
في عقد وحقق قرينتها في
عقد وليس الثاني حقا أي
كونها على الترتيب لتقدم
عقد التقسيم على عقد
تحقيق الاستعارات هذا
وكون الاول حقا مبني على
أن يراد من معاني الاستعارة
في قوله لتحقيق معاني
الاستعارات أفراد الاستعارة
بالكناية والافقد جعل
الشارح هذه العسرة
فيما قبل على الاستعارة
المصرحة والاستعارة
بالكناية والاستعارة
التخييلية واذ جعل عليه
كما هو الظاهر لا يكون
الاول حقا فانه انما أورد
المصرحة في عقد التقسيم
وأما التخييلية فقد أوردها
فيه وفي الثاني وعقد
للاستعارة بالكناية عقدا
مستقلا الا ان يحمل الاول
في قوله والاول حقا على
حسن نظم الفرائد في
العقد والثاني على مجموع
المتعاطفين فيخل السؤل
غير ان الحمل عليه لا يخلو
عن بعد (قوله وأقسام المجاز اوضح) ليوافق التفصيل الاجمال حيث قال فيه لتحقيق معاني

بان الميزان كان ذاتيا سمي المميز نوعا وان كان عرضيا سمي صنفا والقسم اعم منهما فالتميز
به اولى لان اقسام المجاز تارة تميز بالذاتيات وتارة تميز بالعرضيات (قوله الا أن يقال)
استثناء من محذوف أي فلا وجه لاختياره الانواع الا أن يقال الخ (قوله لثلاثين بار
الوهم الى الاقسام الاولية) يعني المحاصلة من تقسيم المجاز الى لغوي وعقلي والثانوية هي
المحاصلة من تقسيم اللغوي الى مرسل واستعارة وتخييل ان المراد بالاولية المحاصلة من
تقسيم المجاز الى مرسل واستعارة وبالثانوية المحاصلة من تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية
ومرشفة ومحذوفة ومطلقة وعلى هذا فقوله الى الاقسام الاولية أي فقط واحدة ترض على
الشارح بان المنبسط من الانواع الحقيقية وهي ما لا يكون تحتها انواع اخص منها
كالانسان دون الاضافة وهي ما فوقها جنس وتحتها انواع كالحيوان فان فوقه الجسم
فيسمى باعتباره نوعا وتحتة الانسان فيسمى باعتباره جنسا وليست الحقيقية مرادة لان
ما هنا ليس منها ولا نهال لا تأتي الا في المساهات الحقيقية فالمصنف لم يخلص من اقسام
عبارته خلاف المراد ويمكن أن يحاج بان تبادر الوهم الى الاقسام الاولية أشد من تبادره
الى الانواع الحقيقية لان تقسيم النوع الى حقيقي واصنافي مصطلح أهل الميزان دون أهل
هذا الفن بخلاف الاقسام الاولية فان أهل الفن يستعملونها فانهم يقسمون الشيء الى
اقسام ثم يقسمون أحدها الى اقسام ويسمون الاقسام الاولية والثانية ثانوية (قوله
وفيه ست فرائد) من طريقة الاجزاء في الشكل (قوله الفريدة الاولى) هذه ترجمة فهي خبر
لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف أو بالنصب مفعول محذوف فما قبل من ان الفريدة
مبتدأ وجله قوله المجاز الخ خبر لا يخفى ما فيه (قوله قيد المعرف الخ) هذا بيان من الشارح
لنكتة مخالفة المصنف القوم كصاحب المفتاح وذلك انهم أطلقوا المعرف وأتوا بتعريف
لا يشمل بحسب ظاهره الا المفرد منه ثم قسموه الى التمثيل وغيره فلزمهم منافاة ظاهر
التعريف لظاهر الاطلاق والتقسيم فاحتاج كلامهم في تضييقه الى التأويل الا أن
والمصنف قيد المعرف بالمفرد ولم يقسم المعرف الى التمثيل وغيره بل عقد للمركب فريدة
تخصه وأفرده بتعريف فلم يلزمه تلك المناقاة فلم ينجح كلامه الى التأويل (قوله لدا في ذكر
الكلمة) اضافة داعي الى ذكر للبيان واطافة ذكر الى الكلمة اما للبيان أو من اضافة
الصفة الى الموصوف وذكر على كل معنى مذكور أو حقيقة لامية فالذكر باق على معناه
المصدرى (قوله مع ان) متعلق بقيد أي قيد المعرف بالمفرد لدا في ذكر الكلمة مع منافاة
تقسيمهم التقييد واقتضائه الاطلاق تحفظ التعريف الخ (قوله الى التمثيل) أي وغيره
ففيه حذف الواو مع ما عطف ات كالاعلى ظهور المراد واقتضار اعلى ما يمنع التقييد
ويقتضي الاطلاق (قوله كما هو ظاهر كلامهم) أي المتقدمين متعلق بتقسيم ذلك المعرف
والكاف للتشبيه أو بمعنى على أي بناء على ما هو الخ وفيه اتحاد المشبه والمشبه به أو المبنى
والمبني عليه وقد يقال هـ ما متعارف ان اعتبارا وهـ ذا يكفي فتقسمهم باعتبار حكم الشارح
بوقوعه منهم مشبه أو مبني وباعتبار كونه ظاهرا كلامهم مشبه به ومبني عليه وانما قال كما
هو ظاهر كلامهم لان التقسيم باعتبار تأويل كلامهم ليس لذلك المعرف بل لطلق المجاز

عن بعد (قوله وأقسام المجاز اوضح) ليوافق التفصيل الاجمال حيث قال فيه لتحقيق معاني فيكون

دليل على أن المعرف مطلق المجاز وداع إلى صرف الكلمة إلى ما يع ٢٥ الكلام لحفظ التعريف عن استعمال اللفظ

الغير الظاهر الدلالة على المعنى
(أعني الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له)

الاستعارات وأقسامها
ولا يهام مصطلح أهل
الميزان وأنبأه أصعب
من خطأ القناد (قوله لثلا
يقدر الوهم إلى الأقسام
الاولية) فيه أن المتبادر
من الأنواع أيضا الحقيقة
دون الإضافية (قوله
لداعي ذكر الكلمة)
إضافة الداعي إلى الكلمة
بيانية (قوله كما هو ظاهر
كلامهم) متعلق بقوله
تقسيم ذلك المعرف وأراد
بكلامهم كلام المتقدمين
والأفصاح بالخصص
قد جعل التمثيل قسما للمجاز
في المفرد وأما السكاكي
فظاهر صنعه ذلك حيث
قسم المجاز إلى الاستعارة
وغيرها وقسم الاستعارة
إلى المصريح بها والمكنى
عنها وجعل من المصريح
بها حقيقة وتخييلية وعد
التمثيل من الحقيقة ورد
تقسيمه لذلك بتوجيهات
مذكورة في المطولات مثل
المطول (قوله لحفظ
التعريف) متعلق بقوله
قد المعرف بعد تقيد
بقوله لداعي ذكر الكلمة

فكون في كلامهم استخدام وعليه فالمراد بالمجاز المعرف المفرد بدليل التصدير بالكاهة
والضمير في قولهم ينقسم إلى المجاز (قوله دليل) خبران وقوله وداع معطوف على دليل
وقوله إلى ما أي معنى يع الكلام بان يراد بالكلمة مطلق القول مفردا كان أو مركبا
وقوله لحفظ التعريف متعلق بقوله قيد بعد تقيد بقوله لداعي الخ فاللام في لداعي تعلق
بقيد وهو مطلق عن التقيد بعلة واللام في تحفظ تعلق به وهو مقيد بالعلة السابقة
فتكأن العامل في المحرفين المتحدن لفظا ومعنى مختلف فلا اعتراض هذا ما أشار إليه
الحشي وقال الشيرازي قوله لحفظ التعريف علة لعل قوله لداعي ذكر الكلمة في
تعريفهم للتقيد المذكور اه أي علة لتكون ذكر الكلمة في التعريف علة للتقيد
المذكور وكأنه يشير إلى أن اللام متعلقة بمحذوف أي وكان ذكر الكلمة علة للتقيد
لحفظ التعريف وبعضهم جعله لداعي وحاصل ما ذكره الشارح أنه تعارض أمران
فظاهر تقسيمهم يقتضي عدم التقيد بذكر الكلمة في التعريف يقتضي التقيد بفردي
جانب التعريف لانه أولى بالمرعاة وأول التقسيم * بقي أن الشارح في الفريدة السادسة
بعد جوابه عن المركبات التي أوردها المحقق المتنازلي قال نعم يحتمل أن التجوز في الهيئة
التركيبية لم يدخل في شيء من الأقسام فاما أن يتجوز في الكلمة المستعملة في التعريف واما
أن يترك بيانها للفاصلة اه فعلى الأول برده أنه لم يحفظ التعريف عن التجوز فتأمل (قوله
المستعملة) الاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى في عبارة المتن تجريد فعل التكرار واما
الوضع فتعين اللفظ بآراء المعنى وأما الحمل ففهم السامع المعنى هذا هو الفرق بين الثلاثة
وأخذ الاستعمال في تعريف الحقيقة والمجاز دليل على أن الكلمة قبل الاستعمال لا توصف
بحقيقة ولا مجاز وهو كذلك (قوله في غير ما وضعت له) اعتبر بعضهم كون ما علة والمعنى
في غير كل ما وضعت له لانجاء المشترك المستعمل في أحده معنيته من حيث أنه موضوع له
واستغنى بعضهم عن ذلك بقيد لعلاقة بعضهم بقيد الحقيقة * أقول إذا استعمل المشترك في
أحده معنيته لا من حيث أنه موضوع له بل من حيث مناسبه للمعنى الثاني ووجود علاقة
بينهما فهو مجاز كما قاله حفيد السعد في حواشي شرح التلخيص واعتبار العوم يخرج عن
تعريف المجاز فيكون غير جامع بخلاف عدم اعتباره فاعرفه * وأورد الغنيمي أنه إن أريد
الوضع الشخصي وهو ما تشخص فيه اللفظ الموضوع ورد عليه نحو المثني والمجوع والمصر غير
والمنسوب والمشتق فإن الوضع فيها نوعي لا شخصي فيكون التعريف غير مانع لدخول
ما ذكر فيه وإن أريد النوعي وهو ما لم يشخص فيه الموضوع بل كان عاما ورد أن المجاز
موضوع بالنوع فلا يصح نفيه وإن أريد الأعم كان أكثر فسادا * أقول يدفع بان المراد
الوضع الحقيقي لا التأويلي والوضع الحقيقي يع الشخصي والنوعي الأولى فقط فيخرج عن
التعريف المثني وما معه لان الوضع فيه حقيقي لانه نوعي أولى ويدخل فيه المجاز لان الوضع
فيه تأويلي لانه نوعي غير أولى بل ثانوي كما صرح به * وفي حواشي الغنيمي أيضا ما يخصه
اعلم أن السكاكي بن المهنا قد صرح في تحريره بان نحو الإنسان والرجل إذا استعمل في المفرد
فهو حقيقة لا فرق في ذلك بين أن يراد خصوصه أولا وذكر أن ذلك مذهب الأقدمين

والمحاصل أنه تعارض أمران فظاهر تقسيمهم يقتضي عدم التقيد وذكر

أسقط من التعريف قد في اصطلاح ٢٦ الخطاب مع أنه ذكره غيره لادخال الصلاة المستعملة بحسب اللغة في العمل

الشرعي لانها مجاز مع أنها لم تستعمل في غير ما وضعت له على ما ذكره غيره وفيه نظر

لا يعرفون خلافاً وأن من فصل غلط وعلى هذا فاللام في قوله في تعريف الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له ليست صلة لوضع بل لام التعليل أي المستعمل فيما وضع لاجله والكل في وضع لاجل ان يستعمل في فرد له لكن فيه انه لا يشمل حينئذ نحو زيد وعمر ولانه لم يصدق عليه انه مستعمل في معنى وضع اللفظ لاجله اذ هو مستعمل في الموضوع له اللهم الا أن تستعمل اللام في معنى يعكس كونها صلة لوضع وكونها للتعليل فيدخل القسمان اهـ وأقول الظاهر انه لا حاجة الى هذا التكلف وان جعلها للتعليل ملائم لاستعمال نحو زيد وعمر وفي معناه وانه يصدق عليه انه لفظ وضع لاجل ذلك المعنى فافهم * وعن فصل السعد في مطوله فذكر أن الكل إذا استعمل في فرد من حيث خصوصه كان مجازاً أو من حيث صدق الكل عليه وانه فرد من افراد الكل حقيقة وفي الفاكهى ان مثل اسم الجنس في هذا التفصيل علم الجنس (قوله أسقط الخ) أي لم يأت به لانه ذكره ثم حذفه كما هو المتبادر من الأسقاط لانه خلاف الظاهر (قوله قد في اصطلاح الخ) الاضافة للبيان والمزاد باصطلاح الخطاب الاصطلاح الذي وقع به خطاب المستعمل (قوله مع انه ذكره غيره) كصاحب التلخيص (قوله لادخال الخ) علة لقوله ذكره (قوله بحسب اللغة) قال في الصحاح تقول هذا بحسب كذا بفتح السين أي على قدره وعدده اهـ قبل ولا يظهر هذا المعنى هنا وقد يوجه بان المراد تعدد اللغة وعددها الامر القدر فيها الذي قدره أهلها وعدوه لمجاورتهم ومخاطباتهم (قوله في العمل) متعلق بالمستعملة وقوله لانها مجاز علة لادخال وقوله في عرف الشرع متعلق بوضعت (قوله على ما ذكره غيرنا) راجع الى قوله لادخال أي بناء على ما ذكره غيرنا يعني ان كونه ذكره هذا القيد لادخال مبني على الخ وأشار بالغير الى السعد والسيد فانهم اذ كرا أن هذا القيد لادخال لكن السعد في المطول لم يقتصر على ادخال الصورة المذكورة كما صنع الشارح اكتفاء به لم عكسها بطريق المقاسة بل أدخل هذا القيد عكسها أيضاً أعني لفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الدماء وكذا السيد الا أنه قدم الصورة المذكورة على عكسها والسعد قدم عكسها عليها ولكل وجهة كما ستعرفه واقصر في المختصر على ادخال عكسها المذكور اكتفاء بعلمها بطريق المقاسة لكن زاد على ما في المطول انه لاخراج الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة ووجه تخصيصه بالذكري في المختصر في بيان كونه لادخال عكس الصورة المذكورة ان المدار على المعنى المستعمل فيه وهو فيها المعنى الأقوى وهو أصل بالقياس الى الشرعي ووجه تخصيص الشارح بالذكري الصورة المذكورة ان تمام التعريف بقيد في اصطلاح الخطاب واصطلاح الخطاب فيها اللغة وهي أصل لغيرها (قوله وفيه نظر) أي لانه كما يصدق عليها انها مستعملة فيما وضعت له يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له كذا ذكر الشارح في أطوله يعني وحيث يصدق عليها ذلك فهي داخله في تعريف المجاز فلا يكون فائدة القيد لادخال والازم تحصيل المحاصل ومحصل هذا التنظير منع قوله مع انها لم تستعمل الخ ورد بان اضافة غير المفيد للنفي الى ما تقتضي عموم ما فالمعنى المستعملة في غير كل معنى وضعت له أي المستعملة في معنى لم يوضع له اللفظ أصلاً وتلك

الكلمة في التعريف يقتضي التقيد بحفظ جانب التعريف لانه أولى بالمحفظ وأول التقسيم (قوله مع أنه ذكره غيره) صريحاً كصاحب التلخيص أو ضمناً كصاحب المفتاح وهو قوله استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة أي نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقة الغويا وجب أن تكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مقارن لما وضعت له في اللغة مطلقاً مثل أن يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة في الأركان المخصوصة (قوله لادخال الصلاة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي) ذكر في المطول أن فائدة القيد لادخال هذا وأدخال عكسها لللفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الدماء غير أنه قدّم الثاني على الأول في الذكر والعمل ووجه أن المدار على المعنى المستعمل فيه والمعنى الأقوى أصل بالقياس الى الشرعي وذكر السيد في فوائد القيد المذكور في المفتاح القائم مقام القيد المذكور في التلخيص

في الصورة

ولانخراج الصلاة المستعملة بحسب ما في الدعاء لانها المستعملة في غير ٢٧ ما وضعت له في عرف الشرع مع انها ليست

بمجاز فلا بد من انخراجها
بقيد في اصطلاح الخطاب
لانها المستعملة حينئذ فيما
وضعت له في اصطلاح
الخطاب وهو عرف اللغة
على ما نقول لا غناء قيد
الحجية المشعور بها في
التعريف

ادخال الصلاة على الوحيين
غير انه قد تم الصلاة
المستعملة بحسب اللغة في
الاركان المخصوصة على
عكسه ولعل وجهه ان
مدار تمام التعريف على
قيد في اصطلاح الخطاب
وهو قيد في اللغة وهي
مقدمة على اصطلاح الشرع
واكتفي العلامة التفتازاني
في المختصر في بيان فوائد
القيد بمجرد ادخال الصلاة
المستعملة بحسب الشرع في
الدعاء وزاد على ما في
الطول انه لاخراج
الصلاة المستعملة بحسب
الشرع في الاركان المخصوصة
أضاً اشار الى ان ما له
ومل عكسه واحداً كقيد
الشارح في بيان فائدة
الادخال بالصلاة المذكورة
فيه وهو اولى من صنيع
المختصر لما قد علم (قوله)
وفيه نظر) لانه قد يصدق
عليها انها مستعملة في غير ما

الصورة ليست كذلك فتكون خارجة عن التعريف فيحتاج في ادخالها الى قيد في
اصطلاح الخطاب لانه مخصص للعموم لكن قد علمت ما في اعتبار العموم في ما تأمل (قوله)
ولانخراج الخ) أي فقط فصيح قوله فيما يأتي على ما نقول فلا يعترض على الشارح بان المحقق
التفتازاني ذكر من فوائد هذا القيد الانخراج المذكور والمحاصل ان الذي تفرد به الشارح
كونه لا انخراج فقط أقول قد يناقش الشارح بان الصورة التي أخرجها بهذا القيد وان
كانت بدونه داخله باعتبار هي خارجة أيضاً باعتبار آخراذ كما يصدق عليها انها مستعملة
في غير ما وضعت له أي في الشرع يصدق عليها انها مستعملة فيما وضعت له أي في اللغة فهي
داخله وخارجة باعتبارين كما ان الصورة التي ادخلها غيره داخله وخارجة باعتبارين فما
أورده الشارح على غير ما يرد عليه فالتحقيق ان هذا القيد للتخصيص على ادخال
الصورة التي ادخلها غيره وللتخصيص على انخراج الصورة التي أخرجها هو ويمكن توجيه
صنيع الشارح بان التعريف اذا صدق على فرد من أفراد المعرف اكتفي بذلك من غير
احتياج الى ما ينص على دخوله واذا صدق على فرد من غير أفراد المعرف فلا بد مما ينص
على تخرجه لان الاهتمام بانخراج ما ليس من الافراد اكثر من الاهتمام بادخال ما هو منها
فقد برئتم اقول هذا كله مبني على عدم اعتبار العموم في ما فان اعتبر بوجوه المعنى في غير
كل ما وضعت له لم يكن قيد في اصطلاح الخطاب للتخصيص على الادخال والانخراج
السابقين بل يكون لاصل الادخال للتخصيص عليه فقط فلا بد منه حينئذ لادخال
والا كان التعريف غير جامع ولا يعني عنه في ذلك قيد الحجية ولا تملد علاقة مع قرينة كما
هو ظاهر للتأمل ويكون قيد في غير ما وضعت له نصاً في الانخراج فلا يكون على هذا قيد في
اصطلاح الخطاب للتخصيص على الانخراج فاعرف ذلك (قوله بحسبها) أي اللغة وقوله
لانها المستعملة على الانخراج ولو قال هتار فيما بعد مستعملة بدون ال لكان أظهر اذ لا وجه
للمصر المستفاد من تعريف الطرفين وقوله في عرف الشرع متعلق بوضعت وقوله مع
انها متعلق بالمستعملة (قوله فلا بد من انخراجها بقيد في اصطلاح الخطاب) أي أو ما يؤدى
مؤداه كقيد الحجية المشعور بها في التعاريف فاندفع ما تراه من التناهي بين قوله فلا بد
الخ وقوله لا غناء قيد الحجية الخ وما قبل من أن المتبادر من اصطلاح الخطاب العرف
الخاص المقابل للشرع واللغة والعرف العام والفاظ التعريف يجب حملها على المتبادر
فختل التعريف فممنوع بل المتبادر منه العموم لجميع الاصطلاحات بقرينة الاضافة الى
الخطاب اذا المعنى في اصطلاح يقع به الخطاب أي خطاب كان (قوله على ما نقول)
راجع لقوله لاخراج أي بناء على ما نرضيه من نراه فالقول بمعنى الرأي (قوله لا غناء قيد
الحجية) حله لقوله سابقاً أسقط واعتراض بان اعتبار قيد الحجية في تعريف المجاز غير صحيح
كما ذكره السعد والسيد اذ يصير المعنى عليه الحكمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث
انه غير ما وضعت له وهذا استدلال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ليس هي حيث
معارضة لما وضعت له اذ المعارضة لا تصلح دلة للاستعمال بل من حيث ان بينها وبين ما وضعت
له علاقة وارتباطاً وتماثل به المحشى من ان المفهوم من اعتبار قيد الحجية انما هو ملاحظة

وضعت له كما انه يصدق عليها انها مستعملة فيما وضعت له كما ذكره الشارح في شرحه على التخصيص (قوله فلا بد من انخراجها)

عنه (العلاقة) هي بالفتح وأما بالكسر ٢٨ ففي الامور المحسنة قال في الصحاح هي بالكسر علاقة السوط ونحوها

وبالفتح علاقة الحب
وأحترزوا به عن الغلط فانه

يقيد في اصطلاح الخطاب
قبل لو ترك هذا القيد ولم
يلاحظ المحسنة كان خارجا
بقوله لعلاقة وقربة وان
المتبادر من اصطلاح
الخطاب العرف الخاص
المقابل للشرع واللغة
والعرف العام والالفاظ
المذكورة في التعريف
يجب جعلها على المتبادر
فيحمل التعريف عليه بل انما
ترك قيد في اصطلاح
الخطاب اكفاء بالعلاقة
لا اعتمادا على المحسنة بل
لا يصح اعتبار المحسنة في
تعريف المجاز اقول اما الجواب
عن الاول فيضع بعد تحرير
المقام وذلك انه لا بد من
توجيه ما يترأى من التدافع
بين قوله لا بد من اخراجها
يقيد في اصطلاح الخطاب
وبين قوله لا غناء قيد
المحسنة المشعور بها في
التعريف عنه ورفع التدافع
انه اراد لا بد من قيد في
اصطلاح الخطاب أو ما
يؤدى مؤداه في اخراج
الصورة المذكورة وكل من
قيد المحسنة وقوله لعلاقة
مع قرينة مخرج له وحيث
ذكر قيد في اصطلاح

المجازة عند الاستعمال وانه لا شك في صحة ذلك ممنوع اذا المفهوم منه ليس مجرد ملاحظتها
بل جعلها على الاستعمال لان الظاهر ان المحسنة للتعليل بقربة انها في تعريف المحسنة
كذلك ولئن سلم ذلك فلا حيلة المجازة غير شرط في استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة
كون الغير مشابها أو سديا أو مسديا مثلا وان كانت المجازة حاصلة ولا بد اذ فرق بين
حصول الشيء غير ملحوظ وحصوله ملحوظا ولئن سلم صحة اعتبار قيد المحسنة نقول لا حاجة
اليه مع وجود القيد الصريح المعنى عنه في التعريف أعني قوله لعلاقة مع قرينة وكيف
ينسب الانحراج الى قيد مشعور به دون القيد الصريح اللهم الا ان يلاحظ قيد المحسنة
مقدما على قوله لعلاقة مع قرينة فلهذا ينسب الانحراج الى المقدم اقول انما يغني قيد المحسنة
أو قيد لعلاقة مع قرينة عن قيد في اصطلاح الخطاب في الانحراج لا في الادخال لا في أصله
اذا اعتبر المحموم في ما ولا في التنصيص عليه اذا لم يعتبر فنبه (قوله عنه) متعلق باغناء
(قوله لعلاقة) متعلق بالمستعملة أى لعلاقة من العلاقات المسهوع اعتبارها عن البقاء
والشرط سماع النوع كطلق السبب في مطلق المسبب لاسماع الشخص كهذا السبب في
هذا المسبب وبشرط ملاحظتها كما يدل عليه لام التعليل فلما استعمل اللفظ بدون ملاحظتها
كان غلطا كما في المحشى وباعتبار الملاحظة في العلاقة خرج العلم المنقول لانه وان كان فيه
علاقة الا انها غير ملاحظة والعلاقة في الاصل ما يتعلق بالشيء بغيره كعلاقة السوط سمي بذلك
علاقة المجاز التي هي مناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ينقل بسببها الذهن من
المعنى الاول الى الثاني لانها تعلق المجاز بمحمل الحقيقة أى تربطه به وهى شرط للمجاز وكذا
القرينة وكما تعتبر العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تعتبر بين معنيين مجازيين كما في المجاز
عن المجاز كما في قوله تعالى ولا تكن لا تواعدوهن سرا فانه يجوز عن الوطء بالسرا لكونه
لا يقع غالب الا في السر ويجوز بالوطء عن العقد لانه مسبب عنه فعلاقة التجوز الاول
اللازمة والثاني المسببة والمعنى لا تواعدوهن عقد نكاح وقد حققنا في رسالتنا البيانية
العلاقات باعتبار شروطها وامثلتها بما لا مزيد عليه فراجعها انتظروا بما فوق المراد واعلم ان
المجاز بالمحذف والزيادة ليس من المجاز بمعنى اللفظ المستعمل الخ بل هو بمعنى مطلق التوسع
والتمسح فاللفظ فيها حقيقة أما في المحذف فظاهر وأما في الزيادة فلا ان الزائد موضوع
لمعنى التاكيد في التركيب الخاص وان كل من لغيره في غيره مثلا من اذا وقعت قبل ذكره
حامة كانت لنا كيد عموما ووضعا وقس على ذلك نقله الغنيمي عن السكالي بن الهمام
(قوله هي بالفتح الخ) وفي الاساس عكس ما في الصحاح فيؤخذ بالتصديق من القولين جواز
الوجهين في كل من المحسنة والمعنوية وبه صرح ابن قاسم وغيره (قوله قال في الصحاح) ساقه
دليلا على ما قاله وهو بفتح الصاد بمعنى الهجج وأما قراءته بالكسر فنسارح فيها من جهة
الرواية (قوله ونحوها) بالمجرع فاعلى السوط فالتأنيث باعتبار انه آله وبازفع صفا على
علاقة الهبوط فالتأنيث ظاهر (قوله علاقة الحب) أى ونحوه من الامور المعنوية كما في
كلام غيره في العبارة اكفاء فتم استدلال الشارح والاضافة في علاقة الحب للبيان بدليل
قول صاحب القاموس العلاقة الحب للالزام للقباب الخ (قوله فانه) تعليل للاحتراز

الخطاب مقدم ما قد افاد ان اخراج تلك الصورة فيصح كون القيد مخرجا لها ويؤيد ما قلنا ما ذكر في المحاشية التي عنه

ليس بحقيقة ولا مجاز كأن يقال سهوا في مقام استعمال الفرس السحاب ٢٩ ولا يخفى أنه يغني عنه اشتراط القرينة لان القرينة

عنه وقد اعترض هنا بما لا ينبغي أن يسطر (قوله ليس بحقيقة) ذكره انتفاء كون الغلط حقيقة زيادة فائدة والافهول ليس بمحتاج اليه هنا إذ القصد اخراجه من المجاز وانما لم يكن حقيقة لعدم استعماله فيما وضع له ولا مجاز لعدم العلاقة وانما لم يخرج الغلط بقوله المستعملة اذا استعمال اللفظ وارادة المعنى ولا ارادة في الغلط لذلك المعنى من اللفظ لان المراد بالغلط ما يشمل ما يكون خطأ لسانيا عن سهو كمال الشارح وما يكون خطأ لسانيا عن قصد وعلى بانه مخطئ بان يقصد استعمال لفظه في غير ما وضعت له لالعلاقة مع علمه بانه مخطئ وما يكون خطأ اعتقاديا أي مبنيا على اعتقاد فاسد كأن اعتقد أن الفرس جبل فحضر عنها بالجمل من غير أن يكون هناك اصطلاح ولا قرينة وهذا ان القسمين لا يخرجان بقوله المستعملة بل بقوله لعلاقة كما لا يخفى فهما أيضا اللسان من الحقيقة ولا المجاز كما ذكره غير واحد لكن نقل ابن قاسم عن بعضهم كما في التجديدي أنه ينبغي أن لا يخرج لفظ الناسي عن فساد الاعتقاد عن الحقيقة والمجاز لانه انما استعماله في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أن اسمه فرس انما استعماله في معناه الموضوع له في اعتقاده وان كان مخطئ في اعتقاده ومن أشار الى كتاب بهذا الاسد لاعتقاده أنه رجل شجاع انما استعماله في معناه المجازي في اعتقاده وان كان مخطئ في اعتقاده اهـ ويؤخذ منه حقيقة الصورة التي توقف الغنمي في كونها حقيقة أولا حيث قال بقي من صور الغلط ما لو قال خذ هذا الفرس مشير الى فرس أخرى غير الفرس التي أراد الامر باخذها الظنه أنها هي فهل هو حقيقة أو مجاز حره اهـ وبقي أيضا من صور الغلط اللساني ما اذا أراد استعمال الاسد في الرجل الشجاع فقال الرجل الشجاع سهوا قال المشي فهو ليس بحقيقة ولا مجاز مع أن التعريف المتعارف بينهم للحقيقة صادق عليه اذ هو كلمة مستعملة فيما وضعت له في اصطلاح الخطاب إلا أن يعتبر في التعريف المحشية مع اعتبار قيد في اصطلاح الخطاب اهـ أقول يصح اخراجه من التعريف بقيد المستعملة لان المتبادر منه المستعملة قصدا قال الشارح في الاطول لا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطاً أيضاً ينبغي أن يخرج عن التعريف أي تعريف الحقيقة كأن يلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية اهـ لكن على هذا يكون خروج الغلط اللساني الصادر عن سهو بقيد المستعملة فافهم (قوله سهوا) انما قال سهوا مع خروج القول المذكور عن التعريف ودخوله في الغلط ولو عمدا كما علم مما أسلفناه لانه لم يتحقق صدور مثله عمدا عن عاقل ومادة النقص التي يحترز عنها في التعاريف ينبغي أن تكون محققة (قوله ولا يخفى أنه يغني عنه الخ) بحث فيه من ثلاثة أوجه الاول أن مرضيه اعتبار قيد المحشية في التعريف قبل قوله لعلاقة وحيث اعتبر قبله فهو المعنى عن قيد لعلاقة لا قوله مع قرينة وأجيب بان هذا كلام مع القوم الذين ذكروا قيد في اصطلاح الخطاب واستغنوا به عن اعتبار قيد المحشية كما يدل على ذلك قوله واحترزوا الثاني أن العادة الاعتراض باغناء

ستعلمها عن الشارح من أن مرضيه ان قيد في اصطلاح الخطاب يفيد اخراج الصورة المذكورة لا الاخراج مع الادخال السابق كما هو مرضي غيره بقى أنه مع وجود القيد الصريح في التعريف أغنى لعلاقة مع قرينة كيف نسب الاخراج الى قيد المحشية المشعور بها في التعريف والوجه أن الظاهر ملاحظة قيد المحشية مقدما على قوله لعلاقة فنسب الاخراج الى المقدم وأما الجواب عن الثاني فهو منع كون المتبادر من اصطلاح الخطاب ما ذكره وانما ذلك اصطلاح أهل الميزان ولئن سلم فاضافته الى الخطاب قرينة واضحة على ارادة المعنى القوي الشامل (قوله على ما تقول) أي على ما هو مرضينا قال في المحاشية أي فائدته ذلك فقط على ما تقول أي لا مرضي يكون فائدته ما سبق بخلاف غيرنا فانه جعل فائدته ما سبق أيضا كما جعل فائدته هذا فلا رد أن الثاني أيضا ما ذكره المحقق التفتازاني في المختصر فهذا دعوى التفرد فيما سبق اليه الغير (قوله لا يغناء قيد المحشية المشعور بها في التعريف

ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده ٣٠ وليس مع الغلط نصب دال على قصده (مع قرينة) صفة للعلاقة أى لعلاقة

كائنة مع قرينة والاولى
لعلاقة وقرينة لان القرينة
ليست من قوابع العلاقة
بل كل منهما مما يتوقف
عليه الجواز

عنه) اعلم ان السكاكي
اسقط حاصل قيد في
اصطلاح الخطاب من
تعريف الحقيقة كنفاء
بقيد المحيية وذكر حاصله
في تعريف الجواز قال السيد
لما لم يمكن اعتبار قيد
المحيية ههنا كما اعتبرت
في حد الحقيقة اذ لا معنى
للاستعمال في غير الموضوع
له من حيث انه مضار له
احتاج الى قيد آخر يقوم
مقام قيد في اصطلاح
الخطاب انتهى وكان
الشارح توقف في دليل
عدم امكان اعتباره وذلك
أن المفهوم من قولنا
استعمال الحكمة في غير
الموضوع له من حيث هو
غير أن ذلك الاستعمال
ملحوظ فيه مقارنة المعنى
الاستعمال فيه للموضوع ولا
شك في صحة كون المقابلة
ملحوظة فلا يفهم منه ان
النظر في الاستعمال مقصور
على مجرد المفارقة حتى
يقال ان المداد في استعمال
الجواز على العلاقة فاشار

المتقدم عن المتأخر لا العكس وأجيب بان مراد الشارح أنه قبل وقوع ذكره مقدما لما
يمكن الاستغناء عنه وليس بضروري في التعريف لاجل الاحتراز عن الغلط ونظر في هذا
الجواب بان فيه دفع اعتراض الشارح لتسليمه عدم الاستغناء عنه بعد ذكره مقدما الثالث
أن فائدة هذا القيد لا تنحصر في اخراج الغلط حتى يكون حصوله بغيره مغنيا عنه بالكلية
بل من فوائد الدلالة على اشتراط العلاقة في الجواز وأجيب بان المراد أنه مستغنى عنه في
الاخراج المذكور لا مطلقا وبهذا يدفع ما يترأى من التناهي بين كلامه هنا وقوله فيما
سياتي بل كل منهما مما يتوقف عليه الجواز فتأمل (قوله ما نصبه الخ) أى شئ نصبه لفظا
أو غيره وتعريفه للقرينة بذلك يقتضى اشتراط ملاحظته لان النصب فعل اختياري
مسبوق بالقصد والارادة قال المحشي ولم أر من صرح به اه بل في المطول ما قد يقتضى
عدم الاشتراط وفي حواشي المجدولى تقوية الاشتراط وقال بسط الناصر الطيلاوى وكونه
مرادهم غير بعيد اه وفي رسالة الشنوائى على البسطة المجزأ بالاشتراط وحيث علمت أن
مبل الشارح الى الاشتراط كما يفصح عنه تعريفه هنا علمت أنه لا يتجه ما أورده عليه من أن
بعض صور الغلط معه قرينة تدل على المراد نحو خذ هذا الكتاب مشير الى فرس اذا الاشارة
قرينة على المراد وبيان عدم اتجاهه أن القرينة وان وجدت في هذه الصورة هي غير
ملحوظة والقرينة المعتبرة ما كانت ملحوظة كما تفيد عبارة الشارح ولهذا قال وليس مع
الغلط نصب دال دون أن يقول وليس مع الغلط دال نعم يتجه ما أورده الشرايى وغيره
من أن القرينة التى نصبها المتكلم على مقصوده هي القرينة المعينة والمأخوذة في تعريف
الجواز هي المسانعة على ما صرح به المصنف والقرينة المسانعة أعم مطلقا ولا يلزم من خروج
شئ بالاختصاص نوجه بالاعم على أن الخروج بالاختصاص انما يقع لو كان الاختصاص مأخوذا
في التعريف مع أن القرينة المعينة ليست مأخوذة في التعريف ويمكن أن يقتلص منه
بان المراد بالقصد في تعريفه عدم ارادة الموضوع له (قوله نصب دال) بالتركيب
الاضافي هذا هو الظاهر كما في بس وغيره وأما احتمال كونه توصيفا ونصب بمعنى
منصوب خلاف الظاهر (قوله صفة للعلاقة) أى لان الظرف بعد النكرة صفة (قوله
لان القرينة ليست من قوابع العلاقة) اعترض بانه يقتضى ان مدخول مع تابع وهو
خلاف ما قررروه من أن مدخولها متبوع ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير
مع فلان وفي بعض حواشى المطول أن دخولها على المتبوع غالب ودخولها على التابع
نادر ودفع بامور الاول أن انفهام تبعية القرينة واصالة العلاقة من خصوص المقام
حيث جعل له استعمال اللفظ في غير ما وضع له العلاقة كما تفيد اللام ووصفها بمقارنة
القرينة تدل على متبوعة العلاقة وتبعية القرينة ورد بان اللام تدل على علة العلاقة
ومع تدل على متبوعة القرينة في العلة فلم يفره هذا التوجيه الاتبعية العلاقة للقرينة في
العلة الثاني أنه رتب انفهام تبعية القرينة على كون قوله مع قرينة صفة لعلاقة
والصفة مادل على معنى في متبوعة ففهم منه متبوعة العلاقة وتبعية القرينة ورد بان
الدال على معنى في متبوعة مع لا قرينة لان الواقع صفة مع فالعلاقة هي التابعة لا القرينة

الشارح الى ذلك باعتبار قيد المحيية في تعريف الجواز (قوله لعلاقة) متعلق بالاستعمالة والمعتبر الثالث

فذلك أن يجعل قوله مع قرينة حالاً من المستعمل ٣١ والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع

(مأثمة عن ارادته) أخرج
به الكناية لانها وان كانت
مع قرينة لكنها ليست
بماثمة من ارادة الموضوع
له لان الفرق بينهما وبين
المجاز صحة ارادة المعنى
الحقيقي منها دون المجاز
كذا قالوا برمتهم

نوعها لا شخصها ولا بد من
ملاحظة العلاقة كما تدل
عليه اللام حتى لو كانت
علاقة ولم يلاحظها المستعمل
واسم عمل اللفظ بدون
ملاحظتها كان غلطاً وأما
أنواع العلاقة المعتبرة
على وجه ذكر في كتب
الاصول فهي خمسة
وعشرون السببية مثال
السيدة رعبنا غمنا المسببية
الكناية الجزئية الملتزمة
اللازمة المشابهة شكلاً
الاطلاق التقيد العموم
المخصوص حذف المضاف
زيادته المجاورة الاول
الاعتبار عليه أي اعتبار
ما كان على ما كان المحل
المحالة الاسمية البدلية
النكرة في الاثبات كاطلاق
فرد على العموم نحو علمت
نفس لي كل نفس الضدية
حذف المحرف زيادته
الترقي وذ كر الشارح في
رسالته الفارسية المعهولة
في هذه الصورة

الثالث وهو أحسنها أن في كلام الشارح نفياً محذوفاً لعله من قوله بل كل منهما الخ ولعله
بالاولى من النفي الذي ذكره والتقدير لان القرينة ليست من توابع العلاقة ولا العلاقة
من توابع القرينة بل كل منهما الخ ويكون الشارح في تسمية القرينة للعلاقة وان كانت
لا تفهم من مع باعتبار الغالب فيها لان مع قد تدخل على التابع فربما يتوهم جل كلام
المصنف على القليل فيها وكان الشارح قال انه لا تبعية ولا متبوعة بين العلاقة والقرينة
حتى يوثق بمقتضية التبعية أحدهما وهو متبوعة الآخر فان قلت مقتضى ما ذكر
في اد التبعية مع هنا وقول الشارح الاولى يشعر بشيئ من صحة التبعية مع جمع قلت قد يراد
بمع مجزئتها المصاحبة كما في الغني نقلاً عن السيد فنعبر به بالاولى لا مكان الجواب بذلك
(قوله حالاً من المستعمل في المستعملة) أي فلا تدل الا على تسمية الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له للقرينة وهي صحيحة ولا تدل على تسمية العلاقة للقرينة ولا العكس وللحشى
هنا كلام مبني على أن مدخول مع تابع وقد علمت ما فيه ولك أيضاً أن يجعله حالاً من
غير (قوله والقرينة ما) أي منصوب لانه كلام مقالا أو حالاً ليوافق ما تقدمه وقوله عن
المراد أي من لفظ آخر وهو اللفظ المجازي وقوله لا بالوضع أي المراد أي من غير أن يوضع
هذا المفصح لذلك المراد من اللفظ الآخر كيرى في قولنا رأيت أسدا يرمى فانه قرينة دالة
على أن المراد من الاسد الرجل الشجاع من غير أن يوضع يرمى للرجل الشجاع وبهذا
البيان اندفع الاعتراض بصدق التعريف على المجاز ووجه اندفاعه أنه يفصح عن المراد
منه نفسه لا المراد من غيره (قوله ماثمة عن ارادته) أي ارادة ما رضاء له اما القرينة
المعينة لاراد فليست بشرط في صحة المجاز بل في حسنه وقوله عند البلغاء حتى اذا فقدت
كان غير حسن إلا أن يتعاق بعدم ذكرها غرض كاذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن
في المقام (قوله أخرج به) أي بقيد ماثمة الخ وقوله وان كانت الواو للحال وان زائدة وقوله
لكنها ليست الخ خبران في قوله لانها وهو على حذف مضاف أي لكن قرينتها ليست الخ
اولاً لكنها ليست قرينتها بماثمة الخ ولا وقع للسكن على هذا وقبل خبران محذوف أي لانها
في حال كونها مع قرينة تشبه المجاز لكن قرينتها ليست بماثمة ولا سكن على هذا في محلها
(قوله لان الفرق بينهما الخ) قال الهوني قال شيخنا تامل المحذوف أي وانما كانت قرينة
الكناية ليست بماثمة وقرينة المجاز ماثمة لان الفرق أي لفرقهم (قوله صحة ارادة المعنى
الحقيقي) انما عبر بالصحة ولم يقتصر على ارادة المعنى الحقيقي لان الحقيقي قد لا يراد به هو
الغالب فان قلت قد لا يصح ارادة الحقيقي لاستحالة كفاي قوله تعالى ليس كمثل شيء
فانه كناية عن نفي المثل مع أنه لا يصح ارادة نفي المثل لاقتضائه وجود المثل وهو محال
قلت المانع هنا أمر خارج والمقصود أن الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي بالنظر الى
كونها كناية مع قطع النظر عن المانع الخارجى وقد بسطنا الكلام على ذلك في رسالتنا
البيان (قوله كذا قالوا برمتهم) الضمير يرجع الى الشارحين لهذا التعريف لا الى جميع
علماء البيان لما ستعرفه من ان انواع الكناية بهذا التعريف معنى على مذهب من
يجمعها واتسطة بين الحقيقة والمجاز وقوله برمتهم أي بجملة مذهبهم والرمة بالضم وتكسرى في
لتحقيق معاني الاستعارة لا ينبغي أن المحذف والزيادة لا يصح كونهما من علاقات المجاز وفي هذه الصورة

وفيه بحث لان الكناية يصح فيها ارادة ٣٢ المعنى الحقيقي لالذاته بل ليتوسل به الى الانتقال الى المراد فيها القرينة

المأتمنة عن ارادة المعنى
الموضوع له

لا يصدق المجاز بمعنى اللفظ
المتعمل في غير ما وضع له
لعلاقة وقرينة صارفة
وتسعة الزيادة والمخذف
مجاز ليس بهذا المعنى بل
ذلك معنى آخر للمجاز ولاجل
الامتيان بين المعنيين قيل
لهذا مجاز بالزيادة والتقصان
اه (قوله واحترزوا به)
أى القوم في التعاريف
المشهوره فيما بينهم كتعريف
التخصيص والمفتاح (قوله)
كان يقال سهوا في مقام
استعمال الفرس الكتاب
قال سهوا لانه لا يصدر
مثله من عاقل ومادة
النقض التي يحترز عنها في
التعاريف يجب أن تكون
محقة (قوله ولا يخفى أنه
يعني منه اشتراط القرينة)
قيل عليه ان مرضه اعتبار
قيده الخبيثة في التعريف
حيث جعله مغنيا عن قيد
في اصطلاح الخطاب
وحيث اعتبر فهو المعنى عن
العلاقة وهذا مدفوع بان
قوله ولا يخفى الخ مترتب
على قوله واحترزوا به عن
اللفظ أى القوم واحترازهم
به في التعاريف المشهوره
كتعريف التخصيص والمفتاح

الاصول قطعة جبل والاصل في استعمالها بمعنى الجملة أن رجلا دفع الى آخر بعير يحمل في
عنقه فقيل له أعطى البعير برمته ثم قيل لكل من دفع شيئا الى آخر اعطاه برمته كذا في
الصحيح وأورد على الشارح ان الامثال لا تغبر وهو قد غير المثل فان المثل اعطاه برمته لا قالوا
برمتهم وأقول لم يرد الشارح المثل وانما أراد اتباع المثل في استعمال الرمة بمعنى الجملة (قوله
وفيه بحث) قال الشيخ بس اعلم ان جعل هذا القيد لاخراج الكناية مبنى على ان الكناية
لا حقيقة ولا مجازا ومن يقول انها حقيقة وان اللفظ فيها مستعمل فيما وضع له لكن لينتقل
منه الى لازمه بحيث يكون هذا اللازم مناط الصدق والكذب بخبرها بقوله المستعملة
في غير ما وضعف له كالا يخفى ومن يقول انها مجاز لا يصح ان يخرجها من تعريف المجاز والا
لم يكن تعريفها جامعاً وتسميتها كناية لا بعد فيه اذ لا مانع من شئوع بعض اقسام الشئ باسم
خاص كالغلب والمساكلة فانها من المجاز المرسل كما حققنا كذا في رساله خاصة وغلبت
عليهما التسمية بهذين الاسمين الخاصين ولا فرق على هذا بينها وبين بقية اقسام المجاز في
عدم جواز ارادة المعنى الحقيقي فيها عند القائل بذلك في المجاز كاهل البيان وانما ذلك
عند من يقول بالواسطة الى هذا بشرق قول الاتقان بعد ان حكى فيها قولى الحقيقة والمجاز
الثالث انها لا حقيقة ولا مجاز والتبه ذهب صاحب التخصيص لانه في المجاز ان مراد
المعنى الحقيقي مع المجازي ونحو بره ذلك فيها اه واذا علمت ذلك ظهر لك بحث الشارح
لانه مع القائل بالواسطة المخرج للكناية بهذا القيد وحاصل البحث انه ان اريد ما نفعه عن
ارادة الموضوع له بالذات بحيث يكون مناط الصدق والكذب قتلك موجودة في الكناية
أضاً وان اريد ما نفعه عن ارادته مطلقاً فهذه غير موجودة في شئ من افراد المجاز فاللازم
اما كون التعريف غير مانع أو غير جامع لشيء من افراد المحدود اه ببعض اوضح
* والجواب ان يقال ان اراد الشارح بارادة المعنى الحقيقي مع المجازي للانتقال حضوره
في الذهن وتصوره فلا بدع في ذلك لكن ليس هذا معنى ارادته مع الكناية بل الاخبار
بوجوده مع الكناية وان لم يكن الحقيقي مقصود بالذات وان اراد ان الحقيقي يكون
مخبراً به لالذاته مع المجازي حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسداً يرى انه رأى الاسد
والرجل فهو باطل فان يرى يمنع ذلك فحاصل الجواب ان المراد بارادة الحقيقي المنوعة في
لمجاز ارادته من اللفظ بحيث يكون مخبراً بوجوده مع المجازي وهذه الارادة غير ممنوعة في
الكناية فثبت الفرق (قوله لالذاته بل ليتوسل الخ) استفد من كلام الشارح دفع
الاعتراض بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الكناية والنحو على منع الجمع بينهما
وحاصل الدفع ان الذي منه الجمهور الجمع بينهما على أن يكونا مقصودين بالذات اما على
أن يكون أحدهما مقصود بالذات والاخر وسيله اليه كما في الكناية فلا ولو قال الشارح
بل لينتقل منه الى المراد لكان أحصراً وأظهر (قوله الى الانتقال الى المراد) قال الغنيمي
هذا انما يظهر بناء على ان الكناية من اقسام الحقيقة وانها مستعملة في المزموم الذي هو
المعنى الحقيقي لينتقل منه الى لازمه مثل طويل النجاد مستعمل في معناه لكن لا يتعلق به
الاثبات والنفي ويرجع اليه الصدق والكذب بل لينتقل منه الى لازمه فيصح الكلام

وهو مستغن عن قيد الخبيثة لا اعتبار قيد اصطلاح الخطاب فيه واعتبار الشارح قيد الخبيثة في هذا وان

لذاته وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة له اذ لا يراد ٣٣ باللفظ الموضوع له لذاته وغير الموضوع له

ولكن ليس قرينة عدم ارادته مطلقا اذ يجوز ارادته للانتقال فاما من لفظ يمكن ان يثبت ان معه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع فمعه القرينة الا ارادة الموضوع له لذاته مثلا جاء في اسديري

التعريف المحتاج اليها وفيه بعد انه من قبيل اغناء القيد المتأخر عن المتقدم والاعتراض به غير موجه الا ان يحمل كلام الشيخ على انه مما يمكن الاستغناء عنه وليس بضروري في التعريف حتى لو اسقط عن التعريف لم يحتل بتركه (قوله وليس مع القاطن نص دال على قصده) كما ظهر في المثال المذكور لكن بقي أن صور الغلط لا تنحصر في ذلك النوع بل من صورته أن يقال في مقام استعمال الاسدي في الرجل الشجاع الفرس ولا شك ان مع هذا الغلط قرينة مانعة فلا يخرج منه ما اشتراط القرينة اللهم الا أن يقال المراد ملاحظة قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له من ذلك اللفظ ولم يلاحظ المتكلم هذه القرينة على هذا الوجه لانه انما ذكر لفظ الفرس

وان لم يكن له نجاح بل وان استحال المعنى الحقيقي ولا يلزم الكذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى لازمه كذا في التلويح وعلى هذا فالفرق بينهما وبين المجاز في غاية الظهور اهـ وقد علمت أن بحث الشارح انما هو على القول بانها واسطة في كلام الشارح تخليط (قوله لذاته) متعلق بارادة (قوله وهي) أي القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وقوله ارادة أي مسبب ارادة اودال ارادة اذ لا يصح كون القرينة هذه الارادة لانها أمر مخفي لا يصلح للدلالة على المراد وقوله بقرينة معينة الباء اما للابسة من ملابس الاعمال لاخص أول التصوير من تصوير الكلي بالمجزي كذا قبل قال بعضهم وهو مبني على ما عهد في قرينة المجاز من استلزام المعينة للمانعة مع ان قرينة الكتابة المعينة لا تمنع من ارادة الغير تعاين من يجعل الكتابة واسطة * وأقول المراد بالقرينة المانعة في الكتابة القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته كما صرح به الشارح وهذه لازمة للمعينة وقد اعترض على الشارح بان كلامه يقتضي أنه لا بد في الكتابة من قرينة معينة فلا تكون كالمجاز في عدم اشتراط المعينة ولم يفرقوا بينهما في ذلك واجيب بان الكلام مفروض فيه على الوجه المقبول عند البلغاء لا مطلقا وهذا يتوقف على وجود المعينة وأقول يمكن أن يجاب أيضا بان مراده التعيين ولو بحسب النوع أعني نوع المعنى المراد (قوله اذ لا يراد الخ) تعذيل لقوله ففيها القرينة المانعة وقوله الموضوع له نائب فاعل يراد وقوله وغير الموضوع له أي لذاته ففي كلامه اكفاء والمراد لا يراد ان معاني آن واحد ومقاله مبني على ان اللفظ لا يستعمل في حقيقته ومجازه وهو قول الاكثر وذهب كثير منهم امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه الى جواز استعماله فهموا والتحقيق ان اللفظ حينئذ حقيقة باعتبار مجاز باعتبار * فان قلت يشكل على هذا المذهب اشتراط القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز قلت اجيب بوجهين الاول ان اشتراط القرينة المانعة في المجاز مذهب اليبانيين لا الاصوليين كالشافعي وموافقيه الثاني ان المراد بمنع القرينة عن ارادة الموضوع له منعها عن ارادته فقط فلا ينافي عدم منعها عن ارادته مع المعنى المجازي أقول الفرق على هذا بين المجاز والكتابة صحة ارادة المعنيين لذاته ما في المجاز دون الكتابة لان أحدهما فيها مراد لذاته والاخر مراد لذاته فتدبر (قوله ولكن ليس الخ) قال المحشي استدراك على قوله ففيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته دفع توهم أن يكون فيها عدم ارادته مطلقا اهـ قال يس وهو المتبادر من دخول هذا الكلام تحت قوله وفيه بحث وفهم بعض الافاضل انه استدراك على قول المصنف مانعة عن ارادته اهـ أقول أما ما فهمه بعض الافاضل فلا يخفى بعده وأما ما قاله المحشي من انه لدفع توهم أن يكون فيها عدم ارادته مطلقا فبرده عليه انه لا محال لهذا التوهم مع تقيد الشارح بمنع قرينة الكتابة عن ارادة الموضوع له بقوله لذاته فالاولى جهل لكن لنا كذا أول الاستدراك الصوري وذكر ضمير ليس مع عوده الى القرينة لتأويلها المذكور والدليل مثلا وقوله عدم ارادته أي الموضوع له وقوله مطلقا أي لذاته وللانتقال وقوله اذ يجوز ارادته علة للنفي قبله (قوله فاما من الخ) مانافية ومن زائدة

ليس فيه مع الاسد الالهي الذي ٣٤ يمنع أن يكون المقصود لذاته السبع المخصوص ولا يمنع أن يقصد للانتقال

الى الشجاع فلا يثبت
المجاز مقبلا من الكناية
في شيء من الاستعمالات

سهوا فلم يلاحظ ما نعتها
عن ارادة المعنى الموضوع
له لفظ الفرس وهذا
مبنى على اعتبار ملاحظة
القرينة المعتبرة في المجاز
على الوجه المذكور ولم أر
من صرح به نعم صرح
الشيخ وغيره باعتسار
ملاحظة العلاقة في المجاز
وانه لا يكفي أصل تحققها
بدون الملاحظة هذا
ولننبه على ان من صور
الفاظ ما اذا اراد استعمال
الاسد في الرجل الشجاع
فقال الرجل الشجاع
سهوا فهو ليس بحقيقة ولا
مجاز مع ان التعريف
المتعارف بينهم بالحقيقة
صادق عليه اذ هي كلمة
مستعملة فيما وضعت له
في اصطلاح الخطاب غير
داخل في تعريف المتن
لا اعتبار قد المحيطة فيه
الا ان نعت في التعريف
المشهور والمحيطة مع اعتبار
قد اصطلاح الخطاب
(قوله لان القرينة ليست
من توابع العلاقة) فيه
انه دال على ان مدخول
مع يكون تابعا وخلاف
ما قرر في شرحه على التخصيص عند قول الماتر الكناية لفظا اريد به لازم مع ارادته

ويمكن ان حصة للفظ والمخبر محذوف أي فما هناك لفظ أو المخبر قوله يمكن وهذا تعليل
محذوف تقديره وعدم القرينة المانعة عن ارادته مطلقا في الكناية لا يصلح للفرق بين المجاز
والكناية اذ ما من لفظ يمكن ان يثبت معه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا حقيقة
أو مجازا أو كناية أما الحقيقة فظاهر وأما الكناية فلما علمت وأما المجاز فلان كل مجاز الخ
فقوله اذ كل مجاز الخ علة للنفي المذكور بالنسبة الى المجاز (قوله ليس فيه) أي من
القرائن اللفظية فلا ينافي ان المحال أيضا قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته أو يقال
المحصرا ضا في أي بالاضافة والنسبة الى ما يمنع عن ارادته مطلقا (قوله فلا يثبت المجاز الخ)
أي لا ستواهما حينئذ في ان القرينة فيهما انما منعت عن ارادة الموضوع له لذاته ولم تمنع
عن ارادته للانتقال واعلم انه يوجد في بعض النسخ بعد قوله في شيء من الاستعمالات
مانعه ويمكن أن يحجب عنه بان صحة ارادة الموضوع له للانتقال معناها أن يكون
الموضوع له متحققا وتكون ارادته للانتقال في جاء في أسد يرمي ليس اتسان الاسد
متحققا بخلاف جبان الكلب فان جبن الكلب موجود فيصيح أن يراد للانتقال الى
الضيفية اه قال بس وقضيت ان معنى المنع عن ارادة الموضوع له في المجاز أن لا يكون
الموضوع له متحققا وفيه نظر أما أولا فلانه يلزم صرف اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز
في التعريفات وأما ثانيا فلانه يلزم انحصار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في
الحالية وهو في غاية البعد مخالف للاجماع وأما ثالثا فلانه يلزم عليه أن الاتان لو كان
متحققا في جاء في أسد يرمي لم يكن مجازا وليس كذلك اه مع بعض تغيير وقال الوسطاني
في هذا الفرق نظرا ظاهرا اذ صرحوا بجواز الكناية عند فقدان المعنى الموضوع له كما ذكر
الحقق التفتازاني صحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقوله اقلان جبان
الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل بل مع امتناعه كما في قوله تعالى بل
يداه مبسوطتان والرجن على العرش استوى كائنان عن الجود والملك وأيضاً وجود المعنى
الموضوع له لا ينافي المجاز لا سيما عند استعمال الجزء في الكل واللازم في المألوم كما تقول
وحياة رأس زيد وتريد نفسه ورأيت الشمس تلامها وتريد ضوءها ودعوى كون أمثال
هذه الامثلة مصنوعة لم توجد في اللغة أو انها كناية باطلة غير مسموعة ويمكن أن يقال
المراد بالوجود والارادة أي وجود الموضوع له وارادته للانتقال في الكناية هما بالفعل في
أصل الاستعمال وبالجمله لا في كل مواد الاستعمال وليس شيء من ذلك يعتبر في المجاز اه
هذا وقال في التلويح مبل صاحب الكشف الى أنه يشترط في الكناية امكان المعنى
الحقيقي لانه ذكر في قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيامة أنه مجاز عن الاستهانة والسخط
فان النظر الى فلان بمعنى الاعتداد به والاحسان اليه كناية اذا أسند الى من يجوز عليه
النظر ومجاز اذا أسند الى من لا يجوز عليه اه وقال السيد في حواشي المطول اعلم ان
استعمال بسط السيد في الجود بالنظر الى من يجوز أن يكون له يدسواء وجدت وصحت أو
شلت أو قطعت أو فقدت لنقصان في أصل الخلقة كناية محضة لمجاز ارادة المعنى الاصيل
في الجمله وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى بل يدها مبسوطتان مجاز متفرع عن

الكناية

ما قرر في شرحه على التخصيص عند قول الماتر الكناية لفظا اريد به لازم مع ارادته

(ان كانت علاقته)
المقصودة (غير المشابهة
فجاز مرسل) سمي بالمرسل

مع انه ان فائدة قوله مع
التنبه على أن ارادة
اللازم أصل وارادة المعنى
بتعبئة ارادة اللازم كما
يفهم من قولنا جاء زيد مع
عمرو وكذا يقال جاء فلان
مع الامير ولا يقال جاء الامير
مع فلان وبه صرح المحقق
التفتازاني في المطول وفي
بعض حواشيه أن الغالب
دخولها على المتبوع ووجه
قول الشيخ هذا أما أولا فهو
ان ان فهم تبعية القرينة
واصللة العلاقة من
خصوص المقام حيث
جعل علته استعمال اللفظ
في غير ما وضع العلاقة
ووصفها بمقارنة القرينة
فالعلاقة الموصوفة بمقارنة
القرينة علة للاستعمال
فدل على اصل العلاقة
وتبعية القرينة وينظر الى
هذا التوجيه اللازم في
العلاقة وأما ثانيا فهو انه
رتب ان فهم تبعية القرينة
على كون قوله مع قرينة
صفة للعلاقة والوصف
مادله على معنى في متبوعه
ففهم منه اصل العلاقة
وتبعية القرينة وأما ثالثا
فلان قوله لان القرينة

الكناية لا امتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث
يفهم منه المجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل هنا مجازا في معنى المجود وقس على
ذلك نظائره كافي قوله تعالى على العرش استوى وقوله تعالى لا ينظر اليهم فان الاستواء
على العرش أي الجلوس عليه فيمن يجوز منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه
مجاز متفرع عن الكناية وكذا عدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم
الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز متفرع عن الكناية هكذا حقق الكلام في الكشف
اه ولا يخفى أن ظاهر جواب الشارح مخالف لهذا أيضا على أنه لا يلزم بحجته لانه مع من
يحمل الكناية واسطة وجوابه انما ياسب القول بانها حقيقة وان الموضوع له مراد
لأن يقال فتنبيه (قوله ان كانت علاقته الخ) تقسيم المجاز المفرد الى مرسل واستعارة باعتبار
أحد اطلاق الاستعارة وهو اطلاقها على لفظ المشبه به المستعمل في المشبه أما على الإطلاق
الثاني وهو اطلاقها على استعمال لفظ المشبه به في المشبه فالاستعارة ليست من أقسام
المجاز بل هي فعل من الأفعال ومن هذا يظهر أن الاستعارة المكنية والاستعارة التخييلية
لا تندرجان عند المخطب في المجاز لانهما أيضا عنده فعلا وان التخييلية لا تندرج عند
السلف فيه لانها عندهم فعل فيكون اطلاق الاستعارة على ما ذكر من قبل الاشتراك
اللفظي فأعرفه (قوله المقصودة) ان فهم قبل المقصودة من جهة أن الاضافة في قوله
علاقته عهدية شاربه الى العلاقة المعتبرة في التعريف وقد فهم من التعريف انها
مقصودة ملحوظة لان استعمال الكناية في غير ما وضعت له لاجلها ومن هنا يفهم ان
مادة المجاز المرسل قد تحقق فيها علاقة المشابهة الا انها غير مقصودة فلها جعلت مجازا
مرسلا وان مادة الاستعارة قد تحقق فيها علاقة غير المشابهة الا انها غير مقصودة فلها
جعلت استعارة فدار الفرق حيث ذنب المجاز المرسل والاستعارة على العلاقة المقصودة
فأذا لم يعلم مقصود المتكلم جل الكلام على أقوى فتقدم الاستعارة على المجاز المرسل
لانها تبلغ منه وتقدم المجاز المرسل للعلاقة السببية مثلا على المجاز المرسل للعلاقة المسببية لان
دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس لاستلزام السبب المعين مسببا معينا بخلاف
المسبب المعين فانه لا يستلزم الاسبابا وعلى هذا فقس مثال اجتماع علاقة المشابهة
وغیرها قولك نطقت الحال وتقريره واضح (قوله غير المشابهة) قبل الاولى أن يقول
ان كانت علاقته المشابهة فاستعارة والافجاز مرسل بتقديم الاستعارة التي هي
مقصود الكتاب وأيضا لانها مقدمة على النفي وأيضا المناسب تقديم الأقل على
الاكثر ليتفرغ الى الأكثر ولا شك أن علاقة الاستعارة واحدة وهي المشابهة في المعنى
حقيقية كانت أو تنزيهية أو في الشكل كما سيأتي وعلاقات المجاز المرسل كثيرة ومجرب
بانه انما قدم المجاز المرسل في العبارة لانه ليس قصده الكلام عليه وانما ذكره لضرورة
التقسيم فقصداً يذكره اجالا أولا ليطرحه ثم يتفرغ به بطرحه لما هو به مدد
وصنف الكتاب لاجله وبانه انما قدمه ليكون ما يتعلق بالاستعارة متصلا به
ببعض غير مفصول بينه باجنبي وهو المجاز المرسل (قوله سمي مرسلا) أي مجازا

الخ دليل على أن الاولى التعبير بالواو المفيدة لجرد الجمع دون مع المفيدة له مع كون ما قبلها تابعا لما بعدها وتام ذلك

لعدم تقيد به علاقة
واحدة (والأفاستارة
مصرحة) المشهور

يتوقف على مقدمتين
أحدهما أن لا تكون
العلاقة تابعة للقرينة كما هو
المفهوم من المتن والأخرى
أن لا تكون القرينة
تابعة للعلاقة فطوى
المقدمة الأولى لظهورها
من أن العلاقة على وجه
المجاز فهي متطورة أصالة
وقعت المقدمة الثانية
فاشار إليها بقوله لأن
القرينة ليست من توابع
العلاقة وينظر الى هذا
التوجيه (قوله بل كل
منهما مما يتوقف عليه
المجاز) أي ابتداء (قوله
حالا من المستحسن في
المستعملة) فلا تدل العبارة
حينئذ الا على أصالة
الكلمة بالنسبة الى
القرينة اذ القرينة حينئذ
لو حطت لتعريف حال
الكلمة فلا تنافي ولا ريب
في هذه الاصلة والتبعة
(قوله مانعة عن ارادته)
هذا تمام التعريف قال الشيخ
في بعض مؤلفاته في هذا
المقام لا بد من قيد آخر
وهو أن تكون توجد
قرينة على المراد فانه لو
لو حطت للعلاقة ونصب قرينة
بمانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ولم ينصب قرينة معينة للمعنى المستعمل فيه لا يكون مجازا الا

مرسلا لكن لما كان المطلوب تعليل الجزء الثاني من جزأى الاسم اقتصر عليه فصل
المجواب عن الاعتراض بان الاسم مجاز مرسل لا مرسل فقط على أنه قد منع عدم تسميته
بالمرسل فقط فتأمل (قوله لعدم تقيد به علاقة واحدة) فهو من الارسال بمعنى الاطلاق
وقبل انما سمي مرسلا لانه أرسل عن المبالغة بالنسبة الى الاستعارة ورجح هذا عن تعليل
الشارح بان تعليل الشارح انما يجري في الامر الكلى لافي كل فرد منه لتقيد كل فرد
منه بعلاقة واحدة (قوله والا) أي وان لم تكن علاقته غير المشابهة بان كانت المشابهة
أهم من أن تكون في المعنى حقيقة أو تنزيلية أو في الشكل فالمشابهة الحقيقية في المعنى
نحو رأيت أسدا برى أي رجلا شجاعا والمشابهة التنزيلية فيه نحو رأيت أسدا أي رجلا
حيانا ورأيت كافورا أي رجلا زنجيا نزل التضاد منزلة التناسب ثم كما واستهزاه كافي المثال
الأول أو مطاوعة واسملا لا أي اتينا بما فيه ملاحظة وظرافة كما في الثاني وشبهه أحد
الضدين بالآخر بناء على ذلك التضاد المنزل منزلة التناسب واستعير لفظ المشبه به للمشبه
والمشابهة في الشكل نحو رأيت فرسا أي مثالا على شكل الفرس وصورته كذا في البحر
المحيط للزركشي وفي تعريب الرسالة (قوله المشهور الخ) حاصله مناقشة مع المصنف من
وجهين الأول انه ذكر قيدا لم يذكره القوم والأولى متابعتهم وما قبل من انه موجود في
كلام العضد مردود بان الذي في كلام العضد التقيد به في تقسيم الاستعارة الى المصراحة
وغيرها لا في تقسيم المجاز الى مرسل وغيره الثاني أن هذا القيد مناف لما سياتي من أن
الاستعارة الممكنة على مذهب صاحب الكشف والسلف الذي اختاره المصنف
المشبه به الى آخره أي لفظ المشبه به وأجيب عن الثاني بامور الأول منع المناقاة لانها
مبنية على أمرين كون المصنف قائلًا بما قال به صاحب الكشف والسلف ولا قاطع عليه
وأما قوله فيما يأتي وهو المختار فيحتمل ان معناه وهو المختار عند المتأخرين وكون الاستعارة
بالكنية عندهم لفظا المشبه به المضمحل في النفس لا نفس المعنى المشبه به ولا قاطع عليه أيضا
اذ يحتمل انها عندهم نفس المعنى المشبه به كما هو المتبادر من انها المشبه به المضمحل في النفس
لان الأول يوجب الى تقدير مضاف في العبارة كما علمت ولا ينافي ذلك قوله المستعمل في
المشبه لانه يجوز أن يكون المستعمل صفة جرت على غير من هي له أي المستعمل دالة في المشبه
أو صفة للمشبه به باعتبار اطلاقه على اللفظ بعد اطلاقه أولا على المعنى على طريق الاستخدام
كذا قال الغنيمي أقول برده تصریح المصنف فيما يأتي عند نقله مذهب صاحب
الكشف والسلف بذلك المضاف حيث قال ذهب السلف الى ان الاستعارة بالكنية
لفظ المشبه به الخ ثم قال واليه ذهب صاحب الكشف وهو المختار الثاني انما قيد
بالمصرحة لانها المتفق على كونها مجازا بالمعنى المذكور في المتن بخلاف غيرها من الممكنة
والخصيلة كما عرفت سابقا الثالث انما قيد بالمصرحة لان المقسم الكلمة وقدم مرحوا
بان الالفاظ المنوية كلمات حكيم لا حقيقة والاستعارة الممكنة فعل مذهب الجمهور
لفظ منوى فتكون كلمة حكيم لا حقيقة قرأ المعنى المصنف ذلك وقيد بالمصرحة الرابع
انما قيد بالمصرحة لان قرينة الممكنة اعتبر فيها الدلالة على المشبه به لا مطلق المنع عن

ما يأتي من ان الاستعارة

المكتبة عند صاحب
الكشاف المشبهه المظهر
في النفس المشار اليه
بالتحصيل المستعمل في
المشبهه فانه يصدق عليه
الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له للشابهة مع
انها ليست استعارة
مصرحة بل مكتبة
(الفريدة الثانية ان كان
المستعار اسم جنس

ارادة المعنى الحقيقي كما سيأتي في قول المتن ودل عليه الخ وقربة المصراحة انما اعتبر فيها
المنع فهي المناسبة للتقسيم في هذا المقام لان المنع هو المعتبر في التقسيم وأما الجواب بمنع
كون المصنف قيد بالمصرحة لان في كلامه حذفاً والتقدير فنه استعارة مصرحة فلا ينافي
ان يكون ثم غير هابل يدل حينئذ على ان ثم غير هافل لا يخفى ما فيه (قوله ان اللفظ) الانسب
بكون التقسيم للجهاز المفرد المعروف بالكلمة الخ أن يقول الكلمة فان اللفظ يعم المفرد
والمركب والمستعمل والمهمل بخلاف الكلمة (قوله مع انه الخ) حال من التقييد (قوله
عند صاحب الكشاف) أي والسلف كما سيأتي وانما خص صاحب الكشاف بالذكر
للتنويه بشأن هذا المذهب حيث ذهب اليه صاحب الكشاف ووافق عليه السلف (قوله
المشبهه) أي لفظ المشبهه كما سيأتي التصريح به في المتن وقوله المشار اليه أي الى معناه
وقوله المستعمل أي لفظه أي المستعمل في النية والتقدير

(الفريدة الثانية) (قوله ان كان المستعار) الاستعارة والمستعار مترادفان وانما
اختار المستعار على الاستعارة لانها قد تطلق على المعنى المصدرى وهو غير جائز الارادة
هنا فاني بالمستعار ليكون نصافي المقصود (قوله اسم جنس) قال السيد في شرح المفتاح
أراد باسم الجنس أسماء الاعلى مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل
فيه محور رجل وأسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات
وأسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال اه وسبقه الى مثل ذلك المحقق
التفتازاني ولو تبعهم الشارح في تفسير اسم الجنس لاستراح من كلفة ما سيأتي له
وقد قال في أطول ما نصه اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء
المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو معروفهم لظهور ان أسامة برعى استعارة أصلية
والحال ناطقة استعارة تبعية فلماذا قال السيد السند والشارح المحقق يعني التفتازاني
في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتمل
على تعلق معنى بذات فيدخل فيه محور رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة
من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه قال الغنيمي بعد نقله عبارة السيد
في شرح المفتاح ويشمل التعريف المذكور المعروف والمذكر بل ويشمل علم الجنس لانه
كلى وانظر في شموله للضمائر وأسماء الاشارة والموصول وحرره اه أقول أما على
مذهب العضد والسيد ومن وافقهما من أنها جزئيات وضعا واستعمالا فعدم شمولها
ظاهر لانها لم تدل على مفهوم كلي حتى تدخل في التعريف ولهذا ذكر المحقق المولوى
في نهر به للرسالة الفارسية أن الاستعارة في أسماء الاشارة وما معها تبعية أي تابعة
للتشبيه في كل معناها كما في الحرف وقد بسطنا ذلك في رسالتنا البيانية وأما على
مذهب البعد والجوهر من أنها كليات وضعا جزئيات استعمالا فيجوز اعتبار الوضع
في شمولها التعريف وبواقفه مذهب بعضهم الى أن استعارتها أصلية وتصريح الشارح بعد
بان استعارة جميع المعارف الغير المشتقة أصلية واعتبار الاستعمال فلا يشملها وبواقفه
القول بان استعارتها تبعية فتدبره هذا وقال بعضهم اسم الجنس يشمل المصدر الصريح

ان يناقش ويقال القرينة
المعينة شرط دلالة الجواز
لا لتحقيقه اه وقال المحقق
التفتازاني في شرحه على
الشهية في بحث المعرف
ان القرينة المانعة عن
ارادة الموضوع له هي التي
لا بد للجواز منها وهي غير
المعينة (قوله برمتهم) أي
يحملتهم في القاموس
الزمة بالضم قطعة من حبل
وقد تكسروبه سمي ذو
الزمة ودفع رجل الى آخر
بغير الجبل في عنقه فقبل
أكل من دفع شيئا يحمله
أعطاه برمته (قوله وفيه
بحث) حاصل البحث انه
ان أريد بالقرينة المعينة في
التعريف القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له لذاته
بحيث يكون مناط الصدق
والكذب فلا تخرج الكناية اذ القرينة الموصوفة متحققة في الكناية وان أريد بها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع

والمؤول نحو أعجبتني أن قتلت زيدا وبواقفه اطلاق الشارح في موضع من رسالته الفارسية
أن الاستعارة في المؤول أصلية وفصل في موضع آخر منها فقال إن كانت الاستعارة فيه
بعد دخول أن فالاستعارة أصلية والافتعية ومنهم من جعل الاستعارة تبعية فيما بعد
المحرف المصدرى دائما نظرا إلى أن التجوز إنما وقع في الفعل بعده ولا دخل لأن في ذلك
بل في مجرد التأويل بالمصدر (قوله أي اسم غير مشتق) إنما لم يقل من أول الأمر أن كان
المستعار اسم غير مشتق ليوافق القوم في تعبيرهم ثم يفسره قال عبد الملك العصامي في
شرحه على المتن المراد الاشتقاق الأصغر لأن الاشتقاق إذا أطلق حمل عليه وهو أن تأخذ
لفظا من لفظ معتبرا في الماخوذ جميع الحروف الاصول لما خوذ منه مع الترتيب والموافقة
في المعنى ولا بد من تعميم المشتق المنقح هنا والمثبت فيما يأتي لئلا يتناول المشتق حقيقة أو حكما
كصه ومه وهيات وأوه من أسماء الأفعال النجامة تخرج عن تعريف الأصلية وتدخل
في تعريف التبعية فإن أسماء الأفعال كلها مشتقة كانت أولا في حكم الأفعال في أن
الاستعارة فيها تبعية اه أي تابعة لاستعارة مصدر الفعل الذي هو اسم له لا مصدره
نفسه اذ لا مصدر له أو مجرد تشبيهه على الخلاف في مثل ذلك بين الجمهور والعصام الآتي
بيانه مثلا في استعارة هيات بمعنى عسر شربنا العسر بالبعد واستعارة البعد للعسر واشتقاقنا
من البعد بمعنى العسر بعد بمعنى عسر وجعلنا هيات بمعنى بعد المستعار له في عسر هذا قياس
مذهب الجمهور في مثل ذلك وعليه اقتصر معرب الرسالة الفارسية أوشبهنا مطلق العسر
بمطلق البعد فسرى التشبيه إلى فرديهما اللذين في ضمنى بعد وعسر واستعارة بناء على
هذا التشبيه المحاصل بالسراية بعد بمعنى عسر وجعلنا هيات بمعنى بعد المستعار له في
عسر وهذا قياس مذهب العصام في مثل ذلك أقول ونعما يدخل في المشتق بسبب ذلك
التعميم المصغرو المنسوب فتكون استعارتهما تبعية أي تابعة لاستعارة مصدرى المشتقين
اللذين هما معنادا معني بهذين المشتقين لفظ صغير ولفظ منتسب إلى كذا مثلا قياسا على
مذهب الجمهور في مثل ذلك أو مجرد تشبيهه به أساعلى مذهب العصام في مثل ذلك
مثلا في رجيل المستعار للكبير العظيم المتعاطى مالا يليق به شبه تعاطى مالا يليق بالصغير
واستعير الصغير لتعاطى مالا يليق واشتق من الصغير صغير بمعنى متعاطى مالا يليق وجعل
رجيل بمعنى صغير أي متعاطى مالا يليق أوشبهه مطلق تعاطى مالا يليق بمطلق الصغير
فسرى التشبيه إلى فرديهما اللذين في ضمنى متعاطى مالا يليق ورجيل واستعير له بناء على
هذا التشبيه المحاصل بالسراية لفظ رجيل لتعاطى مالا يليق وكذا يقال في قرشي المستعار
للمتخلق باخلاق قریش والمحاصل أن رجلا وقرشيه الما كانا بمعنى صغير ومنتسب إلى
قریش كانا في حكمهما هذا هو الذي ينبغي التعويل عليه وأما قول بعضهم ينبغي أن يجرى
على العلم المشتهر بصفة فعلى قياس بحث العصام في أطوله تكون استعارتهما تبعية وعلى
قياس مذهب الجمهور تكون أصلية ففقه عندى نظر لافرق بينهما وبين العلم المشتهر
بصفة لأن كونه في تأويل المشتق ليس بالوضع الاصل بل بخلافه فان كونهما في تأويل
المشتق بالوضع الاصل فهما كاسم الفعل فاحظه (قوله اسم الجنس في عرف النحاة الخ)

له مطلقا فذلك غير متحقق
في شيء من افراد الجاز فلا
يصدق تعريفه على شيء
من افراده (قوله لاذاته)
بل ليتوسل به الى الانتقال
الى المراد وبه يندفع لزوم
جواز الجمع بين الحقيقة
والجهاز في الكناية وحاصل
الدفع ان الذي منه علماء
العربية جواز الجمع بينهما
بمعنى انهما مقصودان
بالذات واما ارادتهما على
وجه يكون أحدهما
مقصودا بالذات والاخر
وسيلة وسببا اليه فلم يمنع
وفي الكناية الامر على ذلك
(قوله وهي ارادة المعنى
الغير الموضوع له بقرينة)
قد يفهم منه انه لا بد في
الكناية مع القرينة المانعة
من قرينة معينة فلا تكون
الكناية كالجهاز في الاكتفاء
بالقرينة المانعة ولم يفرقوا
بينهما وقد سبق الجواب
عنه بما نقلناه سابقا عن
الشيخ من ان المعينة لازمة
لاستعمال الجاز وبالله
لا تخفقه ففي الكناية
كذلك (قوله ولكن ليس
قرينة عدم ارادته مطلقا)
استدراك على قوله ففيها
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لاذاته ودفع قوهـم ان يكون فيها عدم ارادته مطلقا

بساوق النكرة فتناول
المشتقات المنكرة ولا
يتناول اسامة والاسد
ونظائره

(قوله المقصودة) انهم
قد المقصودة من جهة ان
الاضافة في قوله علاقته
ههنا لاشارة الى العلاقة
المعتبرة في التعريف وقد
فهم من التعريف انها
مقصودة لان استعمال
الكلمة في غير ما وضعت
له لاجلها وقد عرفت ايضا
انه لا بد من ملاحظتها في
المجاز حتى لو كانت ولم
تلاحظ لا يتحقق المجاز
وحينئذ فالمشعر المستعمل
في شفة الانسان ان لاحظ
المستعمل في استعماله
مشابهة الشفة الانسانية
به في الغلط تكون استعارة
وان لاحظ الاطلاق
والتقدير يكون مجازا
مرسلا (قوله المشهور الخ)
حاصله مناقشته مع المسائن
من وجهين اما اولاهما انه
ذكر قيد الميز كره القوم
والاولى متابعهم والثاني
ان هذا القيد مناف لما
سيأتي من فان الظاهر ان
هذا التقسيم على جميع
المذاهب وتقصيل المذاهب
بعدمه كره وهذا لا بد من
ما يقال في توجيه المناقاة من انه يمكن التقييد بالمصرحة لاشارة الى ان مختاره مذهب الخطيب وهذا القيد لازم على

أشار الشارح بذلك الى نكتة تفسير المصنف اسم الجنس بما ذكره من أن التفسير من
وظائف الشارح وحاصلها انه لما كان فيه اختلاف اصطلاحات لا يصح هذا الا واحد
منها عين المصنف هذا الواحد فالتوهم ارادة غيره بما لا تصح ارادته هذا (قوله بساوق
النكرة) أي يفيد معناها أعم من أن يكونا مترادفين كما عند القائل بانهما اللفظ الموضوع
لواحد من الافراد لا بعينه وان شئت قلت للفرد المنتشر أو متساويين كما عند القائل بان
اسم الجنس اللفظ الموضوع للماهية لا باعتبار حضورها وهذا والنكرة اللفظ الموضوع
لواحد من الافراد لا بعينه وان شئت قلت للفرد المنتشر فتعبيره بالمساوقة المجري عبارته
على كل من المذهبين مذهب الترادف وهو الاتحاد مفهومهما وما صدقا ومذهب
التساوي وهو الاتحاد ما صدقا فقط أقول وجه كون المساوقة أعم انها في اللغة متابعة شيء
لشيء ومزاجته له قال في القاموس تساوقت الابل تابعت والغنم تراجعت في السير اه
فكان اللفظان تابعا وتراجعا على معنى واحد وهذا أعم من الترادف والتساوي ثم رأيت
بعضهم وجهة بان المساوقة في الاصل كون الشئين على ساق واحد وقال يس دعوى
الشارح وان أقرها المحشى وشيخنا يعني الغنمي محل نظر عندي لان النكرة عند النحاة
ما شاع في افراد جنس موجود أو مقدر وخاصتها ما يقبل ال أو يقع موقع ما يقبلها لا فرق
في ذلك بين اسم الجنس واسم الجمع والجمع فاسم الجنس ما قابل اسم الجمع والجمع وهو
عندهم قسمان افرادى وجمعي وكل منهما يكون معرفة ونكرة والحاصل أن بين النكرة
واسم الجنس عند النحاة عموم خاص ووجهها والكلام على ذلك مبسوط في باب جمع
التكسير نعم مساوقة اسم الجنس للنكرة هو مقتضى كلام أهل المعاني في بحث تعريف
المستند اليه وتذكيره كالا يخفى على العارف بكلامهم في هذا المقام واعلم انهم اختلفوا فيما
وضع له اسم الجنس فالتحقيق انه موضوع للماهية بلا قيد من وحدة وغيرها وهو المعبر
عنه في الاصول بالمطلق وتقسيمه الى افرادى وجمعي باعتبار الاستعمال وقيل انه موضوع
للماهية بقيد وحدة ما ونسبى فردا منتشرا وعليه جرى الامدى وابن الحاجب قال التاج
السبكي توهمه النكرة وكلام السعدي في بحث المعرف بال في الفرق بين علم الجنس واسمه
مبنى عليه كما قاله السيد اه أقول ما ذكره عن النحاة في معنى النكرة واسم الجنس هو
معنى النكرة المقابلة للمعرفة واسم الجنس المقابل لاسم الجمع والجمع وللنحاة فهم ما اصطلاح
آخره وعليه في باب العلم في الفرق بين علم الجنس واسمه والنكرة هو ما أشار اليه الشارح
ويدناه سابقا فراد الشارح النكرة المقابلة لاسم الجنس على وجه الترادف أو التساوي على
المخلاف واسم الجنس المقابل للنكرة كذلك فسقط النظر فتأمل (قوله ولا يتناول اسامة)
لم يذكره لم الشخص مع انه ليس باسم جنس أيضا لان مقصوده ذكر ما تجرى فيه
الاستعارة الاصلية مما ليس باسم جنس في عرف النحاة والعلم الشخصي لا تجرى فيه
الاستعارة أصلا فضلا عن الاصلية وفيه تفصيل مما أتى قاله الزبياري (قوله والاه) ال
فيه من المحكي لا من المحكية شيئا نسي (قوله ونظائره) أي نظائر ما ذكر من بقية المعارف
فأفراد الضمير مع ان المرجع مثني لنا وله بالمدكور وفي بعض النسخ بالثنية وهي ظاهرة

فلا تصح ارادته هنا لشمول الاستعارة ٤٠ الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة الا العلم الشخصي وعدم شمولها

المشتقات وقد جعل صاحب رسالة الوضع اسم الجنس مقابلا للمصدر والمشتق فلا تصح ارادته أيضا وان كان اقرب من الاول لفاعل اسم الجنس في عرف هذا الفن كل ما يقابل المشتق

مذهبه لان قسم المجاز المفرد عنده انما هو الاستعارة المصروفة وبيده هذا التوجيه انه قال عند نقل مذهب الجمهور في الاستعارة بالكتابة الذي هو مذهب صاحب الكشاف وهو المختار واما عند نقل مذهب الخطيب وتفصيله فلم يشر الى تفضيله بوجه من الوجوه (قوله المشبه به الضمير في النفس) أي لفظ المشبه به وقوله المستعمل في المشبه صفة للمشبه به وآخره عن قوله المشار اليه بالتخييل لانه لو قدمه لا وهم خلاف المقصود (قوله لشمول الاستعارة الاصلية جميع المعارف) فيثبت لا يكون تعريف الاستعارة المستنبط من التقسيم جامع لعدم شموله المعارف الغير المشتقة وكذا تعريف التبعية المستنبط من التقسيم لا يكون مانعا لدخول هذه

وجعل الشرائسي الضمير راجعا الى الاسد والمراد بتظاير سائر المعارف بال والاول أفيد (قوله فلا تصح ارادته هنا) الفاء في جواب شرط مقدرا أي واذا كان متساويا للمشتقات النكرة وغير متناول لاسامة والاسد وتظايرهما فلا تصح ارادته في مقام بيان الاستعارة الاصلية والتبعية لانه يلزم عليه أن يكون تعريف الاصلية المفهوم من التقسيم غير جامع مخروج نحو اسامة والاسد عنه وغير مانع لدخول المشتقات النكرة فيه وتعرف التبعية المفهوم من التقسيم غير مانع لدخول نحو اسامة والاسد فيه وغير جامع لمخروج المشتقات النكرة عنه ويحتمل أن الفاء تعريفية على مقدرا أي وذلك مفسد للتعريفين المفهومين من التقسيم فلا تصح الخ (قوله لشمول الاستعارة الاصلية) أي في نفس الامر (قوله جميع المعارف) دخل فيه الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرف بال والمنادي المقصود فلا استعارة في الاول كما في التعبير عن المذكر بضمير المؤنث لشبه بها والعكس وفي الثاني كما في الاشارة الى المعقول بهذا مثلا وفي الثالث كما في التعبير عن المذكر بموصول المؤنث لشبه بها والعكس وفي الرابع كما في قولك جاءني أسد فكريمت الاسد وفي الخامس كما في قولك يا أسد ارم العدا واذا رجع الضمير واسم الاشارة الى شئ عبر عنه بغير لفظ مجاز لم يكن في الضمير ولا في اسم الاشارة تحويز باعتبار ذلك نحو جاءني هذا الاسد ازمي فكريمته لان وضعهما على أن يعود الى ما براد منه ما سواء عبر عنه بحقيقته أو مجازة هذا هو التحقيق (قوله الا العلم الشخصي) أي فلا تجرى فيه الاستعارة أصلا على التفصيل الآتي ولا يعترض بالمفهوم اذا كان فيه تفصيل (قوله وعدم شمولها) أي في نفس الامر (قوله فلا تصح ارادته أيضا) لانه يلزم عليه أن يكون تعريف الاصلية المفهوم من التقسيم غير جامع مخروج استعارة المصدر وتعرف التبعية المفهوم من التقسيم غير مانع لدخول استعارة المصدر (قوله وان كان اقرب من الاول) وجهه ما علمت من أنه يلزم على الاول كون كل من تعريف الاصلية والتبعية غير جامع وغير مانع وعلى الثاني عدم جامعية تعريف الاصلية فقط وعدم مانعية تعريف التبعية فقط فهو أخف ضررا من الاول واعترض قوله اقرب بانه يقتضي أن في الاول قريبا مع انه لا قرب فيه واجيب بان فيه قريبا في الجملة من جهة أن الافراد المعترض بها عليه قليلة بالنسبة لما لم يعترض به وأما الجواب بان أفعل التفضيل على غير بابه فرد ودمصاصر حوايه من ان أفعل التفضيل مع من لا يكون على غير بابه (قوله فاعل الخ) الفاء فصيحة أي اذا علمت ما لزمت على المعنيين المتقدمين فاعل الخ وانما عبر بلعل مع جزم المصنف به لاحتمال أن يكون قول المصنف أي اسما غير مشتق تفسيراً من عنده لم يرادهم وليس لهم اصطلاح في ذلك لكن ما ترجاه في معنى ما نقلناه سابقا عن السعد والسيد فكان الاولى جزم الشارح به تبعاً لما فاقامل قال يس ولعل هذا أي اسم الجنس بهذا المعنى اصطلاح لهم في هذا الباب لما عرفت أن كلامهم في أحوال المسند اليه يخالفه ولا بعد في ذلك الا ترى أن المفرد عند النحاة مختلف في أبواب وكذا الاسم في باب الكلمة والكلام له اطلاق غير اطلاقه في باب العلم اه (قوله كل ما) أي اسم كلي فاندفع بايقاع ما على الاسم الاعتراض بدخول المحرف وعلم من وصفه بالكلية أن اسم

المادة من الاصلية فيه (قوله وعدم شمولها المشتقات) أي ذكر ان كانت أو معارف فلوجل اسم الجنس

لكن قولهم العلم لا يستعار لمنافاته الجنسية لا يقتضيه الشخصية يدل على ٤١ أن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص

والا فالمشتق أيضا يناق
الجنسية ولا يخفى أن قوله
أي اسم غير مشتق يتناول
العلم الشخصي فكأنه
أراد اسما كلياً غير مشتق
وحيث يخرج عنه العلم
المشهور بصفة مع أنه يستعار
الا أن براد اسماً كلياً
حققة أو حكماً وحيث
يتناول العلم

الجنس على عرف النحاة
كان تعريف الأصلية
المستنبط غير مانع لدخول
المشتقات الذكورية فيه
وتعريف التبعة غير جامع
لمخروجهائنها (قوله فلا
تصح ارادته أيضاً) وان
كان أقرب أمّا عدم صحة
ارادته فلا نلوجل عليه
كان تعريف المصروفة غير
جامع لعدم شمولها لاستعارة
المصادر وأما كونه أقرب
من المعنى النحوي فلعدم
لزوم عدم مانعية تعريف
المصروفة وعدم جامعيتها
التبعة كالألم لوجل على
المعنى النحوي كما قررناه
(قوله فلعل اسم الجنس)
وجه قوله لعل أنه على هذا
يكون التعريفان سالمين
من النقض بما تقدم (قوله
لكن قوله م الخ) يعني
سلامة التعريفين عن

الجنس يقابل المشتق والشخص جميعاً وانما اقتصر الشارح على ذكر المشتق لعل مقابلة
اسم الجنس للشخص من ايقاع ما على الاسم الموصوف بالكلية وهذا ضابط لا تعريف
حتى يفترض بأن التعريف لا يوثق فيه بكل لانها لا فرداً والتعريف للمساهمة (قوله لكن
قولهم الخ) استدراك على ما ترجاه قصد به اعاده والاعتراض على المصنف في ذكره بقوله
أي اسم غير مشتق وحاصله أن تعليمهم عدم استعارة العلم بمنافاته الجنسية أي الكون
اسم جنس يتنافى ما ترجاه من أن اسم الجنس ما يقابل المشتق والشخص لانه يدل على أنه
ما يقابل الشخص فقط لا ما يقابله والمشتق جميعاً لان قولنا اسم الجنس ما يقابله عالم يصح
تعليمهم المذكور لا يقتضيه أن المشتق لا يستعار لمنافاته أيضاً الجنسية أي الكون اسم
جنس على ما ترجاه مع أنه يستعار اتفاقاً في كلام الشارح حذف جواب ان واقامة علمته
مقامه ودفع المناقاة بوجهين الاول أن قولهم هذا انما ذكره في بحث مطلق الاستعارة
والمنفي في ذلك القول ليس الاستعارة الاصلية بل مطلق الاستعارة لا اشتراط الجنسية أي
الكلية في المشبه به في مطلق الاستعارة لم يمكن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
وجعله من أفراد الغير المتعارفة فيكون الجنس هناك في مقابلة الشخص وهو لا يتنافى
جل اسم الجنس في خصوص بحث الاستعارة الاصلية على الكل في المقابل للمشتق والشخص
جميعاً وحاصل هذا الوجه ان المراد بالجنسية في تعليمهم المذكور الكلية لا الكون اسم
جنس بالمعنى المصطلح عليه في خصوص هذا الباب والمشتق انما يناق في الجنسية بهذا المعنى
لا بمعنى الكل في المقابل للشخص المراد في بحث مطلق الاستعارة الثاني أن يكون اسم
الجنس هناك أيضاً ما يقابل الشخص والمشتق جميعاً ويصح تعليمهم وذلك لأن اسم الجنس
اعتبر فيه الكلية وعدم الاستتاق خفاقة الشخص له من جهة اعتبار الكلية فيه ومنافاة
المشتق له من جهة اعتبار عدم الاستتاق فيه ولا شك أن المناقاة للجنس من الجهة الاولى
تمنع مطلق الاستعارة لوجوب اعتبار الكلية في مطلق المستعار منه وهذه المناقاة مرادهم
في التعليل بدليل قوله لم لا يقتضيه الشخصية فكأنهم قالوا المانع من الاستعارة منافاة
الجنسية التي تسبب اقتضاء الشخصية لا مطلقاً والمنافاة له من الجهة الثانية لا تمنع مطلق
الاستعارة بل الاصلية فقط فلا يلزم من منافاة المشتق للجنس من الجهة الثانية عدم جريان
الاستعارة فيه وحاصل هذا الوجه تسليم أن المراد بالجنسية في تعليمهم الكون اسم
جنس بالمعنى المصطلح عليه هنا وأن الاصطلاح هنا وهناك واحد لكن المناقاة جهتان
المانع منهما مطلق الاستعارة واحدة فقط هي التي اعتبروها هناك فافهم (قوله يتناول
العلم الشخصي) أي مع أنه لا يستعار أصلاً عند الجمهور على تفصيل يأتي واعتراض المحشي
على الشارح بان العلم خارج عن المقسم الذي هو المستعار في قوله أن كان المستعار الخ
أي فهو خارج عن تعريف اسم الجنس مدفوع بان المقسم بمنزلة المعرف والتقسم بمنزلة
التعريف والمعرف لا ينتظر اليه في الادخال والاخراج والالزام أن كل تعريف صحيح قاله
يس (قوله مع أنه يستعار) أي استعارة أصلية عند الجمهور لانه كاسم الجنس في خروج
الصفة المنفهمة منه عن مدلوله بخلاف المشتق وصرح البهاء السبكي في عروس الافراح

٦ م النقض يرجي أن يكون اسم الجنس في عرف هذا الفن كل ما يقابل المشتق وقولهم العلم لا يستعار الخ

الجماد المشتهر بصفة فانه في حكم الكلبي ٤٢ عندهم وتخرج هذه الاعلام الشخصية الغير المشتهرة ولا ينبغي انه تكلف

جدا سيما في مقام التفسير
ومع ذلك يخرج عنه نحو
حاتم عليم ان الاستعارة
فيه أصلية ويدخل في
مفهوم التبعية فالاستعارة
أصلية يعرف وجه أصالتها
بعدم معرفة وجه تبعيتها

يدل على أن الجنس عندهم
ما يقابل الشخص فقط لا
ما يقابل الشخص والمشتق
والا لو كان اسم الجنس
ما يقابل المشتق والشخص
جعا بين المقضين لكان
المشتق أيضا في الجنسية
(قوله لما فاته الجنسية)
أرادوا أن الاستعارة مبنية
على جعل المستعار له من
جمله أفراد المستعار منه
بأدائه أن له فردين متعارفا
وغير متعارف ولما لم يكن
لله مفهوم كلي امتنع فيه
ذلك الجمل والأدعاء تأمل
(قوله يدل على أن الجنس
عندهم ما يقابل الشخص)
أي الشخص فقط لا ما يقابل
الشخص والمشتق (قوله
والا فالمشتق أيضا ينافي
الجنسية) أي لم يكن
المشتق عندهم ما يقابل
الشخص فقط بل ما يقابله
والمشتق فلا يصح تعليل
عدم استعارة العلم بما ذكر
لأن المشتق أيضا ينافي

بأنها تبعية لتأوله بمشتق وكذا بحث الشارح في أطوله ومن فهم من كلام الشارح في أطوله
أنه فرق بين المشهور بصفة المشتق والمشهور بصفة الجماد فجعل الاستعارة في الأول تبعية
دون الثاني فليس فهمه بسديد وقد بسطنا الكلام على المذهبين في رسالتنا البيانية
(قوله الجماد) انما قيد بالجماد مخروج العلم المشتهر المشتق بقيد غير مشتق على ما سيذكره
بعد في قوله ويخرج عنه نحو حاتم الخ وفي بعض النسخ زيادة اذا لم يكن مشتقا وهي زيادة
لا يحتاج اليها أبدا (قوله في حكم الكلبي) أي غير المشتق عند القائلين بان استعارة العلم
المشتهر أصلية لاسم (قوله ويخرج عنه الاعلام الخ) أي جامدة كانت أو مشتقة لانها
ليست كلمة لا حقيقة ولا حكما فلا تصح استعارتها أصلا لاشتراط كلية المستعار منه لا بناء
الاستعارة على ادعاء دخول المشبه في المشبه به وجعله فردا من أفرادها ونقل اتفاق القوم
على ذلك المولوى في تعريب الرسالة الفارسية ثم ذكر مخالفة العصام لهم وأنه منع الاشتراط
المذكور ومنع ابتناء الاستعارة على الادعاء السابق وأنه يصح ابتناؤها على دعوى
الاتحاد بين دال المشبه والمشب به اذا كان المشبه به جزئيا بل هذا ثم وأبلغ أقول سبقه الى
ذلك العلامة التفتازاني في تلويحه والسيد في شرح المفتاح وغيرهما كما علم بالوقوف على
رسالتنا البيانية (قوله ولا ينبغي أنه تكلف) يعني تقدير قيد لم يذكر في العبارة وهو كليا
ونعم هذا القيد للحقيقي والمحكي وقوله جدا أي تكلف جدا فهو مفعول مطلق (قوله
سيما في مقام التفسير) مرتبط بمحذوف أي والتكلف محترز عنه سيما في مقام التفسير
يعني التعريف لأن القصد فيه الايضاح وفي كلامه استعمال سيما بدون لا وهو ممنوع
(قوله ومع ذلك) أي التكلف المذكور يخرج عنه أي من هذا التفسير نحو حاتم علما أي
فانه مشتق من المحتم بمعنى الحكم مع أن استعارته أصلية عند الجمهور الذين منهم المصنف
فيكون تعريف الأصلية غير جامع والمراد بنحوه كل علم مشتق في الأصل مشتهر بصفة وقوله
ويدخل في مفهوم التبعية أي فيكون تعريفها غير مانع وأورد عليه أن نحو حاتم غير
مشتق حال العلمية لعدم دلالة حاتم على غير الذات وان كان مشتقا قبلها هذا ما قاله
الحشي وقرر الوسطاني عبارة الشارح بوجه لا يرد عليه ما ذكر فقال ما حاصله يعني أنه
يخرج عنه بقيد غير مشتق بحسب ظاهره نحو حاتم فلا بد من تأويل آخر في هذا القيد أيضا
بأن يراد به المشتق ما لم يكن في حكم الجماد وليس المراد عدم إمكان ادخاله في ذلك
التفسير بل مراده أن ذلك التفسير غير لائق بمقام التفسير لا احتياج كل من القيدين فيه الى
تأويل غير لائق بما يورد للايضاح أه أقول هذا يقتضي أن نحو حاتم حال العلمية مشتق
الا أنه في حكم الجماد وهو وجه ويمكن أن يرجع اليه قول الحشي أنه غير مشتق حال
العلمية بان يراد أنه غير باق على معناه الاشتقاق حالها فتأمل (قوله يعرف وجه أصالتها
بعدم معرفة وجه تبعيتها) أقول المتبادر أن الضمير الأول يرجع الى الأصلية ولا يصح
ارجاعه لثاني اليها فيكون واجعا الى الاستعارة من حيث هي أي لا بقيد كونها أصلية
أو يكون راجعا الى التبعية المفهومة من قوله تبعيتها أو يكون الضميران راجعين الى
الاستعارة من حيث هي وانما قال يعرف الخ لأن المصنف نبه على وجه تسمية التبعية

الجنسية حينئذ والمحال أن الاستعارة جارية فيه في حذف جزء الشرط من عبارة الشارح وأقيم دليله فيعرف

مقامه كما فهم من تقريرنا
هذا وفي استدلال الشارح
على أن الجنس عندهم
ما يقابل الشخص فقط
بقوله هم العلم لا يستعار
لما فاته الجنس الخ نظر
وذلك أنه قد يكون الجنس
عندهم ما يقابل الشخص
والمشتق ويتم الاستدلال
بان يكون منافاة الشخص
للجنس لا اعتبار الملكية في
الجنسية ومنافاة المشتق له
لا اعتبار عدم الاشتقاق
ولاشك أن المنافاة للجنس
بالاعتبار الأول تمنع
الاستعارة للزوم اعتبار
الكلية في اسم المستعار
منه كما قالوا والمنافاة له
بالاعتبار الثاني لا تمنعها
كما هو ظاهر فلا يلزم من
منافاة المشتق للجنس
بالاعتبار الثاني عدم
جربان الاستعارة فيه
لعدم منافاة الاستعارة
للجنس من هذه الحجة
(قوله ولا يخفى أن قوله
الخ) يعني إذا فصرام
الجنس باسم غير مشتق
كان صادقا على العلم فيلزم
كونه مستعارا استعارة
أصلية والمحال أنه لا يستعار

فيه عرف منه توجيه تسمية ما يقابلها بما يقابل اسمها ولأن وجه تسمية التسمية وجودي
ووجه تسمية الأصلية عددي وتقبل العددي فرع تقبل الوجودي ووجه تسمية المشتق في
شرحه تسميتها أصلية بثلاثة أوجه أحدها أنها ليست مفرعة عن شيء بل مستقلة برأسها
بخلاف التسمية كما يأتي ثانيها أنها أصل في الجملة للتسمية لأن بعض أفرادها هو واستعارة
المصدر والمتعلق أصل لاستعارة المشتق والمحرّف وبهذين الوجهين يشهد قول المصنف
مجربانها الخ ثالثها أنها الكثير من قولهم هذا أصل أي كثير قال والنسبة على كل من
الأوجه للبالغة كما جرى اه أي ولا حل المبالغة اغتفر نسبة الشيء إلى نفسه * وأقول بل
النسبة على الثاني من نسبة العام إلى الخاص وعلى الثالث من نسبة الخاص إلى العام (قوله
والاقتبعية) قال الفري في حواشي المطول انما تعرضوا للاستعارة المصروفة والظاهر
تحقق الاستعارة التسمية المكنية كما في قولك أعجني اراقاة الضارب دم زيد ولعلمهم لم
يتعرضوا لعدم وجدانهم إياها في كلام البقاء اه وحاصل تقريرها أنه شبه في النفس
الضرب بالقتل واشتق منه قاتل فهو استعارة مكنية وارقاة الدم تخيل لأن أكثر استعمالها
في القتل (قوله مجربانها في اللفظ المذكور) المتبادر أن الضمير راجع إلى الاستعارة
المتقدمة التي بمعنى لفظ المشبه به المستعمل في المشبه له علاقة المشابهة فالظرفية من ظرفية
الكلية في الجزئي ويصح رجوعه إلى الاستعارة بمعناها المصـ دري أعني استعمال لفظ
المشبه به في المشبه له علاقة المشابهة على طريق الاستخدام فالظرفية من ظرفية الصفة في
الموصوف كما في المحشى * واعتراض بان الاستعمال صفة للتكلم لا لكلمة وأجيب بان
المراد من كونه صفة لكلمة أنه متعلق بها من حيث وقوعه عليها وقوله المذكور يحمل
أن المراد به المذكور في عبارة المصنف أي المذكور بالقوة في قوله والابعد يشهد قول
الشارح فانهما يقبالقوله والابعد يحمل أن المراد به المذكور في عبارة المستعير سواء كان
بالفعل كما في قولك قتلت زيدا أي ضربته أو بالقوة كما في الجملة المقدرة المستغنى عن
ظهورها بنعم الجواب بها سؤال من قال أقتلت زيدا أي أضربته فقتل في الجملة المقيدة
استعارة مصرية تسمية كما في تعريب الرسالة الفارسية وبسطناها في رسالتنا البيانية
(قوله فانهما يقبال) أي فضلا لقوله والاقال المحشى وغيره أي على زعم الماتن والافقد تقدم
من الشارح أنه يبقى مثل حاتم علما أيضا اه وأقول فيه نظرا لأن حكم الشارح فيما تقدم
على نحو حاتم علما بالدخول في التسمية انما هو باعتبار كونه مشتقا فلا بدس هو بخارج عن
المشتق حتى يجعل أربابا لغير المشتق والمحرّف فتنبه (قوله بعد جربانها) أي بالقوة وفي
الاختبار لا بفضل وفي اللفظ وتظهر ذلك الاستعارة بالكناية على مذهب السلف اذ لم
يتكلم بها أصلا ولم تقدر في نظم العبارة بل مضرة في النفس فقط وبهذا يدفع استشكل
الشارح في أطوله كلام القوم حيث قال هذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير مشتق أو
حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق المحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذي يليق
بالسكاكي أن يجعله وجهالردة التسمية إلى المكنية اه (قوله في المصدر) أي ولو مقتدرا فان
بعض المشتقات لم يسمع لها مصدر كما لم يسمع لبعض المصادر كويل ووجع افعال يس (قوله

عند الجمهور خلافا لمن بحث في عدم جربان الاستعارة فيه من بعض المتأخرين وفيه أنه خارج عن المقسم الذي هو

ان كان المستعار مشتقا وذلك لانه اذا ٤٤ أريد استعارة قتل لمفهوم ضرب لتشبيه مفهوم ضرب بمفهوم قتل في

شدة التأثير يشبه الضرب بالقتل

المستعار من قوله ان كان
المستعار اسم جنس الخ
فلا ضرورة في صدق
تصريف اسم الجنس عليه
ولا يحتاج الى ما ذكره في
الدفع من زيادة قيد
الكلبي (قوله مع أنه
مستعار) أي استعارة
أصلية (قوله حينئذ
يتناول الخ) يعني وكل من
التناول والخروج لازم
(قوله ولا يخفى أنه تكلف)
لمسبق في ملاحظة قيد
الكلبي مع عدمه في العبارة
وتعميم الكلبي ليتناول
الحقيقي والمحكي (قوله
سماني مقام التفسير) فانه
مقام التعريف وجل الفاظ
التعريف على ما يتبادر
منها واجب (قوله ومع
فلا يخرج عنه نحو حاتم
على الخ) فيه أن مثل
حاتم غير مشتق حال العلية
وان كان مشتقا قبلها لان
المراد بالمشتق ما يكون
دالا على تعلق معنى بذات
كضارب ومضروب وحاتم
بحال العلية ليس كذلك
وحاتم اسم فاعل من الحتم
يعني الحكم جعل اسما
بجاء بن عبد الله بن الحشر

ان كان المستعار مشتقا) أي حقيقة أو حكما كما مر بيانه (قوله وذلك) أي الجريان في المشتق
بعد الجريان في المصدر حاصل لانه الخ والضمير للشان وهذا التعليل لا يثبت ما ادعاه
المصنف من الجريان بعد الجريان وأما التعليل المشار اليه بقوله وتعلل القوم الى آخره
فليبان السبب الداعي اليه وأورد الزبيري على التعليل أنه لا يدل على المدعى لانه انما
يدل على تبعية استعارة المشتقات باعتبار موادها لاستعارة المصدر دون استعارتها باعتبار
هياتها أقول يمكن دفعه بان قوله لمفهوم ضرب تمثيل لا تعيد فكأنه قال أول مفهوم
يقتل ويرشحه أن قوله استعارة قتل تمثيل أيضا لكن على هذا يكون ذكره بالقوة أن
استعارة الفعل باعتبار هيئته تابعة لاستعارة المصدر محارة لمذهب القوم فلا يثبت في أن
مرضاها أنها تابعة لمجرد تشبيه المصدر المقيد بأحد الأزمنة بالمصدر الآخر المقيد بزمان آخر
كما سباني (قوله اذا أريد استعارة قتل) أي لفظ قتل فهو المستعار ومعناه المستعار منه
ومفهوم ضرب مستعاره وقوله لتشبيه الخ علة لارادة الاستعارة وقوله في شدة التأثير
متعلق بتشبيه فشدته التأثير هي الجامع وقوله يشبه جواب اذا وقوله الضرب بالقتل أي
المحدث المسمى ضربا بالمحدث المسمى قتل وقوله ويستعار له القتل أي لفظ القتل وليسكون
المراد من القتل الثاني لفظه ومن الأول معناه لم يكتف في الثاني بضمير مستتر يعود الى
القتل الأول قال المحشي الأولي أن يقول اذا أريد استعمال قتل في مفهوم ضرب لتشبيه الخ
اه قيل وجه الأولية أن عبارته تفهم أن الاستعارة تقع تارة للتشبيه وتارة لغير التشبيه
مع أنها معقدة على التشبيه دائما ووجه افهامها ذلك أنه لما ذكر ارادة استعارة قتل
وقدها بالتشبيه وكان التقيد يوثق به مع ما يجوز وجود هذا القيد معه وعدمه كان مفهوما
لما ذكر وقيل وجه الأولية أن الاستعارة أخذ في مفهومها التشبيه فيكون في الكلام
تكرار ويدفع الوجه الأول بان قوله لتشبيه على تسليم انه قيد لبيان الواقع والثاني بان في
العبارة تجريدا ثم قال المحشي ولعله انما عدل لمافي من سوء التقرير اه أي لانه يصدد
تقرير الاستعارة فلا يقرر بها بالاستعمال الذي هو أعم ثم قال والأشعار بالاعتراض على
حصرهم المجاز الواقع في الفعل في الاستعارة اه يعني انه لو عدل الى التعبير بالاستعمال
الذي هو أعم لاشعر بالاعتراض على حصر القوم المجاز الخ أي مع انه ليس قصده ذلك ثم
قال واختار التعبير بالتشبيه على المشابهة للاشعار بان العلاقة ينبغي أن تكون ملحوظة
للمستعمل ولا يكفي مجرد وجودها اه أي لان التشبيه من الافعال الاختيارية أي المسبوقة
بالقصد والاختيار (قوله لتشبيه مفهوم ضرب) اعترضه البهوتي بأنه لو أمكن تشبيه
أحد مفهومي الفعلين بالأخر لم ينجح الى التشبيه بين المصدرين ثم الاشفاق وأجاب
بحواين الأول ان اللام للعاقبة أي ليؤول الامر الى تشبيه مفهوم ضرب * الثاني أن
المراد المفهوم التضميني وهو المحدث بدليل قوله يشبه الضرب بالقتل أدلوا راد المفهوم
المطابق لقال يشبه الضرب وزمانه ونسبته وأقول مقضى صنعه جل المفهوم في الجواب
الأول على المفهوم المطابق وفي كونه يشبه ما لا نظرد الظاهر أن المفهوم المطابق يتماهى
لاتشبيه فيه في مثالنا أبدا لا حالا ولا ماضيا لا زمان والنسبة لم يتغير في مثالنا في المشبه

ولا

إيطاني العلم في الكريم ونظيره ما در اسم فاعل من مدر بمعنى طان صار اسمي الخارق للزوم الذي ليس له

وبسـتعاره القتل ويشـتق منه قـتل فيستعار قـتل بـتبعية استعاره القتل ٤٥ وهكذا باقى المشتقات وعـلـ القوم ذلـك

بـما فيه خفاء

ولا فى المشبه به وأما حمله على المفهوم التضمنى فيوجب التكرار فى قوله بعد يشبه الضرب بالقتل فعليه كان المناسب يستعار القتل للضرب الخ والجواب دفع التكرار بان المفهوم التضمنى هو الحدث الذى هو جزء مفهوم الفعل وأما الحدث فى قوله يشبه الضرب الخ فطابق من كونه جزء مفهومه فتأمل (قوله وبسـتعاره القتل ويشـتق منه قتل) وافق الشارح هنا الجمهور فى قوله بمـستعاره المصدر والاستشاق منه اذا استعير قتل مثلا ليعنى ضرب وذبح فى رسالته الفارسية الى أنه ليس ثم استعاره المصدر ولا اشتقاق منه للمستعار بل بتبعية استعاره الفعل مثلا للتشبيه بين معنى المصدرين المطلقين المشبه والمشبه به بسرية هذا التشبيه منهما الى فرديهما اللذين فى ضمنى الفعلين المستعار والمستعار له أى ليعناه مثلاً فى استعاره قتل ليعنى ضرب ضرباً شديداً يشبهنا مطلق الضرب الشـديد بمطلق القتل فسرى التشبيه منهما الى الضرب الشديد والقتل اللذين فى ضمنى ضرب وقتل فاستعيرنا بناءً على هذا التشبيه المحاصل بالسرية لفظ قتل ليعنى ضرب ضرباً شديداً قال المولوى والحق أن محتاره أقل تكلفاً وأزيداً طراداً (قوله ويشـتق منه قتل) أقول هذا ظاهر على مذهب البصريين من أن الاصل الذى يشتق منه غيره هو المصدر لا مذهب الكوفيين من أنه الفعل ومذهب العصامي في رسالته الفارسية الذى أسلفناه قريباً ظاهر على مذهب الكوفيين أيضاً ومن هذا يعلم وجه قول المولوى ان مذهب العصامى أزيداً طراداً فتدبر (قوله فيستعار قتل بتبعية استعاره القتل) عبارة الشارح هذه توهم أنه بعد استعاره المصدر واشتقاق الفعل منه يستعار الفعل مع ان الامر ليس كذلك لان قتل المشتق من القتل بمعنى الضرب لا يكون الا بمعنى ضرب فلو قلنا انه يستعار بعد ذلك ليعنى ضرب للزم تحصيل المحاصل فيجب حمل قوله فيستعار الخ على أنه بيان للحاصل من استعاره المصدر واشتقاق الفعل منه لا على أنه بيان لعدم الخ آخر (قوله وعـلـ القوم ذلـك) أى جريان الاستعارة فى المشتق بعد جريانها فى المصدر وقوله بما فيه خفاء أى بتعليل فيه خفاء قال فى المطول وإنما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به فى وجه الشبه وإنما يصح للوصفية المحقائق أى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها أو مروضه لها ودون معانى الحروف وهو ظاهر وأما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فيأبى وعالم يخبر برغم ذوف أى رجل شجاع باسل كذا ذكر القوم اهـ ثم اعترض على هذا التوجيه من وجوه بعضها موضح به فى الشرح وبعضها رموز اليه فيه بينه حواشيه أحدها اننا نسلم انه انما يصح للوصفية الامور المتقررة الثابتة وسند المنع ان الزمان والحركة متسلاقيان موصوفين مع انهما ليسا من الامور المتقررة الثابتة كقولنا زمان طويل وحركة سريعة فقولهم لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان الخ ممنوع أيضاً فانها ان المدعى هو ان الحروف والافعال والصفات لا تقع مشبهاً بها والذى ينتجبه الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبهاً فلا ينطبق الدليل على المدعى فالتوهم انه ان كان مرادهم التماهى فى الجود لمن له كمال جوده فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصح شئ من المشبه والمشبه به

فى اللوم سيم سعى به لانه سقى ابله فبقى فى الخوض قليل من ماء فسلخ فيه ومدر الخوض وسبحان على وزن عطشان علماً ليلخض ضرب به المثل وهو فى الاصل بمعنى صياد يصيد ما يربى والمناسبة ظاهرة وباقل رجل بضربه المثل فى العى روى أنه اشترى يوماً طيلاً باحد عشر درهما فسلخ بكم اشترته ففقق كفيه بشرباً صابغاً الى عدد العشرة وأخرج لسانه ليم الاشارة الى احدى عشر فانقلت الظنى (قوله مع ان الاستعارة فيه أصلية) أى عند الجمهور والا فرضى الشيخ أنها بتبعية كما يفهم من كلامه فى شرحه على التلخيص قال فيه قال العلامة التفتازانى وتبعه السيد السند المراد باسم الجنس أهم من المحقق والمحكى أى المتأول بالجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه أصلية وفيه نظر لان حاتم متأول بالتماهى فى الجود فيكون متأولاً بصفة وقد استعير من مفهوم

ولا نفي تلك الرسالة بتحققه
لكن نحن نبين لك ما هو
من مواهب الواهب

لان يعتبر التشبيه بينهما
بالاصالة فينبغي ان يعتبر
التشبيه بين المعنيين
المصدرين ويجعل حاتم في
حكم المشتق فيلحق
بالاستعارة التبعية دون
الاصلية (قوله يعرف وجهه
أصالتها بعد معرفته وجهه
تبعيتها) وذلك لان الماشئ
تبعه على وجه تسمية التبعية
ويعرف منه وجه تسمية
ما قبلها أعني الاصلية بما
يقابل اسمها ولان الظاهر
أن مفهوم التابع وجودي
ومفهوم الاصل على عدمي
وتعقل العدم فرع تعقل
الوجود (قوله تجري بانها في
اللفظ المذكور) الظاهر
للاستعارة المتقدم ذكرها
وهي اما معنى لفظ المشبه
به المستعمل في المشبه لعلاقة
التشبيه والظرفية من
قبيل ظرفية الخاص للعام
أو في العبارة استخدام
والمراد منها عند رجوع
الضمير استعمال لفظ المشبه
به في انشئه لعلاقة التشبيه
والظرفية من قبيل ظرفية
الموصوف للصفة واما أن
تكون بمعنى الاستعمال
والامر ظاهر ولا استخدام
(قوله فانهما بقيا لقوله والا) أي على زعم المسائل والافتقار لعدم من الشيخ

بالصفات المشتقة من الافعال ما عدا اسماء الزمان والمكان والا لكون ما عداها
هي الصفات وهي ليست بصفات اتفاقا ورد أن هذا الدليل لا يتناول هذه الثلاثة فهو
أخص من المدعى وأن كان مرادهم بما يعم الثلاثة على سبيل التجوز لشمول التعليل أعني
قولهم اكونها متجددة الخ لها ورد أن كلامهم حينئذ مخالف للاجماع على صلاحيتها
للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فصيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا البتة
واعترض غيره أيضا على ذلك التوجيه كالعصا في أطولها والفنري في حواشيه وقد بينا
جميع ذلك مع الجواب عن بعضه في رسالتنا البيانية وفي التعليل المذكور من كثرة
المنقشات قال الشارح بما فيه خفاء والتعليل المرضي في كون استعارة الفعل تبعية ان جزء
معناه أعني النسبة غير مستقل بالمفهومية بل يتوقف فهمها على ذكر طرفها المنسوب
والمنسوب اليه الا الذين جعل الواضع النسبة مرآة للملاحظة ما ولا لتعرف حالهما مرتبطا
أحدهما بالآخر وأحد الطرفين أعني المحدث المنسوب وان كان مذكورا في ضمن الفعل
فالطرف الآخر غير مذكور وهو أمر خارج عن معنى الفعل لا يدل عليه الفعل الا التزاما
فتوقف تمام النسبة بل تمام معنى الفعل على ذكر أمر خارج فصار غير مستقل بالمفهومية
فلا تجري فيه الاستعارة أصالة بل بالاستعارة بالمرجع اليه معنى الفعل بنوع استعمال
كالمصدر وانما لم يجر أصالة في غير المستقل بالمفهومية لان الاستعارة معقدة على التشبيه
والتشبيه يستلزم ملاحظة انصاف كل من المشبه والمشبه به بوجه الشبه فلا تجري أصالة
الا في شيء يصلح ان يلاحظ موصوفا ومحكوما عليه ولا يصلح لذلك الا المعنى المستقل
بالمفهومية وقد علم من هذا دخول النسبة في مفهوم الفعل وبه صرح غير واحد من المحققين
كالنفس والسيد والعصا والفنري والمروى فقول شيخنا المولى ان الحق عدم دعوى ما في
مفهومه غير ظاهر واما في المشتق فلا ن معناه وان كان مستقلا بالمفهومية وصالحا لان
يقع محكوما عليه كما قاله السيد لا تفهم طرفي نسبتته منه وهما الذات والمحدث فالقصد
الاهم فيه هو المعنى القائم بالذات أعني المحدث لان نفس الذات والاوجب ذكر اللفظ الدال
على نفس الذات فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الا هم واما في المحرف فاعدم استعماله بالمراد من مفهومه فان معناه نسبة جزئية
يتوقف فهمها على ذكر طرفها كالسر والبصرة في من الابتدائية في نحو قولنا سرت من
البصرة وكل معنى هو كذلك لا تجري فيه الاستعارة أصالة على ما مر فتدبر (قوله ولا نفي
تلك الرسالة بتحققه) أي ولا يلحق الحكم على هذه الرسالة المختصرة الاشتغال بما راد ذلك
التعليل وما راد عليه مع الاستدلال على ذلك وبحمل انه أراد بالرسالة شرحه والاثبات بتلك
موضع هذه الإشارة الى نبوهاعن أخبارها من المصنفات في الحسن والعظم (قوله لنكن
نحن نبين لك ما) أي تفصيلا وتحققا هو لا لتعليل وان أوهمت علمته ذلك لانه لم يذكر
تعليلها أساسا في وقال بعضهم أي لتعليل لان كلامه فيما يأتي يتضمن التعليل وان لم يصرح
به يعني ان قول الشارح فيما يأتي بل اللفظ بتمامه مستعار بتبعية استعارة المجزئة يتضمن
انها انما كانت تبعية لان استعارة اللفظ بتمامه انما هي بالتبع لبعض أجزائه اما المنادة

المرام وهو ان المشتقات
موضوعة بوضع
المادة والهيئات

انه يبقى مثل حاتم علما
ايضا (قوله اذا اريد
استعارة قتل لمفهوم ضرب
لتشبيه مفهوم ضرب الخ)
الاولى ان اريد استعمال
قتل في مفهوم ضرب لتشبيه
الخ ولعله عدل عنه لما
فيه من سوء التقرير
والاشعار بالاعتراض على
حصرهم المجاز الواقع في
الفعل في الاستعارة واختار
التعبير بالتشبيه على
المشابهة للاشعار بان
العلاقة ينبغي ان تكون
ملحوظة لاستعمال ولا يكفي
بمجرد وجودها (قوله
قد استعار قتل بتدعية
استعارة القتل) هذا جرى
منه على ما قرره القوم واما
مرضى الشيخ فسيجيء له
تفصيل في كلامه هذا
وقد قال في شرحه على
التلخيص القوم زعموا ان
استعارة المشتقات باعتبار
استعارة المصدر اعني
مصدر الاشتقاق من
المستعمل فيلزم الاستعارة
في المشتق بحكم سرية
استعارة الماخوذ من غير
تشبيه اعني المشتق بشئ

واما الهيئة كما سياتي * اقول فيما ان الذي تضمنه انما هو تعليل التسمية بالتدعية لا تعليل
جريان الاستعارة في المشتق بعد جريانها في المصدر والكلام فيه فافهم (قوله قريب الى
الافهام) خبر بعد خبر وقوله فانه عليه لقربه الى الافهام وقوله قريب المسلك فيه استعارة
مصرحة حيث شبه الالفاظ الالفة بالمسلك الذي هو الطريق واستعار لها اسمه والقرب
بمعنى قصر المسافة حسا ترشيعا ومعنى القلة تجريدا وقربة وقوله غير بعيد المرام أى غير
بعيد المطلوب الذي هو المعنى وهو تاسيس لانما كيد لقوله قريب المسلك لانه لا يلزم من قلة
الالفاظ سهولة المعنى بل الاغلب عند قلة الالفاظ خفاء المعنى وجعل المحشى اياه تأكيدا له
انما هو باعتبار المعنى الحقيقي للمسلك لا المجازي المراد هنا * اقول في عبارة الشارح خازنة
لان قوله غير بعيد المرام في حيز تعليل قرب الافهام وعدم بعد المرام أى المعنى هو قرب
ما هو من مواهب الواهب الى الافهام لان ما واقعة على ما هو معنى وحيد شديد يكون في
عبارة تعليل الشئ بنفسه ولو جعل قوله غير بعيد المرام خبرا ثالثا عن هو مؤكدا لقوله
قريب الى الافهام لم يلزم ما ذكرنا فافهم (قوله موضوعة بوضعين) قال بعضهم فيه مساهلة
وكانه اراد انها موضوعة بملاحظة وضعين وضع المادة ووضع الهيئة وليس المراد ان
مادة المشتق موضوعة بمعنى بالاستقلال وهيئة كذلك كما لا يخفى * اقول المراد كما قاله
الشيخ املى المادة الماخوذة من المشتق وهي المادة حين كونها معروضة لهيئة المشتق
كما ان المراد الهيئة الماخوذة من الاله وهي الهيئة حين كونها عارضة لمادة المشتق وما اقتضاه
كلام بعض ارباب المحاشي من ان المراد المادة حين كونها معروضة لهيئة المصدرية
فخرج عن الموضوع ثم اقول لانزاع في ان وضع المادة حين كونها معروضة لهيئة
المصدرية شخصي واما وضع المادة الماخوذة من المشتق فمقتضى كلام كثير انه ايضا شخصي
ومدلول كلام المحشى في توجيه افراد الشارح المادة وجعه الهيئات انه نوعي حيث قال ما
لهيئة افراد المادة وجعه الهيئات مع تعدد المواد ايضا لعدم ملاحظة الواضع عند الوضع
تعددها بل قال وضعت مادة المشتق للدلالة على مبدأ اشتقاقه يعني على معنى مبدأ اشتقاقه
بخلاف الهيئة فان تعدد ما ملحوظ البتة لان هيئة الماضي بوضع على حدة والمضارع
بوضع على حدة وهكذا وعندى ان ما ذهب اليه وان رده جمع عليه هو الظاهر لكفاية
الوضع النوعي في دلالة المشتق على المحدث فدعوى الشخص دعوى قدر زائد على الحاجة
فلا بد لها من دليل واما هيئة المشتق فليس في كلام المحشى ما يدل على ان وضعها شخصي
حتى يكون مخالفا للمعروف من انه نوعي خلافا لزمه وكون الواضع لاحظ تعدد ما ووضع
كل نوع منها بوضع على حدة لا ينافي ان وضع كل منها نوعي لشمول كل منها كهيئة الفعل
الماضي افرادا كثيرة مختلفة باختلاف المواد كما كل وشرب وذهب وضرب وهكذا بل
كون الواضع لاحظ تعدد الهيئات ووضع كل منها بوضع على حدة مما لا ينبغي ان ينافي
فيه لان تلك الا انواع مختلفة المعاني فكيف لا يلاحظ الواضع تعدد ما وكيف يضعها
بوضع واحد ولو سلم ان المحشى جعل وضع كل هيئة شخصي بالمكان له وجه وهو عدم
الاتفات الى تعدد افراد كل هيئة بتعدد المواد لكونه اعتبارا بخلاف تعدد افراد مادة
ومن غير استعارة المشتق وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعمل مشتق انه لا يتكلم أولا بالمصدر ولا يستتبعه وهذا هو

ذا كان في استعارتها
لا تغير معانيها للهيئات

الذي يليق بالسكاكي أن
يجعله وجهاً لرد التبعية
إلى الممكنة انتهى كلامه
(قوله) وهل القوم ذلك
بما فيه خفاء) الظاهر أن
الإشارة إلى ما سبق من
جريان الاستعارة في المشتق
بعد جريانها في المصدر هذا
والذي دعى القوم إلى
هذه الدعوة على ما نقله
المحقق التفقازاني عنهم أن
الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون
المشبه وصوفاً بوجه الشبه
أو بكونه مشاركالاً للمشبه
في وجه الشبه وإنما يصلح
للموصوفة المحقائق أي
الأمور المتحققة المتقررة
الثابتة دون معاني الأفعال
والصفات المشتقة لكونها
متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في
مفهومها أو عروضها لها
ودون الحروف وهو ظاهر
واعترض عليه بوجوه
بعضها مصرح به في شرحه
على التلخيص وبعضها
مرموز إليه أوضحه ما في
الحواشي هذا وإن ذكر
السيد السندما نقل عن
القوم من تفسير المحقائق
بالأمور المتقررة الثابتة
المقابلة للتجددة وجعله من

المشتق فإنه حقيقي هذا ما ظهر لي ولا يخفى على متصف أنه حقيق بالقبول ثم أقول يندفع
بتقيد المادة بحين كونها معروضة للهبة المصدرية أو للهبة المشتقة ما نقله الهوني عن
حفيد السعد ما نصه قد يقال لوجه لأن يقال المادة دالة على الحدث والالزام أن يكون
الضرب بكسر الزاد أو ضمها دالاً على ما فيه فمجموع المادة والهبة في المصدر دال على الحدث
ومجموعهما في المشتقات أضاف دال على تمام معانيها اه وفي شرح شيخنا ما ملخصه لا خلاف
في أن الوضع الشخصي لمواد المشتقات كلها عام والموضوع له أيضاً عام وهو الحدث الكلي
فإدراك الضرب حين كونها معروضة للهبة المصدرية موضوعاً بشخصها للحدث الكلي
المعروف فثبت وجدت في مشتق دل على أنه على حالة مخصوصة اقتضتها هبة ذلك المشتق
وأما الوضع النوعي لمبانيه فمختلف فيه فذهب المتقدمون وبعض المتأخرين إلى أن هذا
الوضع والموضوع له بهذا الوضع عامان كالوضع الشخصي فهبة الفعل الماضي المبني للفاعل
موضوعه زمن ماض يقع فيه الحدث ونسبة إلى فاعل وهبة اسم الفاعل موضوعه لذات
ونسبة قيام الحدث بها أو صدوره عنها وهبة اسم الزمان موضوعه لزمان ونسبة وقوع
الحدث في هذا الزمن وهبة اسم الآلة موضوعه لذات ونسبة توسط تلك الذات بين
العامل والحدث وذهب أكثر المتأخرين إلى أن هذا الوضع النوعي عام والموضوع له الهبة
خاص وهو الجزئيات المستحضرة بالامر الكلي فله إلى الأول تكون حالة استعمالها محازات
لاحقائق لها وعلى الثاني تكون مستعملة في حقيقة تفاعلها مع سائر الفرق بين الفعل وسائر
المشتقات ليس إلا بحسب الوضع النوعي الذي هو باعتبار الصيغة والهبة دون الشخصي
لأن الفعل موضوع باعتبار الهبة للنسبة والزمان وماءداه من المشتقات موضوع
باعتبارها للنسبة والذات اه أقول إنما تكون الهيئات حالة استعمالها محازات للاحقائق
لما على الأول إذا استعملت في الجزئيات من حيث خصوصها أما إذا استعملت من حيث أنها
من أفراد الهبة السكاكية فلا وقوله وماءداه من المشتقات موضوع باعتبارها للنسبة
والذات يريد بالذات ما يعم الزمان في اسم الزمان فتلخص أن المشتق يدل بماءداه على الحدث
وبهيمته على الزمان والنسبة أن كان فلهذا واسم زمان وعلى الذات والنسبة أن كان غير
ذلك وفهم من كلام شيخنا أن المادة حال كونها معروضة للهبة المصدرية دالة على الحدث لا
بتقيد وجه مخصوص وحال كونها معروضة للهبة المشتقة دالة على الحدث على وجه مخصوص
اقتضته هبة ذلك المشتق وعلم مما حققناه أن وضعها بالحالة الأولى شخصي وبالثانية قبل
نوعي كوضع الهبة وهو ما عله المحفد وأيدناه سابقاً وقبل شخصي وهو مقتضى كلام كثير
واله ميل كلام شيخنا فتأمل (قوله فإذا كان الخ) اسم كان ضمير الشأن محذوفاً والجملة
بعده مفسرة له خبر كان وقوله في استعارتها متعلق بتغير في قوله لا تغير معانيها وقوله
لهيئات لا يظهر أنه ظرف مستقر صفة للمعاني أي الكائنة للهيئات بطريق المطابقة وإن
كانت معاني المشتقات أيضاً لكن بطريق التضمن وحاصل كلام الشارح بإيضاح أن
للمشتقات دلالة على معانيها بجهتين المادة والهبة وإن إحدى الجهتين قد تختلف دون
الأخرى وإن الاستعارة إنما تكون في المشتقات باعتبار ما يختلف وإن المختلف أن كان

المادة

مفردات الشارح التفقازاني ومن تبعه من شارحي المفتاح وقال

استعارة المصدر وكذا اذا
استعمل الفعل باعتبار
الزمان كما يعبر عن المستقبل
بالماضي تكون تبعية
لتشبيه الضرب في المستقبل
بالضرب في الماضي في
تحقيق الوقوع فيستعاره
ضرب

المراد بالمحقائق كالذوات
في بعض استعمالاتهم
المفاهيمات المستقلة الغير
المحسوسة للغير تبعاً كما في
الحروف والنسب المعبرة
في مفهومات الأفعال
فان معاني الحروف آلة
لتعرف حال متعلقاتها
غير ملحوظة قصد انساب
الأفعال آلة للملاحظة
طرفها من الحدث المعبر
في مفهومها والفاعل
الخارج عنه غير مستقل
بالملاحظة فلا يصلح شيء
من المعاني الحرفية لان
يعبر مشياً بحكمها عليه
بالمشاركة للتشبيه وكذا
المعاني الفعلية لان مجموع
معنى الفعل من الحدث
والنسبة والزمان غير
مستقل بالملاحظة لدخول
النسبة فيها والحدث وان
استقل لكن اعتبر أبداً
كونه مسنداً فلا يصلح
لان يجعل مسنداً اليه لان

المادة كانت الاستعارة ليست الا باعتبار المادة التي هي كناية عن حروف المصدر فيدعى
ان الاستعارة بحسب الاصلالة فيه وانما في المشتق بطريق التبع وان كان مختلف الهيئة
كانت الاستعارة ليست الا باعتبارها فلا تنص دعوى الاستعارة في المصدر بحسب
الاصالة لانه اذا استعارة المصدر حينئذ لعدم اختلافه باختلاف الهيئة اذ هو حقيقة في كل
من المحدثين الكائنين مع الهيئة من صرح به الشارح في أطوله ورسائله الفارسية
فالاستعارة باعتبارها بتعبئة تشبيه المصدر المقيد بزمان معين بمصدر مقيد بزمان معين آخر
فعلم ان الشارح انما خالف القوم في استعارة الهيئة دون استعارة المادة لعدم صحة
ما قالوه في استعارة الهيئة وصحة في استعارة المادة وان كان غير محتاج اليه فيها الكفاية
استعارة المادة بتعبئة التشبيه بين المصدرين من غير استعارة أحدهما للآخر كما ذهب
الى ذاك في رسالته الفارسية فاندفع توقف المحشى في الفرق * وأجاب بعضهم عن القوم
بان اللفظ الموضوع للضرب في الماضي بخصوصه لفظ الضرب في الماضي والموضوع
للضرب في المستقبل بخصوصه لفظ الضرب في المستقبل فيستعار اللفظ الاول لمعنى الثاني
ويشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب فليس المستعار لفظ الضرب مطلقاً حتى يكون
حقيقة في كل من المحدثين بل المقيد بكونه في الماضي وليس هو حقيقة في الضرب في
المستقبل وفيه مجال للمناقشة هذا وتقرير استعارة الفعل باعتبار المادة بناء على انها تامة
لجورد التشبيه بين المصدرين ان يقال شبهنا مطلق الضرب الشديد من لا يطلق القتل
فسرى التشبيه منهما الى فريدهما اللذين في ضمنى ضرب وقتل فاستعرا بناه على هذا
التشبيه المحاصل بالسرابة لفظ قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً وتقرير استعارته باعتبار
الهيئة من حيث دلالتها على الزمان بناء على ما مر ان يقال شبهنا مطلق القتل المحقق الوقوع
في المستقبل بمطلق القتل في الماضي فسرى التشبيه الى فريدهما اللذين في ضمن قتل
ويقتل فاستعرا بناه على هذا التشبيه المحاصل بالسرابة لفظ قتل بمعنى يقتل (قوله فلا
وجه لاستعارة الهيئة) أى لاستعارة المشتقات باعتبار الهيئة وتعبئتها بقريته قوله
فالاستعارة فيها باعتبار موادها شرانسي ومثله يقال في قوله لتستعار موادها (قوله وكذا
اذا استعرا الخ) اسم الإشارة يرجع الى ما ذكر من استعارة المشتقات باعتبار موادها ووجه
الشبه اشتغال كل من القسمين على اعتبار واحد من المادة والهيئة وطرح الآخر وكان
المناسب في المقابلة واذا كان في استعارتها لا تتغير معانيها بالمادة فلا وجه لاستعارة المادة
والاستعارة فيها انما هي باعتبارها لان هذا قسم ما سبق فكان عليه التعبير بما
يناسبه في العموم والنسب (قوله كما يعبر) أى كالنوع في مصدرية (قوله لتشبيه الضرب)
أى مثلاً واللام صلة لتعبئة وقوله بالضرب أى مثلاً ولو عبر بالحدث في المحدث لكان أولى
قال المحشى وكان الظاهر اعتبار التشبيه في الزمان بان يشبه الزمان المستقبل بالزمان
الماضي لان الاستعارة في الفعل باعتباره لكنهم قد اتفقوا على اعتبار تشبيه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي ولعل المانع من اعتبار التشبيه في الزمان المعبر في الفعل
انه قد اعتبر فيه على وجه يكون طرف الحدث فلا يصلح لان يعتبر فيه التشبيه المقضى

فلاستعارة استعارة الهيئة
ولست ينبغي بل اللفظ
بقامه مستعار بنبعية
استعارة الجزء

تامة مع كونه مسند النسبة
غير تامة نحو أعجبتني ضرب
زيد حجر هذا أو ما وجه الخفاء
في قوله وعلى القوم ذلك
بما فيه خفاء فهو كثر ما أورد
على التعليل من أراد ذلك
فليراجع المطولات للقوم
(قوله قريب المسلك غير
بعد المرام) المسلك الطريق
وقربه قصره فيلزم منه
عدم بعد المرام فيصير قوله
غير بعد المرام تأكيد له
ويجوز أن يكون المسلك
مصدرا مجعلا معنى السلوك
فقرى سلوك ذلك الوجه
عبارة عن ظهور مقدماته
وكونها سهلة التناول وعدم
ما يرد عليها وقرب المرام
عبارة عن قلة مقدماته
الموصلية اليه (قوله
موضوعات موضعين وضع
المادة والهيئات) لعله
أفرد المادة وجمع الهيئة
مع أن مواد الأفعال أيضا
متعددة لهئاتها إذ مادة
ضرب مغايرة لمادة نصر
كما أن هيئة ضرب مغايرة
لهيئة يضرب بل أن الواضع
لم يلاحظ عند الوضع تعدد
المواد بل قال وضعت مادة
المشتق للدلالة على مبدأ اشتقاقه بخلاف الهيئة فإن تعدد ما ملحوظ له الهيئة لأن وضع هيئة

لا اعتبار كونه محكوما عليه بالمشاركة لكن لا يخفى أن هذا انما يمنع من اعتبار التشبيه في
الزمان المعتبر في مفهوم الفعل ولا يقتضى اعتباره في الحدث بل كان ينبغي اعتباره في
الزمان لا من حيث ان فهمه من الفعل بل من حيث انه مدلول لفظ الزمان المستقبل كما اعتبر
التشبيه في الحدث لا من حيث ان فهمه من الفعل بل من حيث ان فهمه من المصدر اه
أى من المصدر المقيد بقولنا فى المستقبل * وأجيب بان حدث الفعل هو المقصود منه لان
جملة مسند انما هو باعتبارها وأما زمانه فهو قيد له وما هو المقصود أحق أن يعتبر التشبيه
في كليه أعنى الضرب فى المستقبل المفهوم من قولنا الضرب فى المستقبل لا من يضرب من
أن يعتبر فى كلى القيد أعنى الزمان المستقبل المفهوم من قولنا الزمان المستقبل لا من
يضرب وبان اعتبار التشبيه فى الضرب فى المستقبل دون الزمان المستقبل لبتأنى
الاشتقاق إذ لو شبه الزمان المستقبل بالزمان الماضى لما تأنى اشتقاق الفعل منه لفقد
الاشتراك فى المحرور فى بين المشتق والمشتق منه حينئذ * أقول أو يقال انما صنعوا ذلك
ليكون المشبه به فى استعارة الهيئة من نوع المشبه به فى استعارة المادة فيكون بينهما
تناسب فاعرفه واعترض على الشارح بانه يلزم على مذهبه تبعية القوى وهو الاستعارة
للضعيف وهو مجرد التشبيه والجواب بانه لا مانع اذا كان فى الضعيف عزية وعزية التشبيه
كونه أصل الاستعارة ومبناها (قوله فلا استعارة الخ) تقرىح على قوله اذا استعير الفعل
باعتبار الزمان فان الدال عليه هو الهيئة وقوله استعارة الهيئة أى استعارة الفعل باعتبار
الهيئة ويكون المراد من استعارته المادة استعارة المشتق باعتبارها ومن استعارة الهيئة
استعارته باعتبارها يندفع توقف المحشى فى كون استعارتهما استعارة اصطلاحية وصدق
تعريف المجاز عليهما لما علمت من أن لا نعى انهما استعارة حقيقة حتى يتجه هذا التوقف
بل المراد اننا استعيرنا المشتق باعتبارها وما لاحظته الكن هذا وان كان جيدا فى حد ذاته
لا يتأنى فى قوله الا فى بل اللفظ بتمامه مستعار بنبعية استعارة الجزء أى جزء المشتق المادة
أو الهيئة مع انه قد ينافيه ما سيذكره الشارح فى الفريدة السادسة فى الجواب عن اعتراض
الحق التفتازانى على حصر القوم المجاز المركب فى الاستعارة التخييلية وسنتكلم هناك على
ما فيه (قوله وليست بنبعية) أى لاستعارة المصدر بل مجرد تشبيهه (قوله بل اللفظ بتمامه)
المتجه أن هذا الأضرب يرجع لكل من استعارة المادة واستعارة الهيئة وحاصله انه
أضرب عن الحكم بكون المتبوع هو استعارة المصدر أو تشبيه مدلوله الى الحكم بانه أحد
جزأى المشتق المادة والهيئة وان اللفظ بتمامه مستعار بنبعية أحد جزئيه فالضرب عنه فى
استعارة المادة قوله بنبعية استعارة المصدر والضرب عنه فى استعارة الهيئة قوله بنبعية
تشبيه الخ ويدل على هذا ما للشارح فى رسالته الفارسية حيث قال فائدة جلية جديدة أهل
ان الأولى ان يقال ان استعارة المشتقات بنبعية لأن المستعار فيها دائما انما هو المادة أو الهيئة
ولفظ المشتق مستعار بنبعية اه فاقصر المحشى على ارجاعه لاستعارة الهيئة فقط غير متجه
وقد زيف المولوى فى تعريبه الرسالة ما قاله الشارح بان المتبوع وهو ما تقع فيه الاستعارة
أصالة ليس بجزء للمشتق إذ هو المصدر مطلقا فى المادة أو مقيدا بالزمان فى الهيئة وثبى

وان أردت تحقيقا تركاه لضيق المقام لا الضنة بالكلام فعليك برسالتنا ٥١ الفارسية الموهولة في تحقيق المجازات قال في

حواشي هذه الرسالة اعلم
أن الاستعارة في الفعل
انما تتصور بثبوت المصدر
ولا تجري في النسبة
الداخله في مفهومه
الاستعارة تبعاً على قياس
الحرف فان معناه نسبة
مخصوصة تجري فيها
الاستعارة تبعاً لان مطلق
النسبة لم يشتهر بمعنى
يصلح أن يجعل وجه شبه
في الاستعارة في الفعل
بخلاف متعلقات الحروف
فانها أنواع مخصوصة

الماضي مثلاً بوضع على
حدة والمضارع أيضاً على
حدة وهكذا (قوله فاذا
كان في استعارتها لا تتغير
معانيها اللهم شأت) المراد
بالمعاني المعاني التي وضعت
بأزائها اللهم شأت فانها اذا لم
تتغير لا تكون المشتقات
مستعملة في غير ما وضعت
له من تلك التحشية فلا وجه
لاستعارة الهية فعلم أن
الاستعارة في المشتقات
ليست الا باعتبار موادها
واستعارة موادها بثبوت
استعارة مصادرها وانما
ارتكبت اذالك ولم نكتف
في كون استعارة المشتقات
بثبوتها لاستعارة موادها
لان موادها لا تصلح لان
تستعار لما سبق من ان الاستعارة تعبد التشبيه والحدث من حيث كونه مدلول الفعل لا يصلح للتشبيه المستعمل في

منها ليس بجزء المشتق وما هو جزء لم يقع فيه الاستعارة لا أصالة ولا تبعاً وانما هو رابطة
وواسطة في مناسبة المشتق للأصل المتبوع اذ المناسبة بين المشتق والمصدر مطلقاً بسبب
جزءه المادي وبينه وبين المصدر قيد الزمان بسبب جزئه الصوري انتهى * أقول هذا
التزييف هو المحقق بالتزييف لانه انما يتجه على الشارح لو كان المتبوع على توجيهه
المصدر المطلق أو المقيّد وليس كذلك بل مادة المشتق أو هيئته اللتان هما جزآن له كما
تصرح به عبارته نعم برده عليه ما اذا استعير الفعل باعتبار مادته وهيئته معاً كاستعارة قتل
لمعني بضرب فان استعارة اللفظ بقامه آتست بنبعية احد جزئيه فتأمل (قوله وان أردت
تحقيقاً) أي كالكلام على اسم الفاعل واهم الزمان والمكان والآلة ونحو ذلك من
المباحث (قوله لضيق المقام) أي مقام هذه الرسالة المختصرة فان المناسب لمقامها أن
لا يطول في شرحها تطويلاً يؤدي الى السآمة (قوله لا الضنة) الضنة بالكسر الهية من
الضن وهو الخجل وبالفتح المرة منه ويحمل انه أراد بالضنة أصل الفعل بقطع النظر عن
الهية والمرة كانه قال لا الخجل (قوله فعليك) اسم فعل بمعنى الزم يتعدى بنفسه قال الله
تعالى يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم وانما عهد الشارح بالساء لانه ضمنه معنى تمسك
(قوله قال) أي المصنف فاضمير عائداً الى ما دل عليه المقام وهذا شروع من الشارح في ذكر
المخلاف في استعارة الفعل باعتبار النسبة وبيان الحق من ذلك ونقل عبارة المصنف وفاء
بحق مكتوبه (قوله بنبعية المصدر) أي بنبعية استعارة المصدر مطلقاً في اعتبار المادة
ومعقداً في اعتبار الهية فان هذا مذهب القوم الموافق لهم فيه المصنف والسيد الذي نقل
المصنف عنه هذا الكلام وأما تنزيل المحشى هذا الكلام على مذهب الشارح يجعل
المعنى بنبعية التشبيه في المصدر وان كان مع الاستعارة في الصورة الاولى فغير متجه لما
علمت (قوله ولا تجري الخ) فاعل تجري قوله الاستعارة وهو من وضع الظاهر موضع
المضمر لتقدم المرجع في قوله اعلم أن الاستعارة وليس الاظهار لاجل التقيد بقوله تبعاً
كما قيل لان التقيد يمكن مع الاصحار وعبارة السيد في حاشية المطول هكذا وكذا عرفت
أن معاني الأفعال من حيث انها معانيها لا تصلح أن تقع محكوماً عليها فلا تجري الاستعارة
فيها أصالة بل تبعاً لما في مصادرها * فان قلت هل تجري في نسبتها الاستعارة تبعاً على
قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه شبه في
الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة اهـ (قوله
تبعاً) أي اطلاق النسبة التي هي بمنزلة متعلق معنى الحرف فكما أن معاني الحروف ترجع
الى متعلقاتها كذلك نسب الأفعال ترجع الى مطلق النسبة (قوله على قياس الحرف)
متعلق بالمعنى أعني قوله تجري (قوله فان معناه) أي الحرف دليل لما فهم من قوله على
قياس الحرف من صحة جريان الاستعارة فيه بنبعية استعارة المتعلق (قوله تجري فيها
الاستعارة تبعاً) أي لاستعارة متعلقها هذا مذهب المصنف أما عند الشارح فالنبعية
انما هي التشبيه متعلق النسبة التي هي معنى الحرف من غير استعارة له وهو التحقيق (قوله
لان مطلق النسبة) علة للنفى يعني أن عدم جريان الاستعارة في النسبة الداخلة في مفهوم
تستعار لما سبق من ان الاستعارة تعبد التشبيه والحدث من حيث كونه مدلول الفعل لا يصلح للتشبيه المستعمل في

لها أحوال مشهورة ثم ان الاستعارة ٥٢ في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل ويستعار له

اسمه ثم يشتمل منه قتل بمعنى ضرب بغير ما شديداً والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى أعني الضرب بموجود في كل واحد منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه

كونه يحكم وما عليه مشاركة المشبهة في وجه التشبيه لانه من حيث هو مدلول الفعل جعل مسنداً أبداً والشئ من جهة واحدة لا يصلح لكونه مسنداً ومسنداً اليه معاً هذا ولا أدري ما الوجه في ارتكاب الاستعارة في المصدر وعدم الاكتفاء بالتشبيه فيه حتى يسرى التشبيه في مادة الفعل فيستعار وكان على الشيخ أن يسلك هذا المسلك حيث خالف القوم في كون الاستعارة في الفعل الكائنة باعتبار استعارة هيئة تابعة لاستعارة المصدر وجعلها تابعة لمجرد التشبيه في المصدر بل جعلها تابعة لاستعارة الجزء أعني الهيئة (قوله) وكذا اذا استعبر الفعل) يعني كما أن

الفعل لان متعلق هذه النسبة الذي ترجع هي اليه لكونها فرداً من أفراد مطلق النسبة ومطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه شبه وليس مراد السيد أن النسبة المعتبرة في الفعل هي مطلق النسبة وان جعله الخشي ظاهراً بعبارة كيف وقصده الفرق بين ما ترجع اليه معاني الحروف وما ترجع اليه نسب الافعال واعلم أن الفري بعد أن نقل كلام السيد هذا قال وفيه بحث لان المعنى الذي ترجع اليه معاني الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا نسب الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبه اليه وشبهت نسبه اليه باعتبار التحريض بنسبه الى من ينسب اليه على جهة القيام وقالت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب اه (قوله لها) أي لهذه الأنواع أحوال مشهورة كالاحتواء بالنسبة الى الظرفية فانه حال لها تستلزمه (قوله ثم ان الاستعارة الخ) عبارة السيد في حاشية المطول واعلم أن التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه به من باب الاستعارة بان يشبه غير المحاصل بالمحصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين الى آخر ما نقله المصنف ونقل النجاشي أن مقتضى كلام بعض أهل الأصول أن القسمين من المجاز المرسل والعلاقة اما الاطلاق والتقييد أو المجاورة وفي حواشي حفيد السيد على المختصر المطول ان ذلك من الاستعارة الاصلية وانه لا تظهر فيها التبعية لان مصدر الفعلين واحد واختلافه بالتقييد كما أشار اليه السيد لا يكفي لان المصدر حقيقة في الزمن والمستعار لا يكون حقيقة في المستعار له فتدبر اه أقول الذي يستفاد من كلام السيد صورتان التعبير بالماضي بدلا عن المضارع الاستقبال بناء على تشبيه المستقبل بالماضي والتعبير بالمضارع الحالي بدلا عن الماضي بناء على تشبيه الماضي بالحاضر وبقي صورتان التعبير بالماضي بدلا عن المضارع الحالي بناء على تشبيه الماضي بالحاضر بالماضي في التامى والتعبير بالمضارع الاستقبال بدلا عن الماضي بناء على تشبيه الماضي بالمستقبل في نشوء النفس اليه ولم أر من تعرض للاولى لا يقال بقي صورتان أيضاً تشبيه الحال بالمستقبل وعكسه وبهما تتم القيمة العقلية لتشبيه الشئ في أحد الأزمنة الثلاثة بأخرى زمان آخر لانا نقول الكلام في التعبير بالماضي بدلا عن المضارع وعكسه وهاتان صورتان ليستامنه ثم كون صورته أربعاً مبنى على القول باشتراك المضارع بين الحال والمستقبل وهو الاشهر وأما على أنه حقيقة في الحال فقط وهو ما اختاره السيوطي في الجمع أو المستقبل فقط فأنما له صورتان فقط تشبيه الماضي بالحال وعكسه على الاول وتشبيه الماضي بالمستقبل وعكسه على الثاني فاعرف ذلك (قوله فيستعمل فيه ضرب) لوقال فيستعار له ضرب لكان أحسن (قوله) فيكون المعنى المصدرى الخ) أقول يعني أن المشبه والمشبهة وان اتحدانوعاً فهما مختلفان ذاتاً بسبب تقييد كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فالضرب في المستقبل غير الضرب في الماضي ذاتاً وان اتحدانوعاً وهذا القدر كاف في التشبيه المبني عليه استعارة أحد المصدرين لمعنى الآخر كما هو مذهب السيد من أن استعارة الفعل في هذا القسم أيضاً

للاستعارة التجارية في المشتق باعتبار مادته تبعية كذلك التجارية فيه باعتبار هيئته تبعية وكان

بتبعية

لذلك كذا أفاده المحقق الشريف. لكن ذكر العلامة المحقق عضد الملة والدين في الفوائد الغيائية أن الفعل

يدل على النسبة ويستدعي
حدنا وزمانا والاستعارة
متصورة في كل واحد من
الثلاثة في النسبة كهزم
الامر الجند وفي الزمان
كأدى أصحاب الجحمة وفي
المحدث

الاولى أن يقول وكذا اذا
استعيرت باعتبار الهيئة
بارجاع الضمير المستمر في
استعيرت الى المشتقات
هذا واللام في قوله للتشبيه
الضرب في المستقبل
بالضرب في الماضي متعلقة
بقوله تنبيه قدسيتها تنبيه
تكون متأتاة به للتشبيه
الواقع في المصدر وكان
الظاهر اعتبار التشبيه في
الزمان بان يشبه الزمان
المستقبل بالزمان الماضي
لان الاستعارة في الفعل
باعتباره لكنهم قد اتفقوا
على اعتبار تشبيه
الضرب في المستقبل
بالضرب في الماضي ولعل
المانع من اعتبار التشبيه
في الزمان المعبر في الفعل
أنه قد اعترف به على وجه
يكون ظرا للحدث فلا
يصح لان يعتبر فيه
التشبيه المقضي لا اعتبار
كونه محكما عليه بالشاركة
لكنه لا يخفى أن هذا انما

بتبعية استعارة المصدر هذا والذي ينبغي أن يقال وأما ما قاله المحشي وتبعه فيه غير واحد
من أن اختلاف المشبه والمشبه به في هذا القسم انما هو بالاعتبار أما الذات فتحدان فغير
صحيح فيما يظهر لي اذ لا شك في أن ذات الضرب الواقع في الماضي غير ذات الضرب الواقع
في المستقبل فتعطف واعتراض الشارح في أطوله على السمد بان الضرب مثلا حقيقة في
كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارة لفظ أحدهما
للاخر حتى تتحقق بتبعيتها الاستعارة في الفعل اه وهو اعتراض قوي لا يقاوم ما تقدم
عن بعضهم من الجواب عنه أما على مذهب الشارح فلا إشكال لان التبعية في القسمين
عند مجرد التشبيه من غير استعارة للمصدر كما مر (قوله لذلك) أي لتقييد كل منهما بقيد
مغايير (قوله كذا أفاده المحقق الشريف) لم يقل قاله المحقق الشريف لانه تصرف في عبارته
ونقلها بالمعنى كما علم من نقلنا عبارته فيما مر (قوله لكن الخ) استدراك على قول السيد
ولا تجرى في النسبة الخ دفع به توهم أن ما قاله السيد متفق عليه (قوله ويستدعي حدنا
وزمانا) أسقط المصنف من عبارة الفوائد الغيائية لا مضما هو متما كذا المذكور وقد يؤخذ
منه فكتمة التعبير في جانب النسبة يدل في جانب المحدث والزمان يستدعي ونصها
أما الفعل فسدل على النسبة ويستدعي حدنا وزمانا في الأكثر وان كان قد يعرى عن
المحدث ككان أو عن الزمان كنعم وبئس وبعث اذا استحدث به الحكم والاستعارة متصورة
الى آخر ما ذكره المصنف وقال يس الظاهر أن تعبيره أولا يدل وثانيا يستدعي تفنن
والافتقار صرحوا بان الفعل يدل على المحدث والزمان والنسبة الى الفاعل اه وفي كون
الافعال الناقصة لا تدل على المحدث كلام بطل من رسالتنا البيانية (قوله متصورة في
كل واحد) أي متصورة في الفعل باعتبار كل واحد من الثلاثة ففي سببية (قوله ففي
النسبة كهزم الامر الجند) فان لفظ هزم باق على زمانه الماضي وحدثه وانما التصرف
في نسبة حدثه الى الامر لان الهازم حقيقة جيش الامر لا الامر نفسه بل هو سبب له
بالثبوتية فشيء الهزم باعتبار نسبه الى السبب بالهزم باعتبار نسبه الى الفاعل واستعير لفظ
الثاني للاول واشتق الفعل من اللفظ المستعار وقيل هزم الامر الجند هذا قياس مذهب
القوم في استعارة الفعل من حيث الزمان وقياس مذهب الشارح فيها أن يقال شبه الهزم
الاول الثاني فسرى التشبيه الى فرديهما للذين في ضمنى هزم المسند الى الامر وهزم
المسند الى الجيش واستعير بناء على هذا التشبيه المحاصل بالسراية هزم المسند الى الامر
وقياس ما يحشيه فيها أن يقال شبهت النسبة السببية المطلقة بالنسبة الفاعلية المطلقة
في شدة احتياج الفعل اليهما مثلا فسرى التشبيه الى فرديهما للذين في ضمنى هزم المسند
الى الامر وهزم المسند الى الجيش واستعير بناء على هذا التشبيه المحاصل بالسراية هزم
المسند الى الامر كذا في تعريف الرسالة وأورد على العضد أن الجاز في نحو هذا المثال عقلي
لا لغوي لان التجوز في النسبة التي هي الاسناد والتجوز في الاسناد مجاز عقلي وسيأتي تمام
الكلام في ذلك (قوله كأدى أصحاب الجحمة) حيث استعير نادى باعتباره زمانه للنداء في
المستقبل بجوامع التحقق لان النداء لم يمض بل هو في يوم القيامة ولا تجوز فيه باعتبار

يمنع من اعتبار التشبيه في الزمان المعبر في مفهوم الفعل ولا يقتضي اعتباره في المحدث بل كان ينبغي اعتباره في الزمان لا من

نحو فبشرهم بعذاب أليم هذا كلامه تأمل ٥٤ فان فيه اشارة الى أن النسبة المجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة

دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فافهم أمر بالتأمل مخفاه القول بالاستعارة للنسبة في هزم الامير المجدد دون نادى أصحاب المجنة فانه كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى المجدد والاستعارة يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي والاستعارة وكون الاستعارة

حيث انفهامه من الفعل بل من حيث انفهامه من المصدر (قوله فالاستعارة استعارة الهيئة) الفاء للتفريع على قوله اذا استعير الفعل باعتبار الزمان فان الدال عليه هو الهيئة والمراد أن الاستعارة المحققة أولا وبالذات استعارة الهيئة وبواسطتها تسرى الاستعارة في الفعل الذي هو عبارة عن مجموع المادة والهيئة فاستعارة الهيئة واسطة في عروض الاستعارة للفعل (قوله وليست بنسبة) أي استعارة الهيئة غير تبعية والغرض من هذا الظاهر الفرق بين استعارة مادة الفعل واستعارة هيئته فان الاولى تابعة لاستعارة المصدر والثانية بقى أنه مل بصح في مادة الفعل المستعملة في غير ما وضعت له أنها استعارة وكذا هيئته المهرز من

حدثه ونسبته (قوله نحو فبشرهم بعذاب أليم) حيث استعيرت فيه البشارة للندارة تمسكها بجميع التأثير في كل ولا تجوز فيه باعتبار زمانه ونسبته (قوله هذا كلامه) أي العصد (قوله تأمل الخ) هذا من كلام المصنف بعد فراقه من نقل كلام العصد وقوله فان فيه أي في كلام العصد وقوله المجارية في أي في الفعل باعتبارها (قوله نوع من النسبة) يعني وهو نسبة الحدث الى الفاعل أي لا النسبة مطلقا أعني من أن تكون نسبة الحدث الى الفاعل أو الزمان أو غيره ما كما يطبعه كلام الشريف (قوله دون النسبة) أي غير النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وهي نسبة الحدث الى زمانه وانما كان في كلامه اشارة الى ذلك لمقابلته التجوز في الزمان بالتجوز في النسبة وتقبله للنسبة بهزم الامير المجدد دون نادى أصحاب المجنة (قوله أمر بالتأمل) هذا من كلام الشارح بعد فراقه من نقل حاشية المصنف أي أمر المصنف بالتأمل أي في قوله فافهم * اقول وانما قال بالتأمل ولم يقل بالفهم اشارة الى أن المراد بالفهم المأمور به التأمل لانه هو المكتسب بخلاف الفهم فانه اضطراري فلا يؤثر به حافظه (قوله مخفاه القول الخ) حل الشارح قول المصنف فافهم على أنه اشارة الى مناقشته مع العصد ويحتمل أنه اشارة الى تقوية كلام العصد وأنه الذي ينبغي أن يفهم ويحفظ (قوله تشبيه نسبة الهزم الى الامير) يعني النسبة السببية الجزئية اذا لم ير سبب وقوله بنسبة الهزم الى المجدد يعني النسبة الفاعلية الجزئية اذا لم يجد فاعلون فالاولى هي المشبهة والثانية هي المشبهة بها واللفظ المستعار للاولى من الثانية لوضعه لها أعني هزم هو المصريح به كما هو شأن الاستعارة المصريحة فاندفع ما قيل ان ما ذكره الشارح عكس قاعدة الاستعارة المصريحة التي منها الامثلة المذكورة لانه على ما ذكره يكون المصريح به لفظ المشبهة وهو نسبة الهزم الى الامير والمصريح به في المصريحة لفظ المشبهة فالقياس أن يقال كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى المجدد بنسبة الهزم الى الامير واستعارة لفظ الثانية وهو هزم الامير المجدد للاولى ومبناه جعل المستعار في مثال الشارح مجموع الفعل والفاعل وليس كذلك بل الفعل وحده بدليل أن الكلام في الجاز المفرد ولا شك أن الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل كالجيش فاذا شبه بها النسبة الى السبب كالامير واستعير الفعل لهذه النسبة كان المستعار والمصريح به لفظ المشبهة فاعرفه والمراد بالتشبيه في كلام الشارح التشبيه الساري لما بين النسبتين من التشبيه بين متعلقهما أعني مطلق النسبة السببية وههنا مطلق النسبة الفاعلية أو في كلامه حذف مضاف أي تشبيه متعلق نسبة الخ فلا اعتراض بان النسبتين الجزئيتين لا يصح التشبيه بينهما لانهما لم يخطا الاتباعا ولا تشبيه أصالة الابن المحفوظات استقلالاً على أنه يمكن أن يكون الشارح أراد بنسبة الهزم الى الامير ونسبة الهزم الى المجدد مطلق النسبة السببية ومطلق النسبة الفاعلية على طريق ذكر التخصيص وإرادة العام * اقول كان الموافق للقياس على مذهب الشارح في استعارة الفعل من حيث الزمان أن يقول شبه الهزم المنسوب الى الامير بالهزم المنسوب الى الجيش ويمكن ارجاع عبارته الى هذا يجعل نسبة الهزم من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله الى المجدد) أي جنس الامير وجيشه لا المجدد

المصدر دون الثانية بقى أنه مل بصح في مادة الفعل المستعملة في غير ما وضعت له أنها استعارة وكذا هيئته المهرز من

في احدى صورتين للنسبة دون الاخرى تفرقة من غير فارق ٥٥ ولم يلتفت الى ما هو اهم من ذلك من أن الحق

من القولين أيهما ونحن
نقول الحق ماذا كره المحقق
الشريف لكن لماذا كره
أما الأول فلأن الفاعل
موضوع للنسبة الى الفاعل
مجازيا كان أو حقيقيا

المستعملة في غير ما وضعت
له أنها استعارة أولا
والظاهر عدم الصحة لاسيما
في الهيئة اذا لاستعارة
عبارة عن كلمة مستعملة في
غير ما وضعت له لعللاقة
التشبيه ولا يخفى أن مجرد
الهيئة ليست بكلمة تامل
(قوله بل اللفظ تمامه
مستعار بعبارة استعارة
الجزء) الاضرب بالنسبة الى
قوله سابقا تكون تبعية
للتشبيه الضرب في المستقبل
بالضرب في الماضي حيث
جعل أولاته تبعيتها لاجل
كونها تابعة للتشبيه
فاضرب عنه وجعل
كونها تابعة لكونها تابعة
لاستعارة الجزء الصوري
أعني الهيئة دون المادي
فانه باق على حقيقته ووجه
عدوله عن الأول الى الثاني
انه أقرب لما أن استعارة
الفعل حينئذ بواسطة
استعارة هيئته واستعارة
هيئته مبنية على التشبيه
(قوله فعليك برسالتنا
الفارسية) فرق الشيخ في رسالته هذه بين استعارة الفعل باعتبار مادته واستعارته باعتبار هيئته بانها في الاول تابعة

المهزومين فالجند هنا غير الجند في قوله هزم الامير الجند ولو قال الى الجيش لكان أوضح
(قوله نسبة النداء) أي لفاعله (قوله في احدى صورتين) هي هزم الامير الجند وقوله
دون الاخرى هي ونادي أصحاب الجند (قوله تفرقة من غير فارق) يمنع بان بينهما فرقا
من وجوه الأول أن النسبة الى الفاعل لما كانت جزأ من مدلول الفعل المطابق أضاف
الاستعارة اليها ولم تكن النسبة الى الزمان جزأ من مدلوله المطابق وان دل عليها الزما
بواسطة دلالة على الزمان لم يضاف الاستعارة اليها بل الى الزمان لكونه أيضا جزء مدلوله
المطابق الثاني أن نسبة النداء الى الزمان حقيقة على كل حال وانما التجوز في الزمان
خاصة فلذلك جعلت الاستعارة فيه بخلاف نسبة الهزم الى الامير فهي مجازية قطعا
فلذلك جعلت الاستعارة فيها الثالث أن التجوز باعتبار النسبة الى الفاعل لا يستلزمه
شي من الاستعارات المجازية في آخر معنى الفعل ولا يستغني بشئ منها عنه بخلاف التجوز
باعتبار النسبة الى الزمان فان الاستعارة باعتبار الزمان تستلزمه وتغني عنه (قوله ولم
يلتفت) عطف على أمرى ولم يلتفت الى ما هو اهم وهو المحاكمة بين العبد والسيد وبين
الحق من قولهما والمراد أنه لم يصرح بذلك والافنى تقدمه كلام السيد وعدم تعقبه في
شي دليل على أنه مرضيه قاله الهوتى أقول الاستدراك عليه بكلام العبد في معنى تعقبه
والمتجه ما قاله الشيرازي ونهيه لا يخفى أن قول المصنف في آخر الحاشية فافهم به اعلى
ما وجهه الشارح ترجع قول العلامة وان شئنا فيه على العلامة بوجه آخر وهو أن التفرقة
بين المثالين تفرقة من غير فارق الا أن يقال مراد الشارح بعدم الالتفات الى الترجيح عدم
الالتفات بعبارة صريحة في الترجيح وأما قوله فافهم فافهم بناء على توجيه الشارح له
اشارة الى ترجيح قول العلامة اه (قوله الحق ماذا كره المحقق الشريف) أي فيما عدا
استعارة النسبة الانشائية للاخبارية ونكسه فلا تنافي بين ما هنا وقوله فيما باق أما لقطع
النظر عن المثال فالحق مع العلامة كذا في الشيرازي (قوله لكن لماذا كره) أي من
أن مطلق النسبة لم يشترط معنى يصلح أن يجعل وجه شبه فالشارح سلم المدلول وبحث في
الدليل (قوله أما الأول) هو أن الحق ما ادعاه الشريف (قوله للنسبة الى الفاعل مجازيا
كان أو حقيقيا) أقول الذي أفهمه في هذه العبارة أن معناها أن النسبة الداخلة في
مفهوم الفعل معتبرة فيه لا بقيد كون المنسوب اليه فاعلا حقيقيا وان وضع الفعل على أن
يدل على نسبة حدثه الى فاعل ما فاذا أسند الفعل الى الفاعل المجازي لم يكن في هذا الفعل
تجاوزا أصلا لاستعماله فيما وضع له فليس في التركيب مجاز لغوي باعتبار هذه النسبة
وهذا لا ينافي أن تكون تلك النسبة التي هي نفس الأسناد مجازا عقليا من حيث كون
المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا للنسبة جهة ان جهة كونها جزء معنى الفعل ولا تجوز
فيها من هذه الجهة وجهة كون أحد طرفيها وهو المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا وهي
مجاز عقلي من هذه الجهة وعلى هذا الفهم يندفع الاعتراض على الشارح بأنه يلزمها تكرار
المجاز العقلي ويرتبط قوله وليس في هزم الامير الجند مجاز لغوي بما قبله ولا يرد عليه أن
مقتضى ما قبله أن يقول وليس في هزم الامير الجند مجاز لغوي ولا عقلي فاحفظه فانه

وليس في هزم الامير الجند مجاز لغوي ٥٦ وأما الثاني فلان نسبة الفعل أنواع نسبة الى الفاعل وهي نسبة مخصوصة
كما أن الابتداء نسبة
مخصوصة

لاستعارة المصدر وفي الثاني
تابعة لمجرد تشبيه المصدر
باعتبار كونه في زمان به
باعتبار كونه في زمان آخر ثم
قال فائدة جملة جديدة اعلم
أن الاولى أن يقال ان
استعارة المشتقات تبعية
لان المستعار فيها دائما
انما هو المادة والمهيئة
ولفظ المشتق مستعار
بشيء منه اه ولا يخفى أن
أولى قوله انما هو المادة
أو المهيئة لمنع الخلو والافقد
يجمعان كما اذا عبرنا عن
ضرب شديد في المستقبل
بلفظ قتل لتحقيق وقوعه
فانه قد استعير باعتبار
مادته وهيئته (قوله
بتعبئة المصدر) أي
بتعبئة التشبيه في المصدر
وإن كان في الصورة الاولى
مع الاستعارة فيه أيضا
وليس المراد أنها تابعة
الاستعارة في المصدر لانه
لا يهجم ذلك في الصورة
الثانية وهي ما اذا كانت
الاستعارة باعتبار الزمان
فانها غير تابعة لاستعارة
المصدر كما سيبينه فان
معناه باق بحاله تامل
(قوله ولا تخبري في النسبة
الداخلية في مفهومه الاستعارة تهاعلي قياس الجرف) البظرف متعلق بالنفي أي لا تخبري

نفس جدا نعم للعلامة منع ما قاله الشارح والقول بان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل
الحقيقي فقط كما أشار اليه المحشي وعلل الشارح في أطوله حقيقة كلام السيد بن عليل آخر
نقله عنه المحشي لا يخفى رده على من تأمله أدنى تأمل ثم أقول كل من العضد والسيد قائل
بدخول النسبة في مفهوم الفعل كما تصرح به عبارته ما وجدته يلزم العضد أن لا يقول
بالمجاز العقلي بالمعنى المشهور وهو اسناد الشيء إلى غير من هو له الملازمة بينهما من غير أن
يتجاوز باعتباره في شيء من الطرفين لانه يجعل التجوز في مثل هزم الامير الجند وابتدأت
الربيع البقل في المسند باعتبار خرم معناه أعني النسبة ويلزم السيد أن يلتزم ما ذكره
الشارح من أن النسبة الداخلة في مفهوم الفعل النسبة الى الفاعل حقيقة كان أو مجازيا
والا لم يصح قوله بان الفعل في نحو هزم الامير الجند لا يتجاوز فيه لغوي وأن المجاز في مثل
هذا التركيب مجاز عقلي بالمعنى المشهور لانه اذا قال بدخول النسبة في مفهوم الفعل وانها
النسبة الى الفاعل الحقيقي لزمه عند النسبة الى غير الفاعل الحقيقي أن يقول بالتجوز في
الفعل باعتبار نسبتته فتدبر (قوله وليس في هزم الامير الجند مجاز لغوي) أي بالاعتبار
المذكور أعني التجوز في الفعل باعتبار النسبة فلا ينافي أنه يصح فيه المجاز اللغوي باحد
الوجهين الآتية والحاصل أن في مثل هذا التركيب أعني هزم الامير الجند ستة أوجه
الاول ما مر عن العضد وهو كما علمت مبني على القول بدخول النسبة في مفهوم الفعل
الثاني ما أشار اليه الشارح من أنه مجاز عقلي وأنه نسب الهزم الذي هو فعل الجديش الى
الامر لانه سبب أمر فالطرفان حقيقيان والتجوز في الاسناد فقط وقد علمت مما حققناه
قربا أن هذا انما يتم على القول بالدخول اذا التزم ما ذكره الشارح وأما على القول بخروج
النسبة عن مفهوم الفعل فمما لا يخفى فيه الثالث أن التصرف في المسند اليه الذي
هو الامر يجعله استعارة بالكناية عن الجيش وهو مذهب السكاكي المنكر للمجاز العقلي
الرابع أن التصرف في المسند الذي هو هزم يجعله استعارة مصرحة بتعبئة عن الامر بالهزم
الخامس أنه من مجاز المحذف والاصل هزم جيش الامر السادس أن التجوز في هيئة
التركيب فهو من الاستعارة التمهيلية (قوله وأما الثاني) أي عدم تمام تعليل الشريف
(قوله فلا أن نسبة الفعل الخ) منع لصغري دليل الشريف المطوية التي هي متعلق النسبة
انداخلة في مفهوم الفعل مطلق النسبة وحامله أنا لنسلم أن متعلق النسبة الداخلة في
مفهوم الفعل ومتبوعها مطلق النسبة بل متعلق النسب الفاعلية مطلق النسبة الى
الفاعل ومتعلق النسب المفعولية مطلق النسبة الى المفعول وهكذا ولا يخفى أن كلامنا
هذه المطلقات نوع مخصوص له لوازم مخصوصة يصح أن يشبه بها باعتبار تلك اللوازم بان
تجعل تلك اللوازم وجوها لا تشبه كذا في السير انما وأورد على الشارح أن ما رده على
السيد لا يلاق كلامه لان كلامه في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل وليست هي الا
النسبة الى الفاعل وما عداها من النسب ليست داخلة في مفهومه فليس كلامه فيها
فكيف قال نسبة الفعل أنواع مخصوصة * وأجب بانه وان لم يلاقه متضمن لمحدثه
ومنه لانه ذكر في جملة تلك الأنواع النسبة الداخلة في مفهومه وأثبت لها لوازم مخصوصة

مشهورة

بشبهها باعتبارها المكان
هذه المناقشة مع العلامة
المحقق ليس إلا في المثال
وهو قوله هزم الأمير الجند
للاستعارة في النسبة أما
لوقطع النظر عنه فالحق
مع العلامة لأن الفعل

الاستعارة في الفعل
باعتبار نسبتته المخصوصة
بأن يلاحظ التشبيه في
متعلق تلك النسبة وتعتبر
الاستعارة فيه وتنبه
هذه الاستعارة تجري
الاستعارة في الفعل كما
جرت في المحرف (قوله
فان معناه نسبة مخصوصة)
تعليل لفهم من قوله
على قياس المحرف من جهة
جريان الاستعارة في المحرف
بتعبئة استعارة التعلق
فبين العلة المصححة بقوله
فان معناه نسبة مخصوصة
الح (قوله لان مطلق
النسبة) تغليب لعدم
جريان الاستعارة في الفعل
باعتبار نسبتته وظاهره
يدل على أن النسبة
المعتبرة في الفعل هي مطلق
النسبة وليس كذلك كما
هو مخرج به من أنها
نسبة مخصوصة بين
المحدث الذي هو مدلول
مدد اشتقاقه وبين فاعله
المعين وسيبصر هو به فان المراد أن متعلق نسبة الفعل هو مطلق النسبة وهي لم تشترط معنى يصلح

مشهورة تصلح أن تجعل وجه شبهه (قوله ونسبة إلى المفعول) أي وهي نسبة
مخصوصة وكذا يقال فيما بعد أيضاً في كلامه حذف من الاواخر لالة الاول (قوله
إلى غير ذلك) أي ونسبة إلى غير ذلك المذكور من النسب كالنسبة إلى الزمان والنسبة
إلى السبب والنسبة إلى الآلة والنسبة إلى المصدر (قوله وكل منها نوع مخصوص
الح) قال بس هذا ثبت جريان الاستعارة التبعية فيها على قياس ما في المحرف من
جريان الاستعارة فيه بتعليله وهذا يقتضي أن الحق ما قاله العلامة العبد
لا السند أه وقوله له لوازم أي كالتأثير في الفاعل والتأثير في المفعول
والاستقرار في المكان وقوله يصح أن يشبه بها أي بتلك الأنواع أي يشبه بكل منها
ماعداء منها أو الباء بمعنى في أي يشبه فيها أي يوقع التشبيه بينها * أقول ولو قال يصح أن
يشبه به أي بكل نوع منها على نسبي قوله له لوازم مخصوصة لكان أوضح ثم لا يخفى أن
مفاد عبارته صحة وقوع كل نوع منها مشابهاً لغيره منها أما تشبيهه غير النسبة الفاعلية بها
فكمبر شهر فحوض عيشة وهر جاري وهر صائم وهزم الأمير الجند وقتل السيف وحدث
جده بالكسر أي اجتاده وأما تشبيهها بغيرها فقد سمع سبل مفعم بفتح العين أي
مملوء مع أنه مفعم بكسر هاء أي مائي إذا السبل مائي لا ملؤه فهو من تشبيه النسبة الفاعلية
بالنسبة المفعولية وكذا تشبيهه بغيرها فها قد سمع طريق مخوف أي مخوف فيه إذ
المخوف ما فيه فهو من تشبيه النسبة المكانية بالنسبة المفعولية (قوله لكن هذه
المناقشة) أي المذكورة في قوله أما الأول فلأن الفعل موضوع الح فان ذلك يتضمن
مناقشة العلامة في تشبيهه للاستعارة في نسبة الفعل بهزم الأمير الجند هذا هو المنهج
والظاهر من التعبير بإشارة القريب وأما ما قاله المحقق من أن المراد بالمناقشة مناقشة
المصنف في حاشيته السابقة العلامة في التمثيل للاستعارة في النسبة بهزم الأمير الجند
دون نادى أصحاب المجنة على ما فهمه الشارح من كلام المصنف فهو غير متجه معنى لان
مناقشة المصنف ليست في المثال نفسه بل في التفرقة بين المثالين بعد لفظ التعبير بإشارة
القريب (قوله ليس) ذكر الضمير مع رجوعه إلى المناقشة لتأويلها بالحدث (قوله
للاستعارة في النسبة) صفة للثال أي في المثال الكائن للاستعارة في النسبة فقوله وهو
قوله الح جملة معترضة بين الصفة والموصوف (قوله لان الفعل الح) اعترضه بس بان
الكلام في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل وهي النسبة إلى فاعله اعم من كونها على وجه
الاخبار أو الانشاء ولا مدخل لكونها خبرية أو انشائية في مفهومه وبان مثل رجه الله إذا
أريد به الطلب فانما هو من الحجاز المركب لا من الحجاز المفرد الذي الكلام فيه صريح به
السعد وغيره واعتراض أيضاً بان للسيد أن يجعل الأمثلة المذكورة من تشبيه أحد
المصدرين بالآخر بان يشبه الرجة الغير المحاصلة بالفعل التي يدل عليها فعل الداء بالرجة
المحاصلة بالفعل التي يدل عليها الفعل الماضي ثم يستعار للداء لفظ الماضي بطريق
التبعية وبشبه التبعو الغير المأمور به المحقق حصوله في المستقبل بالتبعو المأمور به بجامع
اللزوم ثم يستعار للداء لفظ ما يدل على الثاني بطريق التبعية (قوله قد يوضع للنسبة

لنسبة الاخبارية وهي مشتهرة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل من احدهما للآخرى كاستعارة رجه الله لارجه واستعارة فليتبوا مقعده من النار في قول النبي صلى الله عليه وسلم من يهد على الكذب فليتبوا مقعده من النار للنسبة الاستقبالية الاخبارية فانه بمعنى يتبوا مقعده من النار صرح به في شرح الحديث (وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا)

ان يكون وجه شبه ليعتبر التشبيه والاستعارة بين المتعلقين فتسرى الى الفعل وتؤيد جل كلامه على هذا قوله بخلاف متعلقات معاني الحروف فانها انواع مخصوصة الخ هذا رأى المصنف وأما على رأى الشارح فاعتبر التشبيه فقط بين المتعلقين ويكتفى ذلك في استعارة الحرف اذ عدم صلاحية الحرف للاستعارة الاصلية المستلزم لارتكاب التبعية هو عدم صلاحية المعنى التشبيه فاذا اعتبر التشبيه في المتعلق ارتفع المانع ولا شك ان مختار الشارح أهل علمونه ككافا (قوله فيكون المعنى المصدرى أعني الضرب موجودا في كل واحد منهما بقيد متاخر)

الانشائية) أى فى ضمن وضعه لافنى المطابق الذى هو مجموع المحدث والزمان والنسبة (قوله لان يشبه بها) أى بسببها أى بسبب تلك الصفات بان تجعل وجه الشبه (قوله كالوجوب) أقول النسبة الانشائية فى فعل الامر طاب المحدث وليس الوجوب صفة نفس الطلب بل صفة متعلقة وهو المحدث المطلوب ففعل المراد من وجوب النسبة وجوب متعلقها فتأمل (قوله بالمطابقة) أى اذا كانت النسبة الاخبارية صادقة وقوله واللامطابقة أى اذا كانت كاذبة أقول المراد هنا بالمطابقة حصول النسبة أى حصول متعلقها وبعدمها عدم حصول النسبة كذلك وانما قلنا المراد ذلك لان الذى يصلح لان يتصف به النسبتان كما هو شأن وجه الشبه انما هو المطابقة وعدمها بالافنى الذى ذكر لا بمعنى موافقة النسبة الكلاسيكية للنسبة الخارجية اثباتا ونفيًا فتأمل (قوله من احدهما) أى النسبتين (قوله كاستعارة رجه الله لارجه) فانه استعير رجه الله الموضوع للنسبة الاخبارية المشتهرة بالمطابقة للنسبة الانشائية لمشابهة الثانية الاولى فى المطابقة أى الحصول الذى يناسب ادعائه فى مثل هذا المقام تفاوتًا لا فالحصول فى المشبه به تحقيقى وفى المشبه ادعائى (قوله واستعارة فليتبوا الخ) فانه استعير فليتبوا الموضوع للنسبة الانشائية المشتهرة بالوجوب للنسبة الخارجية الاستقبالية لمشابهة الثانية الاولى فى الوجوب أى اللزوم لكن اللزوم فى المشبه به من حيث الصيغة وفى المشبه من حيث انه خبر الصادق قاله غير واحد أقول فيه ان النسبة الخارجية هنا وعيد والوعيد يجوز تخلفه فلا لزوم الا ان يقال المراد اللزوم فى الجملة (قوله من يهد على الخ) الذى فى التحمين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كذب على محمد فليتبوا مقعده من النار قال المنذرى وقهره من أئمة الحديث انه باع مبلغ التواتر غنمى أى فالشارح رواه بالمعنى والرواية بالمعنى جائزة على الصحيح (قوله فليتبوا) أى يحل وينزل (قوله وفى متعلق معنى الحرف) عطف على قوله فى المصدر وقوله سابقا ان كان المستعار مشتقا وقوله ههنا ان كان حرفا جلة ان شرطية ان حذف جوابها بالتقدم دليله مما تقدمنا للتقيد لا يحل لهما فليس فى كلامه على هذا العطف على معمولى عاملين مختلفين بل على معمول واحد بخلافه اذا أعربت جملة ان كان المستعار مشتقا حال من المصدر ولم يقدر لان جواب فانه حينئذ يكون فى كلامه العطف المذكور الذى فى جواره خلاف لان قوله فى المصدر معمول مجريان وقوله ان كان المستعار مشتقا معمول لى لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحب او قد عطف على قوله فى المصدر قوله فى متعلق معنى الحرف وعلى قوله ان كان المستعار مشتقا قوله ان كان حرفا كذا قيل * وأقول فيه نظر لان مرادهم بالعامل فى صاحب الحال المجرور بالحرف العامل فى محله والعامل فى محل المصدر مجريان وحينئذ يكون العامل فى معمولين ههنا واحد لا متعددا فلم يحقق العطف المذكور الذى فى جواره خلاف وبما يدل على أن مرادهم ما ذكرنا فى جمع المواضع وغيره عن جمهور النحاة من تعليلهم منع تعدد الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد بان تعلق العامل بالحال بان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى له بتلك الوساطة لكن منع من ذلك

أهل علمونه ككافا (قوله فيكون المعنى المصدرى أعني الضرب موجودا في كل واحد منهما بقيد متاخر)

صاحب التلخيص أنه في
لام التعليل مجروره فسر
تحقيقا للحق ورد الخطأ
المطلق فقال (والمراد
بمتعلق معنى الحرف

لغيره لا خوف من التشبيه
يعنى وان التلخيص المشبه
والمشبه به ذاتا لكنهما
اختلفا وصفا واعتبارا
وهذا القدر كاف في
التشبيه المبني عليه استعارة
مصدر أحد الجزأين
للاخر كما هو مذهبه
قدس سره من أن استعارة
الفعل في هذا القسم أيضا
من تبعه استعارة المصدر
واعترض عليه الشارح في
شرحه على التلخيص بأن
الضرب مثلا حقيقة في كل
من الضرب في الماضي
والضرب في المستقبل
فكيف يتحقق استعارة
لفظ أحدهما للآخر حتى
تتحقق الاستعارة بتبعها
في الفعل أه ولو شبه
الزمن المستقبل بالزمن
الماضي في كون المانطوق
له محققا للسم من اعتراض
الشارح ولا يجبه أن الزمان
ليس ههنا الحقائق فلا
يجرى فيه التشبيه لانه
قدس سره فسر التحقائقي
بالمفهومات المستقلة الغير
المحروطة الغير تبعها فالزمان من الحقائق التي يصح جريان التشبيه فيها لما على مجتهاد الشارح من أن استعارة الفعل مباداة كذا

خوف التباس المحال بالبدل وان فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين ففعلوا
عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير هذا وكلام المصنف صريح في أن استعارة
الحرف تابعة لاستعارة متعلقه وهو تابع في ذلك لصدر التلخيص كما في تعريب الرسالة
الفارسية وقد شنع عليه حافيه وذكر ان الحق انها تابعة لمجرد تشبيه المتعلق من غير استعارة
له وقد بحث في تبعه استعارة الحروف بأنه يمكن ان تلاحظ معانيها الجزئية الغير المستقلة
بمتعلقاتها أو تجعل آلة الملاحظة المستقلة لا ويحكم عليهم بمشابهة بعضها بعضا كما في تلك
المتعلقات آلة الملاحظة واحدا والوضع تلك الحروف لها والحكم عليهم بانها معان وضعت
لها تلك الحروف فيحكم صحيح الحكم الثاني يصح الاول بلا فرق وكما كفي في الثاني التصور بالوجه
يكفي في الاول فلي هذا يمكن أن تستعار كلمة من مثلام بعض معانيها الجزئية لمعنى آخر
بسبب مشابهة الثاني للاول ويحكم على الاول بأنه مشبه وعلى الثاني بأنه مشبه به بواسطة
ملاحظتهما بالمتعلقات من غير حاجة الى تشبيه بعض المتعلقات ببعض فضلا عن استعارة
بعض أسماءها البعض وهو بحث قوى وان اعتذرنا عنه في رسالتنا البيانية (قوله ولما
كان الخ) بيان لارتباط لاحق المتن بسابقه وجواب عما يقال ان بيان المراد ليس من
وظيفة المتن فلماذا ارتكبه المصنف (قوله متعلق معنى الحرف) أى هذه العبارة
(قوله ظاهرا فيما) أى لفظ كالمجرور هو أى معنى الحرف معنى فيه أى في هذا اللفظ الواقع
عليه ما الذى هو المتعلق ولمذا فسر الشارح الضمير المجرور بفي بالمتعلق والمجرور والمجرور
صفة لمعنى وهو على تة مدرمضاف أى في مدلوله وقوله ملحوظ بتبعته أى المتعلق من
إضافة المصدر لفعله صفة ثانية لمعنى وهو تفسير لا يكون معنى الحرف في المتعلق وحاصله
ان المراد بكون معنى الحرف فى المتعلق انه حالة للمتعلق وآلة الملاحظة على الوجه المقصود
فخصه له في الذهن يتوقف على ذكر المتعلق ولا يمكن ادراكه الا بدارك متعلقه فعدم
استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه وانما كان متعلق معنى
الحرف ظاهرا فيما ذكر لان معنى الحرف نسبة جزئية وكل نسبة جزئية لا بد لها من طرفين
تتعلق بهما فاذا ذكر المتعلق تبادر الذهن الى ما هو متعلق به (قوله حتى توهم) غاية لقوله
ظاهرا وانما كان هذا توهم لانه خلاف التحقيق الذى مشى عليه المصنف لا لاقتضاره
على أحد المتعلقين وهو المجرور كما توهمه المحشى وتوهم صاحب التلخيص سرى له من ظاهر
عبارة الكشف كما بسطه في المطول (قوله تحقيقا للحق) أى انما اتا للحق وهو مطابق
الواقع وأما الصديق فمطابق الواقع (قوله ورد الخطأ لطلق) أى الذى لا يمكن صحته
بوجه او الذى لا يقبل بلام التعليل التى مثل بها بل هو خطأ عام في لام التعليل وغيرها
قال المحشى والوجه في كونه خطأ مطلقا انه لا تكون الاستعارة في الحرف تبع الاستعارة في
المجرور اذا الوجدان يكذبه فانه اذا قبل خفت من الاسد أى الرجل الشجاع فقد استعير
المجرور ولم يلزم منه الاستعارة في من الحرفية أه وفيه نظر لان هذا انما يكون هوادعى
انه يلزم من استعارة المجرور استعارة الحرف ولم يدعه أحدوا الحق في رد كلام صاحب
التلخيص ما قاله السيدان طريقتة في الاستعارة المهرجة ان المتروك يجب أن يكون هو

المحروطة الغير تبعها فالزمان من الحقائق التي يصح جريان التشبيه فيها لما على مجتهاد الشارح من أن استعارة الفعل مباداة كذا

المعاني المطلقة عند الجمهور
ولكن الواضح شرطا
استعماله في جزئي مخصوص
من جزئيات حتى لزومهم
كون المحرف مجازات لا
حقائق لها وبعض من وفق
لتحقيقه جعل الموضوع
له الجزئيات المخصوصة
وجعل تلك المطلقات

باعتبار مادته أو هيئته
أنما هي بتبعيته التشبيه
بين الجزأين لأعلى استعارة
لفظ أحدهما الآخر فلا
اشكال (قوله لكن ذكر
العلامة عضد الملة والدين
في الفوائد الغائية) ذكره
فيه نقلا عن الشيخ عبد
القاهر من أن في هزم
الامير المجدد استعارة في
نسبة الفعل فان الامر
ليس المازم للمجدد وإنما
المازم لهم عسكره لكن
بمعونته فشبّه سببته
بفاعليته واستعبر هزم
الموضوع لنسبة الهزيمة الى
العسكر لنسبة الهزيمة الى
الامير وفيه أنه من قبيل
الاستناد المجازي لا القوي
كما سنده الشارح (قوله
في النسبة كهنز الامير
المجنس) فان المحدث وكذا
الزمان الماضي باقيان في
الفعل فيكون التجوز في
نسبته وسيجي من الشارح ما يشير الى ابطاله (قوله تامل فان فيه اشارة الى) هذا كلام الماسن

المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى كون المتعلق المجرور والمشبه أفعى العداوة
والمحزن مذكور لا متروك أي فلو كانت استعارة المحرف تابعة لاستعارة المجرور لكان
المجرور استعارة بالكناية واللام استعارة تخييلية كما يقول السكاكي مع أن هذا خلاف
مذهب صاحب التلخيص وقد ايد عبد الحكيم في حواشيه على المطول كلام صاحب
التلخيص فقال اقول مفاد كلام المصنف هنا في الايضاح أن الاستعارة في اللام تابعة
لتشبيه العداوة والمحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابعة
للاستعارة في المجرور وإنما هي زيادة من الشارح وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولا
للعداوة والمحزن بالعلة الغائية ثم يسري ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبها بترتب العلة
الغائية فتستعار اللام الموضوع لتترب العلة الغائية لتترب العداوة والمحزن من غير
استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه
هذا هو المستفاد من الكشف وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجا الى
ذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعا لتشبيه المجرور لا تابعا
لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى المحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي وتبعه الشارح
اه (قوله ما يعبر به عنه) ما اما أن تكون واقعة على معنى فيكون قوله يعبر به على تقدير
مضاف أي بداله نعم ان كان المراد تعبير الواضع أي ملاحظته لم يحتاج لتقدير دال لكن
يكون المضارع بمعنى الماضي واما أن تكون واقعة على لفظ فلا تقدير في قوله يعبر به
بل في قوله من المعاني المطلقة أي من دوال المعاني المطلقة وعلى كل فضمير به يرجع الى ما
وضمير عنه يرجع الى معنى المحرف ومن يمانية (قوله من الانتهاء والتعليل) لا يصح أن
تكون من تبعية لعدم صحة حلول بعض محلها ويلزم على جعلها يمانية قصور عبارته الا
أن تجعل على حذف الواو وماعطف (قوله والموضوع له المحرف) في بعض النسخ
والموضوع له المحرف أي الثابت للمحرف وهذا شروع في بيان معنى المحرف والخلاف فيه
(قوله عند الجمهور) ووافقهم السعد (قوله في جزئي مخصوص من جزئياتها) أي المعاني
المطلقة فالموضوع له كلى والمستعمل فيه جزئي وإنما قال الجمهور بوضعه لاسكلى لتقليل
المؤنة لاشتراكه بين جزئياته الكثيرة ولأنه الذي يمكن استحضاره أولا وبالذات حالة
الوضع (قوله حتى لزومهم) حتى تقرية أو ابتدائية وقوله كون المحرف مجازات لا حقائق
لها أي مع أنهم اختلفوا في ان المجاز تلزمه الحقيقة أولا وان كان الرجحانه لا تلزمه ووجه
اللزوم انه لم تستعمل المحرف في تلك المعاني المطلقة بل لا يصح استعمالها فيها والا لم تكن
حينئذ حروفا بل أسماء ودفع هذا الاعتراض عبد الحكيم في حواشيه على المطول بانها
أنما تكون مجازات لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث
انها أفراد المعاني السككية فلا اه (قوله وبعض من وفق) هو العبد ووافقهم السيد
(قوله لتحقيقه) أي تحقيق الموضوع له المحرف أو تحقيق وضع المحرف أو تحقيق المقام وعلى
الأول يكون قوله جعل الموضوع له من الاظهاري مقام الاضمار (قوله جعل الموضوع له
الجزئيات المخصوصة) قال المصنف فيه انه كثيرا ما تستعمل في نسب كنية كما اذا قيل السيرالي

تعبيرات الجزئيات أحضرت بها عند الوضع لها ولو لكونه الحق المحقق بالاعتبار ٦١ اختاره المصنف فجعلها معبراً بها المعاني

المحرف ولم يجعلها معاني
المحروف وتحقيق الاستعارة
في المحرف أن معنى فيها
لعدم استقلالها لا يمكن أن
يشبه بها لأن المشبه به هو
المحكوم عليه بمشاركة
المشبه له في أمر فيجري
التشبيه فيما يعبر به عنه

بعد فراغه من نقل كلام
المحقق (قوله) أمر بالتأمل
الخ) هذا كلام الشارح
بعد فراغه من نقل حاشية
المصنف (قوله) تفرقة
من غير فارق) ويمكن
أن يقال بل يذهب ما فرق
فان في تشبيه نسبة الهزم
الى الامر بنسبة الهزم
الى المجند المشبه والمشبه
به متغايران بالذات لأن
النسبة تختلف ذاتاً
باختلاف طرفيها وقد
اختلف هنا المنسوب اليه
بختلاف تشبيه نسبة
النداء في الزمن المستقبل
بنسبة النداء في الزمان
الماضي فان النسبة فيه
متحدة ذاتاً مختلفة اعتباراً
باختلاف اعتبار طرفيها
تأمل (قوله) ولم يلتفت الى
ما هو لهم) عطف على
قوله أمر بالتأمل أي أمر
بالتأمل الخاص الذي يذهب
ولم يعتن بشأن ما عاين بان
رح السيد السند أن

المسجد خير من السير الى السوق فان النسبة التي هي مدلول الى في المثال متناولة للنسبة
السير الى المسجد سواء كان السير من زيد أو عمرو أو غيرهما وكذا يتناول النسب المتفاوتة
بحسب الاوضاع والزمان كنسبة السير السريع والسير البطيء والسير الواقع نهاراً والسير
الواقع ليلاً فظهر أنها كلمة صادقة على كثيرين قال الشيخ بس بعد نقله كلام السيد في
حواشي المطول فظهر ان جزئية النسبة عبارة عن كونها آلة للملاحظة الغير وكلمتها عبارة
عن كونها ملحوظة لذاتها وبه يدفع ما ذكره المحشي من ان النسبة في السير الى المسجد خير
من السير الى السوق كلمة على أن اختلاف النسبة بالاوضاع والازمان يتصور في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وهو موافق على جزئية النسبة فيه فتدبر وأجيب أيضاً
بان معنى كونها جزئيات مخصوصة أنها مخصوصة بطرفيها ولو كانت في نفسها شاملة لكثير
فالى في المثال المذكور دالة على نسبة مخصوصة بالسير والمسجد وان دخل تحتها كثير
وأجاب الشارح عن الاراد في شرحه للرسالة الوضعية بمنع صدق النسبة التي طرفها
مطلق السير التي هي مدلول الى في قولنا السير الى المسجد خير منه الى السوق على كثيرين
مستدلاً بان النسبة تتغير بتغير الطرف فالنسبة التي طرفها مطلق السير لا تصدق على
النسبة التي طرفها سير زيد وان كان مطلق السير صادقا على سير زيد فان نسبة المطلق الى
شيء مبين لنسبة فرد منه اليه (قوله) تعبيرات الجزئيات) جمع تعبير بمعنى معبر أو معبر به
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول وله مذاجع المصدر والمعنى على الاول محضرات
الجزئيات في الذهن فيكون قوله أحضرت الخ تفسير القول تعبيرات الجزئيات وعلى
الثاني معبراً بالهلال اجل تحصيل الجزئيات في الذهن أو عن الجزئيات فاللام تعليلية أو
بمعنى هن (قوله) أحضرت أي الجزئيات بها أي بالاطلاقات أي بتعقلها والباء للاسالة وقوله
عند الوضع أي وضع المحرف لها أي للجزئيات وقوله فجعلها أي المطلقات معبراً بها أي
بدوالها وقوله لمعنى المحرف أفرد هنا وجمع في سابقه ولا حقه فتتناول في بعض النسخ بالجمع
هنا أيضاً قال الغنيمي والظاهر ان اللام للتعليل أي معبراً بها لاجل تحصيل معنى المحرف
اه ويحتمل انها بمعنى عن (قوله) لعدم استقلالها أي بالفهومية علة تقدمت على المعلول
أعني قوله لا يمكن وقوله لان المشبه به علة لعلة عدم الاستقلال أي لكون عدم
الاستقلال علة لعدم الامكان ان قلت كل من المشبه والمشبه به محكوم عليه بهذه المشاركة
فما وجه تخصيص أحد الطرفين بالذكر وان كان المحكم على أحدهما يستلزم المحكم
على الآخر بها قلت لان الكلام في الاستعارة المصروفة وهي تستدعي ذكر المشبه به
فالكلام في اثبات كون معاني المحرف يصح أن تكون مشبهاً بها ولا غرض له في تحقيق
كونها مشبه كذا في الهوى وإنما قال الشارح بمشاركة لمشبه له ولم يقل بمشاركته للمشبه
لان الجباري على الطبع وان كانت المشاركة مفاداً له من انجانيين ان الفرع يشارك
الاصل والمشبه به فرع فهو مشارك بكسر الراء والمشبه به اصل فهو مشارك بفتحها (قوله)
فيجري) الفاء في جواب شرطه مذكراً وإذا لم يمكن أن يشبه بها فيجري الخ (قوله) فيما
أي معنى يعبر به أي بهذا المعنى أي بداله عنه أي عن معنى المحرف المعلوم من المقام فلا

يتأمل فيه وهو المحاكاة بين هذين العلامتين السيد السند والمحقق العبد فقد اختلف قولاهما رح السيد السند أن

ويلزم بثبوت الاستعارة في التعبيرات الاستعارية ٦٢ في معاني الحروف ومن الحواشي التي أئبتها في هذا المقام هذا ولم

يقسموا الجاز المرسل إلى
الاصلي والتبني على قياس
الاستعارة لكن ربما
يشهد بذلك كلامهم قال
في المفتاح ومن أمثلة الجاز
المرسل قوله تعالى فاذا
قرأت القرآن فاستعذ
بالله

الاستعارة في الفعل لا تحرى
في النسبة الداخلة في
مفهومه وصرح المحقق
العصدي بجرانها في اعتبار
النسبة الداخلة فيه
(قوله فلان الفعل موضوع
للنسبة الخ) للعلامة المحقق
منع ذلك وقد استدلل
الشارح في شرحه على
التخصيص بوجه آخر وهو
أن النسبة جزء من الفعل
فلا يستعار الفعل عنها
لأنه لما يكن موضوعا
لها فكان استعارته عنها
كاستعارته عما لا يملكه
بخلاف المصدر فإنه
لا يستعار الفعل عن معناه
بل يستعار عن معنى المصدر
لفظه ثم يشتق الفعل منه
وتسمى الاستعارة فيه
بثبوت المصدر ولا يمكن
مثله في النسبة (قوله
وأما الثاني) أي عدم
تمام تعليله قدس سره
لمنع جريان الاستعارة في

حاجة إلى تكلف المحشى (قوله ويلزم الخ) هذا جرى من الشارح على طريقة المصنف من
أن الاستعارة في الحروف بثبوت الاستعارة في متعلقاتها ولا فطريقة الشارح على ما صرح
به في رسالته الفارسية أن الاستعارة في الحروف ليست إلا بثبوت التشبيه الواقع في
المتعلق من غير أن يستعار المتعلق (قوله هذا) الأقرب أن هذا من كلام المصنف في
الحاشية وأنه اقتضاب عما قرره في المتن قريب من حسن التلخيص فهو هذا وإن اللطائف
أشربا بـ فهو فاعل فعل محذوف أي مضى هذا أو معقول فعل محذوف أي أفهم هذا
أو مبتدأ خبره محذوف أي هذا قد علم ويحتمل أنه من كلام الشارح وأنه مبتدأ مؤخر خبره
قوله من الحواشي فيكون قوله ولم يقسموا بدلا من هذا أو عطف بيان قال بس ويشهد
له ما ساق في الفريدة السادسة (قوله ولم يقسموا الجاز المرسل الخ) قال الغني لم يراده
أهل البيان وأما أهل أصول الفقه فقد تعرضوا لذلك فقد ذكر الفخر الرازي أن الفعل
والمشتق كاسم الفاعل واسم المفعول لا يدخلها الجاز بالذات وإنما يدخلها بالتبع للمصدر
الذي هو مشتق منه فان يجوز في المصدر يجوز فيهما وإن كان المصدر حقيقة فهما كذلك
وخالف في ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام والنقشواني فقالا أنه قد يقع في الفعل وغيره
من المشتق بدون وقوعه في المصدر واختاره صاحب جيع الجوامع ومثل ابن عبد السلام
لذلك بقوله تعالى ونادى أصحاب المحنة ونادى أصحاب الأعراف ونادى أصحاب النار
أي نادى واتبعوا ما تلو الشياطين أي نادى به بعض تصرف وفي حواشي حفيد السعد
في الكلام على توجيه القوم كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات والحروف بثبوت ما فيه
قوله وإنما يصلح للوصفية الخ فيه أن الجاز المرسل لا يتحقق إلا إذا انصف المعنى الحقيقي
بالمزومة فلا يجري ذلك أيضا في الأفعال والمشتقات الاتعالية اعتبار المزومة في المصادر
ولم يقل ذلك عن القوم أه وقوله بالمزومة أي أو اللازمة أو الكلية أو الجزئية أو
الحالية أو المحلية إلى غير ذلك وقوله في الأفعال والمشتقات أي والحروف وقوله في المصادر
أي والمتعلق وقال الغني أيضا هل يجري التقسيم إلى الاصلي والتبني في الترشيع والتجريد
أه قال تلميذه بس إذا كانا باقين على حالهما لا يجري ذلك فهما إذا لم يجوز حيث
وان كانا غير باقين على حقيقةهما وكانا مشتقين جرى ذلك فهما وقد أشار إلى ذلك المصنف
في الترشيع فيما سبأني في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال ذكر الاعتصام
ترشيعا لفعل الترشيع بالمصدر فتدبر أه بقي أن المصنف والشارح لم يذكر كون الجاز
المرسل في الحروف تبعا لانهما لم يتعرضا لدخول الجاز المرسل فيها وفي دخوله فيها خلافا
في الأصول مذكور في جيع الجوامع وغيره والمختار وجوده فيها كما في استعمال أدوات
الإنشاء في غيره فهو قول ترى لهم من باقية أي ما ترى (قوله إلى الاصلي والتبني) كان
الظاهر إلى أصلي وتبني ولعل اللام لترتين اللفظ كما في النهوي (قوله على قياس) صلة للنفى
لالتبني (قوله لكن ربما الخ) أقول إنما قال ربما إشارة إلى أن هذا لا شعار قد يمنع كما
سيفعل الشارح في قوله الآتي وفيه بحث الخ فعلم من هذا أن بحث الشارح الآتي لا ينهض
معارض القول المصنف لكن ربما الخ لأن فيه إشارة إليه بل لقوله يعني الخ فافهم (قوله

لا بد باعتباره النسبة وحاصل البحث على دليله أن قوله أن متعلق نسبة الفعل مطلق النسبة استعملت

استعملت قرأت مكان أردت القراءة لكون القراءة مسببة عن ارادتها استعمالا ٦٣ مجازيا يعنى استعمال المشتق بتبعية

المصدر وجوز في شرح
التلخيص أن يكون نطق
في نطق الحال مجازا
مرسلا عن دلت باعتبار
أن الدلالة لازمة لأنطق
فافهم يريد أنه بين علاقة
المجاز بين معنى المصدرين
دون الفعلين ويشعر ذلك
باعتبار العلاقة بين
المصدرين أولا وفيه بحث
لأنه نهى على أن العلاقة
باعتبار بعض أجزاء معنى
الفعل دون كل جزء

استعملت قرأت) استعملت بصيغة البناء لا فعول مسند الى قرأت بتأويل اللفظة أو الجملة
كذا في شرح المفتاح للسيد (قوله لكون القراءة مسببة عن ارادتها) أى فهو من
استعمال اسم السبب في السبب والقربى على ذلك قوله فاستعملنا لأن الاستعانة مقدمة
على القراءة بالفعل كما بينته السنة (قوله يعنى استعمال المشتق) هذا من كلام المصنف
يبين به وجه اشعار كلام صاحب المفتاح بما ذكره (قوله وجوز في شرح التلخيص) أى
كما يجوز أن يكون استعماله للدلالة بجامع الايضاح (قوله باعتبار أن الدلالة لازمة
للنطق) أى فيكون من استعمال الملزوم في اللازم وبحث في هذا اللزوم بان النطق قد
يوجد ولا توجد الدلالة كما لو نطقت بمهملا وأجب بان المهمل ساقط عن الاعتبار فلا
يرد أو المراد الدلالة ولو قلنا والنطق بالمهمل يدل على الناطق دلالة عقلية (قوله فافهم)
أى افهم وجه اشعار ما في شرح التلخيص بما ذكرنا أخذ من تبييننا وجه اشعار كلام
المفتاح وقد بين ذلك الشارح بقوله يريد الخ أى يريد المصنف بقوله فافهم فقول المصنف
فافهم حالة على ما بين به ما في كلام المفتاح وقيل أن قول المصنف فافهم إشارة الى البحث
الآتى وهذا مخالف لفهمه الشارح (قوله أنه) أى شارح التلخيص وارجاع بعضهم
الضمير الى كل من صاحب المفتاح وشارح التلخيص مع كونه تكلفا يؤدى الى لغو تقرير
الشارح بالنسبة الى كلام المفتاح لان المصنف أوضح الامر في عبارة المفتاح بقوله يعنى
استعمال الى آخره (قوله بين معنى المصدرين) لفظ معنى فى الذمخ بصيغة الافراد لكن
المراد منه التثنية (قوله ويشعر ذلك) أى التبيين (قوله وفيه) أى فى الاشعار المفهوم
من قول المصنف فى الحاشية لكن ربما يشعر بذلك كلامهم وما اعترض به المحشى على
المصنف من أنه بعد تسليم الاشعار المذكور لا يستلزم كون المجاز تبعا لان المصنف يلزم
فى التبعي أن يكون بتبعية استعمال المصدران كان مشتملا ولم يفهم مما تقدم استعماله
مدفوع بان الاستعمال الذى يلزمه المصنف تقديرى لا بالفعل كما مر بسطه (قوله وفيه
بحث) حاصله أنا لا نعلم أن تبيين صاحب المفتاح وشارح التلخيص العلاقة بين المصدرين
لاعتبارها أولا بين المصدرين وثانيا بين الفعلين حتى يؤخذ منه كون المجاز تبعا بل لان
العلاقة بين الفعلين باعتبار أحدهما الذى هو المادة وناقش فى ذلك الشيرازى
بان سياق كلام شارح التلخيص فى هذا المقام يدل على ما فهمه المصنف (قوله لانه) أى
الحال والشان وقوله به بصيغة المبني للجهول أى به فى كلام من تقدم ذكره وهذا المحل
أولى من جعل الضمير راجعا الى من ذكر من صاحب المفتاح وشارح التلخيص وجعل به
منها لافاعل الذى هو ضمير يعود الى من ذكر (قوله على أن العلاقة) أقول يعنى علاقة
المجاز فى قرأت ونطقت فالعهد الذى كرى صريحاً بالنسبة لنطقت لذكر علاقته بهذا
العنوان صريحاً بقوله سابقاً بين علاقة المجاز والذى كرى ضمناً بالنسبة لقرأت لان علاقته
وان لم تذكر سابقاً بهذا العنوان صريحاً لكن قوله لكون القراءة مسببة عن ارادتها
يتضمن أن علاقة قرأت المسببة فتأمل (قوله باعتبار بعض أجزاء معنى الفعل) هى
المحدث والزمان والنسبة ومراد به بعضها المحدث وأورد على الشارح أن محتاره كما قدمه أن

ممنوع أو باطل لانه أنواع
مخصوصة النسبة الى
الفاعل والنسبة الى المفعول
وغير ذلك وحيث كانت
مخصوصة ولها لوازم
مخصوصة صح تشبيه
بعضها ببعض فى تلك
اللوازم وينبئ عن عاها
الاستعانة لكن المانع
ما بينه أى الشيخ ونقلته
عنه فى الحاشية السابقة
(قوله لكن) هذه المناقشة
مع العلامة المحقق الخ
تزييف لكلام الماتن فى
حاشيته فانه مناقشة فى المثال
والمناقشة فى المثال ليست
من دأب المحصلين وفيه
انه يمكن جعل كلامه فى
الحاشية على وجه لا يكون
مناقشة فى المثال بان يقال
معنى قوله فان فيه إشارة
الى أن النسبة المجازية فيها الاستعانة نوع من النسبة دون النسبة فى التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى انه انكار

(وأنكر التبعة) قدم المفعول لانه ٦٤ من وضع الظاهر موضع الضمير لكان الالتباس فوضعه موضع

الضمير لأن الضمير كان متصلا وأوجب التقديم على الفاعل لعدم تعذر الاتصال فاحفظه فانه مكتبة جلية وفننا لاستخراجها (السكاكي وردها الى المكتبة) لا يرد نفسها الى المكتبة بل يجعل قرينتها مكتبة ويرد نفسها الى القنينة وما كان المقصود منهما قال (كما ستعرفه) لتتظريانه فان قات لا وجهه لانكار التبعة غاية انخراجها عن كونها متبعة

لكون متعلق نسبة بعض الافعال نوعا من النسبة حتى تجري فيها الاستعارة بل المعبر فيها مطلق النسبة فرجع الى انكار حريان الاستعارة في نسبة الفعل دون المناقشة في المثال غير انه يفهم عليه حينئذ ما فتحه على السيد السند من منع كون متعلق نسبة الفعل مطلق النسبة كما سبق الكلام فيه (قوله للاستعارة) في النسبة متعلق بالمثال (قوله) لان الفعل موضوع للنسبة الانشائية أي في ضمن وضعه لأني المطابق الذي هو مجموع المحدث والزمان والنسبة (قوله) كاستعاره رجه الله لارجه) أي لستعير الفعل الموضوع للنسبة الاخبارية المشتهرة

الاستعارة التبعة في الفعل انما كانت تبعة لان الالفاظ تمامه مستعار بتبعة خبره فعلى قياسه يقال هنا الفعل بتمامه مجاز مرسل تنبى لتبعة خبره وهو المادة الدالة على المحدث وأوجب بان بحث الشارح انما هو مع المصنف الذي لا يقول بذلك بل بتبعة المجاز المرسل في الفعل للتجوز في المصدر فهو بحث الزام لا تحقيق (قوله) وأنكر التبعة (السكاكي الخ) اعترض الزبيري على المصنف بان المناسب لاختصار هذه الرسالة أن لا يذكر هذا ما اكتماه بذكره فيما يأتي أو يستوفي الكلام عليه هنا حتى لا يحتاج الى الحالة على ما يأتي ولا الى اعادته فيما يأتي والجواب انه ذكر ذلك هنا استطراداً المناسبة مقام التبعة وأخر بسط ذلك الى محله ومثل هذا لا يعاب (قوله لانه) أي المفعول هنا من وضع الظاهر موضع الضمير أي من الظاهر الموضوع موضع الضمير أي المأني به بدلا عن الضمير فالإضافة في وضع الظاهر من إضافة الصفة الى الموصوف وقوله لكان الخ علة لوضع ومكان مصدر ميمي لكان التامة أي لوجود التباس المرجع به يره على تقدير الاتيان بالضمير لتقدم ذكر الاستعارة المطلقة والاصلية والتبعة الجارية في المشتقات والمجارية في الحروف وكل منها صالح لان يرجع اليه الضمير في بادئ النظر وقوله فوضعه موضع الضمير أي أتى به في محل الضمير فالوضع هنا ليس هو الوضع السابق ولا لازماله اذ لا يلزم من كون شيء بدل شيء أن يحل محله فلا تكرار في كلام الشارح والا لاثق بكونه من تبعة لتعليل قدم أنه عطف على وضع الظاهرية اويله باسم كالمعطوف عليه وقوله لان الضمير الخ علة لمحوذف يفهمه قوله موضع الضمير أي وانما كان هذا موضع الضمير لان الضمير الخ (قوله واجب التقديم) لا يلزم من كون الضمير واجب التقديم ان يبدله الظاهر كذلك اذ تقديم بدله مستحسن لا واجب وان أوههم كلام الشارح خلافه (قوله لعدم تعذر الاتصال) يظهر انه علة لكل من قوله متصلا وقوله واجب التقديم لان الضمير متى أمكن اتصاله بتقديمه على الفاعل وجب اتصاله وتقديمه كما هو مقرر في العربية (قوله لا يرد نفسها الخ) وانما ارتكب المصنف هذا التسامح اعتبارا للاصلين وهي التبعة والمكتبة واعراضا عن القرينتين (قوله بل يجعل قرينتها الخ) أشار الشارح بذلك الى اصلاح كلام المصنف بتقدير مضاف اما قبل الضمير في ردها أي ردها قرينتها واما قبل المكتبة أي الى قرينة المكتبة واما بتقدير عاطفين ومعطوفين أي ردها وقرينتها الى المكتبة وقرينتها على التوزيع الذي علمته وان كل المصنف في هذا التساهل على ما سمياني ولهذا قال كما ستعرفه ولا يخفى أن هذين الوجهين أوفق بالسياق من الاول اذ الكلام في رد التبعة نفسها الا في رد قرينتها فقط وقال الغنيمي معنى قول المصنف وردها الى المكتبة انه جعلها تابعة للمكتبة وقرينة لها خلافا لا لاقوم في جعلها قسمها مستقلة لا غير تابع فلا حاجة لما تكلفه الشارح وقد تبينه المحنى في حل هذه العبارة اه قال يس المحجج لشارح كلام المصنف في الفريدة الثانية من العقد الثاني اه (قوله لتتظرن بيانه) اللام للتعليل متعلقة بقال ويحتمل انها لا ترى انظر رأيها الطالب بيانه (قوله فان قلت الخ) شروع في دفع الاعتراض على المصنف في نسبته الانكار الى السكاكي مع ان

السكاكي

إذا احتمل كونها ممكنة لا يدفع احتمالها قلت يرجح الممكنة عدم ٢٥ كونها تابعة لاعتبار استعارة أخرى

والاعتبار المرجوح منه
عند ذوى العقول راجحة
وبنه فيما بعد على كون
الانكار انكارا مبنيا على
الرجحان لا على الإطلاق
لو كنت ذاتية (الفريدة
الثالثة ذهب السكاكي
الى أنه ان كان المستعار له
محققا حسا أو عقلا
فلاستعارة حقيقية)
ليكون المستعار له محققا
متيقنا (والا فتخيلية)
لبناء المستعار له على التوهم

السكاكي انما يختار رد التبعة اليها لانه سطلها من أصلها فقولها لا انكار التبعة أى
لنفسه انكار انجح وقوله غايته أى السكاكي أى غايته وقوله انما راجح أى التبعة (قوله
إذا احتمل كونها ممكنة) فله التسامح الذى ارتكبه المصنف فى قوله وردّها الى الممكنة
(قوله لا يرفع احتمالها) أى التبعة (قوله يرجح الممكنة انجح) هذا تمهيد للجواب ومحط
الجواب قوله والاعتبار المرجوح انجح (قوله لا اعتبار استعارة أخرى) هى استعارة المصدر
ومتعلق معنى المحرف على ماسبق (قوله وبنه) أى المصنف فيما بعد أى حيث قال فى العقد
الثانى واختار رد التبعة اليها وهذا جواب عما يقال ان التبادر من الانكار لا بطلان
لا التضعيف فإرادة التضعيف من الانكار تحتاج الى دليل وناقش الشيرازى فى دلالة
قوله اختار على ما ذكرناه كثيرا ما يستعمل أمثال هذه العبارة فى الوجوب ألا ترى أنه
لو قيل اختار السكاكي من القولين المشهورين فى التخييل كون التخييل عبارة عن ملابم
المشبه به المستعمل فى الامر الوهنى للشبه لم يقدح أحد فى هذا القول مع أن ما ذكرنا واجب
عنده قال وبالحجة لا دليل على أن رد التبعة الى الممكنة راجح عنده لا واجب الا أن يقال
يمكن أن يؤخذ ذلك مما ذكره نفسه من أن هذا الرد لتقليل الاقسام ولا يخفى أن تقليل
الاقسام ليس من الواجب غايته أن يكون سنة مؤكدة أه (قوله على الرجحان) أى
رجحان الممكنة لا البطلان أى بطلان التبعة أقول ولوقال على المرجوحية لا البطلان
أو قال على الرجحان لا الوجوب لكان أنسب ليكون كل من المثبت والمنفى فى جانب واحد
فاعرفه (قوله لو كنت ذاتية) لشرطية والجواب محذوف أى لا غنى عنى عن هذا الجواب
مثلا وجعلها للتمنى برده انها لا تكون للتمنى الا بعد ما يفهم التمنى كود واجب فتأمل
(الفريدة الثالثة) (قوله ذهب السكاكي انجح) اما غيره فلا يقول بالتخييلية بهذا المعنى
الذى ذكره السكاكي فالاستعارة التى هى قسم من الجازم القوى لا تكون عند غيره
الاتصافية وأما إطلاق الاستعارة على تخيلية السلف وممكنة المخطب فن الاش تراك
اللفظي كما تقدم (قوله محققا حسا) أى مدر كما تحققه ووجوده بأحس بان كان له وجود فى
العيان كالرجل الشجاع المستعار له الاسد وقوله أو عقلا أى أو مدر كما تحققه ووجوده
بالعقل بان كان له وجود فى نفس الامر لا فى العيان كدين الاسلام المستعار له الصراط
المستقيم فى الآية (قوله اسكون المستعار له محققا متيقنا) الموافق لمجمل المصنف قوله حسا
أو عقلا نعم القول محققا ان يكون قول الشارح متيقنا صفة كاشفة لقوله محققا فيكون
كل من قوله محققا وقوله متيقنا راجعا للمحقق حسا والمحقق عقلا وأما ما قاله المحشى من أن
قوله محققا متيقنا على ألف والذشر المرتب فلا يخلو عن نظر لانه يلزم عليه جعل المقسم
الذى هو محققا فى الفرد منه وهو المحقق عقلا والمراد بالمحقق المتيقن هنا ما يشمل
المظنون والمعتقد كما ستعرفه (قوله والا فتخيلية) قال فى التخصيص وفسر معنى السكاكي
التخيلية بما لا تحقق لعنا حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة أه أى هو صورة
وؤخذ منه أن المراد بالمحقق ما ليس بصورة وهمية فيدخل فى الحقيقة المجزوم والمظنون
فقط ما لم يشي قاله يس * أقول ظاهرا إطلاقه المجزوم والمظنون شمولهما المطابق منهما

بالمطابقة واللامطابقة
للنسبة الانشائية لمشابهة
النسبة الثانية بالاولى فى
المطابقة أى الحصول الذى
يناسب ادعاؤه فى المقام
تقولا وقوله واستعارة
قوله فليتبعوا أمثال الاستعارة
الفعل الموضوع للنسبة
الانشائية المشتهرة بالوجوب
للنسبة المخبرية الاستقبالية
لمشابهة الثانية للاولى فى
الوجوب بمعنى الجزوم
فليتبعوا بمعنى يتبعوا أى
يجل وينزل كما هو ظاهر
(قوله ولما كان متعلق
معنى المحرف) بيان من
الشارح لا ارتباط المتن بما
بعده والوجه فى كون
متعلق معنى المحرف ظاهرا
فيما ذكره ان معنى المحرف

نسبة مخصوصة جزئية وكل نسبة جزئية كذلك لا بد فى تعلقيها من طرفين متعلق بهما فاذا

لها ولما كانت المحملة
لها لا تخرج عنها ما جعل
ما لالقسم الا انحصار
في الحقيقة والتخييل
وانما قال (وستنكشف
لك حقيقةها) اشارة الى
ما سيذكره من انها القرينة
للاستعارة المكنية

ذكر المتعاقب تبادر الذهن
الى ما هي متعلقة به ولا بد
لها منه غير ان تخصص
صاحب التخصيص المتعلق
بالمجرور على هذا غير ظاهر
ولعله اشارة الى ما استخرج
بالتعبير بالتوهم حيث قال
حتى توهم صاحب
التخصيص انه في لام التعليل
مجرورة (قوله ورد الخطأ
المطلق) الوجه في كونه خطأ
مطلقا انه لا تكون الاستعارة
في المحرف تبع الاستعارة
في المجرور اذ الوجدان
يكذب فانه اذا قيل خفت
من الاسد أي الرجل
الشجاع فقد استعير المجرور
ولم يلزم منه الاستعارة في
من المحرفة (قوله ما يعبر
به عنه من المعاني المألفة)
الضمير المجرور بالباء راجع
الى ما ذكره من معنى الجمع
الى معنى المحرف (قوله حتى
لزمهم كون المحرف
محازات لاحقائقها) اذ
لا يستعمل المحرف في تلك الدلالة الى المألفة بل لا يصح والالم يمكن حينئذ حروفا بل يلزمهم

للاواقع وغير المطابق ولا بعده وبقي الموهوم والمشكوك فيه وقد يقال الظاهر ان ما ل
امر المستعير فلهما ان يعتمد على التوهم والتخييل فيكونان من التخيلية فتأمل (قوله
والخيال) كذا في بعض النسخ بخيبة واحدة وعليه يظهر ما قيل انه عطف نفسه على
التوهم دفع به توهم ان المراد الطرف المرحوح وفي بعض النسخ والخيال بخيتين وهو
انسب بلفظ التخيلية والمراد به تخيل القوة الخييلة للانسان والعطف عليه من عطف
السبب على السبب كما يفهم من توجيه بعضهم جمع الشارح بين التوهم والخيال وهو
حسن واحسن منه قول بعضهم انما جمع بينهما لان المستعار له امر اخترعته الخيلة باعمال
الوهم اياها فان للانسان قوة شأنها تركب المتفرقات وتفرق المركبات اذا استعملها العقل
تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى خييلة فلما كان حصول هذا المعنى المستعار له
باختراع الخيلة بسبب اعمال الوهم اياها جمع بين التوهم والخيال وانما سميت تخيلية
ولم تسم توهمية اعتبارا للباشر دون المنسب (قوله وهذا) أي التقسيم الى قسمين (قوله
والافاقية الخ) أي ان لا نقل ما قاله المصنف زبدة ما ذكره السكاكي بان قلنا انه عنه لم
يصح اذ القسم الخ (قوله تحقيقية الخ) أقول هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره والاقسام
الثلاثة تحقيقية الخ ولا يصح كونه بدلا أو عطف بيان من ثلاثة كما لا يخفى على النبيه
(قوله ومحملة لهما) بان يكون المستعار له فيها من قبيل المحقق باعتبار ومن قبيل الخيال
باعتبار آخر فهي ذات وجهين باعتبارين مختلفين يدل على هذا المعنى عبارة الفتح ونصها
واحتمالية وهي ان يكون المشبه المتروك صالحا لمل تارة على ماله تحقيق وتارة على ما ليس
له تحقيق اه فليس المراد بالخملة لهما ما كان المستعار له فيها مشكوكا فيه هل هو
محقق أو مخيل حتى يرد اعتراض المحشى على قول الشارح ولما كانت المحملة لهما
لا تخرج عنهما بان كون المحملة لهما غير خارجة عنهما ليس نظا لران المشكوك في
كونها احداهما الا يصدق عليها ان المستعار له فيها محقق ولا أنه مخيل ومثال المحملة

قول زهير

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله * وعزى افراس الصباور وراحله

أراد ان بين انه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والغبى وأعرض عن معاودته
فشبه في نفسه الصبا بجمجمة من جهات المسير كالبحر والتجارة قضى منها الوطرا فاهملت
آلاتها ووجه الشبه الاشغال التام وركوب المسالك الصعبة فهذه استعارة بالكتابة
وأثبت للصبا بعض ما يخص تلك الجمجمة أعنى الافراس والرواحل فالافراس والرواحل
محملة ان تكون استعارة تخيلية ان جعلت استعارة لامروهي شبيهة بالافراس
والرواحل الحقيقية فتدبر ثبوت الصبا ويحمل ان تكون استعارة تحقيقية ان جعلت
مستعارة لامر محقق حسا أعنى الاشياء التي تكون اسبابا لاتباع التي كالمال والمثال
والاعوان أو عقلا أعنى دواعي النفس وشهواتها والقوى الناجمة لها في استيفاء الاذات
(قوله من انها القرينة للاستعارة المكنية) المراد انها تكون قرينة للمكنية لانها عبارة
عن قرينة المكنية فلا يفتقران وان تبادر هـ ذامن الشارح لان السكاكي مصرح بان

الخيالية

لا يستعمل المحرف في تلك الدلالة الى المألفة بل لا يصح والالم يمكن حينئذ حروفا بل يلزمهم

كما في أظفار المنية فان الاظفار استعملت في أمور تخيلت وتوهمت ٦٧ في المنية شبيهة بالاظفار بعد تشبيهها بالسبع

وتزليها منزلة والى ما يأتي من تزييفها بأنه تعسف لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات الاظفار التحقيقية لها محازا فتوهم شبيهة بالاظفار فيها واستعمال الاظفار فيه لتخصيل القرينة الممكنة خروج عن الطريق المستقيم (الفريدة الرابعة الاستعارة) ان لم تقترن بما يلازم شيئا من المستعار منه والمستعار له فطلقة (المراد بالاقتران بما يلازم الاقتران بما يلازم مما سوى القرينة كما يبينه والافا القرينة مما يلازم المستعار له

حكمة استعمال المحرف في المستعمل المفهومية اذ يكفي في صحة الاستعمال علاقة الوضع وهي موجودة وكونه مخالفا لشرط الواضع لا ينافي صحة الاستعمال وصحة استعمال المحرف في المعنى الاسمي ظاهر البطلان (قوله جعل الموضوع له المجزئات المخصوصة) فيه انه كثيرا ما يستعمل في نسب كلمة كما اذا قيل السير الى المسجد خيبر من السير الى السوق فان النسبة التي هي مدلول الى في المثال متباعدة النسبة السير الى المسجد سواء كان السير من زيدا وعمر واد

التخيلية لا تستلزم الممكنة بل قد توجد بدون الممكنة كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان وبان الممكنة لا تستلزم التخيلية بل قد توجد بدون التخيلية بان تكون قرينة الممكنة أمرا محققا كالانبات في انبت الربيع البقل والحزم في هزم الأمير الجند وبهذا رد السعد التفتازاني مافي التخصيص من حكاية الاتفاق على بطلان وجود الممكنة بدون التخيلية (قوله كما في اظفار المنية) يعني في المثال المشهور اى اظفار المنية نشبت بفلان والافا اظفار المنية في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان ليست قرينة للممكنة فالاضافة للعهد كذا في المحشى * وأقول هذا انما يحتاج اليه اذا كان التمثيل للتخيلية بقيد كونهما قرينة للممكنة وهو غير متعين بل يحتمل انه تمثيل من الشارح للتخيلية عند السكاكي لا بهذا القيد قد تبر (قوله استعملت الخ) من جملة ما سيذكره المشار اليه (قوله في المنية) ظرف لغو متعلق بالفعلين على التنازع أو مستقر حال من الضمير في أحدهما وحذف مثلها من الآخر لدلالة عليه لافي الفعلين على التنازع لانه لا يجي في المحال (قوله شبيهة) نعت ثان لا مور وقوله بالاظفار اى الحقيقة وقوله بعد تشبيهها اى المنية ظرف لاستعمات (قوله والى ما يأتي من تزييفه) * أقول لو قال ومن تزييفه لكفاء لا غناء وقوله سابقا الى ما سيذكره عن قوله هنا الى ما يأتي (قوله مجازا) متعلق بقوله اثبات اى مجازا عقليا (قوله فتوهم الخ) اى واذا كانت القرينة حاصلة بمجرد الاثبات فتوهم الخ وقوله بالاظفار اى الحقيقة وقوله فيها اى المنية متعلق بتوهم أو حال من الاظفار (قوله واستعمال الاظفار) اى لفظ الاظفار والظواهر انه بالرفع عطفا على توهم وليس بالجر عطفا على شبيهة لاقتضائه أن الاستعمال متوهم مع انه محقق عنده وقوله فيه اى الشبيه وقوله لتخصيل الخ علة للتوهم والاستعمال المذكورين وقوله خروج خبر عن توهم واستعمال وأفرده لانه مصدر

(الفريدة الرابعة) (قوله الاستعارة) بمعنى الكلمة المستعملة في مشابهة ما وضعت له وقوله ان لم تقترن بما يلازم اى بدال ما يلازم أو بلفظ يلازم مدلوله وقوله من المستعار الخ من تعضية والمعنى ان لم تقترن بما يلازم شيئا من هذين الشئين اى شيئا هو بعض هذين الشئين هذا احسن ما قيل هنا وانما قدم المصنف المطلق لانها كالجزء من المرشحة والمجزئة والمجزء سابق على الكل ولان العدم سابق على الوجود ومنهم من قدم المرشحة لانها اشرف ولان عدم الاقتران انما يعقل بعد تعقل الاقتران لان سلب الشئ انما يعقل بعد تعقل ذلك الشئ (قوله المراد بالاقتران بما يلازم الخ) كان الاخصر والواضح أن يقول المراد بالملازم مما سوى القرينة وقوله مما سوى القرينة اى المعينة كما سيوضحه (قوله كما يبينه) بياها الغيبة يعنى أن القرينة على هذه الارادة قوله في آخر الفريدة واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة الخ (قوله والافا القرينة الخ) اى وان لم يقيد بما مر لم يستقم كلامه لان القرينة مما يلازم المستعار له واذا كانت كذلك فلا توجد استعارة مطلقة اذ لا تخلو استعارة من القرينة وكان الاولى كما قال المحشى حذف قوله المستعار له ليشمل قرينة الممكنة على طريقة السلف فانها من ملازمات المستعار منه (قوله

فهرهما وكذا يتناول النسب المتفاوتة بحسب الاوضاع والازمان كنسبة السير البطي والسير السريع والسير الواقع

فلا توجد استعارة مطلقة لا يقال الاستعارة ٦٨ باعتبار القرينة لا تقترب بما يلائم المستعار له بل تقترب بما

يلام ما يصير مستعاراً له
 باقتراح القرينة لا نأقول
 الاستعارة تحقق بالقرينة
 المانعة عن ارادة المعنى
 الموضوع له وملائم المستعار
 له القرينة المعنية فلا استعارة
 باعتبار القرينة المعنية المعينة
 مقتربة بما يلائم المستعار
 له فلا بد من التقيد (نحو
 رأيت أسداً) الأولى تقييده
 بالوصف بالرمي لثلاثتهم
 أن الاطلاق مشروط
 بانتفاء القرينة (وان
 قرنت بعلام المستعار منه
 فرسعة نحو رأيت أسداً
 له لبد) اللبد على
 وزن عـ لم الشعر المتزق
 بعضه ببعض جداً والبد
 شعر الأسد المتلبد في
 رقبته ويقال للأسد بدو
 لبد والبد كمنب جمعها
 (أظفاره) جمع ظفر (لم
 تقلم) من التقليم بمعنى القطع
 نهاراً والواقع ليلاً فظهر أنها
 كلمة صادقة على كثيرين
 (قوله وجعل تلك المطلقات
 تعبيرات للجزئيات أحضرت
 بها عند الوضع لها) في كون
 المعاني المطلقة معبراً بها نظر
 لأنه إذا كان الموضوع
 له كل فرد من الابتدات
 الخاصة فالعلة الملاحظة
 مفهومة الابتداء الخاص
 لا الابتداء المطلق إلا أن

فلا توجد استعارة مطلقة (أي لا مصرحة ولا ممكنة بل المصرحة وممكنة السكاكي بدأ
 مجردة وممكنة السلف بدأ مرشحة قال المحشي وفيه نظر إذا القرينة في المصرحة قد تكون
 حالية فتوجد المطلقة حينئذ اهـ وقد يقال المراد فلا توجد استعارة مطلقة قرينتها اللفظية
 (قوله لا يقال الخ) حاصل السؤال منع الاحتياج إلى التقيد السابق بمنع كون القرينة بما
 يلائم المستعار له مستنداً بان المصنف جعل المقترب بعلام المستعار منه والمستعار له وكل
 من المستعار منه والمستعار له وصفاً إنما يتحقق حقيقة بعد تحقق الاستعارة وهي إنما
 تتحقق بالقرينة وقبل تحققها لا يطلق على المقترب بعلامه أنه مستعار له أو مستعار منه إلا
 بمجرد الأول * وحاصل الجواب تحرير الدعوى وبيان أن المراد بالقرينة في كلامنا القرينة
 المعنية للمراد وما ذكره السائل إنما هو في القرينة المانعة قال الوسطاني لا يقال قد تكون
 المانعة هي المعنية ببعضها فلا حاجة حينئذ إلى ذلك التقيد لا نأقول يكفي لوجوب
 التقيد ثبوت ما عدا هذه الصورة ولو مرة واحدة (قوله باعتبار القرينة) الظاهر أن الباء
 سببية متعلقة بتقترن أي الاستعارة لا تقترب بما يلائم المستعار له بسبب اعتبار القرينة
 ملائمة إذا المستعار له لم يتحقق لانه إنما يتحقق بالقرينة وقوله باقتراح الباء سببية أيضاً
 متعلقة بصير (قوله وملائم المستعار له) القرينة المعنية بمعنى الملائم الذي أخرجناه بالقدم
 السابق القرينة المعنية أما المانعة فهي خارجة بمقتضى المتن كما ذكره السائل (قوله مقتربة
 بما يلائم المستعار له) أي فلو لا التقيد لدخلت في المجردة مع أنها مطلقة هذا ما ذكره
 الشارح هنا واختار بعضهم أنها مجردة وأتسم مال الزبياري وذكر الشارح في رسالته
 الفارسية أن المجردة هي التي ذكرها ملائم المستعار له سواء كان الملائم قرينة أو زائداً
 عليها وان المطلقة ما لم يذكر معها شيء من الملائمات مع كون قرينتها حالية فالمازاهب ثلاثة
 اشتراط زيادة التجريد على القرينة المانعة والمعينة وهو ما للشارح هنا واشتراط زيادته
 على المانعة فقط وهو ما لبعضهم وعدم اشتراط زيادته على واحدة منهما وهو ما للشارح في
 رسالته الفارسية (قوله الأولى الخ) يقال علمه لوقيدته لتوهم أن الاطلاق مشروط بذكر
 القرينة فكان الأولى أن عمل بمثلين وقوله بانتفاء القرينة أي اللفظية كما هو ظاهر وفيه
 إشارة إلى أن قرينة هذا المثال حالية (قوله فرسعة) الترشيع في الأصل تقوية الولد باللبن
 فلهذا قيل لا حتى يقوى على المص والترشيع الاصطلاحى تقوية للاستعارة (قوله اللبد على
 وزن علم الخ) إنما أتى بهذا مع أنه لا يناسب ما نحن فيه استقفاء المقام (قوله على رقبته)
 في المطول لبدة الأسد ما تلبس من شعره على منكبيه وفي الأطول اللبدة الشعر المتراكب
 بين كفي الأسد ولا تنافي بين العبارات الثلاث لأن الرقبة بين الكتفين وما على الرقبة قد
 تمتد إلى المنكب على أن ما قارب الشيء يطى حكه (قوله جمعها) أي اللبد (قوله جمع
 ظفر) بضمين وضم فسكون وبكسر فسكون وبكسر تن وفه لغة خامسة أظفور
 كما سبوع وجمعها أظفيرة وأفصح الانفات الخمس أولها كذا في المصباح (قوله بمعنى
 القطع) الأولى بمعنى التقطيع وعبارة المطول التقليم مبالغة القلم وهو القطع قال بعضهم
 يحتمل أن تكون المبالغة في قوله لم تقلم راجعة إلى النفي كما في قوله تعالى وما ربك بظلام

يقال إذا صبر عن الأفراد لا ابتداء الخاص فقد عبر في ضمه بالابتداء المطلق فان صدق الاختصاص

جعلوا قوله له ليدترشحا لان البديلايم المشبه به ومن خواصه وكذا ٦٩ اظفاره لم تقلم لان عدم تقليم الاظفار اخص

به لا يقال في قوله اظفاره
لم تقلم شائبة تجريد لان
الوصف بعدم تقليم الاظفار
انما يتعارف فيما هو من
حاله تقليم الاظفار وهو
الانسان لانا نقول توهم
شائبة التجريد باعتبار
أصل اللغة لا باعتبار ما هو
المراد المتعارف من تقليم
الاظفار لانه كناية عن
الضعف

يستلزم صدق الاعم تأمل
أو يقال ان مفهوم الابتداء
المخاص مطلق بالنسبة الى
ما تحتته من الافراد التي
وضع الحرف بازائها (قوله
وايكونه الحق الحقيقي
بالاعتبار) سماه حقا
حقيقا لا باعتبار ما ورد
عليه مما سبق منا تقريره
عن قريب لما أنه قد أجاب
عن الاراد المذكور في
شرحه على الرسالة الوضعية
العضدية بما حاصله منع
صدق النسبة التي طرفها
مطلق السرا التي هي مدلول
الى في قولنا السرا الى
المسجد خير منه الى السوق
على كثرين مستد لان
النسبة في غير الطرف
فالنسبة التي هي طرفها
مطلق السرا لا تصدق على
النسبة التي طرفها سريز

للعبدوان تكون راجعة الى الاثبات فالكلام على الاول للبالغة في النفي وعلى الثاني
لنفي البالغة والاول هو المناسب لمقام المدح (قوله جعلوا الخ) يعني ويؤخذ من هذا الجمل
انه ليس مقصود المصنف ان اترشح انما حصل بمجموع الامرين كما قد يتوهم من كلامه بل
كل منهما ترشيح وانما جمع المصنف بينهما لتلميح القول الشاعر

لدى امدساكي السلاح مقذف * له ليدأظفاره لم تقلم

فغرض الشارح بيان ما قاله علماء الفن انزل عليه كلام المصنف الذي قد يتوهم منه
خلافه وقال الشرا ملسي ليس غرضه منه التبري بل الاشارة الى ان المجعول ترشحا هذا
اللفظ لا قوله اظفاره الخ اه وعلى هذا فقول له وكذا اظفاره لم تقلم أي فانه ترشيح وليس
المراد فانهم جعلوه ترشحا ومع كون الغرض منه هذه الاشارة على ما قاله الشرا ملسي لا بد
في حسن وقع كلام الشارح مع اثنين من كونه للاشارة الى ما رأيضا من انه ليس مقصود
المصنف الخ (قوله ومن خواصه) عطف خاص على عام أو ملزوم على لازم قال الهوتى
وكون ملايم المشبه به من خواصه ايس شرط في الترشيح بذل جعل اظفاره لم تقلم ترشحا
مع كونه كناية اخص به أي بالمشبه به الذي هو الاسد أي اتم فيه وأقوى وان شارك في
ذلك كثير من السباع يعني وانما الشرط كونه مما لا يوصف به المشبه (قوله لا نقول) نفي
بمعنى النهي وفي بعض النسخ لا يقال وقد منع وارد على قوله لان عدم تقليم الاظفار اخص
به وحاصله لا نسلم كونه اخص به ولا من خواصه بل لا نسلم وجوده فيه بل نقول هو من
خواص الانسان المستتار له لان الوصف بعدم تقليم الاظفار انما عهده فيما حاله تقليمها
وهو الانسان (قوله شائبة تجريد) فيه انه على تسليم كون الوصف بعدم تقليم الاظفار من
ملايمات الانسان يكون قرينة لاستعارة في المثال المذكور لا تجريدا اذ ليس في المثال من
ملايمات المشبه سواه الا ان تعتبر القرينة فيه حالة * أقول بقي شئ آخر وهو ان ما ذكره
بقتضي ان قولنا اظفاره لم تقلم تجريد محض لأن فيه شائبة تجريد فقط * والجواب انه انما
قال شائبة تجريد نظرا لما سبكه في الجواب وشائبة قال في المصباح يجوز ان يكون
ما اخذوا من شائبة شوا من باب قال خلطه ويكون فاعلة بمعنى مفعولة مثل عيشة راضية اه
باختصار أقول على هذا ان تكون اضافة شائبة تجريد من اضافة الصفة الى الموصوف
وانظر لاى معنى تاء شائبة فانه لا يظهر كونها للتأنيث ولعلها لا لوحدة أو المبالغة فتأمل (قوله
انما يتعارف فيما هو من حاله الخ) أي لان الشئ انما يتعرف عما هو من شأنه لان نفي الشئ
عما ليس هو من شأنه لا فائدة له لانه من المعلومات كقولك الحجر لا يصبر وان كان النفي
معه في نفسه (قوله لا باعتبار ما هو المراد المتعارف الخ) أي وهذا الكلام مستعمل على
اعتبار العرف وقوله من تقلم متعلق بالمراد والمتعارف وقوله لانه كناية عن الضعف علة
لنفي أعني قوله لا باعتبار الخ أي لان تقليم الاظفار في العرف كناية عن الضعف فيكون
عدمه كناية عن القوة فلا يكون فيه شائبة تجريد والكتابة في كلامه يصح ان يراد بها
الكتابة الاصطلاحية وان يراد بها العبارة وأورد على جوابه انه على تسليم خروج اظفاره
لم تقلم بهذا المعنى عن كونه ملايما للمشبه لم يدخل في ملايم المشبه به بل هو مشترك بينهما

وان كان مطلق السرا فاعلى سريز فان نسبة المطلق الى شئ مباين لنسبة فرد منه اليه (قوله لان المشبه به هو المحكوم

في شروح الكشاف قال فلان مقلوم ٧٠ الاظفار اى ضعيف (وان قرئت بملايم المستعار له فمجردة) لتجريد ها

فكيف يكون ترشيحا الا ان يقال ان القوة اخص بالمشبه به والى خدش الجواب بهذا البحث أشار الشارح بقوله على ما في بعض النسخ فتأمل كذا في الزبياري وقال الشيرازي فيه اى في جواب الشارح انه كما يجوز ان يكون الترشيح مستعملا في غير ما وضع له كما سيجي في المتن يجوز ان يكون التجريد مستعملا في غير ما وضع له كما سيذكره الشارح فاستعمال عدم تعليل الاظفار في القوة لا ينافي التجريد لا يقال ما سيذكره الشارح في التجريد انما هو استعماله في لازم المشبه به بطريق المجاز دون الكناية والكلام هذا في الاستعمال بطريق الكناية لا نأقول اذا لم يمنع المجاز مع كون قرينته مانعة عن ارادة الموضوع له عن التجريد فالكناية اولى بذلك ويمكن ان يكون امره بالتأمل لما ذكرناه (قوله في شروح الكشاف) بمعنى حواشيه استثناف قصده الاستدلال على ما ذكره (قوله لتجريد ها) اى الاستعارة المجردة عن بعض مبالغة كاثثة في الاستعارة المقابلة لها وهى المطلقة والمرشحة ولهذا اظهر ولم يقل فيها وبعضهم لما لم يفهم المحل على ما ينبغي قال صوابه عن بعض مبالغة في التشبيه بدل الاستعارة (قوله لانه) غلة التجريد ها عماد كرو الضمير يرجع الى المستعار له وقوله بذ كرملايم المشبه كان مقتضى الظاهر ان يقول بذ كرملايم لان المشبه هو المستعار له وقال بعضهم انما قال ملاميم المشبه لان المستعار له قد يكون غير المشبه كما في مكينة السكاكى فانه المشبه به مع انه لا يبعد عن دعوى الاتحاد الا بذ كرملايم المشبه وقوله ابعده اى بعيدا كما في الشيرازي وقوله الذى في الاستعارة اى مطلقا اذ مطلق الاستعارة مبنى على دعوى الاتحاد وان كان التجريد به بعده هذه الدعوى وقوله ومنه عطف على في الاستعارة والا قرب معنى ان الذى صفة لدعوى وان الضمير في منه يرجع الى دعوى وتذكر الصفة والضمير لا كدساب دعوى التذكير من المضاف اليه وقال الشيرازي يمكن ان الصفة والضمير للاتحاد بملاحظة تقيده بالدعوى اى الاتحاد الادعائى اه مع زيادة (قوله شاكى السلاح) اى حاد السلاح قويه في القاموس الشوكه السلاح او حدة ومن القتال شدة بأسه ثم قال ورجل شاك السلاح وشائك وشوكه وشا كيه حديده اه يعنى ان اسم الفاعل من الشوكه الذى اصله شاوك اما ان تحذف عنه التى هى الواو لتقل الواو المكسورة فيقال فلان شاك السلاح بضم الكاف مخففة او تقلب همزة كما في قائل وخائف فيقال شائك السلاح وهذا هو القياس او تحذف الالف قبلها مجعولا كحذر صيغة مبالغة فيقال شوك السلاح او تقلب قبلها مكايما يجعلها بعد الكاف فيصير شاكو فتقلب الواو باء لوقوعها متطرفة اثر كسرة واما شاك السلاح بتضعيف الكاف وقد تخفف عنه لابس السلاح قال في ضياء المحلوم شك الرجل في سلاحه اذا لبس شكته فهو شاك السلاح وقد تخفف اه وقوله اذا لبس شكته هو معنى قول القاموس اذا دخل في سلاحه اذا الشكة بكسر الشين وتشد الكاف السلاح كما في الصحاح والقاموس وغيرهما اذا علمت ما تقدم علمت ان تفسيرا لشارح فيما ياتي شاكى السلاح بنام السلاح لا توافق ما في كتب اللغة * اقول يمكن التوفيق بان المراد تمامه كما بان يكون حاد اقويا فانهم واعتبر ضم ثميل المصنف بان شاكى السلاح قرينة لا تجريد * واجيب باعتبار القرينة

من بعض مبالغة في الاستعارة لانه صار بذ كرملايم المشبه ابعده من دعوى الاتحاد الذى في الاستعارة ومنه تنشأ المبالغة (فخورايت اسدا شاكى السلاح) وقد يجتمع الترشيح والتجريد

عليه بمشاركة المشبه في امر هذا عما وقع في المطول ومتن المفتاح من ان التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه لانه يتجه عليه ما أورده المحقق التفتازاني فيما كتبه على حاشية المطول من ان المدعى هو ان الحروف لا تقع مشباها ومقتضى الدليل انه يمتنع وقوعها مشبهة فلا يثبت الدليل على المدعى ويحتاج في دفعه الى ما ذكره السيد السند في حاشية المطول وشرحه على المفتاح من ان اقتضاه التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكما عليه * اقول ويرد على ما ذكره السيد السند منع اقتضاء المحكم الضمني على الثنى استقلاله فلعل هذا

وجه عدوله ويعد برده ان عمالا يدمن في التشبيه بملاحظة انصاف المشبه بوجه الشبه ومشاركة المشبه به فيه

السلاح كثير اللحم والمقذف
اسم مفعول من التقذيف
بالقاف والذال المعجمة
مبالغة في القذف بمعنى
الرمي كأنه رمى باللحم فالتقسيم
اعتباري (والترشيح أبلغ
لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه) اسناد الابلغة
الى الترشيح مجازي من
قبل الاسناد الى السبب
والآفالا ببلغ من البلاغة
هو الالكلام ومن المبالغة
هو المتكلم (والاطلاق
أبلغ من التجريد)

فهو اما ملاحظة المشبه به
بعنوان ان المشبه بشاركه
في وجهه الشبه فمما يمنع
توقف التشبيه عليه وان
سلم ملاحظته بهذا
العنوان فلا شك انه لا يلزم
ملاحظته على هذا الوجه
اصالة بل غاية ما في الباب
أن يكون ضمنا وتقدم منع
اقتضاء الحكم الضمني على
الشيء استقلاله (قوله فيما
يعبر به عنه) الجور والاول
عائد على ما والثاني على
معاني المحروف وتذكيره
باعتبار كل واحد أو أنه
عائد على المشبه به على
طريقة الاستخدام فان
المراد بالمشبه به حيث ذكر
ما فيه معاني المحروف
الحصول هكذا قاله لو كانت

فهو حالة (قوله كافي قوله لدى أسد الخ) فالقرينة لدى بتقدير ان لدى أسد أو حالة
وشاكي السلاح تجريد له ليد وأظفاره لم تقلم ترشيحان وأما المقذف فان أريد به كثير اللحم
أى عظيم الجثة كما قال الشارح كان ملاعلا للطرفين فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا وان براد به
الذى رعى بنفسه في الوقائع كثيرا سواء كان بالآلة حرب أو لا فكذلك وان براد به الذى رعى
بنفسه فيها كثيرا بالآلة حرب فيكون تجريدا كذا في شرح شيخنا وعلى الوجه الأخير يكون
في البيت تجريدا وترشيحان وعلى الأولين يكون الترشيح أكثر فترجح جانبه * وأقول
يصح أن يراد به الرمي كثيرا من بعد خوفه منه باللحم لبا كانه فيكون ترشيحا وفي قوله له ليد
مما لفتنا الاول من حيث جعله ذا ليد كثيرة حتى كأنه أسود لا أسد واحد الثانية من جهة
تقديم الجار والمجرور المفيد اختصاص اللدبة وتقدم ما في قوله أظفاره لم تقلم (قوله كانه
رمى باللحم) لوزاد كثيرا لكان مناسباً للصيغة المبالغة والمعنى كانه رعى باللحم وصار ذلك
اللحم جزءاً منه ف عظمت جثته (قوله فالتقسيم اعتباري) تفريع على قوله وقد يجمع الترشيح
والتجريد أى مبنى على اعتبار المعتبر فهو غير مانع لاجتماع الاقسام لاحقيق يمنع اجتماعها
(قوله والترشيح أبلغ) أى من غيره منفرداً ومجتمعا لكان سبباً فى قربا ان الترشيح قد يكون
من حيث اللفظ دون المعنى وكذلك التجريد فهل أبلغية الترشيح على التجريد فى هذه الحالة
أضاً أم تخص بما اذا كان الترشيح ترشيحا لفظا ومعنى والتجريد تجريدا لفظا ومعنى توقف
فى ذلك الشيخ الغنيمي واستظهر بس الاول (قوله لاشتماله) أى دلالة فى كلامه استعارة
تصريحية فى الاشتغال ويحتمل انه شبهه فى النفس الدال والمدلول بالطرف والمظروف على
طريق الاستعارة المكتبة ورمز الى ذلك بالاشتمال (قوله من قبيل الاسناد الى السبب)
خبر بعد خبر والسبب هو الترشيح قال الشبرا مى وفى جعل الكلام مسببا نظرا لما
المسبب كونه أبلغ (قوله هو الكلام) أى والترشيح المحكوم عليه بالابلغة لا يلزم أن
يكون كلاما بل منه ما هو مفرد والمحصرا فى أى بالنسبة الى الترشيح والافلا بلاغة
بوصفها المتكلم أيضا (قوله ومن المبالغة) فيه أن هذا الاحتمال غير جائز فان أقبل
التفضيل لا يصاغ قياسا الا من الثلاثى * وأجب بأن ذكره من باب التنزل وتوسيع الدائرة
ولا يلزم منه التجوز ولهذا قدم الشارح الاحتمال الاول وان كان قوله على تحقيق المبالغة
فى التشبيه أنسب على ما قاله الشبرا مى يكون أبلغ من المبالغة وان جاز كونه وجهها
لكون الترشيح أبلغ من البلاغة وقال الوسطانى لقائل ان يقول الدليل لا يلزم الاول لان
مدار البلاغة على مطابقة مقتضى الحال لا على الاشتغال على تحقيق المبالغة فى التشبيه
فاذا اقتضى الحال التجريد فهو أبلغ وله هذا اختيار التجريد فى قوله تعالى فاذا دعا الله لباس
المجوع والخوف على الترشيح كما حققه التفتازانى * والجواب ان الكلام فى الابلغة لا فى
أصل البلاغة وهو الذى يدور على المطابقة فى حصلت حصل ومعنى انتفت انتفى أما
الابلغة فتدور على زيادة الاعتبارات ولا شك ان ما شتمل على تحقيق المبالغة تحقق فيه
زيادة الاعتبارات فالمراد ان الترشيح فى مقامه بل الكلام المشتمل على الترشيح له مرتبة من
مراتب البلاغة أعلى من مرتبة أخويه فتأمل اه (قوله هو المتكلم) المحصر مبنى على ما هو
وغيرها فان قوله لان المشبه به هو المحكوم عليه الخ إشارة الى كبرى قياس صفراء سهلة الحصول هكذا قاله لو كانت

الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قريبة المصراحة تجريدا (نحو رأيت أسدا برعى) ولا قريبة المكنية ترشيفا (والالم توجد استعارة مطلقة ويستفاد من كلامه أنه لو لم تستطر زيادة التجريد والترشيح على تمام الاستعارة لكان التخيلية ترشيفا وليس كذلك مطلقا لأن الترشيح ذكر ما لا يلائم الاستعارة منه والمستعار منه في المكنية المشبهة على مذهب السكاكي نعم يكون كذلك على المذهب المختار

(الفريدة الخامسة الترشيح يجوز أن يكون باقيا على حقيقته

القياس من بناء فعل التفضيل من المبني للفاعل والافقد جاء نادرا من المبني للفعول كاشهر وعليه فالكلام بوصف بكونه أبلغ أيضا (قوله وقد أشرنا إلى وجهه) حيث قال فيما مر التجريدها الخ (قوله في مرتبة الإطلاق) محله إذا تساوبا كما وكيفا كما يرشد إليه التعليل والافعال كم للأغاب منهما (قوله فلا تعد قريبة المصراحة الخ) هذا شرعي غير ترتيب الالف السابق في قوله واعتبار الترشيح والتجريد الخ والمراد بالقرينة هنا ما يقع القرينة المانعة والمعينة أن جرينا على مذهب الشارح هنا من أن قرينة المصراحة تقسمها لانه تجريدا والممانعة فقط أن جرينا على مذهب بعضهم من أن المعينة تعد تجريدا (قوله والالم توجد استعارة مطلقة) أي لأن القرينة لا بد منها فلا استعارة حينئذ إما مجردة وإما مرشحة وأورد عليه أن القرينة قد تكون حالية وحينئذ توجد المطلقة * وأجيب بأن المراد لم توجد استعارة مطلقة قرينتها الفظية (قوله لم تستطر زيادة التجريد والترشيح) ذكره التجريد فيما هو بصدده غير محتاج إليه لأن مدار ما هو بصدده على زيادة الترشيح وإنما ذكر التجريد موافقة لما تقدم في المتن (قوله لكانت التخيلية) أي التي هي قرينة المكنية وقوله مطلقا أي على جميع المذاهب (قوله لأن الترشيح ذكر ما لا يلائم المستعار منه) هذا مجازة لما أفاده المصنف هنا في تفسير الترشيح والافعال في الشرح آخر الكتاب أنه موضوع لما يشمل هذا وملايم المشبهة المقارن للتشبيه وأعلم أن كلاما من الترشيح والتجريد يطلق على وجه الاشتراك أو الحقيقة والمجاز بالمعنى المصدري فيفسر بذكر الملايم أو بقرن الاستعارة بالملايم ويطلق بالمعنى الاسمي فيفسر بلفظ الملايم كذا في تعريب الرسالة الفارسية وقول الشارح لأن الترشيح الخ جري على الأول وهو الذي بحسبه الاشتقاق (قوله والمستعار منه في المكنية المشبهة على مذهب السكاكي) لأن مذهبه أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي فلفظ النية مثلا مستعار عنده من الموت الحقيقي المشبه بالسبع الادعائي المشبه به أعني السبع المدعى أنه عين الموت فهو موت على صورة السبع وإذا كان هذا مذهبه كانت قرينة المكنية عنده من ملايمات المشبه به عارله فالتخيلية على تقدير عدم الاشتراط تجريد لترشيح فكان حق العبارة أن يقول فلا تعد قريبة المصراحة ولا قرينة مكنية السكاكي تجريدا ولا قرينة مكنية السلف ترشيفا وقد أشار الشارح بقوله نعم يكون كذلك على المذهب المختار إلى أنها لا يكون كذلك على مذهب الخليل أيضا لأن المكنية عنده التشبيه الضمري في النفس والتخيلية اثبات ملايم المشبه فليس شيء منهما استعارة بالمعنى المتعارف فلا ترشيح بمعنى ذكر ملايم المستعان منه وإنما لم يتعرض الشارح لمذهب الخليل أيضا لخروج المكنية على مذهبه من كلام المصنف بتعبيره بالمستعار منه والمستعار له والاستعارة الظاهرة في معناها المتعارف ويمكن الجواب عن المصنف بأنه لم يلتفت إلى مذهب السكاكي لانه سرده في المقد الثاني (قوله على المذهب المختار) أي في المكنية وهو مذهب السلف لا في مانه

* (الفريدة الخامسة) * (قوله باقيا على حقيقته) هذا وقوله الثاني مستعارا يقتضيان أن المراد بالترشيح لفظ ملايم المشبه به لأن الكون حقيقة والكون مستعارا وصفان

معاني المحروف مستعارة لكانت معانيها مشبها بها وكل مشبه به محكوم عليه بنتج لو كانت معاني المحروف مستعارة لكانت محكوما عليها (قوله ويلزم بتبعه الاستعارة في التصارات الاستعارة في معاني المحروف) هذا جري من الشئ على طريقة المصنف من أن الاستعارة في المحروف بتبعه الاستعارة في متعلقاتها والافطريقة الشارح على ما صرح به في رسالته الفارسية

تأبدا) في الذكر للتعبير عن الشيء بلفظ الاستعارة مرييا (للاستعارة لا يقصد به ٧٣ الاتقويته) كأنه نقل لفظ المشبه

به مع رديفه الى المشبه
(ويجوز أن يكون مستعارا
من ملايم المستعار منه
للملايم المستعار له) ويكون
ترشيح الاستعارة بمجرد أنه
عبر عن ملايم المستعار له
بلفظ موضوع للملايم
الاستعار منه

ان الاستعارة في المحروف
ليس الانعشة التشبيه
الواقع في المتعلق من غير
ان يستعار المتعلق (قوله
استعملت) قرأت استعملت
بصفة المنة للمفعول مستندا
الى قرأت بتأويل اللفظة أو
الجملة كذا في شرح المقاح
للسيد السند (قوله وجوز
في شرح التلخيص ان
يكون نطق الحال مجازا
مرسلا عن دلت كما جوز
أن يكون استعارة لدلت
لمشا بهتها للنطق من
الافصاح عن المراد (قوله
باعتبار أن الدلالة لازمة
لنطق) في كون الدلالة
لازمة للنطق نظر لاختلافها
في النطق بالمهمل إلا أن بعد
النطق بالمهمل ساقطا عن
درجة الاعتبار أو تعم
الدلالة بحيث تشمل العقلية
(قوله فافهم) أي افهم
وجه الاشعار بكون الجاز
المرسل في الفعل تعبعا

للفظ وهذا أحد اطلاقه كما مر بيان ذلك وقوله على حقيقته أي على معناه الموضوع هو له
أولا ولا يصح أن يراد بها هنا معناها الاصطلاح أعني الكلمة الخ كما هو ظاهر ولا بد من تقدير
في عبارته أي باقي الدلالة على حقيقته أو باقيا على دلالته على حقيقته (قوله تأبدا في
الذكر) المراد بالتسمية في الذكر أن يكون المقصود الاصل في ذكر لفظ الاستعارة وأما ذكر
الترشيح فيه التبعية لأنه يذكر بعد دلالة كثر ما يذكر قبل فالتبعية رتبة لازمة قال
الشرانسي وإنما قيد التبعية بقوله في الذكر إذ ليس الترشيح على هذا الاحتمال تأبدا
للاستعارة بحسب المعنى إذ تسميته للاستعارة بحسب المعنى أن يكون هو أيضا مستعملا
في غير ما وضع له كالاستعارة كما في الاحتمال الثاني بل التبعية لها انما هي في الذكر
والتلفظ لتبين الاستعارة به واليه أشار بقوله كأنه نقل لفظ المشبه به مع رديفه الى المشبه
فافهم اه (قوله للتعبير عن الشيء) هو المشبه وقوله بلفظ الاستعارة الاضافة للبيان
ولو قال تأبدا في الذكر للفظ الاستعارة لكفاه وقوله مرييا أي مقويا لانه يؤكد دعوى
الاتحاد ويحقق المبالغة في التشبيه وفيه إشارة الى وجه تسميته ترشيحا وانما قال مرييا مع
استفادته من قول المتن بعد لا يقصد به الاتقويته ليعلم به قول المتن للاستعارة لانه لما
علق قوله للتعبير بتأبدا لم يبق لقول المتن للاستعارة ما يتعلق به فإني يمرر بالعلق به
للاستعارة ليحصل حسن الانسجام (قوله كأنه نقل الخ) بيان لوجه التقوية والاثبات
بأن بالنسبة الى قوله مع رديفه والا فنقل لفظ المشبه به الى المشبه لاشك فيه واعتراض
عليه الوسطا في بان هذا التشبيه ينافي دعوى كونه باقيا على معناه * أقول جوابه انه ليس
المراد أن رديفه نقل ايضا بل المراد ان لفظ المشبه به نقل حالة كونه مع رديفه وفي
الكلام تقدير مضاف أي مع لفظ رديفه لان المراد برديف المشبه به تابعه وملازمة فهو
معنى للفظ (قوله ويجوز أن يكون مستعار الخ) يحتمل أن المراد جواز ذلك في كل ترشيح
وبرشحه الاطلاق المؤذن بالعموم ويحتمل أن المراد جوازه في بعض المواد وقد يرشحه
قوله بعد ويحتمل الوجهين قوله تعالى دون أن يقول فيحتمل الوجهين بالنفريع والاول
أكثر فائدة وعلى كونه استعارة الظاهر كما قال شيخنا ان قرينته ان لم تكن حالية قرينة
المصرحة ان كان ترشيحا ولفظ المشبه في الممكنة ان كان ترشيحا لها واستشكل
تجوز كونه حقيقة وكونه استعارة بان الاستعارة لا بد فهمان قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فان وجدت للترشيح وجب كونه استعارة والاوجب كونه حقيقة * وأجاب
شيخنا بان اشتراط منع قرينة المجاز اذا تحقق كونها قرينة له وما نحن فيه ليس كذلك
ونظيره ما اذا قلت رأيت جارا وأسد في الحمام فقوله في الحمام يحتمل أن يرجع الى الحمام
ايضا فيكون استعارة للباد ويكون في الحمام قرينة له هذه الاستعارة ايضا وان لا يرجع
اليه فيكون حقيقة ويكون المعنى رأيت جارا في غير الحمام وأسد في الحمام وحينئذ لا يكون
في الحمام قرينة لاستعارة الحمام المعنى رأيت جارا في غير الحمام وحينئذ وبما قررنا به هذا المحل يعلم ما في
كلام المحشي ومن تبعه من المؤاخذات (قوله ويكون ترشيح الاستعارة الخ) لا يخفى انه
على هذا يضعف الترشيح جدا وانه يكون الى التجريد أقرب (قوله بمجرد انه عبر الخ) يعني

والظاهر أنه راجع الى ما في شرح التلخيص والافقدين كون الجاز تعبعا في مثال

ولا يخفى أن هذا لا يختص بكون لفظ ملايم ٧٤ المستعار منه مستعار بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير على وجه

الاستعارة كان أو على وجه المجاز المرسل أما الملايم المذكور أو لا قدر المشترك بين المشبه والمشبه به وأنه يحتمل مثل ذلك في التعبير بأن يكون باقياً على حقيقة أو مجازاً عما يلايم المشبه به فنحن إذ نجمع التعبير والترشيح (ويحتمل الوجهين) بل الوجه (قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعاً)

حيث

الفتح بحيث لم يسبق فيه خفاء (قوله وشعر ذلك باعتبار العلاقة بين المصدرين أولاً) فيه أنه بعد تسليم الاستعارة لا يستلزم كون المجازية عملاً أن المصنف يلتزم في التبعي أن يكون يتبعها استعمال المصدران كان مشتقاً ولم يفهم الاستعمال (قوله وفيه بحث لأنه ينبه على أن العلاقة الخ) يريد أنه يجوز أن يكون بيان العلاقة بين المصدرين للتنبه على أنه يكفي في العلاقة بين الفعلين تحقيقها فيهما باعتبار جزئية الذي هو المادة دون كل جزء فلا يلزم كونها تبعية بل تكون أصلية لا يقال لا يسوغ هذا البحث من الشارح وقد صرح في

وأما بحسب المعنى فلا ترشيح بل هو تجريد (قوله ولا يخفى أن هذا الخ) اعتراض على المصنف بأن عبارة قاصدة وأنه كان الأولى أن يقول ويجوز أن يكون مجازاً في ملايم المشبه أو في القدر المشترك بين المشبه والمشبه به أو يقول ويجوز أن لا يكون باقياً على حقيقة واسم الإشارة راجع إلى التعبير بلفظ موضوع الملايم المستعار منه أو إلى معلوم من المقام وهو كون الترشيح مستعلاً في غير ما وضع له وقوله بكون لفظ الخ أي ولا يكونه معبراً به عن ملايم المستعار له بدليل قوله أما الملايم المذكور الخ وزيف الوسطاني هذا الاعتراض فقال لا يخفى أن فائدة الترشيح تحقيق المدعى في التشبيه وتأكيده دعوى الاتحاد وذلك لا يحصل بمجرد التعبير بل انما يتحقق ذلك بالاستعارة المبنية على دعوى اتحاد ملايم المستعار له مع ملايم المستعار منه مثل اتحادهم معه فدعوى اتحاد الملايمين تحقق اتحادهما ولذلك دار أمر الترشيح في عبارة القوم بين البقاء على الحقيقة والاستعارة ولم يجاوز أمره إلى المجاز المرسل فبلى هذا لا ظهور لقوله ولا يخفى أن هذا لا يختص الخ اه (قوله بذلك التعبير) أي التعبير بلفظ ملايم المستعار منه لا بقيد كونه مستعاراً ولا بقيد كونه معبراً به عن ملايم المستعار له بدليل التعميم (قوله أو على وجه المجاز المرسل) أي أو على وجه الكناية وقد تقدم (قوله أما الملايم المذكور) أي ملايم المستعار له وتنازع فيه ما قبله وراعى في التعبير بالملايم قوله الاستعارة ولوراعى قوله المجاز لم يعبر في كافي قوله إلا أنى أو مجازاً مرسلان في الوثوق فراعى السابق جرياً على مذهب السكوفيين ولمناسبة قوله للملايم قال ولا قدر المشترك وأن كان متعلقاً بالمجاز فقط كما يدل عليه قول الشارح فيما بعد أو مجازاً مرسلان في الوثوق بالعهد الخ ولأن استعارة اسم الجزئي لأكليه الذي هو القدر المشترك غير معهودة فالاحتمالات أربعة فقط على التحقيق ولوقال الملايم المشبه كما قال بين المشبه والمشبه به لكان أولى لشموله ملايم المشبه في المكنية على مذهب الخطيب هذا ما أشار إليه المحضى واعلم أنه ان كان المجاز المرسل للملايم المذكور فهو مجزئتين وأن كان للقدر المشترك فهو مجزئية (قوله وأنه يحتمل الخ) عطف على قوله أن هذا وحاصله الاعتراض على المصنف في اقتضائه على تجويز ما ذكر في الترشيح دون التجريد وقد يقال وجهه ما سأل من أن المصنف أخذ ما ذكره من كلام السعد على قرينة المكنية والذي يناهض قرينة الترشيح لا التجريد (قوله مثل ذلك) اسم الإشارة يرجع إلى ما ذكر في الترشيح من الوجه الأربعه فكون في التجريد أيضاً المكن ظاهر قوله أو مجازاً هما يلايم المشبه به أن التجريد لا يكون مجازاً في القدر المشترك وأن فيه ثلاثة أوجه فقط إلا أن يقال أراد بملايم المشبه به ما هو ملايمه بخصوصه وما هو مشترك بينهما وبين المشبه (قوله فحينئذ) أي حين إذ عبر في الترشيح عن ملايم المستعار له بلفظ ملايم المستعار منه وعبر في التجريد عن ملايم المستعار منه بلفظ ملايم المستعار له بجمع الترشيح والتجريد باعتبارين مختلفين فيكون في الحالة الأولى الترشيح باعتبار اللفظ والتجريد باعتبار المعنى وفي الحالة الثانية بالعكس (قوله بل الوجه) يحتمل أن تكون بل انتقالية لأن احتمال الوجه يتضمن احتمال الوجهين ويحتمل أن تكون ابطالية لما تضمنه يحتمل الوجهين من معنى الانحصار فيهما قاله البهوتي (قوله حيث

ومآله الفارسية بالاكتفاء في بعض أقسام الاستعارة التبعية بمجرد كونها تابعة للتشبيه بين المحدثين بدون استعارة

استعير الجبل "عهد" لمشابهة العهد بالجبل في كونه وسيلة تربط شي بشي ٧٥ (وذكر الاعتصام) وهو التمسك بالجبل

(ترشيحا ما باقيا على معناه
أو مستعار للوقوف بالعهد)
أو مجازا مرسل في الوقوف
بالعهد لعلاقة الإطلاق
والتقييد فمكون مجازا
مرتبتين أو في الوقوف كأنه
قل ثقبوا بعهد الله وحينئذ
كل من الترشيع والاستعارة
ترشيح لا خرقا مل ولا
يخفى أن الترشيع بذكر
الملايم للشبه به بعد شموله
لذكر الملايم للشبه بلفظ
الملايم للشبه به وكان
أخذه مما ذكره الشارح
الحق في شرحه للتقليص

استعارة المصدر وذلك في
استعارة الفعل من زمان
إلى زمان كما في أنا فقنا لك
فقنا ما الاستعارة في فقنا
عنده تابعة لنشبه الفتح
في المستقبل بالفتح في الماضي
في تحقق الوقوع من غير
استعارة المصدر أعني الفتح
لما أنه حقيقة في كليهما
فقد اكتفى في الاستعارة
للمعنى في الفعل بكون
العلاقة في حيزه أي الحدث
فكيف يجوز ههنا كونها
أصلية من أن العلاقة في
حيزه اللهم لا نقول بعنه
ههنا مع المسان الزاوي
لاحق في المسان لا يكفي
في التبعية بما اكتفى به
الظاهر موضع الضمير مكانه

استعير الجبل للعهد) أي استعارة مصرحة أصلية والقرينة إضافة الجبل إلى الله تعالى
ويحتمل أن المستعار له دين الإسلام أو القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن جبل الله
المتين كذا في يس (قوله وذكر الاعتصام ترشيحا) الانسب بقوله استعير أن يقرأ ذكر
بالبناء للفعل (قوله وهو التمسك بالجبل) هذا بيان للاعتصام باعتبار خصوص المقام
والافتقار في الأساس كل ما عظم به الشيء فهو عصام قاله يس (قوله للوقوف بالعهد)
لوعبر بالوقوف لكان أنسب بالاعتصام وأعلم أنه يلزم التكرار على أن الاعتصام باق على
حقيقته وعلى أنه مستعمل في الوقوف بالعهد لأن برنكب التجريد وفيه ما فيه بالنسبة
لاستعماله في الوقوف بالعهد لانه يؤدي إلى اعتبار الشيء وعدم اعتباره بل اعتبره في
حالة واحدة فالسلامة في جعل التجريد في المطلق وما قبل في دفع التكرار من أن القيد
لتعين المعنى لاخره منه غير ظاهر فتأمل (قوله أو مجازا مرسل في الوقوف بالعهد) لا بد من
تجريد لفظ مجازا عن بعض معناه (قوله لعلاقة الإطلاق والتقييد) أقول كلامه صالح
للأوجه الثلاثة فيما اعتبر علاقة المجاز المرسل من جانبه فان جرينا على أنها تعبر من
جانب النقول عنه وهو الراجح كان المعنى لعلاقة التقييد في المرتبة الأولى والإطلاق في
المرتبة الثانية لانه نقل أولا من مقيد وهو الوقوف بالجبل إلى مطلق الوقوف ثم من هذا المطلق
إلى مقيد وهو الوقوف بالعهد غاية ما يلزم على هذا الاحتمال أنه آخر في الذكر السابق
وقدم المتأخر ولا ضرر في ذلك لأن الأوائل تقتضي الترتيب وإن جرينا على أنها تعبر من
جانب النقول البه كان المعنى بالعكس وإن جرينا على أنها تعبر من جانبها كان المعنى
للعلاقة الإطلاق والتقييد في كل من المرتبتين وأعلم أن هذا التقرير مبني على أن التمسك
بالجبل الذي هو حقيقة الاعتصام معناه الوقوف به وهو ما أفاده التفسير ومغرب الرسالة
الفارسية ونافس فيه يس بانه غيره ولعل هذا هو الحامل للوسطا على تقرير كلام
الشارح بوجه آخر حيث قال قوله فيكون مجازا مرتبتين بأن ينقل أولا إلى الوقوف المطلق
بعلاقة السببية ثم ينقل إلى الوقوف بالعهد بعلاقة الإطلاق والتقييد اه (قوله فيكون
مجازا مرتبتين) يعني أنه مجازا مفرغ على مجاز (قوله أو في الوقوف) أي المطلق كما صرح به
في بعض النسخ (قوله كأنه قيل ثقبوا بعهد الله) يحتمل رجوعه إلى ما قبله فقط أعني قوله
أو في الوقوف ويحتمل رجوعه إلى جميع ما مر غاية الأمر أنه حذف القيود للزوم التكرار على
اعتبارها كما مر فيكون في عبارته إشارة إلى التجريد (قوله وحينئذ) أي حين إذ تنقوض في
الاعتصام بأي وجه كان كل من الترشيع والاستعارة ترشيح لا خرقا باعتبار أن لفظ كل
ملايم للمعنى الأصلي لا آخر وان لم يكن معناه ملايما (قوله فتأمل) أمر بالتأمل ليطالع على
أنه يلزم مما ذكره جواز الترشيع للمجاز المرسل لأن الترشيع إذا كان مجازا مرسل لا محال أن
الاستعارة ترشيح للترشيح فقد حصل الترشيع للمجاز المرسل (قوله ولا يخفى أن الترشيع الخ)
اعتراض على المتن حاصله أنه ينبغي إبقاء الترشيع على حقيقته لانه إذا كان مجازا فلا يلايم
المشبه كان تجريدا بحسب المعنى أو في المقدور المشترك لم يكن بحسب المعنى ترشيحا ولا تجريدا
(قوله بذكر) أي المصور بذكر أو المعرف بذكر (قوله وكأنه) أي المصنف أخذه أي

الشارح بل بشرط استعارة المصدر أيضا مع تحقق العلاقة فيه أي المصدر (قوله لانه من وضع

أني استنطت من كلام الكشاف أنه ٧٦. قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية ذكر ملايم الشبه بلفظ ملايم المشبه به

فما ذكره في قوله تعالى
بمقتضى عهد الله وسند
تفصيله وما عليه فيها
سند ذكره في الاستعارة
التخييلية
(الفريدة السادسة المجاز
المركب وهو المركب
المستعمل في غير ما رضع له
لعلاقة مع قرينة كالمفرد)
أي كقرينة المفرد في كونها
مانعة عن إرادة الموضوع
له فيصدق التعريف على
مجموع قوله اعتمدهما بحبل
الله

(الالتباس) يعني أن وضع
المتنوع مقتضى ما من قبل
وضع الظاهر موضع الضمير
لتوهم الالتباس المرجع
غيره على تقدير الالتباس
بالتضمر عوضاً عن الظاهر
لمسبق ذكر الاستعارة
المطلقة والأصلية والتعبية
المجارية في المشتقات
والمجارية في الحروف وكل
ما يصلح لأن يرجع إليه
الضمير في بادئ النظر
والمحاصل أن المقام كان
يقتضي التعبير بالضمير
لمسبق المرجع لكنه عبر
بالاسم الظاهر خوفاً
اللبس على تقدير الضمير
وقوله فوضع موضع
الضمير لأن الضمير كان

أخذ جواز كونه مجازاً وهذا اعتذار عن المصنف بأنه قاس الترشيع على التخييلية التي
جوز ذلك فيها المولى التفاتاً في لانه إذا كانت قرينة الاستعارة المسكنة التي هي شرط
فيها تحقق بالطريق المذكور فتحقق الترشيع الذي هو لحدود ترين الاستعارة بالطريق
المذكور بالطريق الأول وفيه أن في كلام التفاتاً في أن الترشيع ليس من المجاز وأنه إذا
جعل مجازاً خرج عن كونه ترشيعاً حيث قال وبما يدل على أن الترشيع ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في هذه الآية من أنه يجوز أن يكون الجمل
استعارة له هذه والاعتصام استعارة لا وثوق بالعهد أو هو ترشيع لاستعارة الجمل لما يناسبه
اه (قوله في استنطت) بدل عما ذكره الشارح وقوله أنه أي الحال والشأن وقوله
فما ذكره أي الكشاف أي صاحبه والظرف متعلق بقوله كلام الكشاف وفي بعض
النسخ مما فيكون بدلاً منه باعادة النجار

(الفريدة السادسة) * ظاهر صنيع المصنف حيث أخرج مجاز المركب عن مبحث
الترشيع وأخويه أن المجاز المركب لا ينقسم إلى مرشح ومطلق ومجرد وليس كذلك فكان
الانصب تقديم هذا المبحث على المتعرض للانقسام المذكور يعطى أن هذا مما يدخل
في كل من المجاز المفرد والمركب (قوله وهو المركب الخ) المركب صفة لمحدوف أي اللفظ
المركب وهو جنس يشمل المركب من المجاز وضميره خرج عنه المفرد وقوله المستعمل أخرج
المركب قبل استعماله في معناه التركيبي وهو مذكور في قوله في غير ما رضع له أخرج
المحقق المركبة وقوله لعلاقة أخرج الغلط نحو جاء زيد مكان ذهب عمرو وقوله مع
قرينة أخرج النكابة المركبة والكلام على مع في تعريف المجاز المركب كالإكلام عليها في
تعريف المجاز المفرد وترك الشارح شرح هذا التعريف أحاط على ما أسلفه في شرح
تعريف المجاز المفرد (قوله أي كقرينة المفرد) قال المحدثي الأظهر أن المراد به تشبيه المجاز
المركب بالمجاز المفرد ووجه التشبيه ما أشار إليه بقوله إن كانت علاقته الخ فكأنه قال
المجاز المركب كالمفرد في الانقسام المذكور أه ولعل وجهه الاظهرية احتياج ما سلكه
الشارح إلى تقدير دون ما سلكه المحدثي واشتمال ما سلكه المحدثي على نكتة الاجال ثم
التفصيل * وأقول ما سلكه الشارح أولى لا فائدة له تراط مع قرينة المجاز المركب عن
إرادة الموضوع له دون ما سلكه المحدثي لمجمله وجه شبه المركب بالمفرد الانقسام
المذكور فلا بد من فائدة منه هذا الشرط لا يقال هذا التقدير من الشارح فيبدأ أن قوله
كالمفرد ليس خبراً لقوله المجاز المركب فافائدة التصريح بعد بيان خبره الشرطية مع أنه
ليس في المقام ما يصلح للخبرية الا هذا أن لا نقول لا يلزم ما ذكره هنا في ما يأتي لاحتمال
أن يكون قوله كالمفرد خبراً مبتدأً محذوف والمجمله خبر عن المجاز المركب والتقدير قرينة
كقرينة المفرد (قوله في كونها مانعة عن إرادة الموضوع له) خرجت النكابة المركبة
كالمركب المقصود به افادة لازم الخبر على ما قاله بعضهم وسأني لأخرج أنه ثم عرض فنحن
حفظت التوراة تريد افادة المخاطب أنك تعلم أنه يحفظ التوراة (قوله فيصدق التعريف
على مجموع اعتمدهما واجباً لـ الله) أي ونحوه من كل مركب سري القبول فيه ما عتد

وتصلاً واجب التقديم معناه أنه بعد أن أتى بالاسم الظاهر في مقام يقتضي الضمير وضع ذلك الاسم الاستعارة

ما وضع له لان الموضوع له
المجموع مجموع أمور وضع له
الأجزاء وفي تسمية مجموع
المركب استعارة مركبة
تطربل في تسميتها استعارة
كلا لا يخفى على من ليس في
معرفة الفن كالمستعير من
الفن وكذا يصدق على
مجموع قولنا في رحمة الله
أي في الجنة مع أن في جعله
مجازا مركبا فنارا والمحصل
أن المجاز المركب

الاستعارة في بعض أجزائه وقصد الشارح الاعتراض على المصنف بان تعريفه غير مانع
لصدقه على ما ليس من أفراد المعرفة وسيأتي الجواب عنه ولو قال واعتصموا باثبات الواو
لكان أولى لموافقته التلاوة لأن يقال لم يقصد الشارح لفظ التلاوة أقول أو أشار
باسقاط الواو إلى أنها ليست من المركب المذكور وقد ثبتت الواو في بعض النسخ (قوله
على الاحتمالين) يعني احتمال كون الترشيع باقيا على حقيقته واحتمال كونه غير باق
عليها (قوله لانه الخ) هذا تعليل لصدق التعريف على احتمال كونه باقيا على حقيقته
لما في صدقه على المجموع حينئذ من الخفاء لأن الكلام المشتمل على الحقيقة والمجاز قد
يدعى انه لا يوصف بشئ منهما أحدا من الترجيح بلامرجح وأما صدقه على احتمال كونه
غير باق على حقيقته فظاهر غنى عن التعليل ويحتمل أنه تعليل لصدقه على كلا الاحتمالين
اذ على الاحتمال الثاني أيضا بعض ألفاظ المجموع حقيقة كالواو ولفظ المجاز (قوله لأن
الموضوع له المجموع الخ) المجموع نائب فاعل الموضوع وقوله مجموع أمور خبر أن أي لأن
المعنى الموضوع له مجموع المركب وضعا فوهما كما سيأتي أيضا مجموع أمور أي معان وضع
له أي لما ذكر من الأمور وليس الضمير راجعا إلى مجموع الأمور لئلا يلزم التكرار مع قوله
لأن الموضوع له المجموع مجموع أمور ولأنه ينافيه ظاهر قوله الأجزاء المتبادر منه أن
المراد كل جزء في الكلام مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة آحادا (قوله وفي تسمية
مجموع المركب) أي المتقدم وهو اعتصموا الخ أي ونحوه وقوله استعارة مركبة أقول غير
بالاستعارة مع أن اللازم من صدق تعريف المجاز المركب على مجموع اعتصموا بحبل الله
تسميته مجازا مركبا لا استعارة مركبة إشارة إلى أنه على تسليم كونه مجازا مركبا يكون من أحد
قسميه وهو الاستعارة لأن الجوز في جزئه انما هو بطريق الاستعارة فاحفظه (قوله نظري)
أما النظر في كونه استعارة مركبة فلان الاستعارة المركبة هي المركب الذي تجوز بمجموعه
أولا وبالذات لا ما سري التجوز إلى مجموعته من جزئه وأما النظر في كونه استعارة فلان
الاستعارة اللفظ المستعار بخصوصه للشبه مما وضع هو له وهو المشبه به ومجموع المركب
ليس كذلك بل الذي كذلك انما هو جزؤه فهو التحقيق باسم الاستعارة (قوله بل في تسميتها
استعارة) أي من غير التقيد بمركبة فلا ضرب انتة إلى من التنظير في التسمية بمجموع
الموصوف والصفة إلى التنظير في التسمية بمركبة كجوز الموصوف وأنت الشارح الضمير مراعاة
للمفعول الثاني الذي كالخبر (قوله في معرفة الفن) بالفاء كالمستعير من الفن بالقاف أي
العبد والمراد كما لا يخفى على من لم يأنس بالفن عن غير أهله المشابه للمستعير من العبد بجامع
ضعف التصرف في كل (قوله وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله) أي الجنة التي هي
محل الرحمة أي أثرها نعم به أي ونحوه من كل مركب سري التجوز فيه باعتبار المجاز
المرسل في جزئه فلهذا عدا لا مثله وفصل وكذا أي وفي تسمية مجموع المركب مجازا مركبا
نظربل في تسميته مجازا أقول لو قال في رحمة الله لكان أولى لموافقته التلاوة لأن في باب
بما مر (قوله والمحصل) أي حاصل الاعتراض على المصنف وقد دفعه المحشي باعتبار قيد
الحشية في التعريف أي المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب والمركب

الظاهر موضحا كان
يستحق الضمير لو أني به
من غير تقديم لفظ آخر
ذلك الموضع ولا تأخير
حينئذ لا يتوهم التكرار
لقوله فوضعه موضع
الضمير بعد قوله لانه من
وضع الظاهر موضع
الضمير (قوله لان الضمير
كان متصلا واجب التقديم
على الفاعل لعدم تعذر
الاتصال) يشير إلى القاعدة
التحوية وهي أنه اذا كان
المفعول ضمرا متصلا
بالفعل والفاعل غير متصل
وجب تقديم المفعول على
الفاعل وحيث كان الاسم
الظاهر موضحا عن الضمير
أعطى مكانه التقديم على
الفاعل وهذا التقديم
الذي أشار إلى أنه استغنى عنه

وهو بآية محتملة لكل من الوجوب والاستحسان فيه (قوله لا يرد نفسها إلى إمكانية) انما استعارة مركب هذا التامع ابارا

مختص بالتمثيلية والخبر المستعمل في الانشاء ٧٨ والانشاء المستعمل في الخبر لا يشمل ما يجوز في أحد الالفاظ فيه (ان)

كانت علاقته غير المشابهة
فلا يسمى استعارة) في
حواشيه ولم نقل ويسمى
مجازا مرسل لعدم تصریحهم
بذلك هذا والشرطية خبر
لقوله المجاز المركب وما
بينهما اعتراض بالواو
ويوهم نفي التسمية
بالاستعارة أنه يسمى باسم
آخر بل يكاد يوهم أنه يسمى
تمثيلا غير ضمنية الاستعارة
مع أنه لا يسمى باسم بل مما
فات القوم واعتراض عليهم
الشارح المحقق للتخصيص
بان المجازات المركبة كثيرة
كالاخبار المستعملة في
الانشآت فلا وجه لمحصر
المجاز المركب في الاستعارة
التمثيلية ونحن نقول لا يجوز
في شئ من اجزاء التمثيلية

للأصل في الردود والمردود
إليه أعتنى الاستعارة بالتمثيلية
والاستعارة بالتمثيلية
والاعراض عن القرينتين
(قوله بل يجعل قرينتها
ممكنة ويرد نفسها الى
التمثيلية) فالمراد أنه يرد
التمثيلية وقرينتها الى الممكنة
وقريرتها على طريق اللف
والنثر المشوش فلم أن
يريد بالضمير الراجع على
التمثيلية التبعية وقريرتها
وان يربطها بالممكنة الردود اليها الممكنة وقريرتها وهو جمع بين الحقيقة والمجاز الآن يتركب هوم

الذي سري اليه التجوز من جزئه لم يستعمل في غير ما وضع له من حيث انه مركب بل من حيث
ان جزاءه مستعمل في غير ما وضع له ونظر فيه بان استعمال المركب في غير ما وضع له ليس من
هذه المحسنة بل من حيث ان بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي علاقة ومناسبة فالجواب
الصحیح أن هناك قد اُخذوا بالشبهة والعلم به فيما بينهم أي المركب المستعمل قصدا
وبالذات ومواد النقص الاستعمال في مركباته بالتتابع والاعراض لبعض الاجزاء هذا ولاك أن
تذعن صدق التعريف على المركب الذي سري الى مجموعه التجوز من جزئه اذ ليس ثم علاقة
ملحوظة بين المعنى الحقيقي لمجموع المركب والمعنى المجازي له وكان الشارح غفل عن قول
المصنف لعلاقة فتأمل (قوله مختص بالتمثيلية) الباء داخله على المقصور عليه وقوله
والخبر المستعمل في الانشاء نحو قالت رب اني وضعتها أنثى فانه خبر مستعمل في انشاء الخبر
كما بينه في المطول وقوله والانشاء المستعمل في الخبر نحو فليتبوأ مقعده من النار (قوله
في أحد الالفاظ فيه) الظرف الثاني في صفة لالفاظ (قوله لعدم تصریحهم بذلك) أي
لعدم تصریحهم على البيان بذلك المقول أعني تسمية هذا القسم مجازا مرسلًا فان قلت
اقتصاره على نفي التصريح بالتسمية يشعر بانهم ذكروا المسمى مجردا عن تلك التسمية
فبنا فيه ما سألني من قوله بل مما فات القوم قلت الذي فاتهم ذكر المسمى بالكلمة هم من
تقدم السعد والضمير في قوله لعدم تصریحهم يرجع الى ما بع السعد ومن تبعه كما أنشأنا اليه
والسعد ومن تبعه ذكره فلا تنافي فان قلت اقتصاره على ما ذكره من أيضا انشأنا
كلهم بالتسمية * قلت لا بعد أن يقال تؤخذ التسمية بطريق المقايضة من تقسيمهم
المفرد الى ما علاقته المشابهة ومما علاقته غير هاتين تسمية كل منهما ما سألهم وتقسيم المركب
اليهما فافهم (قوله خبر لقوله المجاز المركب) والجملة من المبدأ والخبر استثنائية لا خبر
للفريدة السادسة لانها ترجع فيجري فيها ما يجري في التراجم خلافا لاعتقادي (قوله ويوهم
نفي التسمية الخ) منشا هذا الالهام أن الغالب توجه النفي الى القيد فقط وقوله بل يكاد
الخاضع لانتقال ومنشا هذا الالهام الثاني تسمية المقابل استعارة تمثيلية مع نفي
الاستعارة فقط هنا وقوله ضمنية الاستعارة الاضافة لبيان (قوله مع أنه لا يسمى باسم)
أي فكان الاولى أن يقول ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى باسم (قوله بل مما فات
القوم) أي مما فاتهم ذكره من أصله فهو خاضع لانتقال من فوات الاسم الى فوات
المسمى ومن هنا يعلم أن المصنف تابع في ذكره للسعد وأتباعه لا لا قوم المتقدمين عليه
(قوله واعتراض عليهم) أي في تركهم هذا القسم فهو مرتبط بقوله بل مما فات القوم (قوله
للتخصيص) متعلق بالشارح لا بالمحقق لانه مع كونه يحوج الى تقدير أي لشرح التخصيص
بمحصن الوصف بالتحقيق بكونه للتخصيص وهو لا يليق (قوله كالاخبار المستعملة في
الانشآت) أي والعكس وكالمركب الذي تجوز به بعض أجزائه على ما تقتضيه كلام
الشارح في الجواب وسأني ما فيه وأما الخبر المشتمل في لازم فائدته فكناية مركبة على ما
قاله بعضهم ونعربض مركب على ما قاله الشارح بعد لا مجاز مركب (قوله ونحن نقول) أي
في الجواب وحاصله تسليم كثرة أقسام المجاز المركب في نفس الامر ومنع عدم وجه لمحصن

من حيث الاستعارة التمثيلية بل هي باقية على ما كانت عليه قبل الاستعارة ٧٩ من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات

بل في المجموع من حيث
المجموع بخلاف غيرها من
المركبات فان التجوز فيها
سار من التجوز في أحد
أجزائها فلم يلتفتوا الى ذلك
التجوز واكتفوا من بيانه
بيان التجوز في مفردة
وهيئة المركب المخبري أو
الانشائي موضوعه لنوع
من النسبة فيجوز فيها
بنقلها الى النوع الآخر
فصير المركب مجازا بدمية
ذلك التجوز بخلاف التمثيل
نعم يتجه أن التجوز في الهيئة
التركيبية لم يدخل في شيء
من الأقسام

المجاز الذي هو المخلص في
منه (قوله مرجح المكنية
عدم اعتبار كونها تابعة
لاعتبار استعارة أخرى) كما
في الاستعارة التبعية على
الطريقة المشهورة دون
ما هو مرضي الشارح من
أنه قد يكفي فيها كونها
تابعة للتبعية لا أمر آخر وقد
ذكر الشارح ههنا حاشية
فلننقلها وافاء الحق مكتوبه
وهي هذه فيه بحث لأن
مدلول الاستعارة التبعية
تكون تخيليا في اعتباره
والتخييل عنده استعارة
منبثقة على التشبيه
والاستعارة في الفعل تبعية

في التمثيلية بإبداء وجهه وحاصل الوجه أنهم انما اعتبروا التجوز الحاصل في مجموع مادة
المركب أولا وبالذات وذلك لا يكون الا في التمثيلية وأما غيرهما فالتجوز فيه اما بتبعية
التجوز في مفردة كما في المركب المتجوز ببعض أجزائه واما بتبعية التجوز في هيئة التركيبية
كما في المخبر المستعمل في الانشاء وعكسه فصول التجوز في مجموع مادة المركب غير التمثيلية
ثانيا وبالعرض أفاده المحدث ومن هذا الجواب يستنبط ما ارتضيناه من الجواب عن
اعتراض الشارح السابق على المصنف بصدق تعريفه على مجموع اعتصموا بحبل الله
ومجموع في رحمة الله واعتراض على الشارح بان جوابه يقتضي أن المركب المتجوز به بعض
أجزائه من المجازات المركبة التي اعترض بها السعد على القوم ويقتضي أن الشارح يسلم
كونه من المجازات المركبة والا لم يمتنع لان السعد انما اعترض بالمخبر المستعمل في الانشاء
وعكسه ولم يدع أن المركب المتجوز به بعض أجزائه مجاز مركب وارد على القوم والثاني
بنافيه ما أسلفه الشارح في الحاصل المتقدم من اختصاص المجاز المركب بالتمثيلية والمخبر
المستعمل في الانشاء وعكسه والجواب عن هذا بان ما هنا تنزل مع السعد وما أسلفه مرتضاه
لا يتم مع ما علمت من أن السعد لا يقول بكونه من المجازات المركبة واعتراض عليه أيضا بان
ما وجه به المحصر برده عليه ما ذكره في آخر العقد الاول من أن في أراك تقدم رجلا وتؤخر
أخرى يحتمل المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في الأجزاء لانه مسبب عن التردد فاطلق
لفظ المسبب وأراد السبب (قوله من حيث الاستعارة التمثيلية) وأما من غير هذه المحشية
فقد تكون الأجزاء حقيقة وقد تكون مجازا وقد تكون مختلفات كما يأتي (قوله بل هي)
أي الأجزاء من حيث الاستعارة التمثيلية (قوله بل في المجموع) أي مجموع مادة المركب وهو
عطف على قوله في شيء من أجزائه التمثيلية وقوله بخلاف غيرها من المركبات أي المجازية
(قوله فان التجوز فيها) أي في بعضها وهو ما سري الى مجموع التجوز من جزئه بقريته قوله
بعد بيان التجوز في مفردة وقوله في أحد أجزائها يعني المادية بقريته ما ذكر وقوله
فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز أي الذي فيها لانه ليس أولا وبالذات بل ثانيا وبالعرض أي
لم يلتفتوا الى بيانه صراحة فلا ينافي أنهم يدينوه ضمنا كما يشعر به قوله واكتفوا أي استغنوا
عن بيانه أي صراحة ببيان التجوز في مفردة وقد فهم أن ما ادعاه المحدث من تضمين
اكتفوا معنى أعرضوا غير محتاج اليه وقوله وهيئة المركب بالنصب مضافا على اسم ان في
قوله فان التجوز الخ فالشارح عال أولا بخلافه ما تجوز فيه بتبعية التجوز في مفردة
للاستعارة التمثيلية ثم عال ثانيا بخلافه ما تجوز فيه بتبعية التجوز في هيئة لها هذا أحسن
ما عهدي في فهم هذه العبارة التي اختلفت فيها الآراء (قوله بخلاف التمثيل) فان
الاستعارة التمثيلية ليست تبعية بهذا الوجه وان كانت تبعية بوجه آخر سيد كره الشارح
(قوله نعم يتجه أن التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في شيء من الأقسام) يعني المجاز
المفرد والمجاز المركب فإداه بالجمع ما فوق الواحد وهذا المراد على قوله وهيئة المركب
الخ وانما لم يدخل في شيء من الأقسام لاعتبار الكمال في تعريف المفرد واللفظ المركب
في تعريف المركب والهيئة ليست كلمة ولا لفظا مركبا بل ليست لفظا أصلا كما قاله شيخنا

فأذكره لا يكون مبنيا من اعتبار التبعية إلا أن هذا لا يضرنا لانه أمر لزم السكاك لا محالة سواء جعلناه وجه اعتباره الرد

فاما ان يجوز في الكلمة المستعملة ٨٠ في التعريف وقيل شاملة لها وما أن يترك بيانها للقياسه فان قلت انما

يتفهم هذا ما ذكرنا من المركبات في مقام الاشكال لكن هناك ما لم يذكره من المركبات المقصود بها افادة لازم الخبر فان قولك حفظت التوراة بقصدية افادة معنى علمت أنك حفظت التوراة ولا يجوز في شيء من أجزائه فهو كقولك تقدم رجلا وتؤخر أخرى بعينه قلت لعله عندهم من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فيمن يؤذي المسلمين فإنه يقاد به

الى المكنية ما ذكرنا واذكر نفسه من تقليل الاقسام والتقريب الى الضبط انتهى صدر هذه المحاشية الى قوله ان هذا لا يضركم سيد كره المسائق وهو قتل الشارح له هنا لدفع الاعتراض على الوجه الذي ذكره من قبيل السكاكي رد التبعية الى المكنية وهو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة أخرى (قوله ونبيه فيها بعد) أي بقوله واختار السكاكي رد التبعية لها حيث لم يقل وجزم أو أوجب (قوله ذهب السكاكي

* أقول وجهه أنها الحالة العارضة لمحروف الكلمة من الترتيب والحركات والسكنات المخصوصة وهذه الحالة ليست لفظا وان قلنا بما قاله القرافي من أن الحركات والسكنات لفظا لأنها مسموعة والمسموع لفظ وتعبه بس بان لا نسلم أن كل مسموع لفظ بان الاصوات الغلف ليست ألفاظا مع أنها مسموعة وذلك لان الترتيب ليس لفظا قطعاً والمركب من اللفظ وغيره غير لفظ فتعطل ولا يخفى انحاء هذا الامر ادعى ما ذهب اليه الشارح سابقا أيضا من جعل تبعية استعارة الفعل باعتبار الزمان لاستعارة الهيئة لا لفرق بين هيئة المركب وهيئة المفرد في الاراد ودفعه بل مثل الهيئة مادة المفرد اخلاصا منه وحدها لا نسلم في كلمة فكان على الشارح أن يذكر الاراد ودفعه في مادة الفعل وهيئة أيضا اما هنا وما في كلامه على استعارة لفعل وأقول بقي أن هذا الاراد ودفعه انما يقبها ان اذا كان المستعار ابتداء الهيئة فقط أو المادة فقط كما هو ظاهر صنيع الشارح والمتبعه أن المستعار ابتداء مجموع اللفظ لكن نارة يكون الموهوظ والمعتبر في استعارته المادة ونارة تكون الهيئة كما أشرنا الى ذلك فيما مر وعلى هذا الاراد ولا دفع لاقى المركب ولا في الفعل فافهم (قوله فاما أن يجوز في الكلمة المستعملة في التعريف) يعني تعريف المجاز المفرد بان يحمل أهم من الكلمة الحقيقية والمحكية والهيئة في حكم الكلمة الواحدة لتوحيدها في ذاتها وان تعدد أجزائها هي هيئة له ويلزم على هذا الجواب استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على معناه في التعريف (قوله للقياسه) أي لعلم حكمها بطريق القياس على المجاز المفرد وان لم تكن داخلته في تعريفه بجامع أن كلا من المفرد والهيئة جزءا للمركب وان كان المفرد جزءا ما ذابا بالهيئة جزأ صورتيا (قوله فان قلت الخ) حاصل السؤال أن ما ذكر وجهها لتخصيص التمثيل بالبحث وعدم الالتفات الى غيره وان دفع ورود المركبات التي ذكرت في مقام النقض لا يدفع ورود المركب المقصود به افادة لازمه لمجربان ذلك الوجه فيه كجربانه في التمثيل * وحاصل الجواب أنه يجوز أن يكون المركب المذكور من باب التعريض مثل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فلا يكون مجازا ويبحث فيه الزبيري بان ظاهر كلام القوم أنها مستعملة في اللازم على سبيل المجاز وقال الشيرازي لو سلم كون استعمال ذلك المركب مجازا فلا نسلم عدم التعموز في شيء من أجزائه بل يكون حينئذ مجازا مرسلاتبعيا بتبعية المجاز المرسل في المصدر فان قولك للسامع حفظت التوراة مجاز مرسل عن علمت حفظك للتوراة بتبعية جعل المحفظ مجازا مرسل عن العلم به من قبيل اطلاق اسم اللازم على المزموم فان العلم اليقيني بالمحفظ يستلزم تحققه اه (قوله لازم الخبر) من وضع الظاهر موضع المضمير غير اللفظ المتقدم والمراد لازم قول الخبر اذ قولك خبرا يستلزم العلم بدلوله واما المراد لازم مدلول الخبر اذ علم المتكلم بحفظ المخاطب غير لازم لحفظ المخاطب * نعم ان أريد باللازم المزموم صح هذا كما بعلم مما قد مناه عن الشيرازي فتنبه (قوله فهو كقولك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) أي في أن كلا منهما وقع التجوز أولا وبالذات في مجموع مادته (قوله بعينه) تأكيد لقولك تقدم الخ قصد به تقوية المشابهة (قوله من قبيل المسلم الخ) أي من باب التعريض فانه الغنبي يعني بالتنظير في مجرد ان كلا من باب التعريض وان

الخ) هذا التقسيم يختص بالسكاكي وغيره يرى أن الاستعارة التي هي قسم من المجاز لا تكون وان

ان هذا اللفظ ليس بمجمل لكنه من عرض الكلام ولا يصير اللفظه ٨١ مجازا ولا مصنف في هذا المقام حاشية ينفى

عنا ما ذكرناه لكنا نقلها
لكون شرحنا جامعة
تحواسيه رعاية لمحق
مكتوبه وهي هذه اجزاء
هذا المركب المسمى استعارة
تمثلية وان كان لها مدخل
في انتزاع وجه الشبه الا انه
ليس في شئ منها على
انفرادة فتجوز باعتبار هذا
المجاز المتعلق بمجموعها بل
هي باقية على حالها من
كونها حقيقة أو مجازا أما
الاول فكم في المثال
المذكور وأما الثاني فكم
لوعبر في الكلام المذكور
عن التقديم والتأخير
والرجل بلفظ مجازي وكما
في قوله تعالى ختم الله

الاستعارة على التخييلة
من قبيل اطلاق المشترك
لا من قبيل اطلاق العام
على الخاص (قوله محققا
حسا أو عقلا) كأنه أراد
بالحق ما هو في نفس الامر
وعمله بحيث يشمل
الموجود في الخارج المشار
اليه بقوله حسا والذهني
المشار اليه بقوله عقلا
وقول الشارح لكون
المستعار له محققا متيقنا
نشر على ترتيب اللف (قوله
لبناء المستعار له على
التوهم والتخييل) مقتضى كلامه سابقا حيث قال لكون المستعار له محققا

وان كان حفظ التوراة حقيقة والمسلم الخ كناية كما سيأتي ايضاحه (قوله ان هذا
المشخص) أي المعين (قوله من عرض الكلام) بالضم أي جانبه وسياقه من غير أن
يستعمل فيه اللفظ (قوله ولا يصير اللفظه مجازا) لانه لم يقع تجوز في المركب لا من حيث انه
مركب ولا من حيث جزؤه المادى ولا الصورى بل هو باق على حاله قبل جعله تعريضا من
كونه كناية ولا يكون هذه الكناية مصهوبة بتعريض تسمى كناية عرضية وبيان كون هذا
المثال أعني المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عرضية أن معناه الأصلى انحصار
الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو
المعنى الممكن عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعروض به المقصود من الكلام
سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين وتارة يكون المركب التعريضى حقيقة وتارة
يكون مجازا أقول مثال الحقيقة قولك حفظت التوراة تعريضا بانك تعلم أن المخاطب
حفظ التوراة ومثال المجاز قولك الاسد أكل نمرضا بان المخاطب جبان يقتله الرجل
الشجاع فالتعريض مجامع الحقيقة والمجاز والكناية واللفظ على كل مستعمل في معناه
الحقيقى أو المجازى أو الممكن عنه وأما المعنى المعروض به المقصود بالذات من اللفظ فاستفاد
منه بطريق التلويح وإشارة السياق لا بطريق استعمال اللفظ فيه هذا هو التحقيق الذى
ارتضاه السيد تعالى صاحب الكشف (قوله في هذا المقام) أي مقام أنه لا تجوز في شئ
من اجزاء الاستعارة التمثيلية الخ (قوله جامعة) التاء للجامعة أو بقدر الموصوف مؤثرا أى
فرائد أو فوائد جامعة وفي بعض النسخ جامعة وهي ظاهرة (قوله اجزاء هذا المركب الخ)
أجزاء مبتدأ والخبر محذوف لدلالة الاضراب الا أنى عليه تقديره مسفرة على ما كانت عليه
قبل التجوز في مجموعها والواو في قوله وان كان الخ حاله وان زائدة لأجواب لما وقوله في
انتزاع وجه الشبه أى والطرفين وقوله الا انه أى الشأن وهو بمعنى لكنه فهو واسـ استدراك
على قوله لما مدخل الخ وقوله باعتبار هذا المجاز الخ وأما خبر هذا الاعتبار فقد تكون
الاجزاء حقيقة وقد تكون مجازا (قوله من كونها حقيقة أو مجازا) الذى يعطيه تمثيلة للثاني
بالمثالين الاتيين ان المراد بكونها حقيقة كون جمعها حقيقة وبكونها مجازا أعم من أن
يكون جمعها مجازا أو بعضها مجازا فلم يتبق واسطة ولم يخالف في المعنى كلام المصنف هنا
كلام الشارح سابقا (قوله أما الاول) أى كونها حقيقة وقوله وأما الثاني أى كونها مجازا
المصادق بمجازية جميع الاجزاء وبعضها وصدق الثاني بقسمين مثل له بمثالين اولهما الاول
القسمين وثانيهما الثاني لا ينافى ذلك عطف الرجل بأدنى بعض النسخ لان اللائق
بكونها بمعنى الواو بقرينة عطفها بالواو وفي بعض النسخ الآخر (قوله فكم في المثال المذكور)
أى في المتن وهو انى أراك تقدّم رجلا وتؤخر أخرى قال الفترى وقد يناقش بان هذا
الكلام أى انى أراك الخ مستعمل في التردد بين الاقدام والالجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل
وتأخيرها حقيقة فالمحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته
فانه شبهه انزعاج الخاطر نحو العقل تارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل واقبال الخاطر
عنه تارة أخرى بالتأخير وهذا المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا فنفى

على قلوبهم اذا جعل الختم استعارة ٨٢ لاحداث هيثة مانعة عن حلول الحق فيها وجعل الكلام استعارة تمثيلية بناء على

تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة أو مقدرة هذا كلامه

متيقنا ان لا يكون بناء المستعارة في الاستعارة التخييلية التي هي ماعدا الحقيقة على التوهم والتخييل مجوز ان لا يكون المستعارة فيها محققا ولا متيقنا بل محزوما به أو مظنونا الا ان يراد بقوله لبناء المستعارة على التوهم والتخييل في بعض افرادها وهذا القدر كاف في وجه التسمية لكنه بآي عنه ما في متن التلخيص من ان السكاكي فسر التخييلية بما لا تحقق له بناءا ولا حقيقة لابل هو صورة وهمية محضة (قوله ولما كانت المحتملة لا تخرج عنها جعل ما ل القسمة الانحصار) كون ضبط المحتملة غير خارجة عنها على تفسير الحقيقة والتخييلية غير ظاهر ان المحتملة لها المشكوك في كونها احدا ههنا لا يصدق عليها ان المستعارة فيها محقق متيقن ولا ان الامر فيها مبني على التوهم (قوله من انها القرينة

المسلات ان اعتبار التشبيه في مفردات القميص غير ملتزم اه وأقول لا وجه لهذه المناقشة أصلا فان عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها لا يضر بعد جعل مجموع الكلام مستعارة للتردد بين الاقدام والاحجام ولو اذعن برنا في مفرداته ما ذكر لم يكن لنا حاجة الى اعتبار التمثيلية للاستغناء عنها حيث بذلت المجازات الافرادية ولعل هذا وجه ما أشار اليه من ضعف هذه المناقشة بقوله على تقدير صحتها وفي الشرائع التي لا ينفذ فيها (قوله اذا جعل الختم استعارة لاحداث هيثة الخ) وذلك انه شبه احداث الله في قلوبهم هيثة مانعة من وصول الحق اليها بالختم المستوثق به على الاواني في انهم امانان من التوصل الى ما وراءهما فان احداث الهيثة المذكورة مانع من وصول الحق الى قلوبهم كما ان الختم مانع من تطرق الايدي الى ما في الاناء المحتوم عليه واستعير الختم لاحداث الهيثة المذكورة واشتق منه الفعل فتكون استعارة تبعية ثم شبه حال قلوبهم التي لا ينفذ فيها الحق بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة كقلوب النعام أو بحال قلوب مقدرة أي مفروضة على ذلك الوجه واستعير الكلام الدال على التشبيه لاشبهه فتكون استعارة تمثيلية وهذه انما يضطر اليه المعتزلة لاعتقادهم عدم خلق الله تعالى للقيح الذي منه احداث الهيثة المذكورة فاذا جعل الكلام استعارة تمثيلية لم يكن هناك من الله ختم بمعنى الاحداث المذكورة كما انه ليس من المخاطب بقولك اني أراك الخ تقديم الرجل وتأخيرها وان فرض انه غير عنهما أو عن أحدهما باللفظ مجازي كالختم في الآية وحيد لا ترد عليهم الآية وأما نحن ففي غيبة عن الاستعارة الثانية لاعتقادنا انه لا يقبح منه تعالى شيء أقول في تقرير الآية هكذا على مذهبهم اشكال من وجوه الاول ان فيه اعتراضا فاحداث الله تلك الهيثة في قلوب الكفار حيث قلنا شبه احداث الله تعالى الخ مع انهم لا يقولون به اللهم الا ان يجعل هذا الاحداث فرضا الثاني ان الختم في قوله بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة أو مقدرة ان أريد به الاحداث المذكورة ورد ان قلوب الهائم مخلوقة خالية عن الفطنة لاحداث فيها تلك الهيثة وان أريد به خلق الله قلوبهم على فطرة خالية عن الفطنة كما قيل ورد ان اللائق حيث أن يكون المعنى المجازي المراد ههنا من الختم خلق الله قلوبهم كذلك كما عليه بعضهم ليكون المركب المستعار للشبه على سبيل القميص لفظا المشبه به كما هو القاعدة اللهم الا ان يراد الثاني ويجعل المراد باحداث الله في قلوبهم تلك الهيثة خلقه قلوبهم على فطرة خالية عن الفطنة ولو قال المصنف اذا جعل الختم استعارة لخلق قلوبهم على فطرة خالية عن الفطنة لكان أحسن لا يقال اذا جعل الختم استعارة لخلق قلوبهم كذلك لم يوجب للاستعارة التمثيلية لان خلق قلوبهم كذلك غير قبيح لاننا نقول الظاهر ان المعتزلة يستقيمون خلق قلوب الكفار كذلك مع تكليفهم الثالث انه يكفي في تقرير الآية على مذهبهم جعلها استعارة تمثيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها من غير حاجة الى استعارة الختم للاحداث السابق وبهذا قال السيد ما ورد على المعتزلة ان في الآية اسناد ختم قلوب الكفار وهو قبيح اليه تعالى أجاب صاحب الكشف بخمسة أوجه الى أن قال فانيها أن لا يجعل الختم استعارة لاحداث السابق بل تحمل الآية على

للاستعارة المكنية كما في اطلاق التوبة) المعنى أنها تكون قرينة المكنية لانها عبارة عن قرينة

انه شبه حال قلوبهم في التجافي عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها واستعيرت الجملة المشتملة على اسنادها من المشبه به للمشبه على طريق التمثيل فيكون المسند اليه تعالى اسنادا حقيقيا ختم تلك القلوب حتى لا نعي شيئا ولا يقيح فيه أصلا لا ختم قلوب الكفار لان الاسناد اليه تعالى داخل في المشبه به فلا يدخل له تعالى في تجافي قلوبهم كما لا يدخل للتردد الذي خاطبه بقولك أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى في تقدم الرجل وتأخرها ذلك من مصاد داخل في المشبه به اه يسير تصرف وبالجملة فتقرير الآية على مذهب المعتزلة بما مر لا يخالف عن شيء وقد حققنا لك المقام بعون الملك العلام وتقرير الاستعارة في الآية على مذهبنا ما قاله السيد في شرح المفتاح ونصه ان قصد الى تشبيه قلوبهم بأشياء محتومة في امتناع نفوذ شيء فيهم او جعل اثبات الختم بتدبيره على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه أحدان هيئة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تسمية وان جعل المشبه به صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنه صاحبه عن الانتفاع والمشبه صورة منتزعة من القلب وهيئة الحادثة فيه ومنه صاحبه أن ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه حينئذ مركبين منتزعين من أمور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا أنه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو الهمدة في هذه الصورة وباقيها المحفوظ في القصد والارادة لا مقدر في نظم الكلام لان تقديره في نظمه قد يحمل بتظلمه فلا يكون اذا في ختم الاستعارة تسمية ومن فوائد الاختصار جواز الحمل تارة على التسمية وأخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشف هذان الوجهان اه مع بعض زيادة من حاشيته على الكشف وما ذكره في تقرير التمثيلية مبنى على ما ذهب اليه من أنها لا تكون في المفرد الدال على هيئة منتزعة من عدة أمور وفروع على ذلك عدم جواز أن تكون تسمية وهو خلاف مذهب السعد التفتازاني والاكثر على ترجيح مذهب التفتازاني كما بيناه في رسالتنا البيانية (قوله والاسمي استعارة تمثيلية) وتميلا على سبيل الاستعارة وأما كونه يسمى تمثيلا من غير تقييد بكونه على سبيل الاستعارة كما في متن التلخيص فرد شارحه التفتازاني بان المسمى بالتمثيل مطلقا لما هو تشبيه المركب بالمركب لا الاستعارة التمثيلية (قوله لاشتماله) أي الجواز المركب الذي علاقته المشابهة أي لتوقفه وابتنائه على التمثيل فشيء توقف الموقوف على الموقوف عليه باشتغال المظروف على المظروف واستعار الاشتغال لتوقف استعارة مصرحة أو شبهة في النفس الموقوف والموقوف عليه بالمظروف والمظروف وررالى ذلك بالاشتغال على سبيل الاستعارة الممكنة (قوله بمعنى التشبيه) اعترضه الشيرازي بما حاصله انه ان أراد مطلق التشبيه فممنوع لان التمثيل ليس مطلق التشبيه بل تشبيه المركب بالمركب كما في التلخيص وان أراد تشبيه المركب بالمركب فمسل لكن يتألفه قوله مع انه لا استعارة بدون تمثيل واقول لنا أن مختار الاول ونفعه تفسير التمثيل بالقوى لا الاصطلاحى (قوله وخص التمثيل بها) أي خص النسبة الى التمثيل بالاستعارة التمثيلية فالباة داخله على المقصور عليه كما هو اصل وضعها

الممكنة حتى أنها لا تفارقها فان السكاكي مخرج بانها أى التمثيلية لا تستلزم الممكنة على ما ذكره الشارح في شرحه على التلخيص وكذا المحقق التفتازاني في شرحه عليه (قوله كما في أظفار النية) في المثال المشهور أعني أظفار النية نشبت بفلان والافاظ أظفار النية في قولنا أظفار النية المشبهة بالسبع لا تكون قرينة الممكنة فالإضافة للهدى (قوله خروج عن الطريق المستقيم) لان توهم شبهة بالافاظ واستعمال اللفظ فيه تكافؤ ومع ذلك لا يستغنى به عما اكتفى به القوم في القرينة من التهجور في الاثبات اذ لا يخفى أن النية التي ادعى اتحادها بالسبع لا يثبت لها في نفس الامر متوهم شبهة بالافاظ (قوله المراد بالاقتران مما يلزم الخ) الاخصر المراد بالمايل ماسوي القرينة والقرينة على هذه الارادة ماسأني من الماتر من قوله واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة (قوله والافاظ قرينة مما يلزم

المستعار له) الاولى عدم تقييد الملائم بالاستعارة ليشتمل قرينة الممكنة على طريقة السلف فانها من ملايمات المستعار من

لان فضل التشبيه المركب ٨٤ بالمركب حتى كأن ما عدا من التشبيه في نظر البلغاء كلاً وهذه الاستعارة

منافرة فرسان البلاغة حتى لا يكاد يرتضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة ان أمكن ويحمل عليه حتى الامكان

ولقد أحسن حيث لم يقيد في قوله والمراد بالاقتران بما يلزم الاقتران بما سوى القرينة فسبحان من لا سهو (قوله فلا توجد استعارة مطلقة) أي لا استعارة مصرية ولا استعارة مكنية بل المصراحة ومكنية السكاكي أبداً محذرة ومكنية السلف أبداً مرشحة وفيه نظراً القرينة في المصراحة قد تكون حالية فتوجد المطلقة حينئذ وأما في المكنية فقد نقل في التلخيص استلزام المكنية للتخييلية فيتم كلامه فيها بناء على ما نقله صاحب التلخيص (قوله لا يقال) حاصله انه لا حاجة الى تخصيص الاقتران بالاقتران بما يلزم مما سوى القرينة لعدم دخولها في ملائم المستعارة وملائم المستعار منه اذ كل منهما انما يصير مستعاراً له ومستعاراً منه بعد القرينة (قوله لا نقول) هذا جواب بغير الدهوى وبيان ان المراد

بعد الاختصاص وما تصرف منه ويصح أن يراد بالتشبيه مدلوله أعني المجاز المركب الذي علاقته المشابهة فيكون في الكلام إشارة الى أنه يسمى تشبيهاً ويجعل ضمير به الكلمة التمثيلية وحينئذ فالبناء داخل على المتصور كما هو العرف الشائع أما التضمن الاختصاص معنى الانفراد أولاً لانه مجاز مشهور كما حققه السيد في حواشي الكشف والمطول أيضاً لما قال السعد فهم امتفقان على هذا المحكم ومن اعتقد تخالفهما فقد تقول عليهما ين (قوله لان فضل التشبيه) أي شرفه ومزنته وقوله لتشبيه أي حاصل لتشبيهه واللام للاختصاص أقول المراد كمال فضل التشبيه فلا ينافي ثبوت أصل الفضل لتشبيهه المفرد بالمفرد والمركب بالمفرد وعكسه ولهذا أتى بكان في قوله حتى كان الخ وحتى تقريباً والمراد بما عدا هذه الأقسام الثلاثة (قوله كلاً) أي كلاً لتشبيهه لا يتبدل في كلامه كتمامه كتمامه لا بالمحذوف ويحتمل أن كلاً كلمة واحدة اسم للرمي الطري والمعنى حتى كان ما عدا في نظر البلغاء مرعى تأكله الانعام فيكون فيه إيماء الى أن من يستعمل تلك الأنواع الثلاثة في نظر البلغاء كالانعام بالنسبة لمن يستعمل تشبيه المركب بالمركب (قوله وهذه الاستعارة) ينبغي كما في الوسطاني أن تكون بالنصب عطفاً على اسم أن فيكون حاصله بانه ان تخصص الاستعارة التمثيلية بالنسبة الى التمثيل كمال شرف التشبيه فيها على كل تشبيه وكما شرفها على كل استعارة فقد حازت شرف الذات وشرف الأصل (قوله منافرة فرسان البلاغة) المثار اسم مكان من أثار الشيء شيره اثاراً اذا رفعه يعني هذا الاستعارة محل اثاره فرسان البلاغة الغبار عند دواقر أسهم كذا في الشرائسي وهو يقتضي أن المثار يضم الميم ولا يقع بل يجوز الفتح على انه من نار الغبار اذا ارتفع أي محل ثوران غبار فرسان البلاغة وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه الملاءمة بميدان السباق لتسابق أفهام الدافعا فيها وأثبت لها الفرسان تخيلاً لا والمثار ترشيعاً ويجوز أن تكون فيه استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة أصحاب البلاغة في تسابق أفهامهم بهيئة فرسان الميدان في تسابقهم واستعير للهيئة الأولى مركب الثانية والقرينة اضافة فرسان للبلاغة ولا يضربا ذكر البلاغة وهي من أجزاء التشبيه لان النظر ليس البهائي التشبيه (قوله حتى لا يكاد الخ) حتى تقريباً وخبر يكاد قوله يرتضى ومن تنازعه يكاد على أنه اسمها ويرتضى على انه فاعله وقوله ان يحمل مفعول يرتضى وفي قوله من ذاق حلاوة البيان استعارة مكنية سواء أريد بالبيان علم البيان أو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير حيث شبه البيان بمطعم حلو وأثبت له الحلاوة تخيلاً لا الذوق وطرف اللسان ترشيعاً وقوله الاستعارة في المركب أي الكائن في المركب الأصلية لان تكون واحدة في مجموعه أو متحدة في أجزائه وقوله ان أمكن أي الحمل على الاستعارات المتعددة في أجزاء المركب أي وأمكن الحمل على المجاز المركب وقوله ويحمل بالرفع معطوف على لا يكاد وقوله عليه أي على المجاز المركب أو على منافرة فرسان البلاغة أو على التمثيل المتقدم وقوله حتى الامكان غاية للمحمل على المجاز المركب أي يحمل عليه منتبهاً لكان الحمل الى غاية امكانه * وحصل كلامه ان البلغ لا يرضى بالحمل على الاستعارة المفردة بمجرد امكانها بل اذا وجد مقتضى

لها مستعاراً له ومستعاراً منه بعد القرينة (قوله لا نقول) هذا جواب بغير الدهوى وبيان ان المراد

فيكون المتطور للبليغ هذا التشبيه النبیه العظيم الشأن وحقيقته أن تؤخذ ٨٥ أمور متعددة من المشبه وتجمع في

الخطوط وكذا من المشبه به ويجعل المجموعان مشتركين في مجموع مشتركين بشملهما وإن أردت مزيد التفصيل فلا تطلبه من هذا المختصر القليل وارجع الى مقام أعدله لاني كلام هذا الاجاز من فضله وفي حواشيه كما ان الاستعارة المصروفة قد تكون مركبة يجوز أن تكون الاستعارة المكنية أيضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروه وفي وقوعه في الكلام ترد ثم كسب على حاشية هذه الحاشية ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعه في كتاب الله تعالى على ما ذكره العلامة المتفازاني

بالقرينة التي يجب تخصيص السلام بما عداها هي القرينة المعينة دون المانعة (قوله لتلايتوهم ان الاطلاق الخ) بل لا يتحقق الاستعارة وعلى هذا فقطضي المقام التعبير بالوجوب دون الاولوية في قوله الاولى قبيده بالوصف بالرمي اه كنه قال الاولى لما ان الاتيان به مثلا للاستعارة قرينة خالصة لكونه استعارة (قوله) نصوصا بالرمي اسد الله ليد الاولى ههنا ايضا تقيد بالرمي لتلايتوهم ان الترشيح المجرد عن الخبر يد مشروط بانتفاء القرينة (قوله على وزن علم الشعر

لما كند ويرضى بالجميل على الجواز المركب بمجرد ما كان له شرفه عليها فالمركب الذي تجوز فيه وامكن جعله من باب الاستعارات المتعددة في اجزائه وجعله من باب الاستعارة التمثيلية في مجموع لا يرضى البليغ الا بحمله على التمثيلية هذا أقرب ما تقر به عبارة الشارح (قوله فيكون الخ) تقر به على لا يكاد وقوله المنظور بالنصب خبر يكون لانه المجهول وقوله هذا التشبيه اسمها وقوله التشبيه من نه مثل الماء أي شرف فهو نائبه ونبيه قاله في القاموس (قوله وحقيقته) أي حقيقة التشبيه المذكور الذي هو تشبيه المركب بالمركب (قوله أن تؤخذ أمور متعددة) في عبارته مساحجة لانها تقتضي أن التشبيه المذكور هو هذا الاخذ وليس كذلك فلو قال وحقيقته أن تشبيه احدي الصورتين المتزعتين من متعدد بالآخرى بجامع صورة متزعة من متعدد تشبههما كان احسن ويمكن الجواب بتقدير مضاف أي ذوان تؤخذ الخ وقال متعددة بعد أمور للاشارة الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد لا ثلاثة فكثر وقوله من المشبه أقول أي من جانب المشبه اذ المشبه المسمى وهي نفسها واحدة لا تعدد فيها بل في مأخذها ثم أقول المراد بالمشبه ما أراد تشبيهه فلا يرد أن مقتضى عبارته تقدم التشبيه على الاخذ وكذا يقال في قوله وكذا من المشبه به أي وكذا تؤخذ أمور متعددة من جانب ما أراد التشبيه به والامور التي من جانب المشبه كالاقدام والاجسام والتي من جانب المشبه كتقديم الرجل وتأخيرها (قوله وتجمع في الخاطر) يعني محل الخاطر فقه مجاز بالخذف أو سمي المحل باسم الخيال مجازا مرسل او محل الخاطر الذهن وهو القوة الحافظة التي هي خزانة الواهمة المبركة للجزئيات ان نظري لذهب المحكماء المبتئين للقوى الباطنة والعقل ان نظري لذهب أهل السنة الذين لا يثبتون تلك القوى ويقولون بادراك العقل للسلطات والجزئيات (قوله أعدله) أي لزيد التفصيل وقوله لا الى كلام الخ أي كهذه الرسالة وشرحها هذا وقوله من فضله أي من أسباب فضله وشرقه على غيره (قوله يجوز أن تكون الاستعارة المكنية أيضا مركبة) أي على مذهب السلف والسكاكي لا على مذهب الخطيب لانها عنده ليست من قبيل الالفاظ أصلا وأقول كونها عنده ليست من قبيل الالفاظ أصلا لا يمنع جعله ما أضمر في النفس من تشبيه المركب بالمركب استعارة مكنية مركبة ألا ترى أنه يجعل ما أضمر في النفس من تشبيه المفرد بالمفرد استعارة مكنية مفردة مع أنها عنده ليست من قبيل الالفاظ أصلا فتدبر ثم على ان المكنية تكون مركبة هل تسمى حينئذ استعارة تمثيلية أولا ترد في ذلك الحشي (قوله ولا مانع الخ) جعله بعضهم عطف هالة على معلول ثم اعترض بان هالة على المعلول يجوز أن تكون الخ على الجواز العقلي ورد أنه ليس الغرض مجرد اثبات الجواز العقلي بل اثبات الجواز الصناعي وأن جعل على الجواز الصناعي ورد أن التعديل لا يفيد ذاته فناء المانع العقلي لا يستلزم الجواز الصناعي أقول لا داعي لنا الى جعل العطف عطف على معلول وحيد ثم نختار الشيء الثاني ويكون الشارح ذكر الجواز الصناعي ثم ذكر الجواز العقلي غير قاصد لتعليل الاول بالثاني اذ ليس في كلامه داع الى الحمل على تصد التعليل (قوله وفي وقوعه في الكلام) يحتمل أن

في قوله تعالى أفن حق عليه كلمة العذاب ٨٦ في سورة تنزيل ومن حواشيه في هذا المقام اذا قيل أنت الربيع البقل

وقصد تشبيهه بالتلبس
الغير الفاعلي بالتلبس
الفاعل فيستعمل المركب
الموضوع بالوضع النوعي
للتاني في الأول

المترق بعضه ببعض
جدا) الظاهر ان اراد
الشارح هذا ههنا لاستيفاء
المقام لا لكونه احتمالا
مرضيا كما هو ظاهر وكما يشير
اليه قوله فيما بعد لان
اللبدي لايم المشبه به ومن
خواصه فان اللبد على وزن
علم ليس من خواص المشبه
به (قوله رأيت أسدا
شاكي السلاح) يحجه عليه
أنه قريبة فان الملايم الذي
تصير الاستعارة به مجردة
انما يكون بعد القرينة
فلا استعارة في المثال مطلقة
لا مجردة ودفعه أن القرينة
حالة اذ تشبه به للاستعارة
قرينة (قوله كما في قوله
لدي أسد شاكي السلاح
مقذف الخ) يحجه عليه
ما أشبه على مثال المتن فلا
يكون ههنا مثالا
لاجتماعه مما يلزم للرشدة
فقط والجواب ما تقدم
ويمكن الجواب في خصوص
هذان القرينة كلمة لدى
بمعنى عند والتقدير كنت
لدي أسدا وأنا عند أسد والاسد الحقيقي لا يكون المتكلم عنده عادة وبعد تسليم ان القرينة هي

براد كلام الله ويحمل وهو المتبادر ان براد الكلام البليغ مطلقا (قوله أفن حق عليه
كلمة العذاب) تمة الآية أفأنت تتقدم في النار قال المحقق التفتازاني في حاشيته على
الكشاف في الكلام على هذه الآية أصل الكلام أفن حق عليه كلمة العذاب فأنت
تتقدم فهى جملة شرطية دخل عليها جملة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت الفاء في
أولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام تقديره أنت مالك أمرهم فن حق عليه كلمة
العذاب فأنت تتقدم وكررت الهمزة في الجزاء لتأكيد الانكار ووضع من في النار موضع
الضمير لذلك وللدلالة على أن من حكم عليه بالعذاب فهو كالواقف فيه لا متاع الخلف فيه
وأن اجتمع اد النبي صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الايمان سمي في انقاذهم من النار نزل
مادل عليه قوله تعالى أفن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم للعذاب وهم في الدنيا
منزلة دخولهم في النار في الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب حتى ترتب
عليه تنزيل بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من
النيران الذي هو من ملايمات دخولهم النار فصارت قرينة على الأول أى التنزيل الأول
فقرينة الاستعارة بالكناية ههنا الاستعارة لتحقيقية كما في نقض العهد على ما هو مذهب
الكشاف وأما ما يذهب اليه من أن النار مجاز عن الكفر المفضى اليها والانتفاء ترشح
لهذا المجاز أو الانتفاء مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالتسوية الى
ما قلنا اه وما ذكره من تقدير جملة بين الهمزة والفاء مبني على مذهب الزمخشري في مثل
ذلك وتابعه جماعات والذي رجحه في المعنى ان الفاء مؤخره من تقديم الاستحقاق الهمزة
الصدارة فقال اذا كانت الهمزة في جملة معطوفة بالواو وبالفاء أو بهم قدمت على العاطف
تنبيه على أصالتها في التصدير ثم قال وخالف في ذلك جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن
الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ثم
قال ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وانه غير مطرد الى آخر ما فصله ههنا وقد بحث في
كون الاستعارة المكتنية في الآية مركبة بان كلا من طرف التشبيه فيها مفرد لان
أحدهما وهو المشبه استحقاقهم العذاب حال كونهم في الدنيا والآخرة وهو المشبه به
دخولهم النار في الآخرة وكل منهما مفرد * وأجيب بان الطرفين ليس نفس الاستحقاق
والدخول بل هيئة كل منهما لكن المحقق حذف لفظ الهيئة من عبارته لعلها من المقام
(قوله وقصد تشبيهه بالتلبس الغير الفاعلي الخ) ليس المراد أنه قصد انفاذ من ذلك القول
كيف والاستعارة لا بد فيها من تناسي التشبيه بل المراد قصد بناء الجوز في هذا القول على
تشبيه الخ ولو قال اذا قصد تشبيهه بالتلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي فاستعمل الخ
لكن أظهر وأخصر (قوله الموضوع بالوضع النوعي للتاني) وهو التلبس الفاعلي في
الأول وهو التلبس الغير الفاعلي وحاصله ان وضع نحو هذا المركب وهو أنت الربيع
البقل لا تلبس الفاعلي لأن الفعل فيه مبني للفاعل فحقه أن يسند الى من صدر منه الانبات
كما اذا صدر من الدهري فاذا صدر من الموحد كان مستملا في التلبس الغير الفاعلي بناء
على قصد تشبيهه بالتلبس الفاعلي * وأعلم أن ما صرح به الشارح نقله عن المصنف من أن

المركبات

لدي أسد وأنا عند أسد والاسد الحقيقي لا يكون المتكلم عنده عادة وبعد تسليم ان القرينة هي

فلا شك انه مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة وصرح العلامة التفقازاني ٨٧ في شرح الاصول بانها استعارة تمثيلية

نحو اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر أخرى ولي فيه بحث
فان الاستعارة المركبة
التمثيلية على ما صرحوا
به يجب أن يكون وجه
التشبيه هيئة منتزعة من
عدة أمور وكذا الطرفان
يجب ان يكونا هئتين
منتزعتين من مجموع أشياء
قد تضاعفت وتلاصقت
حتى عادت شياً واحداً
فيقع في كل من الطرفين
عدة أمور ربما يكون
الشبه فيما بينهما ظاهراً
لكن لا يلتفت اليه وفي
كون المثال المذكور
كذلك بحث ولا يشتمه
عليك أن نحو اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر أخرى
غير مستعمل في التلخيص
الغير الفاعل على ثم القول بمثل
هذا النوع

شاكي السلاح فليكن كونها
محسرة باعتبار اقترانها
بالمقذف المفسر عن اوقع
نفسه في المواقع كبراعلي
ما ذكره الشارح في
الاطول ثم ان في المصراع
الاخير ما لغات جعله
ذاليد كما أنه أسود لا أسد
وافادة اختصاص اللدنية
المفهوم من تقديم الظرف
والمبالغة في نفي الضعف

المركبات موضوعة بالنوع لمانها التركيبية صرح به السعد أيضاً في حواشي العنود وفي
التلويح وصرح به الرضي وغيره اذ بيان ذلك أنها اذا كانت مجازات فلا شك في
كون وضعها نوعاً لان المجاز المفرد موضوع بالنوع فما الظن بالمركب وأما اذا كانت
حقائق فلا أن الواضع لم يضع اختصاصها وانما أشار إليها بقواعد كلية وكأنه قال وضعت
كل فعل وفاعل للدلالة على تلخيص الفاعل بذلك الفعل وكل مضاف ومضاف اليه للدلالة
على نسبة المضاف الى المضاف اليه وأما وضع أجزاء المركب لمعانيها الافرادية فقد يكون
بالشخص كالاعلام واسماء الاجناس غير المشتقات وقد يكون بالنوع كالأفعال وسائر
المشتقات وبما قررنا يعلم ما في كلام المحشي فتأمل (قوله فلا شك أنه) أي أدت الى بيع
البقل (قوله في شرح شرح الاصول) المراد شرح الاصول شرح مختصر ابن المحاسب
للغضد وشرحه ما كتبه السعد عليه من الحواشي (قوله بانها استعارة تمثيلية) الضمير
يرجع الى القول المتقدم أعني أدت الربيع البقل وأنت مراعاة للخبر ولتأويل ذلك القول
بالجملة (قوله ولي فيه) ضمير المتكلم يرجع الى المصنف وضمير الغائب يرجع الى ما صرح
به العلامة التفقازاني وقوله بحث أي من ثلاثة أوجه أشار الى أولها بقوله فان الاستعارة
المركبة الخ أقول هذا البحث الأول كما ورد على السعد برده على قول المصنف اذا قيل أدت
الربيع البقل وقصد الخ فكان قوله اذا قيل الخ مجازاً لكلام السعد فتأمل وأشار الى
ثانها بقوله ولا يشبه الخ وأشار الى ثالثها بقوله ثم القول الخ (قوله وكذا الطرفان) أي
طرفاً التشبيه (قوله من مجموع أشياء) أقول ليس المراد بالمجموع في هذه العبارة الهيئة
الاجتماعية التي هي طرف التشبيه لئلا يتحد المنتزع والمنتزع منه بل الاضافة في قوله
مجموع أشياء من اضافة الصفة الى الموصوف ولو حذف لفظ مجموع لكان اظهروا خص
(قوله حتى عادت) أي صارت (قوله فيقع في كل من الطرفين) أي في جانب كل من طرف
التشبيه لساو وليس في كلامه تعرض لوجوب تركيب اللفظ المستعار من الهيئة المشبه
بها للهيئة المشبهة لانه لم يتكلم الا على طرفي التشبيه ووجهه فكلامه على مذهب السعد
ومذهب السعد وبهذا يعلم ما في كلام المحشي فتدبر (قوله ربما يكون الشبه) في نسخة
التشبيه والمراد به الشبه وقوله فيما زائدة وقوله يدينها الى الامور أي بين كل أمرين منها
وفي بعض النسخ يدينها بالثنية أي بين الامور بين أي بين كل أمرين منها فاعني واحد
وقوله لكن لا يلتفت اليه أي لان التشبيه بين المفردات لا يعدل اليه متى أمكن التشبيه
بين المركبات (قوله وفي كون المثال المذكور كذلك بحث) أي لانه لا يظهر كون كل من
طرفي التشبيه ووجهه هيئة منتزعة من عدة أمور والظاهر فيه كونه مجازاً عقلياً وغيره من
الاجزاء المتقدمة في هزم الامر المجند وظهر أن هذا مراده لم يتعرض لبيان البحث
(قوله ولا يشبه عليك الخ) هذا الاعتراض مبني على ان السعد قصد تشبيهه أدت الربيع
البقل بانني اراك الخ من كل وجه وليس كذلك بل التشبيه من حيث ان كلا استعارة تمثيلية
كما سذكره الشارح (قوله ثم القول الخ) حاصل هذا الاعتراض ان هذا القول لم يذهب
اليه أحد وذلك يدل على عدم ظهوره وان كان السعد لم يستبعده وقوله بمثل هذا النوع

المفهوم من لم تقم اذ المبالغة الواقعة في صيغة التلخيص راجعة الى النفي دون المنفي كما قيل في قوله تعالى وما ربك بظلام

عبد القاهر وذو القاض
التفتازاني انه ليس قولاً
لعبد القاهر ولا لغيره من
هذه البيان لكنه ليس
ببعض هذا كلامه وما ذكره
من البحث من دفع بانه لو
قصد تشبيهه غير الفاعل
بالفاعل لمضاهاته اياه في
التلبس وأسند الفعل اليه
كما هو المشهور لم يكن يجوز
في اللغة فضلاً عن أن يكون
مجازاً كما ألو قصد تشبيه
التلبس في المجاز العقلي
الذي هو عبارة عن مفهوم
المركب من غير قصد الى
جزء من الاجزاء فلا خفاء في
أنها تشبيه أشياء بأشياء قد
تضاهت وتلاصقت حتى
صاروا شيئاً واحداً وحشداً
كون: دل قولنا في أراك
تقدم رجلاً وتؤخر أخرى
ولا يلزم من تشبيهه بهذا
الاختار بالقول المذكور
كون القول المذكور
مستعمل في التلبس الغير
الفاعل فلا يتجه أيضاً
ذكره بقوله ولا يشبهه عليك
ان نحواني أراك تقدم الى
آخره غير مستعمل في التلبس
الغير الفاعلي ومما يؤيد
ما ذكرنا من نقله انه قال قال
ذلك المحقق انه لم يقل به
احد لكنه ليس ببعيد
(قوله بالتقسيم اعتباري)

متعلق بالقول وكذا قوله في مثل هذا التركيب وكان الاولى حذف مثل الاولى ولها
زائدة وقوله من المجاز صفة للتوابع أي الكائن من جنس المجاز (قوله هذا كلامه) أي
المصنف في حواشيه (قوله من البحث) أي البحث الاول الذي ذكره المصنف بقوله فان
الاستعارة المركبة الخ (قوله بانه لو قصد تشبيهه غير الفاعل الخ) اعترض بان هذا القصد
وان احتمله المركب في ذاته بعيد جداً من صنيع المصنف لانه صرح بانه اذا قصد تشبيه
التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي وقيل أدب الربيع البقل كان مجازاً ومركباً وأيد ذلك
بتصريح العلامة بانه استعارة تمثيلية وهذا من المصنف يعني أن ما صرح به العلامة
مبنى على قصد تشبيه التلبس بالتلبس فلا حاجة في دفع بحث المصنف الى ذكر القصد
الاول بل كان يكفي الشارح في دفع بحثه أن يقول لا خفاء في أن تشبيه التلبس الغير
الفاعل بالتلبس الفاعلي تشبيه هيئة أشياء بهيئة أشياء الخ أقول اهله انما ذكره إشارة الى
أن المصنف لم يفرق بين القصدين وانه بحث في كلام السعد على القصد الثاني الغير
المشهور بما لا يسلم الا على القصد الاول المشهور فافهم (قوله لم يكن يجوز في اللغة) أي بل
في الاسناد ويكن تأمة أو ناقصة خبرها في اللغة وفي بعض النسخ ينصب يجوز وهي ظاهرة
واعترض هذا النفي بانه يناهيه قوله لو قصد تشبيهه غير الفاعل بالفاعل لانه يفيد أنه مجاز
لغوي لان علاقته المشابهة وأوجب بما يذنه الشيخ عبد القاهر أن هذا التشبيه ليس
هو الذي يفاد بالكاف وكان نحوهما بل هو عبارة عن جهة راعوها في إعطاء الربيع
حكم القادر المختار كما قالوا شمت ما ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر افاده الغني وغيره
(قوله ألو قصد تشبيه الخ) أي وهذا جعل السعد المركب المذكور استعارة تمثيلية
كما يفيد ذكر المصنف كلام السعد عقب قوله اذا قيل أدب الربيع البقل وقصد تشبيه
التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي الخ (قوله التلبس) أي الهيئة وقوله الذي هو الخ
صفة للتلبس بين بها أن المراد به غير التلبس المراد حين كونه مجازاً في الاسناد قاله الغني
وعبارة المجدولي قوله الذي هو عبارة الخ تفسير للتلبس والتلبس في الاصل معناه التعلق
لكنه استعمل هنا في الهيئة التي دل عليها المركب فالتلبس والمفهوم كل منهما عبارة عن
الهيئة (قوله في المجاز العقلي) أي الكائن في المركب المشهور جعله مجازاً عقلياً (قوله في
أنها) أي تشبيه التلبس وأنه باعتبارانه صورة من الصور (قوله تشبيه أشياء بأشياء)
أي تشبيه هيئة أشياء بهيئة أشياء (قوله وحينئذ يكون مثل اني أراك الى آخره) أي في
كونه تشبيه أشياء بأشياء (قوله ولا يلزم الخ) ردلاً لاعتراض الثاني وقوله بهذا الاعتبار
أي كونه تشبيه أشياء بأشياء وقوله بالقول المذكور أي اني أراك الخ والبا أن متعلقان
بتشبيه الاولى سببية والثانية للتعدي (قوله كون القول المذكور الخ) أي لانه لا يلزم
أن يكون التشبيه من كل وجه (قوله وما يؤيد ما ذكرنا) أي من أن جعل أدب
الربيع البقل استعارة تمثيلية وجه فيه معنى على قصد تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس
الفاعل غير جعله مجازاً عقلياً المبني على قصد تشبيهه غير الفاعل بالفاعل (قوله ما نقله انه
قال قال ذلك المحقق الخ) أقول حق العبارة ان يقول ما نقله عن ذلك المحقق انه لم يقل به الخ

فانه يشير الى انه توجيه للركب المذكور غير ما هو المشهور (نحو اني اراك تقدم ٨٩ رجلا وتؤخر اخرى) ظاهره وتؤخر

رجلا أخرى ولا يحصل له
بل أخرى صفة تارة أي اني
أراك تقدم رجلا تارة
وتؤخر تلك الرجل تارة
أخرى (أي تتردد في
الاقدام) أي الشجاعة
والجرأة على الامر
(والاجام) بجم وحاه أي
كف النفس عنه (لا تدرى
أيها أخرى) هكذا حقق

الذي أورد على اللفظة
جاء في الثلاثة أمافي
الاطلاق والتجريد فظاهر
وأما في صورة الاجتماع
فما سمعنا من أنهما
بمنزلة الإطلاق لتساقطهما
بتعارضهما (قوله والا
فلا بلغ من البلاغة هو
السلام) المحصر بالاضافة
الى الترشيع والا فالبلاغة
يوصف بها المتكلم أيضا
(قوله ومن المسالفة هو
المتكلم) فيه انه جعل كونه
من المبالغة احقا لا وهو
غير جائز ويمكن أن يقال
هو تماشاة وتوسيع للدائرة
ولا يلزم منه التجويز وبناء
صحة المحصر في المتكلم على
ما هو القياس من بناء
أفعلي التفضيل للفاعل
والا فتدريجى للفعول
كاغدر والوم (قوله وقد
أشرنا الى وجهه) حيث

أوما نقله ان ذلك المحقق قال انه لم يقل به الخ اذ ليس منقول المصنف عن المحقق انه نفسه
قال قال ذلك المحقق الخ كما لا يخفى (قوله فانه يشير الى انه توجيه للركب المذكور) أي
أنت الربيع البقل غـ برما هو المشهور من انه محاز عقلي (قوله اني اراك الخ) قال في
الاطول المشهور اراك على صـ مغة المعروف وللمجهول أيضا ماساغ وحينئذ يكون بمعنى
المتن ولكل منهما مقام يعني أن المعلوم يستعمل في تحقيق التردد والمجهول في مظنونه
(قوله ولا يحصل له) أي مطابقة للغرض المدلول وان كان له محصل في نفسه غير مطابق
للمراد وقد اوله السعدنا ولا غير ما ذكره الشارح فقال في شرحه لافتاح ينبغي أن يكون
المراد بالرجل الخطوة لأن المتردد لا يقدم رجلا ويؤخر أخرى بل يؤخر تلك الرجل الاولى
بمعنى بخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف ويبحث فيه من ثلاثة أوجه الاول أن المراد
بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضا ومن البين أن تأخير
الخطوة الى موضع ابتداء منه الخطوة الاولى لا الى خلف الشخص وأجيب بان المراد
بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى لا الخلف الذي كان له
قبل الخطوة الاولى الثاني أن اعتبار التقديم والتأخير في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجويز
لأن الخطوة إنما تحصل بتقديم الرجل أو تأخيرها الا انها حاصلة متقررة تقدم تارة وتؤخر
أخرى الثالث أن المتبادر من المثال اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي
انصاف وعلى ما ذكره السعدنا لا يكونان واقعين على شيء واحد وأضعف من هذا التأويل ما
ذكره السيد أن المراد بالرجل الأخرى الرجل التي قدمها جاعها رجلا أخرى لانها من حيث
قدمت مقابلة لها من حيث أخرت ولما كان ما ذكره الشارح أظهر من هذين التأويلين
قال هكذا حقق المثال الخ بصيغة الامرأى لا كما حققه السعد والسيد (قوله أي اني اراك
تقدم رجلا الخ) هذا بيان للمعنى الحقيقي وما في المتن بيان للمعنى المجازي (قوله أي الشجاعة
والجرأة على الامر) أقول فسر في القاموس الشجاعة بشدة القلب عند البأس وفسر
الجرأة بالشجاعة حيث قال الجرأة كالجرعة والثمة والكرهة والمجرأية كالكراهية
والجرأة بالياء نادرا الشجاعة انتهى ولا يخفى أن الشجاعة والجرأة بالمعنى المذكور
لا يليق نفسه بالاقدام هناهما اذ المراد هنا بالاقدام على الفعل التضمين عليه بدليل
مقابلته بالايجام الذي هو كف النفس عن الفعل فكان الاولى تفسير الاقدام هنا
بالتضمين على الفعل ويمكن أن مراده بالجرأة على الامر التضمين عليه بقراءة اطلاق الامر
وهـ دم تقديمه بالخوف فيكون العطف لنفسه بر المراد من الشجاعة فتقطن (قوله بجم
وحاه) التواولا تقتضى الترتيب فالعبارة صالحة لتقديم الجيم على الحاء والعكس وكلاهما
بمعنى واحد كما في المحشى لكن لم يذكروا في القاموس الا اجم بتقديم الحاء وجم بتقديم الجيم
مجردا اما اجم بتقديم الجيم مزيدا فلم يذكروا فيه (قوله لا تدرى أيها أخرى) أي أولى وجلة
أيها أخرى مركبة من مبتدأ وخبر في محل نصب بتدرى لانها من أفعال القلوب عامة اسم
الاستفهام عن أن تعمل في لفظه لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لصدارته والمراد
لا تدرى جواب هذا الاستفهام أو أيها اسم موصول بمعنى الذي وأخرى خبر مبتدأ

قال في امر التجريد ما عن بعض مبالغة في الاستعارة (قوله لتساقطهما بتعارضهما) لاشك أن

المثال فانه في التحقيق الوفي الاجلي ولا ٩٠ يذهب علينا انه لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة كالا يصحح على مفهوم

الفعل والحرف فلا يصح فيه التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة بل لا بد من التشبيه فيها بسري التشبيه فيه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة اوفي الهيئة المنتزعة منها

التساقط بالتعارض انما يكون اذا تساوى الملامات كما وكيفا والا فلا تعارض فلا تساقط فعلم من ذلك ان المراد بقوله وجع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق الجمع الواقع على وجه التساوى كما وكيفا والا فالمحكم حكم المجردة او المرشحة (قوله فلاته د قرينة المصراحة بتجريدا) هذا اثر على غير ترتيب الالف السابق في قوله واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة (قوله لولم يشترط زيادة التجريد والترشيح) ذكر التجريد فيما هو بصدده استطراد او الاخذار امره على زيادة الترشيح (قوله لان الترشيح ذكره لايم المستعار منه) هذا بنا على ما ذكره هنا في تفسير الترشيح والافسأني من الشيخ آخر الكتاب انه موضوع علم يشمل هذا ولا يملأ التشبيه بالمقارن للتشبيه (قوله والمستعار

محذوف وهو وخبره صلة أي وبنيت أي لوجود اضافتها للفظا وحذف صدر صلتها وأي محذوف صدر صلتها قياسا ولولم تطل الصلة بخلاف غيرها كما هو مقرر في العربية (قوله فانه) أي تحقيق المثال هكذا وقوله الوفي أي بالمقصود وقوله الاجلي أي الاظهر من جلا الشيء يحلو جلا بالفتح والمدأي وضع وانكشف فهو جلي وجلوته أو خفته بتعدي ويلزم وفي بعض النسخ بالحاء المهملة والاولى أحسن وفي بعضها فانه في التحقيق بزيادة في وعلمها فالو في الاجلي اما بالرفع على الخبرية لان التجار والمجرور في موضع نصب على الحال من اسم ان أو المجرع على النعتية للتحقيق (قوله ولا يذهب عليك) ضمن يذهب معنى يخفى فعذاه يعني (قوله على مفهوم الجملة) مفهومها ومدلولها وقوع النسبة أولا وقوعها وقبل ايقاعها وانتزاعها ومضمونها المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيها كذا في بس والمراد بالنسبة ما مع النسبة الاخبارية وهي تعاق المسند بالمسند اليه ايجابا أو سلبا والانشائية وهي طلب الفعل أو الكف أو نحوهما وانما لم يمكن الحكم على مفهوم الجملة لاشتماله على النسبة الغير المستقلة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل فمفهوم الجملة غير مستقل كذا في الحثي (قوله كالا يصح) تبينه هنا يصح وفيما قبله يمكن تفنن (قوله فلا يصح فيه التشبيه) أي في مفهوم الجملة لان التشبيه يقتضي الحكم على كل من المشبه والمشببه به بالمشاركة في وجه الشبه وانما يصح الحكم عليه مالم في المستقلة بالمفهومية كما مر ايضا ح (قوله الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب) أقول كان ينبغي أن يقول الى مفهوم ذلك المركب لان الذي يسري التشبيه اليه نفس المفهوم لا التشبيه فيه كالا يخفى وتعبيره هنا بالمركب وفيما قبله بالجملة تفنن (قوله كان يعتبر التشبيه الخ) أي يعتبر التشبيه أولا بين مضمون جملة تتعدد وبين الاقدام والالهام ومضمون جملة تقدم رجلا وتؤخر أخرى أو بين المبتئين المتزعتين من الجملتين فيسري هذا التشبيه الى مفهومي الجملتين قول الظاهر أن قول الشارح كان يعتبر الخ يشمل لمضاف محذوف من قوله بل لا بد من التشبيه الخ تقديره بل لا بد من اعتبار التشبيه الخ ولو جعل التمثيل لما يسري التشبيه منه وقال كمضمون الجملة والهيئة المنتزعة منها لكان أظهر وأخصر فأعرفه (قوله في مضمون الجملة اوفي الهيئة المنتزعة منها) الظاهر أن المقصود التخصيص وقول الغنيبي لعل قوله في مضمون الجملة في غير الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة وقوله اوفي الهيئة المنتزعة في الاستعارة التمثيلية ينافيه قول الشارح كان يعتبر التشبيه اذ هو صريح في أن الكلام في الاستعارة التمثيلية وأيضاً المقام انما هو مقام الاعتراض على القوم في جعلهم تلك المركبات تامة أصالة مع أن قياس ما قالوه في استعارة المشتقات والمحروف أن تكون تبعه نعم لذي قرره الشارح فيما تقدم نقلنا من المصنف وقرره القوم في الاستعارة التمثيلية أن الطرفين هبتان متزعتان من مجموع أشياء فكان ينبغي للشارح البناء على كون التشبيه في الهيئة لا في المفهوم حتى يحتاج لجمعها تبعه أفاده بس أقول مقتضى قول الشارح سابقا أمالوقصد تشبيه التلبس الغير الماعلى الذي هو مفهوم المركب الخ مع جعل الغنيبي والمجدولى التلبس في عبارته على الهيئة أن المفهوم

فمكون الاستعارة فيها أيضا بالتبعية وقد دخل اليماء اليه كلام ٩١ القوم ومما يحتج في الصدر ولا تحمله

في صدر بعد الصدر أن قوله
اني أراك تقدم رجلا
وتؤخر أخرى مسبب عن
التردد فيحمل أن يكون
التحيز باعتباره فيحقق
الجازا المرسل في المجموع من
غير تصرف في الأجزاء
كلاستعارة

(العقد الثاني في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية
اتفقت كلمة القوم) الظاهر
كلمات القوم لأنه لا بد
للاتفاق من فاعل متعدد

منه في الممكنة المشبهة على
مذهب السكاكي (فقرينة
الممكنة عنده من ملائمت
الاستعارة فالتبعية عنده
على تقدير عدم الاشتراط
تجريد لا ترشيح فكان حق
العبارة أن يقال فلا تعد
قرينة المصراحة ولا قرينة
ممكنة السكاكي تجريدا
ولا قرينة ممكنة السلف
ترشيحا وقيل أشار الشيخ
بقوله نعم يكون كذلك على
المذهب المختار أنه لا يكون
كذلك على مذهب الخطيب
أيضا وذلك لأن الممكنة
عنده هو التشبيه المظهر
في النفس والتبعية اثبات
بعض ملائمت التشبيه فلا
استعارة في شيء من الممكنة
والتبعية فلا ترشيح بمعنى
ذكر ملايم المستعار منه (قوله باقيا على حقيقة) سبق من الشارح أن الترشيح ذكر ملايم

والهيئة المنتزعة مقعدان ومقتضى كلام الشارح هنا أنه مختلفان وانظر ما الفرق على
اختلافهما وما وجه اشتغال المفهوم على النسبة وعدم اشتغال الهيئة عليها وحرر (قوله
فمكون الاستعارة) تفريع على قوله بل لا بد من التشبيه الخ وقوله فيها أيضا أي كالفعل
والحرف وقوله بالتبعية أي للتشبيه في المضمون أو الهيئة بناء على مذهب الشارح من
عدم اعتبار الاستعارة في التبوع كقوله وقد دخل عن اليماء اليه كلام القوم) أي
فضلا عن التبريح والاشارة وأنت خير بان القوم في غنى عن ذلك فمطهر طرفي التشبيه
الهيئة المنتزعتين وقد علمت سابقا أن المركب موضوع وضعافوعيا للهيئة المنتزعة
المخالصة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن ونسبة بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر كما
أنه موضوع بالنوع باعتبار هيئته الاخبارية للاخبار وهيئته الانشائية لانشاء وحيد
فيستعار المركب من هيئته المنتزعة الموضوع له الهيئة أخرى بالاصالة لا بالتبع أفاده
معرب الرسالة الفارسية وعلى تسليم أن التشبيه في المفهوم نقول كفاي المجدولى لا ضرورة
إلى ما سلكه الشارح لأن المفهوم صار الآن منظور إليه من غير قصد إلى جزء من الأجزاء
وهو اعتبارا على وجه الاستقلال فيجري فيه التشبيه أصالة مع أن المحشى ناقشه أيضا بان كلاً
من الهيئة ومضمون الجملة فرع الجملة والاستعارة التبعية في اصطلاح القوم إنما تكون
تابعة لشيء يكون أصلا على ما هو المعهود من تبعية الفرع للأصل اه ومعنى كون الهيئة
والمضمون فرعين للعملة أنهم مأخوذان منها وممدولان لها (قوله ومما يحتج في الصدر)
أي يتحرك فيه وأل في الصدر للعهد أو عوض عن المضاف إليه أي صدرى كذا في قوله
بعد الصـ صدرنم نقل الشيخ يس عن ابن هشام أن تعويضها عن ضمير المتكلم غير معهود
وإنما المعهود تعويضها عن ضمير الغائب نحو الحسن الوجه أي وجهه لكن أحازه بعضهم
وأراد بالصدر القلب نسبية للتحال باسم المحل وجوز الهندي أن يكون المراد منه في قوله
ولا تحبده الخ العصور ولا يخفى أن كونه هنا أيضا بمعنى القلب أبلغ وبعدم ما على حقيقة
أو بمعنى غير وهو أبلغ وحكمة بعدم الوجهـ دان في غير صدره باعتبار ما ظنه فلا ينافي أن
من الجائز وجهـ دانه في صدر غير صدره (قوله ان قوله) أي معنى قوله اني أراك تقدم
الخ (قوله مسبب عن التردد) أي فاطلق اللفظ الدال على المسبب وهو تقديم الرجل
وتأخيرها أو أراد السبب وهو التردد (قوله فيحمل أن يكون القصور باعتبارها) أي اعتبار
أن تقدم الرجل وتأخيرها مسبب عن التردد (قوله فيحقق الجازا المرسل الخ) هذا بشكل
على ما قدمه الشارح من أن الجازا المركب يخص بالتبعية والمخير المستعمل في الملائمة
وهكسـ وعلى ما قدمه أيضا في توجيه صدر القوم الجازا المركب في الاستعارة التمثيلية كما
اسلفناه وعلى ما قدمه أيضا من أن الاستعارة التمثيلية متى أهـ كملت لم يعدل عنها غيرها
(قوله من غير تصرف في الأجزاء) أي باعتبار هذا الجازا المحاصل في مجموع المركب

(العقد الثاني) (قوله في تحقيق معنى الخ) أي في اثباته من حقت الشيء أثباته أوفى
اثباته على الوجه الحق أي عند كل قائل لا عند الجميع وورفقط لأنه قول من أقوال ثلاثة
ـ يذكروا وليس المراد من تحقيقه اثباته بدليل لأنه لم يحصل منه ذلك (قوله الظاهر)

الآن يقال قصد بشوحيدها المبالغة في الاتفاق ٩٢ حتى تجاوزت الى الاتحاد ولا يبعد أن يقال الاستناد مجازي وحقيقته

اتفق القوم في كلمتهم فلا
تضرو وحدة الكلمة في
فاعلتها (على انه اذا شبه
أمر بآخر من غير تصريح
بشي من أركان التشبيه
سوى المشبه) المراد بالمشبه
مالو اتى بالتشبيه كان
مشبهها لا ماذ ذكر لكونه
مشبه فان المنية في أظفار
المنية ليس هكذا اذ ليس
في نظم هذا الكلام تشبيه
بل التشبيه مرموز اليه
بإضافة الأظفار والشرط
المذكور يشمل قولنا زيد في

نفس اللفظ الدال على الملام
لما أن اطلاقه عليه اما
بطريق الاشتراك أو بطريق
الحقيقة والمجاز (قوله
تابعاً في الذ كر للفظ
الاستعارة) المراد بالتعبية
في الذ كر أن يكون المقصود
الاصلي ذ كر لفظ الاستعارة
واما ذ كر الترشيح فبالتبعية
لانه يذكر بعد ما انه كثيرا
ما يكون مذ كور اقبل
(قوله ويجوز أن يكون
مستعاراً الخ) للعبارة
احتمالاً ان احدهما أن
يكون المراد أنه يجوز ذلك
في كل ترشيح والآخرا
يكون المراد انه لا مانع من
أن يكون الترشيح في بعض
المواد كذلك امكن تشبيهه الا

أي حق العبارة وصوابها فيما يظهر بدليل التعلييل بقوله لانه لا بد للاتفاق الخ وقوله
الآن يقال أي ولا يصح أفرادها كما هنا الآن يقال الخ وحينئذ قد قاله المصنف
أيضا صواب وليس المراد بالظاهر الاولى لانه يقتضي انه اذا لوحظ الجواب لا تكون تلك
العبارة أولى مع انها أولى لانها لا تنحوج الى تكاف بهوني (قوله قصد بشوحيدها) أي
الكلمات أي قصد بابرادالكلمات بصفة الوحدة المبالغة في الاتفاق وهذا الكلام
محتمل معنيين الأول أن الكلمة تنحوج في اطلاقها على الكلمات لقصد المبالغة
فيكون الفاعل متعددا باعتبار المعنى المجازي المراد الثاني أن الاضافة للاستعارة
والثاني في الكلمة للوحدة النوعية وهي لاتنافي التعدد الشخصي فصل تعدد الفاعل في
المعنى وانما أثر التعبير بصفة الافراد لقصد المبالغة واعلم أن المحكوم به اذا كان ملاما يحكم
به الاعلى متعددا كما هنا وأسند الى ذلك المتعدد كان المحكم به من باب الكل المجعول أي
على المجموع من حيث هو مجموع (قوله حتى تجاوزت) أي الكلمات من التعدد الى الاتحاد
(قوله فلا تضرو وحدة الكلمة) أي لان وجوب تعدد فاعل الاتفاق اذا كان حقيقيا
والفاعل هنا مجازي وبحث فيه الشبر انسي بما حاصله عدم تسليم كونه مجازيا ووجوب
كون فاعل الاتفاق ذا شعور محل تأمل وبحث فيه الشبر انسي ويس بأن فاعل الاتفاق
لا بد أن يكون متعددا لافرق بين كونه فاعلا حقيقة أو مجازا لانه من الامور النسبية التي
لا تقوم الا بتعدد وكون القيام على جهة الحقيقة أو المجاز لا دخل له في ذلك كما لا يخفى وبما
ينبغي أن يعلم أن الكلمات هنا بمعنى الاقوال التامة كما في قوله هم كلمة الشهادة (قوله اذا
شبه) أي تشبيها مضمرا في النفس بقرينة قوله من غير تصريح الخ (قوله المراد الخ) لم يظهر
وجه تخصيص المشبه بالتأويل وهو لا أول في قوله شبه وقوله التشبيه اذ لا تشبيه في
اللفظ ثم لم يظهر الاحتياج الى هذا المراد لان مراد المصنف التشبيه في النفس كما مر
والا شارح معترف بأن ثم تشبيها نفسيا مرموزا اليه وهو كاف في جهة اطلاق المشبه على
المستعار له (قوله لا ماذ ذكر) أي في عبارة المشبه بكسر الهمزة لكونه مشبه أي بالفعل
صرحة (قوله ليس هكذا) ذكر ضمير المنية باعتبار معناها الذي هو الموت (قوله
والشرط المذكور) أراد الشرط النحوي مع ما تعلق به من قوله من غير الخ دون المعطوف
وان كان المعطوف على الشرط شرطاً في المعنى وفي قوله المذكور إشارة الى ذلك (قوله
يشمل قولنا زيد الخ) أورد عليه انه بعد تفسير المشبه بما ذكره لا يشمل الشرط هذا المثال
لان زيدا فانه ليس مشبه بالمعنى الذي فسر به بل هو مشبه صريح ولا جل دفع هذا كذب
الشارح بخطه في الحاشية مانعه لا يخفى أن حمل المشبه على ماذ ذكر يخرج المثال المذكور
لكنه يحوج الى دقة نظر فلم يكتف به وأخرج انما صريحاً فقولنا يشمل قولنا زيد مراد
به يشمل في بادى النظر انتهى كذا في المحشى «وأقول زيد في قول المجيب لم يصرح بتشبيهه
باعتبار عبارة المجيب في حد ذاته او كونه تشبيهه صريحاً انما هو باعتبار انضميها بعبارة
السائل الى عبارة المجيب وحينئذ لا يكون زيد مشبه صراحة في عبارة المجيب فلا يخرج
المثال المذكور عن الشرط على تفسير المشبه بما ذكره الشارح أيضا تأمل (قوله في

جواب

في صريح في الاحتمال الاول فيرد عليه ان احتمال الاستعارة

جواب من قال من يشبه عرامع انه ليس هناك استعارة بالكناية فانوجه ٩٣ بقوله (ودل عليه) أى على ذلك التشبيه

(بذ كرم ما يخص المشبه به)
لا يشمل مثل قولنا يقضون
عهد الله اذا أريد بالنقض
ابطال العهد فانه لم يدل على
التشبيه فيه بذ كرم ما يخص
المشبه به بل بذ كرم ما يخص
المشبه بلفظ ما يخص المشبه
به الا أن يتكافأ بما رجو
أن لا يخفى على مثلك وفي
شمول البيان للاستعارة
بالكناية على مذهب
السكاكي نظرا لان مبنى
الكلام في مذهبه على
تناسي التشبيه كنهو
مقتضى الاستعارة فليس
الدلالة بذ كرم ما يخص
المشبه به على التشبيه بل
على دعوى تقرير الاتحاد
بحيث لا يقصد بالدهوى بل
بجعل مسلم الثبوت وبعبارة
عنه بالاسم وكذلك في شموله
الاستعارة بالكناية على
المذهب المختار اذ الدلالة
بذ كرم ما يخص المشبه به على
لفظ المستعار للمشبه لاعلى
التشبيه فالاولى أن يقال
اذا لم يذكر من أركان
التشبيه شئ سوى المشبه
وذكر معه ما يخص المشبه به

يتوقف على قرينة ما فائدة
عن ارادة الموضوع له فلا
يحتسمان فتمين الاحوال
الثاني (قوله) ويكون

جواب من قال الخ قال الغني لوقال في جواب من قال من كالا سدا كان أولى اه واصل
وجهه أن التشبيه عليه اصطلاحى لانه حينئذ حاصل بالاداة بخلافه على كلام الشارح
فانه لغوى بمعنى اثبات الشبه (قوله فانوجه بقوله ودل الخ) بقى صورة لا تخرج به وهى
أن يقال جوابا لمن قال من كالا سدا زيد المقرص ولا تخرج هذه الا بقوله سوى المشبه بالمعنى
السابق على ما ذكره الشارح والمحمى وتقدم ما فيه (قوله بذ كرم ما يخص المشبه به)
فيه انه لا يشمل الممكنة التى قرينتها حالية وسند كرهاى الفريدة الثانية والمراد ما يخص
المشبه به معنى فقط أو لفظا ومعنى وقوله بل بذ كرم ما يخص المشبه أى معنى فقط
بقريضة قوله بلفظ ما يخص المشبه به (قوله اذا أريد بالنقض ابطال العهد) أى أريد
به المضاف وذكر المضاف اليه اتعينة لا مجموع المضاف والمضاف اليه لئلا يلزم
التكرار فى العهد (قوله الا أن يتكافأ الخ) أى بأن يقال المراد الاختصاص ولو لفظا
وعدم الشمول المذكور المتوقف على أن المراد بالنقض ما ذكر معنى على ما أسلفه الشارح
عن السعد وسأق من أن قريضة الاستعارة بالكناية قد تكون ذكر ملامح المشبه بلفظ ملامح
المشبه به وسأق ما فيه (قوله وفي شمول البيان) أى ما بين به الاستعارة بالكناية وهو
الضابط المذكور فى قوله اذا شبه الخ فكان الظاهر أن يقول وفى شموله أى شمول الشرط
لان صبارته توهم أن المراد بالبيان قول المصنف أى على ذلك التشبيه مع أن قوله فالاولى
الخ يدل على خلافه فتدبر به وفى وحاصل النظر ان ضابط المصنف انما يتناول مذهب
المخيط دون مذهب السكاكي لان الذى دل عليه ذ كرم ما يخص المشبه به عنده هو
دعوى الاتحاد بحيث يجعل مسلما يعبر عن المشبه به باسم المشبه لا التشبيه ودون المذهب
المختار أيضا لان الذى دل عليه ذلك على هذا المذهب هو لفظ المشبه به المستعار للمشبه
لا التشبيه * والجواب عن المصنف بمنع عدم دلالة ذلك على التشبيه كيف وهو مبنى
الاستعارة مطلقا فكما يدل على دعوى الاتحاد على مذهب السكاكي وعلى لفظ المشبه به
على المذهب المختار يدل على التشبيه أيضا والى امكان الجواب أشار الشارح بقوله
فالاولى دون أن يقول فالصواب (قوله فى مذهبه على تناسي التشبيه) * اقول
انما قال فى مذهبه للاحتراز عن مذهب المخيط لاعتناء مذهب السالف كما مرشدا الى
ذلك قوله كما هو مقتضى الاستعارة أى مطلق الاستعارة التى هى قسم من الجهار لا لغوى
(قوله بحيث لا يقصد بالدهوى) الضمير فى يقصد ويجعل راجع الى الاتحاد أى بل المقصود
بالدعوى تقرير الاتحاد وفى قوله ويعبر عنه الى المشبه به فى عبارة تشبیه ويمكن ارجاع
الاخير أيضا الى الاتحاد بمعنى المتمدع وهو المشبه به فيكون فى العبارة استخدام ولا
تشبیه وقوله بالاسم أى اسم المشبه بناء على انهما اذا اتحدا كان اسم المشبه اسم المشبه
به حتى كانه ضارفت المنية والسبع مترادفين (قوله على لفظ المستعار) الاضافة للبيان
وفى بعض النسخ على اللفظ المستعار وهى وأخوة (قوله فالاولى ان يقال) أى يدل قوله اذا
شبهه أمربا آخر الخ امكن المقصود أصالة بالتغير كما يفيد التفریع قوله وذكر معه ما يخص
المشبه به لكنه أشار مع ذلك الى اعتراض آخر على المصنف بأن فى عبارة طول بلا طائل

ترشح الاستعارة الخ) لاشك انه على هذا يذهب الترشح جدا بل هو الى التجريد اقرب (قوله ولا يخفى ان هذا لا يختص)

وكانه سمي أهل العلم الماضية سلفا ٩٦ لانهم آباء التعليم (الى ان المستعار بالكناية لفظا شبه به المستعار الشبه في

النفوس الرموز اليه بذكر
لازمه من غير تقدير في نظم
الكلام وذكر الالزام
قرينة على قصده من
عرض الكلام) ولا بعد
فيه عن من شاهد الاشارة
الى المعاني العرضية وصدق
بمحاسنها المرضية وهكذا
المذهب الثالث الذي
جعلها القسبة المضمرة في
النفوس المدلول عليه بذكر
ملايم التشبيه به مبني على
جعل التشبيه المذكور
معنى عرضيا لا مقدرا في
نظم الكلام (وحيث ان
وجه تسميتها استعارة

والقرينة اضافة المحمل
اليه تعالى (قوله او مجازا
مرسلا في الوثوق بالعهد
الخ) هذا الوجه الثالث
الذي زاده الشيخ على اثنين
ومعنى ارادة الوثوق بالعهد
بملاقة الاطلاق والتقدير
انه انتقل من الوثوق بالتجمل
الى مطلق الوثوق من قبيل
الانتقال من التقيد الى
المطلق وانتقل من مطلق
الوثوق الى الوثوق بالعهد
من قبيل الانتقال من المطلق
الى المقيد والداعي الى ذلك
اعتبار المجاز المرسل (قوله
اوفي الوثوق) المطلق هذا

انما ذلك اذا أضف السلف لفرد كما تشير اليه عبارة الصحاح فاذا قلت قال سلفي مثلا
فالمراد الآباء أما اذا لم يصف لفرد كان قلت قال السلف فعناه حقيقة من تقدم قبلك
مطلقا كما تنطق به عبارة الاساس والصحاح وغيرهما فلا حاجة الى ما ذكره الشارح
بقوله وكانه الخ غاية الامر ان قرينة مقابلة السلف بالسكاكي والمخاطب تدل على ان المراد
من تقدم علمهما واقتصار الشارح على السكاكي لتقدم السكاكي على المخاطب فاده بس
* أقول هذه المقابلة انما تدل على ان المراد بالسلف من عداهما عن تقدم على المصنف
ولاشك ان هذا يشمل مما حمل الشارح لسلف عليه (قوله وكانه سمي الخ) يعني ان اطلاق
لفظ السلف على العلماء المتقدمين من باب الاستعارة المصروفة * أقول ليس مصب كان
تسمية المصنف أهل العلم الماضية سلفا بل مصبا كون التسمية لاجل انهم مثل الآباء في
التعليم لاحتمال ان لا تكون العلاقة المشابهة فيهما ذكرا بل الاطلاق والتقدير بناء على
ان المجاز مرسل بمرتين بان ينقل من المتقدمين من الآباء والاقراب الى مطلق المتقدمين
ثم منه الى المتقدمين من العلماء فاحفظه (قوله الماضية) أنت صفة أهل العلم لتأولهم
بالجماعة (قوله آباء التعليم) أي آباء بسبب التعليم أي مثل الآباء بسبب التعليم (قوله الى
ان المستعار بالكناية) كان الاولى ان يقول الى ان الاستعارة بالكناية لانه الاسم المتفق
عليه بين ارباب المذاهب بخلاف المستعار بالكناية اذ ليس عندنا خطيب مستعار بالكناية
كذا في المحشى ووجه الشرائع صنيع المصنف فقال انما عدل هنا عن الاسم المشهور
لانه لما لم تكن الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لفظا حقيقيا بل حكما لم يعد ان
يتوهم عند ذكر الاستعارة دون المستعار ان الاستعارة بالكناية عند من ليست الا بالمعنى
المصدرى دون اللفظ المستعار اذ لا لفظ حقيقة هناك على مذهبهم على ان يكون قوله لفظ
المشبه به على حذف اضافة أي ذكر لفظ المشبه به في النفس وملاحظة فعدل عن لفظ
الاستعارة الى لفظ المستعار لدفع هذا التوهم فاحفظه فانه من مله مات الغيب اه (قوله
في النفس) تنازعه كل من المستعار والمشبه (قوله الرموز اليه) بالرفع صفة ثانية للفظ أي
الرموز الى ذلك لا لفظ بذكر لازمه أي لازم معناه (قوله من غير تقديره في نظم الكلام)
أي لان المقدر في نظمه كالصريح (قوله من عرض الكلام) أي جانبه وساقه
(قوله ولا بعد فيه) أي في قصده من عرض الكلام من غير تقديره في نظمه (قوله
عند من شاهد الاشارة الى المعاني العرضية) شبه الاشارة الى ما ذكر بحسنه ذات
جال تشبيها مضمرا في النفس واثبات المشاهدة تخييل والمحسن ترشيح (قوله وهكذا
المذهب الثالث الخ) المذهب مبتدأ خبره مبني وهكذا حال او مفعول مطلق او هكذا
خبر ومبني خبر محذوف أي هو مبني أقول فيه ان المذهب الثاني ايضا اعني مذهب
السكاكي مبني على جعل التشبيه معنى عرضيا وكان كلامه هنا مبني على ما أسلفه من ان
القرينة على مذهب السكاكي انما تدل على دعوى تقرر الاتحاد لاعتلى التشبيه وقد علمت
ما فيه (قوله وجه تسميتها) الضمير يرجع الى المستعار بالكناية وأنته مراعاة للافعال
الثاني او باعتبار ان المستعار بالكناية بمعنى الاستعارة بالكناية كذا في المجدولى * وأقول

الاحتمال الى اربع للشارح ولا يخفى انه يتجه على كل من احتمل الى الاستعارة والمجاز المرسل لا الوثوق بالعهد احسن

بالكنية أو مكنية) أي استعارة مكنية لان الاسم هو المجموع لا مجرد ٩٧ المكنية (ظاهر) لانه استعارة بامعنى

المصطلح عليه وملتبس
بالكنية بمعنى اللغة أى
المخفاء ولك أن لا تتجاوز
اللغة فافهم ومن وجوه
ترجيح هذا المذهب ان
الاستعارة عندئذ اقرب الى
الضبط لانها كلها حينئذ
المشبه المستعمل في المشبه
(و) كفى شاهد لقوته انه
(الله) ذهب صاحب
الكشاف (لا الى غيره ولو
احتمالا فتقديم الظرف
للقصر والتعبير عن
صاحب المذهب بصاحب
الكشاف تنويه بشأنه فلا
يخفى أن ما سبق يستلزم
كونه المختار على أبلغ وجه

أحسن من هذين الوجهين أن يكون الضمير ارجح الى الاستعارة بالكنية في قوله العقد
الثاني في صحة معنى الاستعارة بالكنية وكذا الضمير في قوله أوّل الفريدة الثانية
ذهب السكاكي الى انها مخ وأوّل الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الى انها مخ
يؤيد ذلك أن ما في الفرائد الثلاثة تفصيل لقوله في تحقيق معنى الاستعارة بالكنية
(قوله أي استعارة مكنية) قال المحشى أي بقدر في المطوف لفظ استعارة بقرينة ذكره
في الاسم الأول لأنه عطف مكنية على بالكنية فتذهب الاستعارة عليه من حيث
العطف لئلا يلزم العطف على جزء الاسم أي والمقدر لقرينة في قوة المذكر كورصراحة
فلا يرد على المصنف أنه حذف جزء العلم في غير مواقع جواز حذفه (قوله لان الاسم)
لم يقل لان العلم لاحتمال أن يكون هذا من قبيل أسماء الاجناس وحكمها كالعلم في منع
الحذف على جزئها قاله الهوني أقول وفي منع حذف جزئها (قوله وملتبس) أي مقترن
بالكنية أشار الى أن الباء في قولهم بالكنية بـاء الملابسة أقول المراد بالملابسة الالتصاق
أو المصاحبة فلا يرد ما في بس من أن الملابسة ليست من معاني الباء (قوله بمعنى اللغة)
أي بمعناها الكائن في اللغة فالإضافة بمعنى في (قوله ولك أن لا تتجاوز اللغة) أي في
كل جزأى الاسم الى الاصطلاح بان تعتبر المعنى الأقوى في توجيه الجزء الأول كما تعتبره
في توجيه الجزء الثاني لان لفظ المشبه به مستعار بالمعنى الأقوى للمشبه به ولما كان هذا
الوجه يحتاج معه الى تأويل الاستعارة بالاسم مستعار كما أشرنا اليه قال فافهم هذا هو
الظاهر في فهم عبارة الشارح (قوله لانها كلها حينئذ المشبه به) أي لفظ المشبه به
بقرينة قوله المستعمل اذا الاستعمال من عوارض الالفاظ وأورد على كلامه ان الاستعارة
التخييلية ليست كذلك عندهم بل هي اثبات لازم المشبه به للمشبه فان أريد الاستعارة التي
هي قسم من المجاز اللغوي ورد حينئذ انه لا يصلح مرجعاً على مذهب الخطيب لان المكنية
عنده ليست كذلك * وأجيب بان المراد الاستعارة المقصودة لذاتها والتخييلية ليست
كذلك (قوله ولو احتمالا) يحتمل تعلقه بمذهب في كلام المصنف والتقدير ولو كان ذهابه
اليه احتمالا لكفى في كونه شاهداً لقوته ويحتمل تعلقه بالذهاب المتفق في كلام الشارح
أي انتهى ذهابه الى غيره ولو احتمالا أي لم يذهب الى غيره ذهاباً محققاً ولا ذهاباً محتملاً
ويؤيد الثاني تصريح العلامة التفتازاني بأن كلام الكشاف صريح في ان المستعار
بالكنية هو اسم المشبه به المتروك المرموز اليه بذكر لوازمه (قوله فتقديم الظرف للقصر)
تقرير على قوله لا الى غيره والقصر هنا من قصر الموصوف على الصفة وهو اضافي بالتحسية
الى ما عدا هذا المذهب من المذاهب في الاستعارة بالكنية (قوله تنويه بشأنه) أقول
وأشاره الى انه ذكره في الكشاف والكشاف في ضميره بشأنه يرجع اما الى صاحب الكشاف وهو
المتبادر والانساب أو الى الكشاف والتنويه يطلق على الرفع والتقوية بقال نوهه ونوهه
أي رفعه أو قواه كذا في القاموس (قوله فلا يخفى) كذا في بعض النسخ بالفاء لفظ محبة
عن شرط مقدراى اذا علمت ذلك فنقول لا يخفى في المخ وفي بعضه بالواو وهي غير محتاجة
الى هذا التكلف وهو قاطعة للاعتراض الذي ذكره بقوله فالاولى المخ (قوله أن ما سبق)

انه يلزم التكرار فان
الاعتصام مستعمل في الوثوق
بالعهد والمجمل مستعمل في
العهد فيصير المعنى ثقوا
بالعهد به هذا الله الآن
بربك التجريد وفيه ما فيه
لانه يؤدى الى اعتبار شئ
وعدم اعتباره في حالة
واحدة أو انه للتأكد تأمل
(قوله) وحينئذ كل من
الاستعارة والترشيح ترشيح
للاخر فتأمل) أي حين
كون الاعتصام غير باق على
معناه سواء كان مستعاراً
للوثوق بالعهد أو مجازاً

مرسلاً عنه او عن طائفة الوثوق وكون كل منهما ترشيحاً للاخر في هذه المحاجة باعتبار

وأتمه فلا ولي بقوله (وهو المختار) ٩٨ التفرع ويمكن أن يندثر ترك التفرع بان المقصود أنه مختار الجمهور وفي

التفرع يستفاد أنه المختار بناء على الدليل وكثير من السكاكي يميل إلى أن مذهبه هذا حتى ذهب الشارح المحقق في شرح التلخيص إلى أن مذهبه هذا وصرف عبارته الآية عن ذلك عن ظاهرها لكن الحق أن عبارته أظهر في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه فلهذا قال * (الفريدة الثانية) بشرح ظاهر كلام السكاكي بأنها أي الاستعارة بالكناية (لفظ المشبه المستعمل في التشبيه بأدعائه) أي المشبه (عنه) أي المشبه به ولا يخفى أن تسميتها استعارة بالكناية أو ممكنة غير ظاهرة وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة واختار رد التبعة إليها حصل قربتكم الاستعارة بالكناية

أن لفظه ملائم للشيء الأصلي لا أن لفظه ملائم للشيء الأصلي وأمر بالتأمل ليطالع على حقيقة الحال وعلى أنه لازم جواز الترشيم لجواز المرسل (قوله ولا يخفى أن الترشيم بذكر الملايم للشيء الخ) حاصله أن الأولى إبقاء الترشيم على حقيقة لانه إذا كان مجازا عن ملايم المستعارة فهو بالتجريد أشبه (قوله وكأنه أخذه) أي كان المصنف أحد

أي من ظهور وجه التسمية وذهب صاحب الكشف (قوله فلا ولي بقوله وهو المختار التفرع) أي ليس عبر بالاستلزام السابق (قوله لترك التفرع) اللام بمعنى عن (قوله وفي التفرع يستفاد الخ) أي أنه يستفاد في صورة التفرع أن الدليل يتنص كونه مختارا وإن لم يحصل اختيار الجمهور له وبوجه ترك التفرع أيضا بأنه يشعر بتكرهات الاختيار بخلاف التفرع فإنه يشعر بأن جهة اختياره ما تقدم فقط والاقرب أن المراد بالدليل ما تقدم من الأوجه المروجة له (قوله وكثير الخ) هذا تعهد من الشارح لقول المتن يشعر بظاهر كلام السكاكي حيث عبر بالأشعار ونظاهرو لم يقل ذهب السكاكي كما قال سابقا ذهب السلف وكما يقول لاحقا ذهب المخطب (قوله يميل إلى أن مذهبه هذا) بل صرح في بعض المواضع كما نقله العلامة التفتازاني بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك ودعوى أن هذا القول منه مبني على مذهب القوم لالانه مذهبه تكلف بعد (قوله وصرف عبارته الآية) أي المتبعة على وزن فعله أو فاعله وفيه محذور لا يخفى وقوله عن ذلك أي أن مذهبه مذهب السلف متعلق بالآية وقوله عن ظاهر متعلق بصرف والمحال للمحقق على هذا الصنف أنه رأى مذهب السلف أقوى دأب لا ورحا لأور أي بعض عبارات السكاكي صريح في مذهبهم فأول ما ظاهره المخالفة إلى الموافقة مع لا محالة على الموافقة لانه لو كان مخالفا لمصرح بالخالفه ورواههم وذكر مستند المذهب كما هو العادة في مثل ذلك وهذا وجه وجهه وقد ذكرنا ما وفق به المحقق بين عبارات السكاكي مع ما فيه في رسالتنا السابقة (قوله لكن الحق أن عبارته) أي أكثر عباراته كما يستفاد من القول ولو صرح بهذا السكاكي أولى * (الفريدة الثانية) * (قوله أي الاستعارة بالكناية) أي المذكورة في قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية كما قدمناه (قوله بأدعائه عنه) حال من المشبه به أي ملتبسا بأدعائه المشبه عنه والمعنى أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به المدعى أن المشبه عنه بقرينة إثبات لازم المشبه به للمشبه (قوله استعارة بالكناية) محط الاعتراض قوله بالكناية لا قوله استعارة وفي قوله أو ممكنة ما في قول المصنف سابقا أو ممكنة (قوله غير ظاهرة) ففي ظهور التسمية ولم ينف صحتها لأن جهة التسمية لا تتوقف على المناسبة وإنما يتوقف عليها ظهور التسمية ولم ينف أن يكون لها وجه بالكلية لانه يمكن بالتأمل تحصيل وجه لكونها بالكناية أو ممكنة وذلك لانه إذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الادعاء في كونه استعارة خفاء بالتسمية إلى المصرفة كما يرتد إليه اعتراض المصنف الآتي عليه في تسميتها استعارة والكناية في اللغة الخفاء ووجهه بعضهم بأن الكبير لاستعارة من القوى الذي هو المشبه به للضعف الذي هو المشبه والمكسر قليل فلما سميت المجازية على الكثير استعارة مصرفة سميت المجازية على القليل استعارة بالكناية أو ممكنة فإذا التصريح يقاله الكناية (قوله وإن سلم ظهور الخ) أي سواء منع ظهور وجه كونها استعارة كما يفهمه الأبرار المذكور في المتن أو سلم ظهوره كما يفهمه دفع الشارح هذا الأبرار (قوله يميل الخ) لما ارتكب المصنف القساح في قوله واختار الخ تيمنا للقوم بين

المراعاة

وجهها) أي جعل التبعية (قربنتها على عكس ما ذكره القوم في) مثل ٩٩ (نطقت المحال من أن نطقت استعارة

لدلت والمحال قريبة ويرد عليه) إمامن الرد أو من الورد (أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه فلا يكون استعارة) إذ الاستعارة عندهم مطلقا قسم من المجاز وهذا إيراد على نفسه الاستعارة بالكنية وهذه شبه قوية لم يحكم حول دفعها أحدا بل يلقى أن يصفي إليه ونحن دفعناها في رسالتنا المجهولة بالفارسية في الاستعارة

التعظيم الذي أورده في هذه الفريدة من كون الترشيع باق على حقيقته أو مستمرا من كلام المحقق التفتازاني الذي ذكر أنه استنبطه من كلام الكشاف (قوله أي كقرينة المفرد) لا يظهر أن المراد به تشبيه المجاز المركب بالمجاز المفرد ووجه التشبيه ما أشار إليه بقوله أن كانت علاقته غير المشابهة الخ والحاصل أن المجاز المركب كالمفرد في الانقسام إلى الاستعارة وغيرها (قوله في كونها مانعة عن إرادة الموضوع له) فخرج عنه الكناية المركبة (قوله فصديق التعريف على مجموع اعترضوا بحبل الله على

المراد بقوله يجعل الخ والباء لتصور الرد وأورد المحقق التفتازاني في شرح المفتاح على السكاكي الاستعارة التبعية التي قربنتها حالية قال وكيف يجعلها اقربنة على استعارة ممكنة اه قال في الاطول ما لم يخصه هذا الا براد في غاية القوة - برانه انما يتم في مثال تكون فيه قرينة التبعية حالية ولم يكن هناك ما يجعل ممكنة والتبعية قربنتها وأما في نحو قلت زيد اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيدا - استعارة ممكنة عن المتقول ادعاء واثبات القتل تخيل اه وأقول نحو هذا المثال وان تم فيه جعل التبعية قرينة للممكنة لم يتم فيه جعل قرينة التبعية ممكنة كما هو رأي السكاكي اذا جعل ممكنة غير قرينة التبعية وبهذا تعلم أن المحقق لو قال كيف يجعلها اقربنة على استعارة ممكنة ويجعل قربنتها استعارة ممكنة لكان أتم في الاعتراض ويمكن دفع هذا بان السكاكي انما يجعل قرينة التبعية ممكنة اذا كانت تلك القرينة قابلة لهذا الجعل بان كانت لفظية والاحتمال غيرها ممكنة ثم أقول يمكن دفع الاعتراض بالتبعية التي قربنتها حالية وليس هناك ما يجعل ممكنة والتبعية قربنتها بان اختيار السكاكي ما مر اذا لم يكن هناك ضرورة إلى القول بالتبعية وقد مثلها بعد المحكم في حواشيه على المطول بقوله تعالى لعلكم تتقون وقوله تعالى ربما يؤذون الذين كفروا قال فان لعل استعارة تبعية لا رادته تعالى لا متناع الترجي عليه ليكون علامة الغيوب ورب استعارة تبعية على سبيل التعميم بقرينة مناسبة كثرة الوداد المحال ثم نقل توجيهات الرد الاستعارة التبعية في الآتين إلى قرينة الممكنة وردوها فراجع (قوله وجهها) أي جعل التبعية قربنتها أي قرينة الممكنة فيجعل في نطقت المحال نفس نطقت الذي هو عنده مستعمل في أمروهي قرينة للممكنة في المحال صرح بذلك السكاكي في كتابه المفتاح ونقله عنه في المطول وسينقله عنه المصنف بقوله وهو قد صرح الخ فأنقله المحشى عن المطول وغيره من أن السكاكي لا يجعل نطقت قرينة بل يجعله مستعملا في معناه الحقيقي ويجعل نسبة النطق إلى المحال قرينة فيكون في كلام المصنف هنا تسامح فيه نظر لأن يحمل على أن ذلك من السكاكي على لسان القوم فتأمل (قوله إمامن الرد) أي فهو بفتح الياء وضم الراء وتشديد الدال وقوله أو من الورد أي فهو بفتح الياء وكسر الراء وتخفيف الدال وعلى كل فالفاعل قوله أن لفظ المشبه الخ الآن الاستناد على الأول مجازي (قوله لم يستعمل إلا في معناه) للقطع بان المراد بالمنية الموت لا السبع لانه خلاف الواقع وادعاء اتحاد الموت مع السبع لا يوجب استعمال اللفظ في غير ما وضع له لانه خارج عن معنى المنية لاجزء اخل فيه (قوله اذا الاستعارة عندهم) أي عند علماء الدين جميعا وهو تعليل لقوله فلا يكون استعارة (قوله مطلقا) أي سواء كانت مصرحة أو ممكنة (قوله وهذا إيراد الخ) أي فهو رد لقوله انها لفظ المشبه الخ وقوله بهد ره وقد صرح الخ رد لقوله واختار الخ ففيه نشر على ترتيب الالف كما سيذكره الشارح (قوله لم يحكم حول دفعها) في كلامه تشبيه دفعها بمحسوس يهام حوله تشبيها ههههه في النفس والحول تخيل والحولان ترشيع (قوله ونحن دفعناها الخ) حاصل ما ذكره من الدفع بإيضاح انه كما أفصح بكلام السكاكي إيس المراد من المنية مثلا مجرد الموت حتى

(الاحتمالين) أي يصدق تعريف المجاز المركب على مركب سري القبول فيه باعتبار الاستعارة في بعض أجزائه والاحتمال أن يكون

وقوله (وهو قد صرح بان نطق مستعار ١٠٠ لالامراوهي فتكون استعارة) الاظهر انه بالنصب عطف على نطق

(والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعة فلزمه القول بالاستعارة التبعية) اراد على رده التبعية الى المتكني عنها تقبلا للاقسام وتقريبها الى الضبط كما صرح في الكلام نشر على ترتيب اللف واصل الاراد انك لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعارة للامر الوهمي لستم ما ذكرته في الاستعارة التخييلية وهذا الايراد

الترشح باقيا على حقيقته وكونه غير باق عليها (قوله وفي تسمية مجموع المركب) اي المركب الذي سري التجوز فيه باعتبار الاستعارة في جزئه (قوله في معرفة الفن كاستعارة من الفن) الاول بالفاء المفتوحة والثاني بالالف المكسورة ومعناه العبد فراعى المناسبة اللفظية وبالغ في ظهور انه لا يسمى ذلك المركب استعارة حتى ان ذلك لا يخفى الاعلى من كان غاربا عن معرفة هذا الفن بحيث يحتاج الى الاستعارة من العبد الذي لا يملك شيا (قوله وكذا يصدق على

تكون مستعملة في معناها الحقيقي ولا السبع الحقيقي حتى يكون الكلام مخالفا للواقع بل في الموت المتحد بالسبع ادعاء على ان هذا الوصف جزء من المستعمل فيه فيكون لفظ المشبه مستعملا في المشبه به الادعاء وهو الموت المتحد بالسبع ادعاء لا في مجرد الموت ولا في المشبه به الحقيقي الذي هو السبع الحقيقي * واقول هذا الذي ادعى تفرد به ذكره السبع مدفي مطوله ومختصره جوابا عن الاعتراضات التي اورد لها صاحب التلخيص على السكاكي في انكاره المجاز العقلي فالتفرد انما هو في مجرد ذكره في مقام دفع خصوص هذه الشبهة وهذا لا يليق ان يتبع به ومع ذلك فقد اورد عليه ابرادات استوفيناها في رسالتنا الدينية منها اننا لم نعلم ان المراد من المنية الموت الموصوف بما لم لا يجوز ان يكون المراد منها مجرد الموت ويكون القيد السابق مفهوما من اضافة الاظفار اليها لا من لفظ المنية قال العصام لكن هذا البحث لا يضطره جدا فان ما ذهب اليه حمل اللفظ على احدا حتماله ما انه ترجع عنده فالكلام في التبرجح انتهى ومنها انه على تسليم ان المراد من المنية الموت الموصوف بما لم لا يجوز ان يكون المنية مجازا من اطلاق اسم المطلق واردة المقيد لاستعارة كما هو التكميل فيه اذ لا معنى لتبعية الموت المطلق بالموت المتحد بالسبع ادعاء ولا وقوع مثله في كلام العقلاء (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله فيما رآني ابراد (قوله وهو قد صرح) لو قال وانه قد صرح عطف على ان في قوله ويرد عليه ان لفظ المشبه الخ لكان انساب (قوله الاظهر انه بالنصب) اي ليعلم انه مصرح بان الاستعارة في الفعل تبعية لستم الا لزم عليه لا يقال بردي على هذا ان السكاكي لا ثبت التبعية فكيف يصرح بذلك فالأظهر انه بالرفع مبتدأ وما بعده خبره والجملة مستأنفة لقصد الالتزام لان مدلولها امر محقق لا يسع السكاكي انكاره لاننا نقول السكاكي لا ينكر التبعية اصلا بل يختار ردها الى المكينة فهي عنده محققة ولذا قال المصنف تبعا لصاحب التلخيص واختاره ورد ولم يقل وردت. هذا قول الشارح ايضا في ما مضى قول المصنف وانكر التبعية السكاكي بما حاصله ان الانكار بمعنى التضمين والتوهين لكن قوله فلزمه القول بالتبعية يقتضي انه لا يقول بها اصلا لان هذه العبارة انما يقال اذا كان المحكي عنه لا يقول بذلك القول لكنه لزمه من حيث لا يدري * واقول يمكن التوفيق بان معنى هذه العبارة كما يدل عليه قوله واختار الخ فلزمه القول باعتبار التبعية ورتبه كما به وليس المراد القول بوجودها حتى يبيح الاشكال فتأمل (قوله الى المتكني عنها تقبلا للخ) فيه ان الاصل في نفي المقيد بقيد ان يتوجه النفي الى القيد فيهم كلامه ان محط هذا الايراد جعله الله في الرد التقليل والتقريب لا على اصل الرد وانه لو لم يغير ذلك لسلم من الايراد وليس كذلك فلو قال وانما حمل له على الرد تقبيل الخ امكن ان يكون اولي (قوله تقبلا للاقسام) اي اقسام الاستعارة وقوله وتقريب اللفظ اي ضبط هذه الاقسام وهو من عطف اللازم على المزموم (قوله كما صرح) اي كما صرح به السكاكي وهو مرتبط بقوله تقبلا لا الخ وفي بعض النسخ كما صرح به (قوله في الكلام الخ) فترجع على قوله سابقا وهذا ايراد على تفسيره الاستعارة بالكناية وقوله لاحقا وقوله وهو قد صرح الخ ايراد على رده التبعية على

مجموع قولنا في درجة الله) اي الجنة التي هي محل الرحمة والمعنى انه كما يصدق على مركب سري التجوز المتكني

مما يذب عن السكاكي ويمكن دفعه بوجهين أحدهما أنه يعترض ١٠١ على القوم بأنهم لو قاموا الاعتبار في التسمية

لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لأنهم يجعلون الاستعارة التخيلية إثبات لازم للتسمية بالتشبيه مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه بأنه يردّها إلى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم ونائبهم أنه جعل الاستعارة التخيلية بالصورة الواهية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التسمية فله أن يعدل عن القول بالمصلحة الرد المذكور لأن النفع فيه أكثر من رعايته شدة المناسبة في إطلاق الاستعارة ولا يخفى أن المناسب بحديث رد التسمية بعد تحقيق معنى التخيلية عنده فإن مبنى الرد عليه كما لا يخفى (الفريدة الثالثة ذهب الخطيب) أي خطيب دمشق (إلى أنها التشبيهية المضمرة في النفس

فيه باعتبار الاستعارة في جزئه بصدق على مركب سري القصور فيه باعتبار المجاز المرسل في جزئه فلا تنكر في ذكر المثالين (قوله) والحاصل أن المجاز المركب حاصله أن التسمية غير مانع لصدقه على ما ليس من المعروف ويمكن دفعه باعتبار قيد الحقيقة في التسمية أي المركب

الممكن عنها (قوله مما يذب) أي لم يدفع صراحة ولا فالوجه الأول مستفاد من المطول (قوله لو قاموا الاعتبار في التسمية) أي في الكلام المشتمل على التسمية أي يجعل قرينة التسمية استعارة بالكناية وجعل التسمية قرينة استعارة بالكناية أي لصارت التسمية قرينة استعارة بالكناية أي وقريضة التسمية استعارة بالكناية (قوله واستغنوا عن اعتبارها) أي التسمية وفيه ما ذكرناه في قول المصنف يجعل قرينتها الخ (قوله لأنهم يجعلون الاستعارة التخيلية) أي التي هي قرينة الممكنة إثبات الخ وهذا انما يتم على من عد صاحب الكشف وأبا عليه فلا لأنه قد يجعل قرينة الممكنة تخفية قيمة لا تخيلية فلا يلزم من قلب الاعتبار الاستغناء عن اعتبار التسمية قاله الشيرازي (قوله بأنه يردّها) أي التسمية وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف أي وقرينتها فقولته إلى الاستعارة بالكناية راجع إلى المخطوف المحذوف وقوله والتخيلية راجع إلى المخطوف عليه المذكور الذي هو المضمرة راجع إلى التسمية وقوله على مذهبه راجع للتخيلية (قوله بل من ينظر في كلامه الخ) لأنه قال لوجه لولا التسمية من الممكنة لكان أقرب إلى الضبط (قوله ونائبهم الخ) حاصله أنه راعى أولاً مناسبة لفظة فله أن يعدل عن إثباتها لنكته معنوية ولا يخفى ما فيه فان اللائق بمقام السكاكي أن لا يذهل عن عاقبة الأمر ولا يغفل هذه الغفلة (قوله لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية) لأنها حينئذ تكون مجاز الغويا لا عقليا فتكون موافقة لمقابلة الاستعارات في كونها من الخيال الغوي بخلاف ما إذا كانت مجازا عقليا فانها وإن كانت حينئذ حقيقة باسم الاستعارة لاستعارة هذا الإثبات من التشبيه لتشبهه لكن لا في الغاية (قوله أن يعدل عن القول به) أي يجعل الاستعارة التخيلية في مجموعة لا مطلقا للصورة الوهمية إلى مذهب القوم فيها من أنها مجاز عقلي وعلى هذا تكون قرينة الممكنة عنده قسمين تخيلية بمعنى ما عدا القوم وذلك إذا لم يزم على جعلها مائة الف القول بآثار التسمية كما إذا كانت في الفعل وتخييلية بمعنى ما عدا عنده وذلك إذا لم يلزم ذلك كما في أنظار انية أشار إليه الوسطاني (قوله لمصلحة الرد المذكور) أي لاجلها وهي تقليل الأقسام وتقرير الضبط وقوله لأن النفع فيه أي في الرد والنفع الذي فيه هو المصلحة المذكورة (قوله ولا يخفى أن المناسب الخ) هذا اعتراض على المصنف بأنه ذكر حديث الرد في غير موضعه لأنه فرع بيان كل من التسمية والممكنة والتخيلية عنده فذكره قبل بيان التخيلية في غير محله (قوله بعد تحقيق) خبر أن وقوله فإن مبنى الرد عليه أي كأنه ينادى على تحقيق معنى التسمية والممكنة ولم يذكره لتأخر حديث الرد عنه لالكونه ليس مبناه وبني في كلامه مصدر ميمي بمعنى البناء كما لا يخفى

(الفريدة الثالثة) (قوله التشبيهية المضمرة في النفس) اعترض بأنه أن يريد من اضممار التشبيه أن تكون أركانه كما مضرة لم يصدق التعريف على شيء من أفراد الماهية لفحص في الممكنة بالتشبيه وإن أراد أن يكون بعض أركانه مضمرا بصدق التعريف على زيد اسم مع أنه ليس استعارة ممكنة باتفاق فكان ينبغي أن يقول التشبيهية المضمرة

حاصله أن التسمية غير مانع لصدقه على ما ليس من المعروف ويمكن دفعه باعتبار قيد الحقيقة في التسمية أي المركب

وحد فتدلاوجه لتسميتها استعارة) ١٠٢ وان كان كونها كناية غير محقق ويجهأ بضأن ذكر لازم التشبيه كالمبرمالي

التشبيه برمزالي الاستعارة
والاستعارة أبلغ فلاوجه
للعُدول عماحققه القوم
من الاستعارة واذا عرفت
الاقوال الثلاثة فاسمع فلنا
تحقيق رابع أرجو أن
يكون من ليس لها أعطاه
مانع وهو أن الاستعارة
بالكناية

استعمل في غير ماوضع له من
حيث هو مركب والمركب
الذي سري فيه التجوز من
جزئه لم يستعمل في غير ماوضع
له من حيث أنه مركب بل
من حيث أن جزءه مستعمل
في غير ماوضع (قوله
والشراية تعبر لقوله
الجزاز أركب) وهو مع
الشرطية خبر لقوله الفريدة
السادسة ولا حاجة الى
العائد للاتحاد كما في ضمير
الناس ويجوز أن يكون
خبر المبتدأ قوله كما لفرد
والشرطية خبر خبر وما
ينهما اعتراض بالواو
ليسان تعريف الجزاز المركب
(قوله ويوم نفى التسمية
بالاستعارة) لتوجه النفي
إلى القيد (قوله مع أنه لا
يسمى باسم) فكان الأولى
أن يقول أن كانت علاقته
غير المشابهة فلا يسمى باسم
(قوله بل مما زلت القوم)

أو كانه سوى التشبيه المدلول عليه باثبات لازم التشبيه به للمشبه وأحاب الهنسي بان أل في
التشبيه لا عهد له والمعهود التشبيه المفهوم من قوله في العقد الثاني إذا شبهه أمر بأخر الخ
وقوله لا عهد أي النوعي لا الشخصي فلا ينافي أن أل في التعاريف للبعيدة (قوله وحيد فتد
لاوجه لتسميتها استعارة) أي لا بمعنى اللفظ المستعمل في غير ماوضع له علاقة المشابهة لأن
التشبيه ليس لفظا ولا بمعنى المصدرى وهو استعمال اللفظ المذكور لأن التشبيه ليس
كذلك ويمكن التماس وجه لها بان يقال إنما سمي التشبيه المذكور استعارة لأنه مبني
الاستعارة بالمعنيين فهو من تسمية السبب باسم المسبب قاله الشيرازي أقول هذا يقيد
أن تسميته استعارة مجاز مرسل والذي صرح به غير واحد أن إطلاقها على التشبيه في
مذهب الخطيب من الاشتراك اللفظي ويمكن التوفيق بان التسمية كانت مجازا ثم صارت
حققة عرفية وبعد في جعل التشبيه سماعا سهلا وتأنيث الضمير في قول المصنف
لتسميتها وقول الشارح كونها مع كونه راجعا إلى التشبيه أما مراعاة القول الثاني ولو كان
هذا التشبيه يسمى عند الخطيب استعارة (قوله وان كان كونها كناية غير محقق) الواو
للمحال وان وصلته ووجه كونه غير محقق ما ذكره الشارح في أطوله أنه لم يصرح بالتشبيه بل
أشير إليه بذكر لازم التشبيه به فهو متلبس بالكناية بمعنى الخفاء قال الشيرازي ومن
وجود ضعف هذا المذهب أن التوجيه المذكور لا يكون بالكناية مشترك بين المكنية
والمصرحة فان التشبيه فهما كليهما موزونان لا مصرح به فمحتاج الى الجواب بان وجه
التسمية لا يستلزمها أه قلخصا (قوله ويجهأ الخ) اعتراض آخر على هذا المذهب فهو في
المعنى معطوف على قول المصنف لاوجه الخ (قوله كالمبرمالي التشبيه) أي التشبيه الذي
ذكره الخطيب المحالي عن الاستعارة وقوله برمزالي الاستعارة أي استعارة لفظا المشبه به
لشبهه في النفس كما قال السلف وقوله والاستعارة أبلغ أظهر لأن المراد مطلق الاستعارة
لا خصوص الاستعارة المرزوز الهابذ كلاً لازم التشبيه به وفي العادة حذف مضاف أي
ذو الاستعارة أبلغ أي الكلام المشتمل على الاستعارة أبلغ فلا مردان المفرد لا يوصف
بالبلاغة قال في القاموس الرمز وبضم ويحرك الإشارة أو الأسماء بالشفقتين أو المعنيين أو
المحاجين أو الفم أو البدأ أو الأسان برمز برمز (قوله فلنا تحقيق رابع) أورد الشيرازي
على هذا التحقيق أنهم اعتبروا في الكناية عدم كون قرينة لها مانعة عن ارادة المعنى
الموضوع له وفي تحقيق ذلك في جميع مواد الاستعارة بالكناية نظرا لا يخفى عند أدنى تأمل
وان محصول معنى في جميع مواد الاستعارة بالكناية يصلح لأن يكون الكلام كناية عنه
كما في أنشئت المنية ظمأها بغلان غـ برظاهرة وأورد بس أنه يلزم أن يكون المذكور في
الاستعارة بالكناية المشبه به لأن المنية على هذا الوجه كذلك وهو خلاف ما اتفقت عليه
كلمة القوم وأقول برز أيضا أن هذا التحقيق يناقض ما سلفه الشارح على ما في بعض النسخ
من الجواب عن البحث الذي أورد على الفرق بين المجاز والكناية من حيث الفريدة فان
مقتضى ذلك الجواب أن الكناية إنما تكون حيث يوجد المعنى الحقيقي وهذا يناقض جعل
الكلام هذا كناية لعدم وجود المعنى الحقيقي فيه كما سيظهر فتأمل (قوله أرجو أن)

أي فأنهم التعرض له والبحث عنه قبل للفرق من فوات الاسم الى

من فروع التشبيه القلوب فكما يجعل التشبيه مشابهاً بمبالغة ١٠٣ في كماله في وجه التشبيه حتى استحق أن يلحق به

التشبيه كقوله

وبذا الصباح كان غرته *
وجه الخليفة حين يمدح
حيث شبه غرة الصباح
وجه الخليفة كذا
بستمار اسم التشبيه
فيكون غاية المبالغة في
كمال التشبيه في وجه التشبيه
كما في أظفار المنية فالمراد
بالتشبيه السبع ويجعل
الكلام حينئذ كناية عن
تحقيق الموت بلارضية
فثبت المنية أظفارها
بفلان بمعنى تشب السبع
أظفاره به كناية عن موته
لا بحالة وحينئذ فلا يجوز
في إضافة الأظفار إلى المنية

فوات المسمى (قوله
واعترض عليهم) متعلق
بقوله فوات القوم أي لما
فاتهم وغفلوا عنه حصرها
بجاز المركب في الاستعارة
التشبيهية فاعترض عليهم
المحقق التقاراني بأن
الجزات المركبة كثيرة
وهي كل مركب وقع التحقير
في شيء من مفرداته وكذا
المخبر المستعمل في الإنشاء
وعكسه والمخبر المستعمل في
لازم ثابتته والاستعارة
التشبيهية وقد حصر القوم
بجاز المركب في الاستعارة
التشبيهية فلا وجه للحصر مع
ما علم من التكبر وعدم الانحصار (قوله ونحن نقول الخ) حاصل هذا جواب عن اعتراض المحقق التقاراني بتسليم تكبير

نفسه أولاً بضمير المتكلم المعظم نفسه ترويحاً لتحقيقه وترغيباً فيه وثانياً بضمير المتكلم بدين
تعظيم لا قضاء مقام الرجا والتواضع والخضوع وقوله أن يكون أي هذا التحقيق فهو
بالتشبيه وقوله من أي من الله الذي ليس لما أعطاه مانع وهذا الشارة إلى قوله عليه
الصلاة والسلام لا اله الا الله لا مانع لما أعطيت وحذف المفعول الأول لا على له - دم تعلق
الغرض بذكره والمراد بكونه من الله كونه مما يليق نسبته إليه رفعة مكانته والافجيع
الامور منه تعالى تحقيقاً ومانع على هذا اسم ليس وخبرها محذوف أي موجودا وفي بعض
النسخ بالفوقية والمعنى ان تكون أنت من الذين ليسوا واما من لما أعطاه الله به - دم قبوله
المبادرة إلى رده فيكون فاعل أعطى ضمير عائذ إلى الله تعالى المعلوم من السياق ويكون
افراد ضمير ليس ومانع مراعاة للفظ من ومانع على هذا خبر ليس وقى عليه بالسكون على
لغوية (قوله من فروع التشبيه القلوب) أي مبنية على تشبيهه مقولوب لانه لا بد تشبيهه
التشبيه به الاصل بالتشبيه الاصل اسم التشبيه الاصل للتشبيه به الاصل في أنشئت
المنية أظفارها بفلان شبه السبع بالمنية واسم التشبيه اسمها (قوله كقوله) أي محذوب
وهب اه غنمي (قوله وبدا الصباح) أي ظهر واما الصباح أول النهار وضوءه المحاصل
بقرب الشمس من الافق الشرقي (قوله غرته) هي في الاصل بياض في جهة الفرس فوق
الدرهم أطلقت على بياض الصبح (قوله حيث شبه غرة الصباح) ظاهره ان التشبيه بنفس
المفردة وهو أحسن ما اقتضاه كلام التقاراني في مختصره ويطوله من انه الصباح ووضع
ذلك حفيده بان الاضافة في غرته من اضافة الصفة إلى الموصوف لكن الوصف للمبالغة
على طريقة رجل عدل فان ذا البياض مشبه بالوجه قاله الغنمي وأقول ما صنفه السعد
أنسب لاجتماع طرفي التشبيه في كون كل ذالون وعلى ما صنفه الشارح المشبه لون
والتشبيه به ذالون ولا أنسب بينهما فافهم (قوله كذلك تأكيد) لقوله كما (قوله يستعار
اسم التشبيه للتشبيه به) أي التشبيه الاصل للتشبيه به الاصل أي يستعار له بناء على التشبيه
المقلوب وقوله فالمراد بالمنية السبع أي المحقق (قوله ويجعل الكلام) أي مجموع
قولنا أظفار المنية نثبت بفلان وقوله حينئذ أي حين أذريد بالمنية السبع وقوله كناية
أي بالمعنى المصطلح عليه وانما جعل الكلام كناية ليكون صادقا إذا السبع المحقق لم ينسب
أظفاره بفلان في الواقع والزيادة على هذه الكناية حاله هي عدم وجود السبع
المحقق عند فلان وقت التكلم بهذا الكلام وأما زيادة تلك الاستعارة فلفظية وهي
الأظفار المضافة للمنية وقوله عن تحقيق الموت بلارضية أي في المستقبل لا في الماضي ولا
في الحال لان هذا الكلام لا يقال الا عند شدة مرضه والباس منه فاه الزبيري والحشي
وغيرهما (قوله فثبت المنية أظفارها بفلان) أقول ينبغي قراءة الفعل بالتضعيف بمعنى
علق التضعيف أيضا لانه لم يذكر في القاموس عند بيان هذه المادة الا أنسب ونسب
بالتضعيف ونسب به الامر كزمنه زنة ومعنى (قوله وحينئذ لا تجوز في اضافة الأظفار إلى
المنية) كان الاولى أن يقول ولا تجوز في الأظفار ولا في اضافتها إلى المنية ليكون الاول
نقياً سذهب السكاكي والثاني نقياً المذهب السالف كذا في الزبيري ولا يخفى انه حيث

لا شبهة في أن المشبه في صورة الاستعارة بالكتابة لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة المصروفة وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضوع له والمحقق عدم الوجوب لجواز أن يشبه شيء بآخر ويستعمل لفظ أحدهما فيه ويثبت له من لوازم الآخر فقد اجتمع المصروفة والممكنة مثاله قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف (يستفاد من هذا البيان أنه يختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه)

أقسام المجاز المركب بحسب نفس الامر ومنع عدم وجه لمحصر المجاز المركب في الاستعارة القلبية وأبداء وجه المحصر في القلبية وعدم اعتباره في الأقسام وحاصل الوجه أنهم اعتبروا حصول المجاز في المركب أولا وبالذات لا ثانيا وبالعرض وذلك لا يكون إلا في القلبية وأما غيرها فالتجوز فيه بتبعيته في حزنه فكان حصوله في المركب ثانيا وبالعرض وهذا ولا يخفى أن جواب الشيخ وكذا اعتراض المحقق يدل على أن المجاز المركب عندهم منحصر في القلبية ومناف لما سبق من

لا تخوز في الاظهار ولا في اضافته لم يكن التسميتها استعارة تخيلية وجه فان كان الشارح يوافق على التسمية ورد علمه ذلك والا فلا (قوله ولا اشكال في جعل ائمة استعارة) أي كما ورد على السكاكي ذلك لأن المراد بالائمة السمع مع المحقق لا الادعائي (قوله في غاية الوضوح) أما كونها استعارة فلما قد علم وأما كونها بالكتابة أو ممكنة فلجمل الكلام كتابة بالمعنى الاصطلاحي كالاستعارة دون اللغوي كما في المذهب الثلاثة (الفريدة الرابعة) * (قوله لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به) أي المشبه به في التشبيه الذي هو مدار الاستعارة بالكتابة ولا فيجوز أن يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تشبيه آخر كما يدل عليه كلامه الآخر (قوله كما في صورة الخ) راجع للنفق أعني يكون الخ (قوله لجواز أن يشبه الخ) كان الانسب بما قبله والاعم أن يقول لجواز أن يذكر بغير لفظه أي الموضوع له ليشمل ما لو ذكر بلفظه مستعار أو محار أو محار أو محار أو محار (قوله شيء) كالتأثير في الآية بامرئ كالباس والطعم المر البشع ويستعمل لفظ أحدهما كالباس فيه أي في ذلك الشيء ويثبت له أي لذلك الشيء من لوازم الآخر أي الامر الآخر كالطعم المر البشع والذي من لوازمه في الآية الاذاقة وليست التثنية في قوله بامرئ قيد بل كما يجوز أن يشبه شيء بامرئ يجوز أن يشبه بامرئ كما في الوسطاني (قوله فقد اجتمع الخ) تفرع على قوله لجواز أن يشبه شيء بامرئ الخ (قوله مثاله قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) أي بناء على التحقيق من أن لباس استعارة تحقيقية لا تخيلية وقيل تخيلية قريبة على استعارة ممكنة في الجوع والخوف لتشبيههما في التأثير بتخص ذي لباس فاصد للتأثير ما بالغ فيه وضعفه السعد في مطوله والسيد في حواشيه عليه قائلا لمجمل على التخيلية تركب كذا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع أو تشبهه بتخص ضار محذوفا هو بصده فلا بد أن يثبت له من لوازمه ماله مدخل في الاضرار اه أي كالسيف ونحوه من آلات الاضرار وذلك ليدل على المشبه به وهو الشخص الضار وليس ايقاع الاذاقة عليه فتأمل ثم على أنها تحقيقية بحيث لا أن تكون حسية وأن تكون عقلية لان المشبه ان كان ما يغشى الانسان ويتلبس به عند الجوع والخوف من انتقاع اللون والخفاقة وتغير الهيئة فحسية وان كان ما يغشاه ويتلبس به من ضرر الالم المحاصل عند الجوع والخوف فعقلية وكلام المصنف محتمل له حالان الاضافة في قوله من أثر الضرر ان جعلت بيانية فعقلية وان جعلت لامية وأريد بآثره انتقاع اللون وما معه فحسية أفاده الشيرازي وذكر التفتاوي انه محتمل ان في الآية الاستعارة التصريحية فقط والاذاقة تجزئ فقط أي لان الاذاقة أريد بها الاصابة كسببة وضع ذكر السيد أنها محتمل ان تكون من قبيل الجوع الماء أي الجوع والخوف الذين كاللباس (قوله يستفاد من هذا البيان) يعني من قوله فيه وإنما الكلام الى قوله والمحقق يدرم الوجوب واجب عن المصنف بان المراد وإنما التردد ههنا في وجوب الخ والمحقق من الاحتمالات عند عدم الوجوب فهو بيان محال تردد المصنف ومنشأ تردده قول السعد الذي يلوح الخ فان فيه إشارة الى ان المسألة ليست منصوصة صريحا لا تقد من وإذا كانت كذلك كان فيها احتمال لكن المحقق الذي قوي

وكذا اعتراض المحقق يدل على أن المجاز المركب عندهم منحصر في القلبية ومناف لما سبق من

ولم نعتز عليه بل قال الشارح المحقق في شرح التلخيص والذي يلوح من ١٠٠ كلام القوم في هذه الآية أن في لباس

المجموع استعارتان أحدهما
نصرية بنية والأخرى ممكنة
(فانه شبه ما غشي الإنسان
عند المجموع والخوف من أثر
الضرر من حيث الاشتغال
باللباس فاستعير له اسمه
ومن حيث الكراهية
بالطعم المر البشع فتكون
استعارة مصرحة نظر إلى
الأول وممكنة نظر إلى
الثاني وتكون الاذاعة
تخيلا وتحقق ذلك ان
الاستعارة بالكناية ان
كانت تشبها مضمرا في
النفس فلا مانع من كون
المشبه في التشبيه مذكورا
محازا وان كانت المشبه به
الرموز المستعار للشبه فلا
مانع أيضا في ذلك من ذكر
المشبه محازا وان كانت
المشبه المستعار للشبه كما
هو مذهب السكاكي
فهو تدور على صحة
الاستعارة من المستعار فان
صحت صح والا فلا

الشارح حيث قال والمحصل
أن المجاز المركب يختص
بالتمثيلية والمجاز المستعمل في
الإنشاء والانشاء المستعمل
في التمجيد تأمل (قوله فلم
يلتمسوا إلى ذلك القصور
واكتفوا عن بيانه) عدم
الالتفات لما أن القصور

في نفس المصنف عدم الوجوب كما يدل عليه قول السعد المذكور (قوله ولم نعتز) أي لم
نطلع من باب نصر ينصرف المصدر العثور وأعتز غيره أطلعه ويقال عثر كضرب ونصر
وعلم وكرم عثرا وعتارا ونعتز كما كذا في القاموس (قوله بل قال الخ) اضرب انتقالا من
هدم العثور على الخ لاف إلى العثور على ما يدل على الاتفاق لان المتبادر من قوله القوم
جميع علماء البيان (قوله من أثر الضرر) بيان لما وقوله من حيث متعلق بشبه وكذا قوله
باللباس والمحشة للتقيد أو التعليل (قوله ومن حيث الكراهية) بتخفيف الياء (قوله
بالطعم) هو فتح الطاء ما يصل إلى القوة الذائقة عند ذوق المعلوم وبالضم الشيء المعلوم
وهو المناسب هنا وقوله البشع أي الكريه (قوله فيكون) في بعض النسخ بالقوة
فالضمير راجع إلى الآية أي فتكون الآية استعارة مصرحة الخ أي ذات استعارة
مصرحة أي مشتملة على استعارة مصرحة وفي بعضها بالتحية فالضمير راجع إلى قوله
تعالى فإذا قام الله الخ المتقدم في قول المصنف مثاله قوله تعالى الخ وفهم المشرى رجوع
الضمير إلى اللباس فقال تقرير المصنف الممكنة في الآية ناظرا إلى مذهب السكاكي
(قوله وتكون الاذاعة تخيلا) قال حفيد السعد الاذاعة مع كونها تخيلا بالنسبة إلى
الممكنة بتجريد النسبة إلى المصرحة اه وهذا لما يظهر اذا جعلت بمعنى الاصابة لشموها
فما احتجرت مجرى الحقيقة وكأنه قيل فأصابها الله بلباس المجموع والخوف كما قاله
التقاراني وحينئذ فتكون تخيلا باعتبار اللفظ فقط وفي نس تضعيف كونها تمجيذا
وعدل إلى أذاعتها عن أطعمها للإشارة إلى أن هذا النوع الذي أصابهم انموذج بالنسبة
إليهم عليهم به ذلك لسان الذوق مقدمه لا لا كل وأوله وعن كساها مع انه المناسب
لباس لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللسان من غير عكس في الاذاعة اشعار
بشدة الاصابة بخلاف الكسوة ولم يقل طعم المجموع والخوف لان الطعم وان لايم الاذاعة
مقوتلها يستفاد من لفظ اللباس من العموم المفيد أن المجموع والخوف مع أثرهما جميع
البدن عموم اللباس (قوله وتحقق ذلك) أي جواز ذكر المشبه في الممكنة بغير لفظه
الموضوع له والمراد بتحقيقه اثباته بالدليل مفصلا على المذهب (قوله مذكورا محازا)
أي بغير لفظه الموضوع له (قوله وان كانت المشبه به) أي لفظ المشبه به وقوله في ذلك أي
الشيء الثاني (قوله فحتمه تدور على صحة الاستعارة من المستعار الخ) أقول يعني ان اللباس
مستعار لا أثر للضرر من حيث الاشتغال استعارة نصرية فهل يصح أن يستعار ثوبا
من معناه المجازي المذكور للطعم المر البشع الادعائي من حيث الكراهية استعارة بالكناية
على مذهب السكاكي ينبغي ذلك على صحة استعارة المستعار فان كانت صحيحة كما يفيد
قول جمهور الأصوليين والبيانين بان المجاز ينبغي على المجاز ويكره بتبين ومراتب صح
ما ذكره المصنف على مذهب السكاكي أيضا وان كانت غير صحيحة كما يفيد قول الأمدى
بامتناع بناء المجاز على المجاز كما نقله عنه الزركشي في البحر المحيط في الأصول لم يعم هكذا
ينبغي تقرير عبارة الشارح لا كما صنع غيرنا لا سيما التي هي فقد قرر هذا الحل بما
لا ينبغي من وجوه عديدة (قوله من المستعار) أقول المتبادر ان المراد اللفظ المستعار

فيه ليس أوليا بل هو ثانوي وبالتيه وما عطف قوله واكتفوا للدفع سؤال مقدر هو

في (العقد الثالث في تحقيق قرينة ١٠٦ الاستعارة بالسكنية وما يذ كر زيادة عاينها من ملايمات الشبه به في نحو فوقك

مخالب المنيمة نسبت
بفلان) فان المخالب فيه
قرينة الاستعارة وهو
جميع مخالب بكسر الميم
وقم اللام اما معنى ظفر
كل سبع طائرا كان أو
ماشيا أو هو لما يصيد من
الطير والظفر لما لا يصيد
ونشب كفرح بمعنى علق
زيادة على القرينة (وفيه

كون التجوز فيه ثانويا عما
يحطرت به عن رتبة ما فيه
التجوز بالاولية وذلك لا
يفضي الى عدم الالتفات
الى راسا فاجاب بانه لم يترك
بيانه بل قد بين لما ان بيان
ما هو المنشأ له بيان له بالقوة
وأما تعدي الاكتفاء بمن
قاله لتعنيته معنى الاضرار
(قوله وهمة المركب
الخبري أو الانشائي الخ)
عطف على قوله فان التجوز
فها سار من التجوز في أحد
أجزائها من عطف الخاص
على العام للاهتمام
بالمعطوف والتنصيص عليه
لما ان المتبادر من المجزء
المجزء المأدى (قوله نعم
يتبعه الخ) متعلق بقوله
واكتفاء عن بيانه بيان
التجوز في مفردة وحاصله
ان الاكتفاء ببيان التجوز
في المفرد يتم لو كان كل ما عدا
التمثيل من المركبات المجازية المجازية نائبي عن المجاز في مفردة والحال انه ليس كذلك

وحيثما يتعين ان تكون من معنى لام التقوية ويحتمل ان المراد المعنى المستعار له
قال كلام على المحذف والايصال ومن على حالها ولو قال على صحة استعارة المستعار كان
أوضح
(العقد الثالث) * (قوله وما يذ كر) الظاهر انه معطوف على قرينة ليكون تحقيق
مساطا عليه لانه ذكره ايضا على غاية من التحقيق (قوله من ملايمات المشبهة) بكسر
التخنية وفتحها اذا الملايمة نسبة بين الطرفين لكن الكسر أو في الحسن قول القائل
المخالب تلام السبع دون العكس (قوله في نحو الخ) الاحسن انه متعلق بمحذوف صفة
لقرينة الاستعارة وما يذ كر اى الكائنين في نحو الخ (قوله فان المخالب فيه الخ) كون
المخالب فيه قرينة الاستعارة بالسكنية ونشب زيادة على القرينة موافق لطريقة المصنف
من ان الاقوى اختصاصا بالمشبه به قرينة وما سواه ترشيع وطريقة الشارح من ان ما يحضر
السامع أو لا قرينة وما سواه ترشيع لان المخالب أشد اختصاصا بالسبع من النشب
وتحضر السامع أولا لانه كره قبل (قوله جمع مخالب) من المخالب وهو المجرى والمخدش
(قوله ظفر كل سبع) فالمخالب يختص بالسبع ومعلوم عدم اختصاص الظفر بالظفر اعم
مطلقا (قوله أو هو الخ) هكذا بالترديد في القاموس قال الشيرازي والظاهر انه إشارة
الى اشتراك المخالب بين مذهبين أحدهما ظفر السبع مطلقا طائرا كان أو ماشيا وثانيهما
ظفر الطائر الصائد (قوله والظفر لما لا يصيد) أى حالة كونه من الطير فالنفي متوجه على
مقدّم بقيد محذوف لا علم به مما قبل فيصدق بثلاث صور انتفاء المقيد والقيد بأن كان
لا يصيد وهو ليس من الطير كالإنسان والخيول والبغال والحمير وانتفاء المقيد فقط بان
كان لا يصيد وهو من الطير كالحمام والغراب وانتفاء المقيد فقط بان كان يصيد وهو ليس
من الطير كالكلب والذئب وبذلك يندفع الاعتراض باقتضاء العبارة ثبوت القسم
الثالث واسطة بين ذى المخالب وذى الظفر مع انه ذى الظفر لكن يبقى ان ظاهر عبارة
الشارح تقتضى ان الظفر على المعنى الثاني لا يطابق على مخالب ما يصيد من الطائر والذي
نقله الشيرازي خلافه وعبارته المراد بقوله والظفر لما لا يصيد بانه على المعنى الثاني
للمخالب لا يطلق المخالب على ما لا يصيد من الطائر بل يطلق عليه الظفر كما يطلق على ما يصيد
وليس المعنى على ان الظفر حينئذ لا يطلق على ما يصيد على ما توهمه العبارة اذ الظاهر من
كتب اللغة بل من نفس القاموس ان الظفر عام للإنسان والسبع الماشي والطائر الصائد
وغيره الصائد اه (قوله بمعنى علق) أى علوقا حسبا لاجل ان يكون من ملايمات الشبه به
وأما العلوق المعنوي فلا يخص المشبه به (قوله زيادة على القرينة) أى فهو ترشيع اما للسكنية
وهو الاظهر أو للتخييلية ان كانت قرينة الممكنة تخيلية أو للتحقيقية ان كانت قرينتها
تحقيقية كما سيأتى وتوقف في كون نسبت ترشيحا بانه انما بعد ترشيحا لو كان مثبتا للمشبه
أى المنيمة وهو هنا انما أثبت للمخالب لانه منسب اليها وأجيب بأن المخالب لما كانت
مثبتة للمنيمة كان ما أثبت للمخالب مثبتا للمنيمة لان المثبت للمثبت لثبوت لذلك المثبت
بواسطة ما أنشب مثبت للمشبه بواسطة قاله المجدولى

(القرينة

خمس فرائد الفريدة الاولى ذهب السلف) سوى صاحب الكشاف ١٠٧ (الى ان الامرائثت تشبهه من خواص

المشبهه مستعمل في
معناه المحقق وانما المجاز
في الاثبات) نعم البيان
الترشيح والتخييلة وليس
كلام السلف فيما رأينا
الا في التخييلة وايضا
لا يصح على عموم قوله
(ويسمونه استعارة تخيلية)
فيجب تخصيص الامر بما
لا يتم الاستعارة الا به
وتسميته استعارة لانه
استعمل ذلك الاثبات من
المشبهه للمشبهه وتخييلة لانه
خيل بشيوة للمشبهه ادعاء
اتحاده مع المشبهه

وحاصل الجواب التزام
نعم المفرد بحيث تشمل
المشبهه التركيبية (قوله لم
يدخل في شيء من الاقسام)
أي المجاز المفرد والمجاز
الركب فاطلاقه عليهما
من قبيل اطلاق الجمع
على ما فوق الواحد (قوله
فان قلت انما يندفع بهذا
ما ذكرنا الخ) حاصل السؤال
انما ذكرته وجه التخصيص
القبيل بالبحث وعدم
الالتفات الى ما عداه من
الاقسام غير مختص بالقبيل
بل هو جار في المركب
المقصود به افادة لازم الخبر
(قوله ولا يجوز في شيء من
أجزائه) أي من حيث انه
مجاز في المركب (قوله لعله عندهم الخ) حاصله انه يجوز ان يكون مثل حفظ التوراة عند القوم من قبيل المكايه

(الفريدة الاولى) (قوله سوى صاحب الكشاف) لما كان صاحب الكشاف
داخل في السلف بالمعنى السابق لانه من تقدم السكاكي مع انه يجوز كون ذلك الامر
مستعمل في معناه المجازي كما سبأني احتاج الى استثنائه والسكاكي لم يدخل فلم يمتح الى
استثنائه (قوله من خواص المشبهه) في موضع الحال من الضمير في أثبت (قوله مستعمل)
أي مستعمل لفظه فيه تقدير مضاف أو الضمير يرجع الى الامر لا بمعناه السابق الذي
هو المعنى بل بمعنى آخر وهو اللفظ ففيه استخدام (قوله نعم البيان) يعني قوله الامر الذي
أثبت للمشبهه من خواص المشبهه وفيه ان هذا العام مراد به الخصوص بقريته قوله بعد
ويسمونه استعارة تخيلية فكان الاخصر والالقي للشارح بدل الاعتراض والجواب
المبادرة ببيان المراد بأن يقول بعد قول المصنف الامر الذي أثبت للمشبهه ولا يتم الاستعارة
الا به بدليل قوله ويسمونه الخ (قوله فيما رأينا) ماموصول اسمي أي في الكتب التي
رأيناها أو من طريق طرفية أي في مدته رؤيتنا أو في ذلك خبر بالصدق وهما للنفس
(قوله الا في التخييلة) وأما الترشيح فليس في كلامهم تعرض لكونه مستعمل في
حقيقته والتجوز في اثباته فقط لكن قال في الطول وما يدل على ان الترشيح ليس من
المجاز ولا استعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا
نحو ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد أو هو ترشيح
لاستعارة الحبل لما يناسبه اه وقوة كلام الخطيب واعتراضه على السكاكي ومطابقته
بالفرق بين التخييلة والترشيح يقتضيان عدم التجوز في الترشيح قاله الغنيمي وهو في معنى
الاعتراض على التشرح (قوله وايضا لا يصح على عموم قوله الخ) قال الغنيمي كانه والله
أعلم اعتراض آخر بعد التسليم أي توسلنا الى كلام المصنف على عموم قوله وان ذلك في كلام
السلف لم يصح قوله ويسمونه الخ (قوله ويسمونه) قال الزبيري أي اثبات ذلك الامر
للمشبهه اه وهو الموافق لما في التخصيص وأرجع بعضهم الضمير للامرائثت وكلام
الشارح في توجيه التسمية بالاستعارة التخييلة بميل اليه وأرجعه الوسطاني للامرائثت
بمعنى اللفظ الدال عليه وأدعى ان في قول الشارح لانه استعمل ذلك الاثبات من المشبهه
للمشبهه اشارة الى أن تسمية اللفظ الدال على الامرائثت بالاستعارة تسمية له باسم حال
مدلوله ولا بعد في صحة كل من الواجه الثلاثة (قوله ونسبته) أقول أي الامر بقريته
قوله لانه استعمل ذلك الاثبات اذ لو كان الضمير راجعا الى الاثبات لكان قوله ذلك
الاثبات من وضع الظاهر موضع الضمير لا مقتض وكذا الضمير في لانه يرجع الى الامر
ورابط الخبر الجملة محذوف تقديره الاثبات له ولو قال الشارح لانه استعمل اثباته لكان
أخصر وهو ظاهر وأحسن لوجود رابط الخبر الجملة صريحاً فافهم (قوله لانه خيل بشيوة
الخ) كذا في بعض النسخ ببناء خيل للمجهول وادخال الباء على ثبوته ويرد عليه ان
الخيل الاتحاد لا الادعاء لانه محقق * وأقول يمكن دفعه بشكاف ان الادعاء بمعنى المدعى
والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وفي بعضها ببناء خيل للفاعل وعدم تلك الباء
وكتب عليها الشيرازي ما نصه الظاهر ان ثبوته منصوب على المفعولية وادعاء مرفوع

مجاز في المركب (قوله لعله عندهم الخ) حاصله انه يجوز ان يكون مثل حفظ التوراة عند القوم من قبيل المكايه

وقوله وانما المجاز في الاثبات بمعنى ١٠٨ ما المجاز الا في الاثبات أى في اثبات تلك الخاصة للشبه وقع على الطيف بيان

لانه يسمى مثل هذا المجاز مجازا في الاثبات ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية حتى يتجه أن الزائد على القرينة أيضا يشاركها في كونه مستعارا بخلاف (ويحكون بعدم انفكاك المكتنى عنه باليه) ذهب الخطيب الفريدة الثانية جوز صاحب الكشف كونه استعارة تحقيقية) في بعض المواد (اللائم المشبه كافي قوله تعالى يتقضون عهد الله حيث استعبر الحبل للعهد والنقض لأبطاله) قال صاحب الكشف شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل

العرضية فلا يكون مجازا كما انه ليس حقيقة ويكون عندهم مثل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده حيث مثله لونه السكينة (قوله ليكون مخرجنا جامعة) أي جامعة والتاء للبالغة أوفرايد أوفرايد جامعة (قوله من كونها حقة أو مجازا) أولئك المخلفون لا ينافي ما سبق من الشرح من جعل الاحفالات ثلاثة

على الغامضة والعكس عكس المراد وتعيجه يحتاج الى تكلف اه أقول لعل التكلف ما ذكرناه آنفا (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله وقع (قوله لانه يسمى الخ) أى فيكون في قوله المذكور إشارة الى أنه يسمى بهذا الاسم (قوله ووجه التسمية الخ) إشارة الى رد سؤال نسأمن توجه التسمية السابق أشار اليه بقوله حتى يتجه الخ هكذا ينبغي تقريره هذا المثل لا كما قررته المحشى تبعاً للزبيري (قوله ويحكون) أى السلف سوى صاحب الكشف وقوله بعدم انفكاك المكتنى عنه يعنى الاستعارة المكتبة وتسميتها بالمال المكتنى عنه على مذهب السلف والمخطيب ظاهرة لأن كلاماً من لفظ المشبه به والتشبيه كنى عنه بذكر لازم المشبه به أى دل عليه به وأما على مذهب السكاكى فاعتبار دلالتها على المكتنى عنه الذى هو المشبه به لانه مكتنى عنه أى معبر عنه بلفظ المشبه به من تسمية الدال باسم المدلول وضمير منه يرجع الى آل وقوله عنها أى عن الاستعارة التخييلية ولو قال ويحكون بتلازمهما لكان أولى لأن السلف سوى صاحب الكشف يحكون بتلازمهما وكذا المخطيب ولعله سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكتبة لانه لا خلاف فيه بين السلف وأما فقه صاحب الكشف عليه والذي يخالف فيه ليس إلا السكاكى كما مر (قوله واليه) أى الى جميع ما ذكر في هذه الفريدة ذهب المخطيب وأما صاحب الكشف فذهب الى انفكاك المكتبة عن التخييلية كما يأتى وأما السكاكى فحرر السعدى في مواضع عديدة أن مذهبه انفكاك كل منهما عن الآخر كما مر

* (الفريدة الثانية) * (قوله جوز صاحب الكشف) المراد بالجوهر عدم الامتناع الصادق بآراء جان لا استواء الطرفين فلا ينافى ما سأتى في الشارح من أن صنيع صاحب الكشف يشعر بأنه متى أمكن هذا الاحتمال لا يلتفت الى غيره فيكون كالواجب لا واجبا خلافاً للمحشى (قوله كونه) أى الامر الذى أثبت للشبه ما الخ أى دال الامران (قوله استعارة تحقيقية) اراد بالتحقيقية هنا التصريح لا ما تقدم للسكاكى قاله البهوتى * أقول وجهه أن صاحب الكشف مقدم على السكاكى بخصوص به التقسيم السابق في العقد الاول الى حقيقة وتخييلية وليس وجهه عدم صحة كونه هذه الاستعارة تحقيقية بمعناها عند السكاكى كما توهم فتأمل قال الزبيري ينبغي أن يجوز كونه مجازاً مراداً أيضاً (قوله في بعض المواد) قال الزبيري هو المادة التى شاع فيها استعمال اللفظ الموضوع للملايم المشبه به في ملايم المشبه كما مر شد الى ذلك عبارة الكشف واختار المصنف فى الفريدة الرابعة أن المادة التى وجد فيها التشبه ملايم حقيقى يشبه ملايم المشبه به يستعار فيها اللفظ للملايم المشبه وان لم يشع استعماله فيه فذلك كون الفريدة تحقيقية والتى لم توجد فيها التشبه ذلك كفى أنظاراً للمنية بين اللفظ فها على حقيقته فتسكون القرينة تخيلية فها المصنف أهم مما له صاحب الكشف فى الشق الاول وأخص منه فى الشق الثانى اه ببعض زيادة (قوله حيث استعبر الحبل للعهد) المحبة حيثة دال على انضمامه التمثل بالآية من أن فيها مكتبة قرينتها تحقيقية (قوله قال صاحب الكشف) بيان ما أخذ ما فى هذه الفريدة (قوله شاع استعمال الخ) لا يخفى أن قوله شاع يشعر بجواز خلاف ذلك

حيث قال لا يجوز فى شئ من أجزاء التخييلية من حيث الاستعارة التخييلية بل هى على ما كانت عليه ذلك

على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين التعاهدين قال ١٠٩ الشارح المحقق للخص قد استدلنا منه ان

قريته الاستعارة بالكناية
لا يجب أن يكون استعارة
تخييلية بل قد تكون
تحقيقية كاستعارة النقض
لابطال العهد هذا كلامه
فالقريته مجرد التعبير عن
ملايم المشبه بما وضع للملايم
المشبه به ويجري التخييل
بأشياء النقض الحقيقي في
الآية أيضا فجعلها استعارة
لابطال العهد من غير
التفات الى هذا الاحتمال
بشعرانه ما يمكن ذلك
لا يلتفت الى غيره ومن
ههنا نشأ ما ذكره في الفريدة
الرابعة ولا يخفى انه

قبل الاستعارة من كونها
حقائق أو محازات أو
مختلفات ولا شك ان صورة
الاختلاف لم تخل عن
الحقيقة والمجاز بل الاجزاء
منصفة بمجموع الحقيقة
والمجاز على وجه التوزيع
بمعنى ان البعض حقيقة
والبعض مجاز ويحوزان
تكون أو للانفصال
الحقيقي وصورة الاختلاف
داخلية في المجاز فانه اذا
دخل في جملة الاجزاء مجاز
واحد كان المجموع مجازا
بلا ملاحظ الى احتمال الثاني أو
في قوله من كونها حقيقة
أو مجازا بصيغة الافراد أي
كون مجموعها حقيقة أو

ذلك لا استعمال بان يكون باقيا على حقيقة كما يقول الجمهور وقوله من حيث تسميتهم
المحتملة تعليلية كما يدل عليه قول السيد في حاشية المطول ان النقض انما شاع استعماله في
ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالمحل فلما نزل العهد منزلة المحل وسمي باسمه نزل
ابطاله منزلة نقضه شرانسي ملخصا (قوله على سبيل الاستعارة) متعلق بتسمية وقوله لما
فيه أي العهد لعل للتمية وبيان لوجه الشبه بين المحل والعهد (قوله لا يجب أن يكون
استعارة تخيلية) أي بمعناها عند السلف وقوله بل قد تكون تحقيقية أي نصريحية كما
أسلفناه (قوله فالقريته مجرد التعبير الخ) من اضافة الصفة الى الموصوف وفي كون القريته
التعبير مسامحة اذ هي المعبر به (قوله ويجري التخييل الخ) توطئة لقوله فجعلها الخ وقوله
أي كما يجري بمجرد التعبير المتقدم وقوله فجعلها مبتدأ خبره بشعر الخ والضمير يرجع
الى النقض وأنته مراعاة للقول الثاني وقوله الى هذا الاحتمال أي جريان التخييل بأشياء
النقض الحقيقي وقوله بانه أي المحال والاشان وقوله ما يمكن ذلك ما مصدرية ظرفية أو
شرطية والاشارة راجعة الى جعلها استعارة تحقيقية وحاصل كلامه انه كما يحصل التخييل
بمحيط النقض استعارة تحقيقية يحصل بأشياءه باقيا على معناه الحقيقي كما علمه الجمهور
وحينئذ يحصل صاحب الكشف النقض استعارة تحقيقية من غير التفات منه الى ابقائه
على معناه الحقيقي شعرانه لا يلتفت الى الثاني ما يمكن الاول وأقول الذي شعر به كلام
الكشاف انه لا يلتفت الى الثاني ما شاع الاول ولا شعر بانه لا يلتفت الى الثاني ما يمكن
الاول لان كلام صاحب الكشف في الشائع لا في مطلق الممكن وبما ذكرناه يظهر ان
المنشئة التي سبذ كرها الشارح منشئة في الجملة فقط كما سألني فتأمل (قوله ومن ههنا)
أي من اشعار كلام صاحب الكشف بعدم الالتفات الى التخييلية عند امكن التحقيق
نشأ ما ذكره المصنف في الفريدة الرابعة من اختيار الحقيقية اذا كان للشبه رادف يشبه
رادف المشبه به واختيار التخييلية اذا لم يكن له ذلك وقد علمنا ذلك بما فيه (قوله ولا يخفى
انه) أي مجرد التعبير عن ملايم المشبه بما وضع للملايم المشبه به قريته ضعيفة الى آخره وقوله
فبقول أي واذا كان ما افاده الكشف من ان قريته الكناية قد تكون استعارة تحقيقية
مستلزما لان تكون قريته ضعيفة استبعد اعتبارها بنفي صرف كلامه عن ظاهره وحله
على معنى غير مستلزم للحدود المذكورة فنقول يصح تأويل كلامه بوجهين حاصل الاول ان
مراد صاحب الكشف ان النقض مستعمل في حقيقةه وبهذا ثباته للعهد مجازا عقليا
جعل الكلام كله كناية اصطلاحية عن ابطاله كما ان نسبت نخل الى النخلة بفلان جعل كناية
اصطلاحية عن موته وهذا الوجه اشارة الى ما قاله بعضهم استنط الزمخشري نوعا من
الكناية فربما هو وان تعد الى جملة ظاهرها خلاف المقصود لكنها تستلزم المقصود
فجعلها كناية عن المقصود من غير اعتبار مفرداتها الحقيقية والمجازية كما تقول في نحو
الرحن جلي العرش استوى انه كناية عن الملك لان الاستواء على السرب لا يحصل الا مع
الملك وقيل في تقرير هذا الوجه ان المجهول كناية لفظ النقض فقط لا الكلام كله بناء على
ان الكناية من الحقيقة وانها الالفاظ المستعمل في معناه مقصودا منه بالذات لازمه كما

مجازا لا بصيغة الجمع كما عبر به الشيخ حين جعل الاحتمالات ثلاثة ويؤيده أيضا تعمله بالمعاليين فانهما يكونان من الثاني اذا

أن النقص بعد اثباته
للعهد كناية عن إبطاله كما
أن نشأت محالب المنة
كناية عن الموت وأن يكون
مراد شاع استعمال النقص
في مقام أفادة إبطال العهد
لأن في إظهار إبطال العهد
ولا يخفى أن جعل القرينة
مطلقا الضمير أقرب إلى
الضمير فجاء رده أنسب
بالاعتبار

*(الفريضة الثالثة جوز
السكاكي كونه مستعملا)*
وأينما رأينا بيانه من أن
السكاكي جعل الاستعارة
التخييلية مستعملة (في
أمر وهمي توهمه المنكلم
شبهها بمعناه الحقيقي) ولم
نعتبر من غيره على نسبة
التعويض إليه بأن يكون
مذهب - التعويض دون
الترجيح والتعويض (ويسميه
استعارة) وهو ظاهر
(تخييلية) لأنه

جعلت أولا انفصال الحقيقي
وأدخلت صورة الاختلاف
في كون المجموع مجازا (قوله
إذا جعل الختم استعارة
لأحداث هيئة الخ) وذلك
أنه شبه أحداث الله تعالى
في نفوسهم هيئة تمرهم على
استحياب الكفر والمعادي
واستحياب الإيمان والطاعات بالمختم المستوفى به على الأوفى في أنهم ما نعان من التوصل إلى ما وراءهما

أو ضمنا سابقا ويعر عليه التطير بنسبت محالب المنة فتأمل * الثاني أن مراده شاع
استعمال ألفظ النقص دون لفظ الإبطال في مقام أفادة الخطاب بمجموع الكلام أولفظ
النقص فقط على طريق الكناية في إبطال العهد إن كان الخطاب بمجمله أو إظهار إبطاله
إن كان يعلمه وليس في ذلك ما يقتضي أن النقص مستعمل في حقيقة أو مجازة أسكوته عن
المعنى الذي استعمل هو فيه هذا خلاصة ما قررناه وهذا المحل وأقول فيه أن المفيد لإبطال
العهد على الوجه الثاني هو مجموع الكلام أولفظ النقص فقط على طريق الكناية كما
في الوجه الأول وإن معنى عبارة الكشف على الوجه الأول هو معناها على الوجه الثاني
فالوجه الثاني غير الأول والذي يظهر لي أنه ليس قصد الشارح إلا التأويل بوجه واحد
وإن قوله وإن يكون الخ من تسمية هذا الوجه وإن الشارح بعد ذلك أن مراد صاحب
الكشف أن النقص استعمل في حقيقة وأثبت مجازا للعهد وجعل الكلام كله أولفظ
النقص فقط كناية عن إبطال العهد طبق عبارة الكشف على هذا المراد فذكر أن في
عبارة حذف الأصل شاع استعمال النقص في مقام أفادة إظهار إبطال العهد بمجموع
الكلام أو بلفظ النقص فقط على طريق الكناية فأفاد أن لا يكون ما بعدها تطبيقا على
ما قبلها إلا لكونه وجهًا ثانيا ولعمري أنه وجه وجيه يستحسنه كل منبه وقد قال المحشي
في هذا المقام ما لا فائدة فيه سوى تشويش الأفهام (قوله ولا يخفى الخ) هذا سبب أن
الضعف ما فهمه المحقق التفتازاني من كلام الكشف وقرة ما جعل الشارح عليه كلامه
وقوله مطلقا أي في جميع مواد المكنية (قوله فجبرده) أي التخييل المجرد عن اعتبار
الحقيقة معه في بعض المواد أنسب بالاعتبار

(الفريضة الثالثة) (قوله كونه) الضمير فيه وفي قوله ويسميه يرجع إلى الأمر الذي
أثبت للشبه من خواص المشبه به معنى اللفظ الدال عليه على الاستحسان أو بتقدير مضاف
أي كون داله ويسمى داله والقرينة على ذلك قوله بعد الأول مستعملا وقوله بعد الثاني
استعارة (قوله رأينا ما رأينا بيانه الخ) في هذه العبارة احتمالات أحسنها أن رأى الأولى
علمية سدهم مفعولها قوله أن السكاكي الخ وما مصدرية ظرفية ورأى الثانية بصرية
مفعولها بيانه - وهذا الاعتراض على المصنف في نسبت التعويض إلى السكاكي بأن الذي
في بيانه - أنه يمين قوله توهمه المنكلم أي للشبه (قوله شديها) حال من المفعول في
توهمه (قوله ولم يعمد) بضم المثلثة أي نطلع من غيره على نسبة التعويض إليه اعترضه
المحشي بأن المحقق التفتازاني قال قال السكاكي أن قريضة المكنية عنها أمر مقدر وهمي
كالأظفار أو أمر محقق كالآليات في أثبت الربيع البقل والحزم في هزم الأمر الجند فذهب
التعويض اه وبحت فيه بأن التبادر من التعويض التوارد في المادة الواحدة والذي نقله
المحقق تنويع لقريضة المكنية بأنها في بعض المواد كذا وفي البعض الآخر كذا لأن المادة
الواحدة يجوز فيها الأمران فلا حسم في الجواب عن المصنف أن مراده بالمجوز عدم
الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله والتعويض) يتعين أن يكون عطف التعويض على الترجيح
من قبيل العطف التفسيري قاله البهوتي أقول في بعض النسخ العطف بأوبدل الواو والواو

مما خيله استعمال المشبه في المشبه به (ولا يخفى أنه تعسف) أي خروج ١١١ عن سواء الطريق وإنفراد عن كل رفيق

وهو في السلوك لا يلين
وذلك لان المجادة هي
جعل اللفظ تابعاً للمعنى
بجعل المعنى تابعاً للفظ
خروج عنها فالسكاكي
عدل عما عليه طبيعة المعنى
من اثبات المعنى الحقيقي
للملايم المشبه به للمشبه إلى
أن المالك قام توهم صورة
وهيئة واستعمال اللفظ
الملايم لآلئمه به ولا يرى داع
إليه كما ترى سوى طلب
استعمال لفظ الاستعارة
المتعارفة في اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له ذلك
* (الفريدة الرابعة) *
المختار في قرينة المكنية أنه
إذا لم يكن للمشبه المذكور
تابع يشبهه (أي المشبه به)
أي تابعه (كان باقياً على
معناه الحقيقي) وقد عرفت
منشأه

فإن أحداث الهيئة المذكورة
حائل ومانع عن وصول
الحق إلى قلوبهم كما أن الختم
مانع عن طرق الأيدي إلى
ما في الأناء المختوم عليه ثم
استعمل لفظ الختم لأحداث
الهيئة المذكورة ثم اشتق
منه الفعل أعني ختم فيكون
استعارة تسمية (قوله محققة
أو مقدرة) أي شبه حال
قلوبهم التي لا ينفذ فيها
الحق بحال قلوب محققة كحال قلوب البهائم مثلاً فإنها خلقها الله تعالى خالية عن الفطن أو بحال قلوب مقدرة مفروضة

أن يكون للأضراب لا يطالي عن الترجيح (قوله مما خيله) أي خيل ثبوت معنى الوهمي
للمشبه استعمال المشبه أي اسمه في المشبه به (قوله أي خروج الخ) المقصود تفسير التعسف
بمجموع الأمرين فلا يلزم أن يكون كل من مذهب صاحب الكشف والمصنف تسفلاً أن
كلاً منهما منفرد عن الرفيق قاله بس (قوله وذلك) قال شيخنا أي كونه تسفلاً اه
والأظهر أي كونه خروجاً عن سلوك الطريق لأن التعسف مفسر بمجموع أمرين وهذا بيان
لأولهما إلا أن تجعل الإشارة إلى التعسف باعتبار بعض مدلوله على حذف الاستخدام في
الضمير بل حاول بعض الفضلاء أن ذلك من الاستخدام وأنه لا يحتج بالضمير بس (قوله
لان المجادة) أي الطريق المستقيمة جعل اللفظ تابعاً للمعنى بأن يحفظ جانب المعنى ثم يطلب
له لفظ ولو كان في مناسبتة له تكلف كما صنع السالف لاجتماع المعنى تابعاً للفظ بأن يحفظ
جانب اللفظ وطلب له معنى يناسبه ولو مع تكلف كما صنع السكاكي حيث تكلف معنى
وهما التكوين التسمية بالاستعارة على الاصطلاح (قوله طبيعة المعنى) فيه استعارة
بالكنية وتخيل (قوله من اثبات) بيان لما وقوله للملايم المشبه به أي اللفظ ملايم المشبه
به والمجاز والمجرد وصفة للمعنى الحقيقي وقوله للمشبه متعلق باثبات وقوله إلى أن متعلق بعديل
وقوله ولا يرى بالبناء للجهول أي لا يعلم وقوله كما ترى بالبناء للفاعول أي كالنفي الذي
ترى أي تعلقه رافعا فهي عليه حذف مفعولها ويصح أن تكون بصرية يعني أن نفي
الداعي سوى الطلب المذكور محقق كالامر الذي تبصره قال الوسطاني يمكن أن يرى له
داع آخر وهو الأشعار بكال المشابهة بحيث يحصل من المشبه صورة مشابهة لما هو من
خواص المشبه به (قوله سوى طلب استعمال) قال الشيرازي يتمثل توجيهين أحدهما أن
تكون إضافة الطلب إلى الاستعمال إضافة إلى الفاعل ويكون المفعول ذلك فذلك
إشارة إلى توهم صورة وهيئة فحينئذ قوله في اللفظ المستعمل أما صلة المتعارفة أوصلة
الاستعمال فافهم وثانيهما أن يكون إضافته إلى المفعول والفاعل أعني السكاكي محذوف
في نفي يكون قوله في اللفظ صلة الاستعمال لا غير ويكون ذلك نائب فاعل وضع فذلك
إشارة إلى اللفظ فافهم اه وهو حسن لكن الأول أقرب

* (الفريدة الرابعة) * (قوله إذا لم يكن للمشبه المذكور) أي في عبارة المستعير كالمنية في
أنشئت المنية أظفارها بفلان (قوله أنه يشبهه رادف المشبه به) أي تابعه فالتعبير بالاتباع
وثانياً رادف تبيين وفرار من التكرار اللفظي (قوله كان) أي لفظه في العبارة حذف
مضافاً أو يرتكب الاستخدام وقوله باقياً على معناه الحقيقي بحيث فيه المحشى وغيره بأنه
لا يلزم من عدم التابع المشابهة عدم التابع المحتوي على علاقة أخرى فبقاؤه على حقيقة
غير لازم وقد فهم بعضهم من عبارة الكشف في تفسير قوله تعالى وذكر ربهم عليهم الذلة
والمسكنة أن قرينة المكنية مجاز مرسل تبني * أقول يجاب عن البحث بأن البقاء وإن كان
غير لازم هو مختار عند المصنف والكلام في الاختيار عنده مع أنه إنما يتوجه إذا جعل
النفي منصباً على القيد أما إذا جعل منصباً على المقيد بقسده فلا تدبر (قوله وقد عرفت
منشأه) أي في شرح الفريدة الثانية من هذا العقد قال الشيرازي ما ذكره المصنف في

وفيه بحث مجاوزان يكون ذلك فيما اذا لم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به في المشبه لافيهما اذا لم يكن فانه

لقد ذيل عليه سوق عبارة
الكشاف حيث قال شاع
استعمال النقص في ابطال
العهد ووجه ما ذكره ان
الاولى رعاية اسم الاستعارة
اذ لم ينعى جانب المعنى
وهو ارضه ما سبق ان جعل
الجميع على نحو واحد اذا لم
يكن فيه كلفة اولى مع ان
خلوص القرينة

على ذلك الوجه ثم يستعار
الجملة الدالة على المشبه به
للمشبه به كما في اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فكما
انه ليس من الخطاب
تقديم ولا تأخير للرجل
فكذلك ههنا ليس من الله
تعالى منع لقبول الحق
وهذا الوجه مما اضطررت
لله تزلزلة الى مثله في الآية
لنكونها ردت مخالفة
لمقتضاهم لئلا يلزم عليهم
اسناد القبيح الى الله تعالى
ولنا فيه غنى لانه لا يقع منه
تعالى شيء وانما يقع من العبد
لصدوره منه على خلاف
ما امر (قوله لا تشقاه على
القتل) هو من احتمال
الموقوف على الموقوف
عليه (قوله ونخص القتل
بها) أي خص النسبة الى
القتل بها أي بالاستعارة
في المركب فالباء داخلية
هي المقصود عليه ويجوز ان يراد بالقتل مدلوله أي الاستعارة التخييلية وظهر بها الى كلمة

هذه الفريدة من التفصيل تسع فيه السيد قدس سره ثم ساق عبارة السيد كعبارة المصنف
وحسنه لا يكون كلام الكشاف منشأ لما ذكره المصنف حتى ينهض تحت الشارح اللهم
الا ان يكون كلام الكشاف منشأ لكلام السيد (قوله وفيه بحث) أي فيما ذكره المصنف
اخذ من كلام الكشاف من البقاء على الحقيقة اذا لم يكن للمشبه ذلك التابع بحث مجاوز
ان يكون ذلك أي البقاء على الحقيقة فيما اذا لم يشع * أقول كما يبحث فيما ذكره المصنف
من البقاء على الحقيقة اذا لم يكن للمشبه ذلك التابع مجاوز ان يكون ذلك البقاء فيما اذا
لم يشع يبحث فيما ذكره من الاستعارة اذا كان للمشبه ذلك التابع مجاوز ان تكون تلك
الاستعارة فيما اذا شاع فكان الاولى للشارح تأخير البحث الى تمام الشق واجراؤه فيها
وحاصله ان كلام صاحب الكشاف منشأ لكلام المصنف والمستفاد من كلام صاحب
الكشاف اهم من كلام المصنف بالنسبة الى شق البقاء وأخص منه بالنسبة الى شق عدم
البقاء لان كلام صاحب الكشاف يقتضي بقاء لفظ رادف المشبه به على معناه الحقيقي
فما اذا لم يكن للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به وفيما اذا كان ولم يشع استعمال لفظ
رادف المشبه به فيه وكلام المصنف في شق البقاء خاص بالاول ويتقضي عدم البقاء فيما
اذا شاع وكلام المصنف في شق عدم البقاء عام فيه وفيما اذا كان ولم يشع وحيث كان
كلام صاحب الكشاف منشأ لكلام المصنف فعدوله عما يفيد كلام صاحب الكشاف
غير لائق وما أورد على المصنف وأيد به صاحب الكشاف ما في يس ان الاستعارة
في الرادف لا بد لها من قرينة مانعة وليست الا الاشاعة فاذا كان ولم يشع لم توجد القرينة
المانعة فكيف تصح الاستعارة قال ولم يعترض الشارح على المصنف بهذا الظهور اه
أقول في ترتيب عدم القرينة المانعة على عدم الشبوع نظر اذا لا مانع من وجودها مع أن
وجوب منع القرينة اذا تعين كونها قرينة المجاز والامر ههنا ليس كذلك كما وضعت في الفريدة
الخامسة من المقد الاول (قوله ووجه ما ذكره) أي المصنف كما مرح به في بعض النسخ
وحاصله ان كلام الكشاف منشأ له في الجملة وان عدوله عنه له وجه وهو ان الاولى رعاية
اسم الاستعارة اذا لم ينعى لها جانب المعنى بأن كان للمعنى تحقق في المحس أو العقل بخلاف ما اذا
منع تلك الرعاية جانب المعنى بأن احتج الى تكلف اختراعه وتوهمه وفي صورة ما اذا
كان المشبه رادف ولم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به فيه للمعنى تحقق فالاولى فيه رعاية
اسم الاستعارة بجعل ذلك اللفظ مستعملا في رادف المشبه كما صنع المصنف (قوله
وبعارضه) أي بعارض وجه ما ذكره المصنف ويبحث فيه الوسطاني بأن ما عارض به جار فيما
اذا شاع ذلك الاستعمال (قوله ان جعل) أي من ان جعل أو هو يدل أو عطف بيان عما
سبق (قوله اذا لم يكن فيه كلفة) احتريزه عن مذهب السكاكي فانه وان كان الجميع
ههنا على نحو واحد لكن فيه كلفة كما لا يخفى قاله الوسطاني * أقول هذا جرى على ظاهر
ما أسلفه للشارح من ان السكاكي وجب كون القرينة استعارة تخيلية وتقدم ما فيه ثم
هذا القيد أعني قوله اذا لم يكن فيه كلفة وان لم يسبق صراحة سبق ضمنا وقوة فلا اعتراض
على ادراجه فيما سبق فتأمل (قوله مع ان خلوص الخ) لما كانت معارضة الرعاية بما

عن الضعف مطلقا يد هو اليه (وكان اثباته استعارة تخيلية) ١١٣ لا توهم ضرورة تشبيهه اياه على ما هو

مذهب السكاكي لانه
تعسف (كمخالف التنية)
أي كقائه مخالف التنية على
معناه الحقيقي أو كاثبات
المخالف للتنية فردة على كل
تقدير الى ما هو اليه اليك
فعلمك واللام عليك
(وان كان له تابع بشبهه
ذلك الارادف المذكور كان)
ذلك (مستعار لذلك التابع
على طريق التصريح)
فلا احتمالات عنده أربعة
كون الجميع حقيقة
والانقسام الى الاستعارة
المصرحة والحقيقة وكون
الجميع استعارة تخيلية
والانقسام الى الحقيقية
والتخيلية

القبيل أي ضمن هذا
النوع من الاستعارة بهذا
اللام فالباعد اخلة على
المقصود وفي التعبير عن
هذا النوع بلاغظ القبيل
اشارة الى انه يسمى به
كما يسمى استعارة تمثيلية
(قوله لان فضل التشبيه)
أي شرفه وزينه وقوله
كلا أي كالاتشبيه فهو
كالعدم لانه متدل مشترك
في الخاص والعام (قوله
في افرسان الثلاثة) في
الكلام استعارة بالكناية
حيث شبه البلاغة بميدان الصبق واثبت لها انفسا فهو استعارة تخيلية وأما ذكر الثمار

ذكره لا ترجع عدمها بل انما تبطل أولويتها في مجازيها لعدمها فقال مع ان الخ أقول لو قال
وان خلوص القرينة الخ بالعطف على قوله ان جعل الخ لان هذا ايضا مما سبق لكفاه
وعارض الوسطاني المخلص المذكور بالمائة المطلوبة من الاستعارة الناشئة من استعارة
لفظ رادف المشبه به رادف المشبه كالم (قوله عن الضعف) أي ضعفها بسبب كونها قرينة
باعتبار اللفظ فقط وقوله مطلقا متعلق بخلوص أي في جميع المواد بخلافها على مختار
صاحب الكشف والمصنف فليست خالصة في جميع المواد بل في بعضها وقوله يدعوا اليه
أي الى جعل الجميع على نحو واحد بغير كلفة (قوله لا توهم) عطف على اثبات وقوله اياه
منسوب بشبهة على التوسع والتوقف فيه من تحجير الواسع وقوله له متعلق بتوهم قوله
يس أقول هذا التوسع اما على طريق نزع الخافض والاصل شبهة به أو على طريق تضمين
شبهة معنى مشبهة وقوله والتوقف الخ تعريض بالحشى والضمير في اياه يرجع الى رادف
المشبه به وفي له يرجع الى المشبه به ثم ان في عبارة الشارح مسامحة أخرى والاصل لالفظ
رادف المشبه به المستعمل في صورة شبهة برادف المشبه به متوهمه لاشبهه لان الذي
يذهب السكاكي الى انه استعارة تخيلية هو هذا اللفظ لذلك التوهم (قوله أي كقائه
الخ) حاصله ان قوله كمخالف صفة لمفعول مطلق محذوف اما لقوله باقيا واما لقوله انما انه
مع حذف مضاف فيه ما والتقدير على الاول كقائه مخالف وعلى الثاني كاثبات مخالف
وهذا معنى قوله فردة الخ ورد بصيغة المصدر مبتدأ خبره اليك أي مفوض اليك وقوله
على كل تقدير أي من التقديرين المذكورين وقوله الى ما متعلق برادف الى عامل هو أي
قوله كمخالف التنية له أي لذلك العامل أي راجع له أو مناسب له وقوله فعلمك اسم
فهو أي الزم التأمل ليتبين لك هذا الرد واعترضه الشيرازي بانه لا حاجة الى ارتكاب
حذف المضاف لانه يجوز ان يكون مثلا لرادف المشبه به الباقي على معناه بسبب عدم
تحقق رادف المشبه بشبهه ذلك الارادف (قوله فلاحتمالات عنده أربعة) كان الظاهر
ان يقول فالماذاهب وكانه عدل الى ما قاله قوطنة لقوله ولك ان تزيد الخ يس (قوله كون
الجميع حقيقة) أي جميع أفراد قرينة المكينة وهذا مذهب السلف والمخطب والثاني
مذهب المصنف والثالث مذهب السكاكي على ما ذكره الشارح وان كان مجعونا فيه بما
مر والاربع مذهب صاحب الكشف على ما فهمه المحقق التفتازاني والاختلاف بين
الثاني والرابع ليس الا في العبارة ومدار الانقسام فانه عرفت في الثاني بالمصرحة والحقيقة
أو الحقيقة على اختلاف النسخ نظر القول المصنف كان باقيا على معناه الحقيقي وقوله
كان مستعار لذلك التابع على طريق التصريح وفي الرابع بالحقيقة والتخيلية نظرا
لقول المحقق التفتازاني قد استغنينا من كلام الكشف ان قرينة الاستعارة بالكناية
لا يجب ان تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقة ومدار الانقسام في الثاني على
تحقق رادف المشبه به وعدم تحققه وفي الرابع على شيوع استعمال لفظ رادف المشبه به في
رادف المشبه به وعدم شيوعه وعللنا الثاني على مذهب المصنف والرابع على مذهب
صاحب الكشف تبعنا فيه الشيرازي وهو انسب من العكس الذي درج عليه الحشى

وعليك بالاقبال والمحمد لله على كل حال

(الفريدة الخامسة) كما يسمى ما زاد على قرينة المصراحة من ملايمات المشبهة بترشيح كذلك يستدل ما زاد على قرينة الممكنة من الملايمات ترشيحاً لها (الممكن) الترشيح موضوعاً لفهوم مشترك بينهما

فترشيح للممكنة هذا على قياس قوله من ذاق حلاوة اللسان ولو باطراف اللسان نشبه اللسان مطعوم حلو المذاق وانبات الحلاوة استعارة تخيلية وكل من ذكر الذوق واللسان ترشيح (قوله ان يحمل الاستعارة في المركب) ان يحمل فقول يرتضى أي يرتضى بان يحصل والضمير في قوله ويحصل عليه حتى الامكان طائد على مشارف السلاطة او على التمثيل المتقدم (قوله قد يكون مركباً) أي لفظاً مركباً ولا شك ان هذا انما يتأني على مذهب السلف او على مذهب السكاكي والافهي عند الخطيب التشبيه المظهر في النفس وليس هو من قبيل اللفظي

وغيره كما فهم من توجه التعمير في الثاني بالمصرحة والحقيقة وفي الرابع بالتحقيقية والتخيلية نعم على ما ذكره المحشى يكون ذكر الاحتمالات هنا موافقاً لترتيب تفصيلها في الفرائد السابقة فتأمل (قوله ولك ان تريد الاحتمالات بما هي اناه لك غير مرة) يعني احتمال الجواز المرسل في ملايم المشبه او في القدر المشترك الذي ذكره في الترشيح في الفريدة الخامسة من العقد الاول فيقاس التخييل على الترشيح بما مع ان كلام من ملايمات المشبه به وفيه ان هذا لم يذكره الا مرة واحدة فكيف قال غير مرة واجب بانه قصد المبالغة في تلك المرة لما اشتملت عليه من مزيد الايضاح والتحقيق فنزلنا منزلة اكثر من مرة واقول بل ذكره مرتين لتحقيقا في الفريدة الخامسة من العقد الاول مرة بعد قول المصنف ويجوز ان يكون مستقاراً من ملايم المشبه به للملايم المشبه ومرة بعد قوله ويحتمل الوجهين قوله تعالى بنقضون عهد الله انهم لا يعلمون رسالتي للشارح اعادة حديث احتمال الجواز المرسل في الترشيح في اوائل الفريدة الثانية فيمكن ان الشارح لاحظ ذلك واستعمل الفعل الماضي في حقيقته وعجازه فتكون التهيئة ثلاث مرات فافهم واما تكثير الاحتمالات بشيوع الاستعمال الذي كتبه الشارح في الحاشية على ما نقله عنه المحشى فلا يظهر له وجه كما في الوسطاني والمجدولي وغيرهما (قوله الاستقلال) أي ادراك ما هي اناه من احتمال الجواز المرسل بوجهيه في الترشيح واجرائه في التخييل قياساً على الترشيح وقوله فعلمنا بالاعراض أي عن يمين باقي الاحتمالات أقول في كلامه استعماله على مع ضمير المتكلم اسم فعل والمقرر في العربية ان استعماله مع ضمير مخاطب اسم فعل شاذ كقوله عليه رجلا ليسني وقوله وعليك بالاقبال أي على ثبات باقيها وقوله والمحمد لله على كل حال أي من حالي فهمك باقيها وعدمه ويحتمل غير ذلك (الفريدة الخامسة) (قوله كذلك بعد الخ) الظاهر ان كذلك تأكيداً تشبيه المستفاد من السكاكي كما يسمى ولا معنى لجمعها الى السكاكي كما يسمى لتعديله كما قال بعضهم على حدوا ذكره كما هذا لم يكون قوله كذلك تأسيساً كما لا يخفى مع ان ذلك لو استقام لم يثبت الاحتياج الى قوله كذلك حتى يكون تأسيساً وان التعمير أولاً يسمى ونابا بعد تفنيس بايضاح (قوله من الملايمات) ال للعهد والمعهود الملايمات المتقدمة وهي ملايمات المشبه به وما قاله المحشى من انه انما أطلق ولم يقصد كما فعل أولاً ليشمل قرينة الممكنة على المذاق الثلاثة نظريه الغنبي بان ترشيح الممكنة من ملايمات المشبه به على سائر الاقوال فيها والمجدولي بان قرينة الممكنة ايضا من ملايمات المشبه به على سائر الاقوال فيها حتى قول السكاكي لان الصورة الوهمية التي استعمل فيها لفظ القرينة من ملايمات المشبه به الادعائ في مذهبه على ان المراد الملايمات ولو بحسب اللفظ فقط لدخل ما اذا تجوز في الترشيح أو القرينة على ما مر بانه ولا شك ان لفظ القرينة من ملايمات المشبه به المحقة في قرينة الممكنة على مذهبه من ملايمات المشبه به الادعائ في أو الحقة في أقول لا يخفى على المتأمل عدم توجه تنظير الغنبي فتأمل (قوله لكون الترشيح) محالة بعد (قوله لفهوم مشترك) أي اشتراكاً كما هو وباقوله بينهما أي بين ملايم المشبه

في تقدير تركيب الممكنة هل يسمى تخيلية او لا يحتمل

مشارك بينهما وبين التشبيه
والجواز المرسل أيضا لأن
الاشتراك خلاف الأصل
لا يثبت من غير ضرورة
ولا ضرورة فافلك فحصل
ذلك المفهوم بسهولة
ألفينا اليك ولا يخفى أنه
لا معنى لقوله ما زاد على
قرينة المصراحة لأن ذكر
ملايم المشبه به لا يصلح أن
يكون قرينة المصراحة حتى
يحتاج إلى تفيد جعله
ترشيعا ما زاد على القرينة
ولا يكفي في التفيد أن
يكون زائدا على قرينة
الممكنة بل لا بد أن يكون
زائدا على قرينة التخيلية
أيضا إلا أن يقال

ويحتمل غير أنه على تقدير
عدم التسمية بمقتل حصر الجواز
المرتب في التمثيل به (قوله
أمن حق عليه كلمة
العذاب) بجملة الآية أفادت
تقدم في النار قال الحق
في حاشيته على الكشف
في هذا المقام أصل الكلام
أمن حق عليه كلمة العذاب
فانت تغذيه جملة شرطية
دخل عليها همزة الانكار
والفاء فافلك فحصل
الفاء في أولها لا طيف على
محدوف دل عليه الكلام
تقديره أنت مالك امرهم
في النار وضع الضمير لذلك

في المصراحة وهو ما يلايم المشبه به الزائد على قرينة الممكنة في الممكنة (قوله وهو ما يلايم
المستعار منه ويقارن الاستعارة) هذا ترشيع المصراحة وقوله أو ما يلايم المشبه به ويقارن
الاستعارة أو التشبيه هذا ترشيع الممكنة على المذهب الثلاثة فالتوزيع الترشيح
والمراد بالتشبيه التشبيه الضمير في النفس لا الأعم والأشمل ترشيع التشبيه والكلام أولا
انما هو في كون الترشيح مشتركين الملايم في المصراحة والملايم في الممكنة بتدليل
الاضراب بقوله بل المفهوم مشترك بينهما الخ ولو اكتفى بقوله ما يلايم المشبه به ويقارن
للاستعارة أو التشبيه لشمل ترشيحه ما وكان أخصركذا أفاده المحشى أقول بل لو اكتفى
بقوله ما يلايم المشبه به ويقارن الاستعارة لشمل ترشيحه ما وكان أخصركذا ثم أقول يظهر لي
تقرير عبارة الشارح بوجه آخر لا يرد عليه ما ذكره المحشى وهو أن لا يصلح كلامه على
التوزيع ولا أول التوزيع الترشيح بل يصلح ما قبل أو ما بعد هاشم لا لترشيحي الاستعارتين
وتجمل أولا ضربا عن التعريف الأول لعدم شموله ترشيح الممكنة على مذهب المخطئ
إلى التعريف الثاني لشموله إياها بل تقرير عبارة الشارح على هذا الوجه هو الذي يكون
قوله وهو ما يلايم الخ بياناً للمفهوم المشترك اذ هو على تقرير المحشى بيان لنوع الترشيح
للا مفهوم المشترك بينهما فانه نفس جدا (قوله والجواز المرسل) لترك التقييد
بالمرسل كان أنسب بما أتى من تنصيص المصنف على أن الترشيح يكون للجواز العقلي بذكر
ملايم الاستدلاله في أن كلام أهل البديع يقتضي أن الترشيح يكون للفظ المشترك
أي شيء لا رادة أحد معنيته كما يدل عليه كلامهم في بحث التورية وفي بحث الترشيح كقول
على رضي الله عنه في الأشعث بن قيس هذا كان أبوه يذبح الشمال باليمين لأن قيسا
كان يحول الشمال التي واحدتها شملة فأتى بلفظ اليمين ليرشح الشمال للتورية ولم يقتصر
على قوله يذبح الشمال ولا قال يذبح الشمال بيده يس (قوله لأن الاشتراك) أي
اللفظي وهذا مما لم يحدوف دل عليه السياق تقديره فهو مشترك معنى لا لفظي لأن
الاشتراك الخ لكن كان اللائق الوصف باللفظي كالأخفى يس (قوله خلاف الأصل)
لاستلزامه تعدد الوضع والأصل عدمه (قوله ولا ضرورة هنا) لاغناء الاشتراك المعنوي
هنا (قوله فلك تحصل ذلك للمفهوم) أي المشترك بين الأربعة بان تقول هو ما يلايم المشبه
به أو المنقول عنه ويقارن الجواز أو التشبيه (قوله ولا يخفى أنه لا معنى الخ) أي ليس له معنى
يحتاج إليه هو الا فهو له معنى صحيح في نفسه ولو قال لا حاجة إلى قوله ما زاد على قرينة
المصراحة كان البقي (قوله حتى يحتاج الخ) أي فكان الأولى أن يقول المصنف كما ينبغي
ملايم المشبه به في المصراحة ترشيح الخ واجيب عن المصنف بان التقيد بالزيادة ليس
للا حترار بل لبيان الواقع كما هو الأصل في القيود ودعاه إلى ذلك من كلمة قوله ما زاد على
قرينة الممكنة (قوله ولا يكفي) مطلق على قوله لا معنى الخ أي ولا يخفى أنه لا يكفي الخ فهو
اعتراض آخر يشتمل الكلام الثاني على القصور بعد الاعتراض على الكلام الأول
بأنه لا معنى له (قوله بل لا بد أن يكون زائدا على قرينة التخيلية أيضا) أقول
إن أراد تخيلية السلف ورد عليه أن قرينتها عقلية كسائر المجازات العقلية فلا حاجة إلى

أمن حق عليه كلمة العذاب فانت تغذيه كبرت همزة في الجواز كذا لا نكار ووضع من في النار وضع الضمير لذلك

والممكنية لا تخص الترشيح بل يشمل التجريد أيضاً بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل أيضاً لأن يقال التخصيص محدد اصطلاحاً فاعرفه ولولم نسمه تجريداً فان محاسن الكلام

وللدلالة على أن من حكم عليه بالهذاب فهو كالواقع فيه لا متناع الخلف فيه وأن اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم في دعائهم إلى الإيمان سعى في انقاذهم من النار نزل ما دل عليه قوله تعالى اخن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم للعذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم في النار في الآخرة على طريق الاستعارة بالسكابة في المركب حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في دعائهم إلى الإيمان منزلة انقاذهم من النار الذي هو من ملايمات دخولهم النار فصار قرينة على الأول وقرينة الاستعارة بالسكابة ههنا استعارة تصفية كما في نقض العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو منهج الكشف وأما ما ذهب إليه من أنه يريد أن النار يحازر عن الكفر المفضي إليها والانقاذ ترشيح لهذا المجاز أو مجاز عن الدعاة إلى الإيمان والطاعة (قوله)

تقييد الترشيح الذي هو لفظ بالزيادة عليها وإن أراد تخييلية السكاكي كما قد يشعر به جوابه ورد عليه أن قرينته اللفظ المشبه وهو ليس من ملايمات المشبه به حتى يحتاج إلى تقييد الترشيح الذي هو منها بالزيادة على قرينة التخييلية (قوله الداخل في قرينة التخييلية) أقول لعل معناه الداخل في حال ذكر المصنف قرينة التخييلية أي المعدود في هذه الحالة من المزيد عليه فكلامه على حذف مضافين أو في معنى من البياينة والمعنى الداخل الذي هو قرينة التخييلية أي المعدود من المزيد عليه لود كالمصنف قرينة التخييلية أيضاً وفي بعض النسخ الآن يقال قرينة التخييلية لا تزيد على قرينة الممكنية اه وفي بعضها التعبير بمن بدل في وكل منهما يؤيد ما قلناه في معنى النسخة الأولى فتأمل (قوله لا يزيد على قرينة الممكنية) أي لأن قرينة الممكنية نفس التخييلية وهي إنما تتحقق بقرينتها فهي متضمنة لقرينتها فازاند على التخييلية زائد على قرينتها فلا حاجة إلى التصريح بالزيادة على قرينتها (قوله فلا تغفل) يضم الفاء كينصر أي لا تغفل عن كون الداخل في قرينة التخييلية لا يزيد على قرينة الممكنية أولاً لا تغفل عما في أصل الاعتراض من المناقشة فيكون إشارة إلى ما قلناه فتأمل (قوله بل يشمل التجريد) ومفهوم التجريد المشترك بينهما هو ما يلايم المشبه ويقارن الاستعارة (قوله بل الاشتراك بين) أي حاصل بين التشبيه والمجاز المرسل أيضاً أي كما بين المصراحة والممكنية وكان ينبغي أن يقول بل الاشتراك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل كما قال في الترشيح لا يهاجم عبارته أن اشتراك التجريد بين التشبيه والمجاز المرسل مستقل عن اشتراكه بين المصراحة والممكنية ومفهوم التجريد المشترك بين الأربعة هو ما يلايم المعنى المجازي أو المشبه ويقارن المجاز أو التشبيه أقول هل التجريد يكون للمجاز العقلي بذ كرملايم بالاسناد ليس له لم أر من صرح به ولا مانع منه بقي أنه كان على الشارح أن يبينه على الإطلاق لانه أيضاً مشترك بين المصراحة والممكنية بل وبين غيرهما عاذ كالأأن باعتذر عنه بما اعتد به عن المصنف (قوله الآن يقال التخصيص) أي تخصيص الترشيح بالاشتراك مجرد اصطلاح لا لأن التجريد في نفس الامر لا يقع فيه اشتراك أو المراد تخصيص التجريد بالمصراحة مجرد اصطلاح لانه في نفس الامر لا يتحقق مع غيرها والمأك واحد هذا وقد اعتذر أيضاً عن المصنف بأن تخصيص الترشيح بذلك للأهكام بشأنه لشرفه وألفيته مع ظهور قياس التجريد عليه (قوله فاعرفه ولولم نسمه تجريداً) أي فاعرف اشتراك التجريد في الواقع وإن فمساعد المصراحة من الممكنية والمجاز المرسل والتشبيه تجريداً في الواقع ولولم نسمه في الاصطلاح تجريداً فان محاسن الكلام المجازية على قانون البلاغة ثابتة في ذاتها لا تابعة لاسماء والاصطلاحات فلا توهم من عدم تسمية ما يلايم المشبه والمعنى المجازي في التشبيه والممكنية والمجاز المرسل تجريداً عدم تحققه في الثلاثة بل إذ كرملايمات المشبه والمعنى المجازي في التشبيه والممكنية والمجاز المرسل عند اقتضاه الأحوال وإن لم نسم هؤلاء الملايمات تجريداً أقول ما تزونا به كلام الشارح في هذا القول والتي قبلها هو ما في حواشيه ويؤخذ منه أن الاستعارة التي قسمها القوم إلى مرتبة ومجردة ومطلقة هي المصراحة وأن غيرها لا ينقسم اصطلاحاً إلى الثلاثة وفيه بعد فتأمل

يحازر عن الكفر المفضي إليها والانقاذ ترشيح لهذا المجاز أو مجاز عن الدعاة إلى الإيمان والطاعة (قوله)

التحقيقية فقطاهروكذا
التخييلة على مذهب الـ
السكاكي لان التخييلة
مصرحة عنده وأما التخييلة
على مذهب الـ السالف
فلان الترشيح يكون للجهاز
العقلي أيضا بذكر ما يلائم
ما هو به كما يكون للجهاز
اللغوي المرسل (بذكر ما
يلام الموضوع له وللتشبيه
بذكر ما يلائم المشبه به
وللاستعارة المصروفة كما
سبق) والاولى ترك قوله
والاستعارة المصروفة كما
سبق أو زيادة المكنية
أيضا (وجه الفرق بين
ما يجعل قرينة لا مكنية
ويجعل نفسه تخيلا أو
استعارة تحقيقية أو ائمانية
تخيلا وبين ما يجعل زائدا
عليها وترشيحا قوة
الاختصاص بالمشبه به
فإنهما أقوى اختصاصا
وتهاميه فهو القرينة وما
عداه ترشيح) خص بيان
الفرق بين القرينة والترشيح
بالمكنية لانه لا التباس
بين القرينة والترشيح في
المصرحة كما أشرنا إليه نعم
يحتاج الى الفرق بمثل
ما ذكر بين القرينة والتجريد
فإن ما أشد اختصاصا
بالمشبه كان قرينة وما سواه
تجريد

(قوله ليس) كذا في حار أينا من الذبح بل اتاه تأنيث ومثله شاذ لا يقاس عليه لان
الفعل المستند الى ضمير المؤنث يجب تأنيثه ولو كان تأنيثه مجازيا وشذوق الشاعر
في ولا أرض أبقل أبقاها (قوله ويجوز جعله) أي جعل ما زاد على قرينة المكنية ترشيحا
للتخييلة أي لقرينة المكنية على تقدير كونها تخييلة سواء كانت بجمعا ما عند السكاكي
أو بجمعا ما عند السالف والمخطوب وكذا عند صاحب الكشف ومن تبعه في بعض المواد
وقوله والاستعارة التحقيقية أي وقرينة المكنية على تقدير كونها استعارة تحقيقية كما
هو مذهب صاحب الكشف ومن تبعه في بعض المواد كما مر بسطه فقوله للتخييلة
والاستعارة التحقيقية إشارة الى استيفاء احتمالات قرينة المكنية (قوله فقطاهر) أي
فقطاهر جواز جعل الترشيح لها لانها مصرحة (قوله يكون للجهاز العقلي) أي والتخييلة على
مذهب السالف مجاز عقلي وقوله أيضا أي كما يكون للاستعارة المحدث عن ترشيحها قبل
قوله ويجوز الخ المرتبط به قوله وأما التخييلة على مذهب السالف الخ فإفاده قوله أيضا
غير ما أفاده قوله كما يكون الخ خلافا لبعضهم (قوله بذكر ما) أي شيء يلائم ذلك الشيء
ما أي معنى هو أي الاثبات المعلوم من المقام له أي لهذا المعنى كذكر النشوب للملائم لما
اثبات الاظهار له حقيقة وهو السبع (قوله كما يكون للجهاز اللغوي المرسل) أي كما في
قوله صلى الله عليه وسلم أمر عكن نحو قاتل أطول لكن يدا فاليد مجاز مرسل في النعمة وأطول
ترشيح لذلك ان كان من الأطول بضم الطاء فان كان من الطول بالفتح فتجريد ومنه قوله
تعالى والسماء بينة ايها باليد بناء على أنه ليس من الاستعارة التمثيلية وأن الايدي مجاز
عن القوة فتأمل ليس (قوله بذكر ما يلائم الموضوع له) أقول كان الاول أن يقول بذكر
ما يلائم المنقول عنه ليدخل ترشيح المجاز المرسل المنقول عن المجاز (قوله وللتشبيه) كما
في أظفار المنية الشبيهة بالسبع نسبت بفلان (قوله والاستعارة المصروفة) عطف على
المجاز اللغوي المرسل (قوله والاولى ترك قوله الخ) أي لانه ان كان الغرض استيفاء جميع
ما رشح في موضع واحد فلا معنى لترك المكنية وان لم يكن الغرض ذلك فلا معنى لعادة
ما سبق (قوله ويجعل نفسه الخ) إشارة الى الاختلاف الواقع في قرينة المكنية فقوله
ويجعل نفسه تخيلا إشارة الى مذهب السكاكي وقوله أوالاستعارة تحقيقية إشارة الى
مذهب صاحب الكشف والمصنف في بعض المواد وقوله أو ائمانية تخيلا إشارة الى
مذهب السالف لكن لا يخفى أن سوق هذه العبارة يقتضي أن قرينة المكنية نفس الامر
الثبت للشيء لا ائنيته وأن التخييل عند السالف ائنيته لا نفسه مع أن المشهور أن قرينة
المكنية عند السالف تسمى تخيلا لا تدبر (قوله وبين ما يجعل) بين هذه زائدة لئلا يكيد
وايضاح أن ما يجعل الثانية معطوفة على ما يجعل الاولى (قوله وترشيحا) أي للمكنية
أو قرينتها وهو من عطف السبب على السبب أو الملزوم على اللازم وفي بعض النسخ
باسقاط الواو على أن ترشيحا مفعول له أو حال لازمة من الصغير في زائد أو صفة زائدة قاله
الغني (قوله كما أشرنا إليه) أي حيث قال ولا يخفى أنه لا معنى الخ (قوله نعم يحتاج الى
الفرق بمثل ما ذكر بين قرينة المصروفة والتجريد) فان كلا منهما ما يلائم المشبه (قوله

والأظهر أن ما يحضره السامع أولاً فهو ١١٨ القرينة وما سواه ترشيح ولك أن تجعل الجميع قرينة في مقام تثنية الاهتمام

فالأصاح والمحمد لله على
تمام الأصباح بهذا الظلام
المهوج إلى المصباح
ونرجوا الانتظام به في سلك
دعاة الطلبة الصالحين في
الصباح والرواح والمحمد
للكرام الفلاح وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

فهو نازل الدرجة بالنسبة
إلى ما ذكرنا انتهى كلام
الحقق (قوله) وقصد تشبيه
التليس (القر الفاعل الخ)
ليس المراد أنه قصد إفادته
من ذلك القول كيف
والاستعارة بمنسبة على
تناسي التشبيه بل هو بيان
لمنى هذا المجاز وكان الأظهر
في التعبير إذ قصد تشبيه
التليس (القر الفاعل)
بالتليس (الفاعل) (قوله)
فاستعمل المراكب الموضوع
بالموضع النوعي في كون
وضع المركبات نوعاً بحيث
إذا وضع النوعي يجب أن
لا يلاحظ الموضوع بخصوصه
فيقال كل ما هو على وزن
فاعل موضوع لكنا والموضع
الشعني بخلافه والمراكب
موضوع وضع أجزائه ووضع
المسنة فيه ووضع الأطراف
قد يكون بالنوع كما إذا

(والأظهر) أي مما قاله المصنف أن ما يحضره السامع أولاً أي يشاهد أي يتركه ويفهم
بسيه المراد أولاً وانما كان ما ذكره الشارح أظهر لأنه لا معنى للقرينة إلا ما دل على المراد
فلا تسبق في الدلالة عليه أحق بأن يجعل قرينة وأقول مثل هذا الأظهر يجري بين قرينة
المصرحة ونجريد ما في محضره السامع أولاً هو القرينة وما سواه تجريد ثم رأيت الشارح
صرح به في أطوله (قوله) ولك أن تجعل الجميع أي جميع ملائعات المشبه به أي كلامها
قرينة المكنية ويصح أن يراد جعل مجموعها قرينة لكن هذا إذا صلب كل منها أن يكون
قرينة والا كان جعل المجموع قرينة واجباً لا حائزاً فقط كما هو التبادر من قوله ولك الخ
وهل كذلك في المصراحة أولاً الذي يدل عليه إطلاق قول صاحب التلخيص القرينة قد
تكون واحدة وقد تكون متعددة أن المصراحة كذلك وبه صرح التجدولي لكن في
يس عن الأطول منعوا أن تكون قرينة الاستعارة المصراحة متعددة دون الاستعارة
بالكناية اهـ (قوله على تمام الأصباح) بكسر الهمزة مصدر أصبح أي دخل في وقت
الصباح وبطلق أيضاً بمعنى الصباح وهذا هو الأنسب هنا شبه شرحه بالصباح بجامع
الاهتداء بكل واستعاره لاسم استعارة مصرحة وقوله بهذا الظلام المهوج إلى المصباح
ترشيح لهذه الاستعارة ويحتمل أنه استعار الظلام لا تفلح هذا المتى وجعل معانيه واستعار
المصباح لشرح دون شرحه وأما التمام فليس بترشيح ولا تجريد للاعتناء كل من الشرح
والصباح مقام الشرح بمعنى تكامل تأليفه في الخارج وتمام الصباح بمعنى تكامل ضوئه
(قوله ونرجوا الانتظام به في سلك دعاة الطلبة) الضمير فيه يرجع إلى الأصباح الذي هو
بمعنى الشرح وقوله في سلك دعاة على حذف مضاف أي في سلك أهل دعاة الطلبة وحل
العبارة ترجوا الانتظام في الخط المنطوق فيه الجماعة الذين يدعوا الطلبة لهم بسبب منع
المعروف معهم بالتأليف الذي يتفهمون به جزاء الله تعالى كل خير ولا يخفى ما في العبارة من
الاستعارة قبل على هذا كان المناسب التعبير بالسبب لأنه الخطط مدام منظوماً فيه الخرز وال
فهو سلك وقد يوجه تعبيره بالسلك بأن السبب قد يكون علواً بالخزف فلا يقبل زيادة والقصد
هنا ما يقبل أن ينظم فيه والخط الخالي من الخرز قابل لأن ينظم فيه قطعاً بالتعبير بالسلك
دون السبب لتحقيق قابلية الانتظام في السلك دون السبب وقوله في الصباح والرواح
متعلق بما بالانتظام أو بالدعاة والصباح من أول النهار إلى الزوال وكذلك القدوة والرواح
من الزوال إلى الغروب والمراد جميع الأزمنة على ما استغناه في قول الشارح أول النكبات في
المكره والعشية أقول لقد أحسن الشارح حيث ختم كتابه بلفظ الرواح لما فيه من براعة
المقطع لا شعارة بالانتهاء حيث ذكر في آخر كتابه نظير ما ذكره في أوله فإنه هنا ذكر الصباح
والرواح وفي أوله ذكر المكره والعشية وفي ذلك شبهة ردة البصر على الصدر اللهم دمع قلوبنا
بأنوار معرفتك الهية وجره نفوسنا عن الكدرات البشرية بما خير أبنائك وسيد
أوليائك وأصفائك رحمة العالمين وغوث الأنام سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
تم تبين هذه الحاشية الشريفة على يد مؤلفها الفقير محمد بن علي الصهبان له مع ليل
خلت من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسين ومائة وألف غفر الله له ما وجب عليه من المسلمين آمين

كان اسم فاعل أراهم مقول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل وقد يكون بالشخص كما إذا كان اسم جنس أو علم جنس

أرخص فوضع المركب لا يلزم ان يكون نوعاً (قوله فيقع في كل من الطرفين عدة أمور) يحري التفريع المذهب كوز على طريقة السيد قدس الله سره وأما على طريقة المحقق التفاز في فكون الطرفين هيتين متفرعتين من عدة أشياء ما عدا ما يستلزم هذا المأخذ دون الطرف الآخر نعم ان قدر مضاف استقام على الرأي أي يقع في كل من مآخذ الطرفين (قوله ربما يكون الشبه فيما بينها ظاهراً) أي المشابهة أو وجه الشبه (قوله وفي كون المثال المذكور كذلك بحث) أي في كون المثال المذكور أي أنت الربيع العقل مما شتم على وجه شبه هو هيئة منتزعة من عدة أمور وفي كون الطرفين هيتين كذلك بحث بل هو مجاز عقلي ونحو في النسبة كما اشتهر التمثيل به للمجاز العقلي (قوله ولا يشبهه هيك نحواني أراك) هذا من تمة بحث الماتن على المحقق التفاز في وهو متعلق بقوله اني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فهم الماتن من هذا التعبير انهما مشتركان في انه قصد تشبيه التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل واستعمال المركب الموضوع للثاني في الأول فاعترض بان اني أراك تقدم رجلاً ليس هو كذلك (قوله لفخاهااته يلع في التلبس) أي في كونهما من ملابس الفعل وهو لا (قوله لم يكن نحو في اللغة) بل التجوز انما هو في الاسناد درجة له على التجوز في الاسناد باطل لما انه نقل عن المحقق التفاز اني انه ليس قولاً للسيد الفاهر ولا لغيره من علماء البيان فيتمين ١١٩ ارادة التلبس الذي هو عارة عن مفهوم المركب (قوله فلا يشبهه

أيضاً ما ذكره بقوله) وذلك انه لم يلاحظ في قولنا أدت الربيع العقل تشبيه التلبس الغير الفاعل بالفاعل لكون اني أراك تقدم رجلاً كذلك بل قصد فيه تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب (قوله غير ما هو المشهور) من انه مجاز عقلي (قوله ولا يحصل له) اذا المتردد لا يقدم رجلاً الى قدامه ويؤخر رجلاً الاخرى الى خلفه

نحمدك يا من ختمت الآيات ببيان اكمال الدين وخصصتنا به من بين سائر العالمين ونصلي وقسم على من أعجز الخلق بياهر الجاهز والتبيين وعلى آله واصحابه الذين اقاموا آثاره ونصروا دينه الماتن (أما بعد) فيقول المتوسل بالذي العربي مصعبه احمد بن مصطفى المدقوب المسكني قد تم طبع حاشية العالم العلامة المبالغ في التحقيق سنانبه الشيخ محمد بن علي الصبان أسكنه الله أعلى فراديس الجنان على شرح المحقق العاصم على السمرقندي وبهامشه الشرح المذكور مع حاشية العلامة المفيد بالكمال

والآية على ذمة على المجتنب حضرة الفاضل السيد عمر الخشاب وذلك بالمطبعة الهية بالكيمكين بمصر المحمدية ادارة

محمد افندي مصطفى أطانه وشريكه الرب الكريم وأسفا في غرة شهر رمضان المعظم من سنة

١٢٩٩ من هجرة النبي المكرم

صلى الله عليه وعلى آله

وصحبه وسلم

٣

فوجه المحقق التفاز في شرح المفتاح بان المراد بالرجل المخطوطة والمعنى تقدم خطوة قد اتمت وتؤخر خطوة أخرى خلفك وأورد عليه ان تأخير المخطوطة الى موضع ابتدائها المخطوطة الاولى لا الى خلف المتردد وقال السيد السند في توجيه المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلاً أخرى لانها من حيث انها امرت مغيرة لها من حيث انها قدمت ولا يخفى بهذا كل منهما ومن توجيه الشيخ الا في (قوله أي اني أراك تقدم رجلاً تارة الخ) هذا بيان للمعنى الحقيقي المستعار وأما المعنى المجازي المراد فهو الذي أشار اليه الماتن بقوله أي تتردد في الاقدام (قوله بجمع وحاء) أي كف النفس هكذا في القاموس وفيه أي تقدم الحما على الجيم هذا المعنى أيضاً وكلام الشيخ بحمله فان الواو لا تدل على الترتيب (قوله هكذا حق المثال) بصيغة الامر أي ان المعنى المستعار منه هو تقدم الرجل تارة وتأخرها أخرى دون ما ذكره في غير ما قد قلنا توجيه المحقق سابقاً (قوله لا يمكن المحكم على مفهوم الجملة) لاشتمالها على النسبة الغير المستقلة والمركب من المتقل وغير متغير مستقل فمفهوم الجملة غير متقل (قوله كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة اولى في الهيئة المتفرعة منها) سر بان التشبيه من مضمون الجملة اولى من الهيئة المتفرعة منها الى مفهوم الجملة محل تردد اذا كل منهما فرع

لنهمون الجملة والمعهود السريان من الاصل الى الفرع دون العكس (قوله فتكون الاستعارة فيها ايضا تبعية) فغير مع على
قوله لا بد من التشبيه فيما سري التشبيه فيه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب ظاهرا العبارة تسخيم فيها معنى عليه الشارح
من الاكفلة في التبعية بكونها تابعة للتشبيه فيما سري منه الى مدلولها من غير التزام كونها تابعة للاستعارة فيما سري
الاستعارة منه الى التسمية بتبعية (قوله ونما يحتج في الصدر ولا تجده في صدر هذا الصدر) اللام في الصدر الاول للعهد
او عوض عن المضاف اليه أي مما يحتج في صدرى والمراد بالصدر الثالث المعرف هو الاول دون الثاني على قاعدة أن
اللفظ اذا أعيد معرفة كان المراد به عن الاول واذا أعيد ذكره كان غيره تدبر والمعنى ولا تجده في صدر هذا صدرى او
المعنى لا تجده في صدر هذا صدرى والمعنى ان هذا تفرقت به في هذا العصر واذا غصت عن الاعصار الماضية لا تجده في
شيء منها تامل (قوله فيجتمعل ان يكون التجوز باعتباره) أي باعتبار ان المعنى الحقيقي للثال مسبب عن المجازى فيكون
من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله الا أن يقال قصد بتوحيدها الخ) لا يظهر كون هذا الجواب دافعا للسؤال بعد
تسليم انه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد ولعل مراده ان الفاعل متعدد والمعنى اتفقت كلمات القوم لكنه محووز في
اطلاق الكلمة على الكلمات لقصد المبالغة في الاتفاق او المراد ان التاه في الكلمة للوحدة النوعية وهي لا تنافي
والتعدد الشخصي ويكون قوله قصد بتوحيدها المبالغة الخ انه اثر التعبير بالكلمة دون الكلمات لقصد المبالغة وان
كان كل منهما حقيقة (قوله فلا يضر وحدة الكلمة في فاعليتها) حاصل الجواب أن الفاعل الحقيقي للاتفاق لا بد وان
يكون متعدد دون الفاعل المجازى والفاعل ههنا مجازى فلا يضر وحدته (قوله والشرط المذكور) أراد الشرط
الكلوى والا فحين حيث المعنى ان الشرط ما ذكر مع ما عطف عليه وكان قوله المذكور إشارة الى ذلك (قوله يشمل قولنا زيد)
أي يشمل التصريح به مع تشبيهه فانه الشرط في الحقيقة ويحبه عليه انه بعد تفسير المشبه بما ذكره بيان المراد منه لا يشمل
المثال المذكور لان زيدا في المثال المذكور ليس مشبها بالمعنى الذي اراده بل هو مشبهه باعتبار صريح الكلام ولقد فع
هذا كتب الشارح بخطه في الحاشية ما هذه عبارة لا يخفى ان حمل المشبه على ما ذكره يخرج المثال المذكور لكنه يحوج
الى دقة نظر فلم يكتف به وأخرج اخر اجاب صرحا بقولنا يشمل قولنا زيد يراد به يشمل في بادى النظر انتهى (قوله فخرجه
بقوله ودل عليه) وذلك لان التشبيه في المثال المذكور لم يدل عليه بذ كرم يخص المشبه به بل دل عليه بالسؤال (قوله
لا يشمل مثل يتقضون عهد الله) أي لا يشمل الشرط المعنوى وهو مجموع المتعاطفين (قوله اذا اريد بالتقض ابطال العهد)
قيد به لانه اذا اريد به معناه الحقيقي وهو ابطال نخل الجبل والتفاف طاقاته بعضها على بعض والشعول ظاهرا (قوله بما
ارجوان لا يخفى على مثلك) وذلك ان يحمل قوله يخص المشبه على ما هو أهم مما يخصه لفظا ومعنى أو يخص بما يخصه
لفظا (قوله فالاولى ان يقال) لم يقل الصواب مع ان مقتضى عدم شعوله المذهب المختار خصوص ما كونه المرتضى للثان
وكذا عدم شعوله مذهب السكاكي ان يكون خطأ لان ما سبق من المقدمات بعضها في حيز المنع وهو قوله فليس الدلالة
بذ كرم يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوى تقرير الاتحاد اذ قد يمنع عدم الدلالة على التشبيه كيف وهو مبني
للاستعارة وكذا قوله في المذهب المختار لا على التشبيه لما انه معنى الاستعارة ومن وجوه الاولوية كون عبارة الشيخ اخصر
ولما كانت عبارة الشيخ هذه محتاجة الى ان يراد بالمشبه ما نواتى بالتشبيه كان مشبها لا ما هو مشبه بالفعل كان الاولى
ما صيربه المحقق التفتازاني حيث قال اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا أظفار انية نشت بفلان استعارة بالكناية (قوله
أي اختلفت أقوالهم) القول هنا وفما سبق من قوله اتفقت كلمة القول بمعنى الكلام ككلمة الشهادة (قوله كما هو واحد
معاني الاضطراب) قد علم للاضطراب معنيين ثالث وهو التحريك غير انه لما لم يمكن له مناسبة للقام لم يتعرض له
الشيخ (قوله لعدم الاختلال) قول السلف والكون المقابل للاتفاق انما هو الاختلاف لا الاختلال (قوله والاولى ان
يقول الخ) يجوز اخذ التين من الجمع والتيقن منه قلة وهو ثلاثة فينبادر الذهن الى القدر المتيقن فاكفى بالتبادر
غير ان هذا القدر لا ينافي اولوية ما ذكره الشارح لكونه أظهر (قوله أي مجعولا ذيله افرية أخرى) كان الشيخ جعل
الباقى

الباء في قوله بفريدة أخرى للتعدي ففهم معنى المجعل كما يقال في جئت بزيد أي جعلته جاثيا (قوله والافلم نجد التذييل بهذا المعنى في اللغة) أي أن لم نجعله مستعدا مولدا لا يصح لأن لم نجد التذييل بهذا المعنى في اللغة فحذف الجزاء وأقيم دليله مقامه هذا ولم يرد التذييل في الصحاح والقاموس بمعنى المجعل المذكور بل ورد فيها بمعنى طول التذييل يقال رداه مذيل كعظم طويل التذييل وحيث ورد ذلك في اللغة فيجوز جعل عبارة الماتن عليه وجعل الباء للصاحبة قوله مذيل بفريدة أخرى أي طويل التذييل مصاحبا لفريدة أخرى (قوله أم لا) هذه عبارة الماتن وحققا أن تبدل أم باو أو تبدل هل في صدر العبارة بالهـ مرة لأن أم متعينة لكونها متصلة ولا يجوز جعلها على المنفصلة كما لا يخفى والمتصلة لا تستعمل مع هل الأعلى الشذوذ (قوله يريد به من تقدم السكاكي) كلمة يريد إشارة إلى أنه جرى على خلاف مقتضى الظاهر والسالك هو من تقدم المخاطب كما نقله الشارح عن اللغة (قوله وكأنه يهي أهل العلم الخ) حاصله أن إطلاق السلف على المتقدمين من علماء البيان بناء على تشبيههم بالآباء من بعدهم في النفع والشفقة حيث مهدوا القوائم وضبطوها بالآلف فيكون استعارة مصرحة وضافة الآباء إلى التعليم من قبيل إضافة المسبب إلى السبب والمعنى لأنهم آباء للعلمين بسبب التعليم (قوله في المتن إلى أن المستعار بالكنائية) كان الظاهر إلى أن الاستعارة بالكنائية لانه الاسم المتفق عليه لأرباب المذاهب الثلاثة والافلاخطب لا يشبه مستعارا بالكنائية في الاستعارة بالكنائية فإنها عنده التشبيه الفهم في النفس (قوله المرموز إليه) أي إلى لفظ المشبه به المستعار للشبه فذكر الالزام قرينة على نفس اللفظ وعلى أراد المعنى المجازي منه (قوله من شاهد الإشارة إلى المعاني العرضية) لا يخفى ما في هذه العبارة من الاستعارة بالكنائية حيث شبه المعاني العرضية بحسناء ذات جمال واثبات المشاهدة تخيلية وكل من ذكر الإشارة والمحسن ترشيح ويجوز أن يكون في قوله وصدق بجهاسها المرضية أيضا استعارة بالكنائية واثبات المحسن تخيلية (قوله أي استعارة مكنية) أي يقدر في المعطوف لفظ استعارة بقرينة ذكره في الاسم الأول لانه عطف مكنية على بالكنائية فتذهب الاستعارة من حيث العطف لئلا يلزم العطف على جزء الاسم (قوله ولكان لا يتجاوز الآية) يحتمل معنيين أحدهما أن يكون متمم لقوله وملتبس بالكنائية بالمعنى اللغوي أي كون الكناية بالمعنى اللغوي كاف في وجه التسمية ولا حاجة إلى كونها بالمعنى المصطلح عليه كالاستعارة والثاني أنه يجوز أن لا كفاه بالمعنى اللغوي في كلا الجزأين ولا يحتاج إلى التجاوز عنه إلى المعنى الاصطلاحي فإطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به الذي هو مستعار ما على وجه المبالغة كإطلاق الخلق على المخلوق أو أنه يسمى استعارة لا تصاف به أو لعل قوله فافهم إشارة إلى المعنيين (قوله لأنها كلها حينئذ المشبه به المستعمل في المشبه) فيه أن الاستعارة التخيلية ليست كذلك عندهم بل انما هي تجوز في الاسناد فان أريد أن الاستعارة التي هي من قسم المجاز اللغوي كلها كذلك ورد حينئذ أنه لا يصلح مرجعا على مذهب الخطيب إلا أن يقال أنه لم يعتد بمذهب الخطيب أو أنه أراد حصر الاستعارة المتصورة لذاتها وأما الاستعارة التخيلية فهي مقصودة لغيرها لأنها قرينة المكنية (قوله ولو احتمالا) أي ولو كان ذهاب صاحب الكشف احتمالا غير مقطوع به يكفي في كونه شاهدا لقوته أي ولو كان الذهاب إلى غيره محتملا لا يلتفت إليه لأن الظاهر أنه لم يذهب إليه أي إلى الغير هذا وقد صرح المحقق التفتازاني في المطول بأن كلامه صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريح المرموز إليه بذكر لوائمه (قوله ويمكن أن يعتد بالخ) حاصله أن ترك التفرع أولى لما أنه يفهم أنه مختار الجمهور بخلاف صورة التفرع فإنه يستفاد حينئذ أن الدليل يقتضي كونه مختارا على ما في ترك التفرع من تكبير جهات الاختيار وأما على التفرع فبابه الفاء من تمة ما قبله (قوله وكثير من كلام السكاكي يدل على أن مذهبه الخ) أي مذهب السلف هذا توطئة من الشيخ وتمهيد لقول المتن بشرط أن كلام السكاكي حيث عبر بالاشعار ولفظ الظاهر (قوله ولا خفاء في أن تسميتها الخ) في ظهور التسمية لما أنه يمكن بالتأمل تحصيل وجه لكونها كناية أو مكنية وذلك أنه إذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به إلا دطاني ففي كونه استعارة خفاء تأمل أو في الظهور إشارة إلى أن ظهور التسمية يقتضي المناسبة وأما أصل التسمية فلا والله الإشارة بقوله لا خفاء في أن تسميتها غير ظاهرة دون أن يقال وجه تسميتها (قوله وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة)

إشارة إلى البحث الثاني قريبا (قوله يجعل قريبتها) أي يجعل ما هو قريبة التبعية عند القوم هذا وقد أورده عليه المحقق
 التفتازاني في شرحه على المفتاح فقال في بحث الترشيح ليت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة
 تبعية تكون قريبتها عقلية وكيف يجعلها قريبة على استعارة ممكنة (قوله وجعلها) أي جعل التبعية قريبتها فيه تسامح
 لأنه لا يجعل نطق في نطق الحال قريبة بل مستعمل في معناه الحقيقي ويجعل نسبة النطق إلى الحال قريبة كما هو مصرح
 به في المطول وغيره أو أن التسامحمة ويؤيده قول الشيخ به إذا الاستعارة عندهم مطلقا قسم من المجاز لأنه يسمى قريبة
 الممكنة استعارة تخيلية كالقوم (قوله ونحن دفعناها في رسالتنا الموهولة بالفارسية في الاستعارة) بما حاصله أن
 السكاكي يقول أن المنة مستعملة في الموت الموصوف بالاتحاد بالسبع ولا شك أن الموت الموصوف بالاتحاد غير الموضوع
 له أعني الموت المجرد ثم قال يمكن البحث عليه بأننا لنسلم أن المراد بالمنية الموت الموصوف بالاتحاد بالسبع لم لا يجوز أن
 يكون المراد به مجرد الموت ويكون الاتحاد مفهوما من إضافة الأظفار إليه غير أن هذا البحث لا يضره جدا فان ما ذهب
 إليه حمل اللفظ على أحد احتماله لما أنه ترجح عنده فالكلام في الترجيح لأن تقسيمه مما لا يصح (قوله الاظهر أنه
 بالنصب) لأنه لو رفع لم يعلم أن الاستعارة في الفعل عنده لا تكون الاتعنية لئيم الإلزام عليه (قوله ففي الكلام نشر على
 ترتيب اللف) وذلك أنه ذكر أو لا أمرين أولهما أنه جعل الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بأدعائه
 عنه وثانها أنه رد التبعية إلى قريبة الممكنة فرد الأول بقوله لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه فلا يكون استعارة ورد
 الثاني بقوله وقد صرح الخ (قوله لو قلبوا الاعتبار في التبعية الخ) فيقولون في مثل نطق الحال أن الحال استعارة
 بالكناية وإثبات النطق له تخيلية مع أن نطق مستعمل في معناه الحقيقي فيستغنون عن إثبات الاستعارة بالتبعية التي
 لا ترتكب وتثبت بالضرورة لما فيها من التكاف هذا وفيه أن القوم لا يستغنون عن اعتبار التبعية بردها إلى الممكنة
 بأن التبعية التي قريبتها حالية لا يمكن ردها إلى الممكنة (قوله لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية) لأنها حينئذ
 تكون مجازا لغويا لا عقليا فتكون موافقة لما في الاستعارات في كونها مجازا لغويا بخلاف ما إذا كانت مجازا في الإثبات
 فإنها وإن كانت حقيقة حينئذ باسم الاستعارة لكن لا في الغاية (قوله فله أن يعدل عن القول به) أي بأن الاستعارة
 التخيلية اللفظ المستعمل في صورة وهمية إلى كلام القوم في التخيلية من أنها من المجاز العقلي والوجه في عدوله عن القول
 به مصلحة الرد لما فيه من تقليل الأقسام والتقريب إلى الضبط (قوله ولا يخفى أن المناسب الخ) هذا اعتراض على الماتن
 بأنه ذكر حديث الرد في غير موضعه وحاصله أن رد التبعية إلى التخيلية فرع بيان كل من التبعية والتخيلية فذكره قبل
 بيان أحدهما ذكره في غير محله (قوله التشبيه المضمر في النفس) اللام في التشبيه للعهد إشارة إلى أن التشبيه المفهوم
 من قوله في العقد الثاني إذا شبه أمر بالآخر من غير تصريح بشئ من أركان التشبيه الخ فلا يرد أنه تعريف بالأعم (قوله
 وحينئذ لا وجه لتسميتها استعارة) نأيت الضمير باعتبار لفظ الاستعارة والافعال الكلام في التشبيه وكذا التأنيث في قول
 الشيخ وإن كان كونها كناية غير محقق وذلك لأن التشبيه مضمر في النفس حتى دل عليه بذلك لازم التشبيه به (قوله
 والاستعارة أبلغ) إمام البلاغة في العبارة مضاف مقدر أي ذوالبلاغة بمعنى الكلام المشغل على الاستعارة أبلغ من
 الكلام المشغل على التشبيه وذلك لأن المفرد لا يوصف بالبلاغة وإنما يوصف بها الكلام وإمام البلاغة لكن فيه
 شذوذاً بناءً فعل التفضيل من الزيد وكونه للمفعول (قوله فلنا تحقيق رابع أرجوان يكون ممن ليس لما أعطاه مانع)
 عبر عن نفسه أو لا بلنا معظماً منه ثم ويجوز ذلك التحقيق وترغيباً فيه وعبرنا بما بقوله أرجوان أن مقام الرجا يعقضي
 التواضع والخضوع وقوله ممن ليس لما أعطاه مانع إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت وحذف
 المفعول الأول لا عطى لدون الثاني بقريته التعبير بما دون من والمخذف للتعظيم والمراد بقوله أرجوان يكون ممن ليس لما
 أعطاه مانع أرجوان يكون مما يليق نسبته إليه تعالى رفعة مكانه والأجمعيع الأمور منه تعالى (قوله وهو أن الاستعارة
 بالكناية من فروع التشبيه المقلوب الخ) حاصله أن الاستعارة مبنية على التشبيه بأن يشبه أمراً خفياً على التشبيه اسم
 المشبه به والتشبيه قد يكون مقلوباً فيشبه بالشيء ما حقه أن يكون مشبهاً به فينبغي عليه أن يعطى اسم ما حقه أن يكون
 مشبهاً

مشبه الماحقه ان يكون مشبهه به ففي قولنا أنشئت المنية أظفارها يجوز ان يلاحظ بين المنية والسبع تشبيه مقلوب بان
 يشبه السبع بالمنية فيستعار له اسمها ولم يكن الكلام باعتبار ارادة السبع من المنية صادقا احتاج الشارح الى
 ملاحظة الكناية فجعل هذا المركب كناية عن تحقق الموت بمعنى أنه سيكون لا محالة لا بمعنى تحققه في الزمن الماضي
 وذلك انه يقال أنشئت المنية أظفارها بفلان عند شدة مرضه والباس منه فقرينة الاستعارة ذكر الأظفار اذا لم يسلم للنية
 أظفار وقريئة الكناية حاله اذ لم يسلم ثمة أسد (قوله وحشد فلا تجوز في إضافة الأظفار) بل لا تجوز في الأظفار لانه بل
 لا يظهر حينئذ وجه تشبيه قريئتها أي المكنية استعارة تخيلية اللهم الا أن لا يسميها الشارح بهذا الاسم (قوله ولا
 اشكال في جعل المنية استعارة) كما ورد على السكاكي فان المراد بالمنية السبع المحقق لا الادعائي ووجه تسميتها حينئذ
 استعارة بالكناية أو مكنية واضح أما كونها استعارة فلما قدم لم وأما كونها ملتبسة بالسكناية أو مكنية فلما فهم من
 الكناية بالمعنى المصطلح (قوله لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به) أي في التشبيه الذي هو مدار الاستعارة بالكناية والا
 فيجوز أن يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تشبيه آخر كما يدل عليه أثناء كلامه (قوله لمجوز ان يشبه شيء بامرئ ويستعمل
 لفظ احدهما فيه) فهذا اللفظ المستعمل استعارة مصرحة قال ويثبت له من لوازم الاخر فهذا الانبات استعارة تخيلية
 فقد اجتمع المصراحة والمكنية أما المصراحة فهي لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وأما المكنية ففيها المذهب الثلاثة هذه
 صورة اجتماع المصراحة والمكنية ويجوز اجتماع الجواز المرسل بالمكنية بان يعبر عن أمر بلفظ الجواز المرسل ويشبه ذلك الأمر
 ما آخر ويثبت له شيء من لوازم المشبه به (قوله يستفاد من هذا البيان) خصوصا من قوله والمحقق عدم الوجوب فان مثله
 شائع في المخالفة وهي فرع المخلاف (قوله ولم نعتز عليه الخ) حاصله اعتراض على الماتن بان بيانه دال على المخلاف ولم نعتز على
 المخلاف مع تتبعنا لكتب القوم بل عثرنا على ما يدل على عدم المخلاف في جوازه حيث قال الشارح المحقق في شرح
 التلخيص الخ (قوله ما غشي الانسان عند الجموع والخوف) من الخفاة واصفرار اللون (قوله فيكون استعارة مصرحة
 نظرا الى الاول ومكنية نظر الى الثاني) عبارته ناظرة الى سلوكه مسلك السكاكي في الاستعارة بالكناية من أنها لفظ المشبه
 المراد به المشبه به الادعائي فهو في الآية لفظ اللباس فانه الاستعارة المصراحة نظر الى تشبيه ما غشي الانسان عند
 الجموع باللباس واستعمال لفظه في ذلك فيكون أيضا استعارة مكنية نظر الى تشبيه ما غشي الانسان في حال الجموع من
 الضرر المراد باللباس أعني ما غشي الانسان بالعلم المراد كونه بقريئة انبات لازم الطعم له وهو الاذاقة وفي الآية احتمال
 آخر وهو ان يكون إضافة اللباس الى الجموع من قبيل إضافة لخب من الماء أي اذا قام الله جوعا كاللباس في الاحاطة
 والشمول باعتبار ضرره نعم يكون في اذاقها الاستعارة بتعبية عبر عن جعلها مدركة للجوع الاذاقة لما شاركه في مطلق
 الادراك (قوله وتحقيق ذلك الخ) حاصله أنه على مذهب السلف والمخيط لا مانع من كون المشبه مذكورا بلفظ مجازي
 وأما على مذهب السكاكي فالكلام فيه مبني على صحة الاستعارة من المستعار وهو محتلف فيه فيسمى الاختلاف منه الى
 ما نحن فيه (قوله وما يذ كر زيادة عليها) الظاهر أنه معطوف على قريئة الاستعارة لا على تحقيق لاذ كره فيه من زيادة
 التحقيق (قوله فان المخالب فيه قريئة) كون المخالب قريئة ونسبت زائدا عليها موافق لطريقة الماتن من أن
 الاقوى اختصاصا بالمشبه به هو القريئة وما عداه زائدا عليها فهو ترشيع وكذا موافق لارقيقة الشارح من أن ما يحضر
 السامع أولا هو القريئة وما سواه ترشيع فان المخالب أشد اختصاصا بالسبع من التشبيه وهي تحضر السامع أولا لاذ كرها
 قبل (قوله ظفر كل سبع) فالخيل تحتص بالسبع ومعلوم عدم اختصاص الظفر به فالظفر أعم مطلقا (قوله والظفر لما
 لا يصيد) أي من كل حيوان طائر او ماشي أو غيره وفيه انه يبقى ما يصيد من الماشي واسطة بين الخيل والظفر فانه
 لا يصدق على صاحبه انه مما يصيد من الطير حتى يسمى مخليا ولا يصدق عليه انه مما لا يصيد حتى يسمى ظفرا وظاهر من
 اللغة انه لا واسطة والجواب ان النفي في قوله والظفر لما لا يصيد داخل على المقيد أي لما لا يصيد من الطير وحده لا واسطة
 بل هو داخل فيها لظفر فان الواسطة أعني الماشي الصائد يصدق عليه ما لا يصيد من الطير وذلك لما تقر بأن النفي

إذا ورد مقيدا كان صادقا ثلاث صور انتفاءهما أو انتفاء القيد دون المقيد وعكسه (قوله بمعنى علق) أي علوقا حسب
لا معنى بالبصر من ملائمت المشبه به (قوله صاحب الكشف) فإنه جوز كون ذلك الأمر مستعمل في معناه الاستعاري
كما سيفهم من الفريدة الثانية (قوله مستعمل في معناه الحقيقي) أي مستعمل لفظه بتقدير مضاف أو يرتكب الاستخدام
(قوله نعم البيان الترشيح والتخييل) أي بيان الماتن بقوله الأمر الذي أثبت للمشبه الترخ فان كلاما من الترشيح والتخييل
مما أثبت للمشبه من خواص المشبه به (قوله وليس كلام السلف فيما رأينا) حاصله اعتراض على الماتن بنقله عن السلف
ما لم يكن في كلامهم فأنهم انما صرحوا بكون اللفظ مستعمل في حقيقته وأن المجاز في الاثبات في التخييل وسكتوا عن
الترشيح وقول الشارح فيما رأينا من باب هضم النفس وكان الماتن رأى أنه لا فرق بين التخييل والترشيح في كون كل
منهما وان كان مثبتا للمشبه من ملائمت المشبه به فتصريحهم في أحدهما بمنزلة التصريح في الآخر (قوله وأيضاً لا يصح
على عمومهم) فحينئذ يجب التخصيص في الموضوعين ويمكن الجواب عن الماتن أن مراده بالأمر الذي أثبت الترخ الأمر الذي
أثبت لثبته لا لأنه لا ينتقل منه إلى الاستعارة بالكتابة أو المراد أولاً والعموم لما أن نصريح القوم في التخييلية بمنزلة
نصريحهم في الترشيح ويلزم الاستخدام في قوله ويسمونه استعارة تخيلية (قوله ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية) هو
جواب سؤال ناشئ من قوله فيجب تخصيص الأمر بما لا يتم وتقريره أنه إذا خص الأمر الذي أثبت للمشبه بما لا يتم
الاستعارة إلا به فتسكون التسمية بالاستعارة التخييلية محتصة به مع أن وجه التسمية غير محتص به بل موجود في غيره
فاجاب بان وجه التسمية لا يكون موجبا للتسمية (قوله وبحكون بعدم انفكاك الممكني عنه عنها) أراد بالممكني عنه
الاستعارة الممكنية وتسميتها كنياعته أما على مذهب السلف فلان الاستعارة بالكناية عندهم لفظ المشبه به الرموز إليه
بذكر رادفه فهو ممكن عنه وعلى مذهب الخطيب هو التشبيه المضمر في النفس وهو يمكن عنه بذكر ملائم المشبه به وأما على
مذهب السكاكي فالمراد بالممكني عنه في عبارته المشبه به فإنه كني عنه كناية لغوية والمراد بالسلف من سوى صاحب
الكشف والافهوي يقول بان انفكاك الممكنية عن التخييلية فإنه جوز كون قرينة الممكنية استعارة تحقيقية كما سأل من
الفريدة الثالثة (قوله واليه ذهب الخطيب) أي إلى جميع ما ذكر في هذه الفريدة (قوله جوز صاحب الكشف) المراد
بالمجوز عدم الامتناع دون استواء الطرفين كما سأل من الشارح أن صنعه يشعر بأنه ما أمكن هذا الاحتمال
لا يلتفت إلى غيره فيكون واجبا (قوله بانيات النقص الحقيقي) وهو ابطال قتل الجبل وذ كرهذا قوطنة للأشعار لا التي
(قوله ومن ههنا نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة) أي مما أشعره كلامه من أنه ما أمكن جعل قرينة الممكنية استعارة تحقيقية
لا تحل تخيلية نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة الأخيرة من أنه ان كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به كان مستعاراً لذلك
التابع (قوله ولا يخفى أنه قرينة ضعيفة الخ) لم يرض الشارح حل عبارة صاحب الكشف على ظاهره اليستفاد منها
ما استفاد الشارح المحقق لان مجرد التعبير عن ملائم المشبه بموضع الملائم المشبه به قرينة ضعيفة فكيف يعتبرها صاحب
الكشف فاول كلامه بالتأويلات الثلاثة التي تفصلها (قوله بمحتمل أن يكون مراد صاحب الكشف ان النقص
بمدايناته للعهد كناية عن ابطاله) هذا هو التأويل الأول ووجه التقيد بقوله بعد اثباته للعهد ظاهر وحاصل التوجيه
ان القرينة ليست مجرد التعبير عن ملائم المشبه بموضع الملائم المشبه به بل هذا المعنى الموضوع له وهو ملائم المشبه به
مراد في كونه كناية أقول وبعد في خروج القرينة عن الضعف تردد لان المقصود بالذات في الكناية غير الموضوع له وعليه
مدار الصدق والكذب وأما المعنى الحقيقي فأنما هو وسيلة وسلم (قوله وأن يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام
إفادة ابطال العهد أو في ظاهر الخ) وحاصله أن في قول صاحب الكشف ليست صلة الاستعمال بل التي هي الصلة
محذوفة وقد بره شاع استعمال النقص في معناه الحقيقي في مقام ابطال العهد وأما إفادة ابطال العهد فبطريق الكناية
أيضا فحاصله ترجيع إلى التوجيه الأول غير أن انتصاف في العبارة مختلف (قوله وفي اظهار ابطال العهد) بمحتمل أن
يكون في صلة الاستعمال فيكون اظهار ابطال العهد معني لغويا بالنقص العهد فهو منادى للتوجيه الأول والفرق بينهما

مجرد زيادة الاظهار ولا يظهر لها فائدة ويحتمل أن لا تكون في صلة فتناسب التوجيه الثاني والفرق بينهما أن المضاف
المقدر في الاول فائدة ابطال العهد وهذا الاظهار فقط (قوله رأينا ما رأينا) رأينا الاولى علمية والثانية بصرية وما
مصدرية حذيفة وبيانهم مفعول الرؤية البصرية وان السكاكي الخ قائم مقام المفعولين للعلمية فالمعنى علمنا حين رؤيتنا بيان
القوم ان السكاكي جعل الاستعارة التخييلية مستعملة الخ ويحتمل ان يكون كلاهما بصرية وما موصولة او الاستفهام
التهبي أي بيانا كثيرا يذهب من كثرته وقوله بيانهم ان السكاكي الخ استئناف بياني كان سائلا قال فماذا كان بيانهم
فقال بيانهم ان السكاكي الخ وعلى كلا التقديرين الغرض الاعتراض على المسان بنسبة التجويز الى السكاكي القابل
للترجيح والتصين والمحال ان المستفاد من بيانهم ذلك دون التجويز وفيه بحث لما ان المحقق التفتازاني قال قال السكاكي
ان قرينة الماكنى عنها امر مقدر وهي كالاظهار وأمر محقق كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير
المجنذ فذهب التجويز (قوله وذلك) أي كونه تعسفا الخ (قوله عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى المحققى المايم المشبه
به لاشبهه الى ان المتكلم) من في قوله من اثبات بيان لما عليه طبيعة المعنى وقوله للمايم على تقدير مضاف أي لفظ
ملايم وقوله للمشبهه صلة الانبات والى ان المتكلم صلة العدول (قوله ولا يرى داع اليه كما ترى) أي لا يعلم داع
اليه كما تبصر أنه لا داع اليه فنزل العلم لعدم الداعي منزلة ابصاره مبالغة ويحتمل ان يكون في العلم بالداعي كناية عن
عدمه ومعنى قوله كما ترى ان العلم بعدم الداعي يذهب كالبصر الذي هو من أجل البديهييات (قوله كان باقيا على
معناه المحقق) وفيه بحث اذا لا يلزم من عدم المشابهة عدم هلاقة أخرى فمقاوذه على حقيقته حينئذ ممنوع (قوله
وقد صرفت منشاها) من قول الشارح في شرح الفريدة الثالثة حيث قال قال صاحب الكشف شاع استعمال
النقض في ابطال العهد الى ان قال ومن هنا نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة (قوله وفيه بحث) أي في كون ما ذكره
صاحب الكشف منشأ ما ذكره المصنف في الفريدة الرابعة منع والسيد جوزجلى عبارة صاحب الكشف على انه
يكون باقيا على حقيقته اذا لم يشع استعمال تابع المشبه به في تابع المشبه فانه الذي دل عليه سوق عبارة الكشف
واذا لم يحقق الشروع المذكور ولم يوجد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فيكون باقيا على حقيقته تأمل (قوله ووجه
ما ذكره) أي المصنف لا ما يفهم من كلام الكشف فان وجه كلام الكشف على ما بمشبهه الشارح تحقيق القرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له اعني الشروع الا ان الاولى رعاية اسم الاستعارة (قوله ما سبق) أي الوجه الذي سبق
ذكره في آخر الفريدة الثانية وهو قول الشارح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا للتخييلية أقرب الى الضبط (قوله من
الضبط مطلقا) هو بهذا المخلص والمخلص من الضبط مطلقا فيما ذهب اليه السلف بخلاف مذهب السكاكي فان
القرينة فيه ضعيفة مطلقا بخلاف مذهب الزمخشري ومختار المصنف فان القرينة فيه ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد
(قوله لا توه صورة شبيهة اياه له) أي رادف المشبه به له متعلق بالتوهم وفي العبارة مضاف محذوف وفي نصب شبهة الضمير
توقفا اذا يقال شبهة أسد ابل بأسد وجعله مفعول التوهم واللام صلة شبهة مخالف اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان التشبيه
لا يتعدى باللام واما المعنى فلان في جملة مفعول زيادة على مذهب السكاكي فانه لا ياتزم دعوى توهم ان تلك الصورة
متحدة ترادف المشبه وفي العبارة مضاف محذوف وازدادة التوهم الى الصورة مع اضافة الصفة الى الموصوف لمحصل
الصورة أي لا لفظ صورة متوهمية للمشبه شبهة برادف المشبه به والمعنى ان التخييل ليس هو لفظ رادف المشبه به المستعمل
في صورة وهمية شبهة برادف المشبه به (قوله كبقاء مخالف المنة الخ) المحاصل انه صفة مفعول مطلق محذوف اما قوله
باقيا اول قوله اثباته في قوله وكان اثباته (قوله فردده على كل تقدير الى ما هو له) الرد على صفة المصدر والى ما هو صفة
الرد والمعنى رد ذلك المصدر الى جعل ذلك المصدر له مفعول اليك فليك رد كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك اذا
رددت كلامهم الى ما هو له (قوله وان كان له تابع) أي حقيقى لا اختراعى (قوله كان ذلك مستعارا لذلك التابع على
طريق التصريح) فيه انه لا يكفي ذلك بل لا بد مع ذلك من وجود القرينة المانعة من ارادة الحقيقة ولذلك اعتبر صاحب

الكشاف مع ذلك الشبوع على ما فهمه الشيخ (قوله فالاحتمالات عنده أربعة) اذا عرفت ما ذكرته في الفريدة
الرابعة فالاحتمالات التي ذهب اليها علماء البيان عند المصنف أربعة لا عند غيره فانها عنده ثلاثة أحدها كون
الجميع أى جميع افراد التخييلة حقيقة وهو مذهب الساف والمخطيب وقد ذكره في الفريدة الاولى وثانيها الانقسام
الى الاستعارة المصروفة والتحقيقية وهو مذهب صاحب الكشاف وذكره في الفريدة الثانية وثالثها كون
الاستعارة تخيلية وهو مذهب السكاكي وذكره في الفريدة الثالثة ورابعها الانقسام الى الحقيقية والتخييلية
وهو مختار المصنف وذكره في الفريدة الرابعة (قوله ولك ان تزيد أقسام الاحتمال كما هأناء لك غمرة) قال الشارح
في حاشيته تارة باحتمال المجاز المرسل وتارة باعتبار شبوع الاستعمال (قوله فعلى بنا بالاعراض) أى عن بيان باقى
الاحتمالات وعليك بالاقبال عليها واستنباطها والمحمد لله الذى علم الانسان ما لم يعلم على كل حال (قوله ما زاد على
قربنة الممكنة من الملازمات ترشيحا) اطلق لفظ الملازمات ولم يقيد كما قيد في حديثه ليشمل قربنة الممكنة على
المذاهب الثلاثة (قوله لمفهوم مشترك بينهما) أى بين الملازمين الزائدين على القرينتين (قوله ما يلازم المستعار منه
وبقارن الاستعارة) هذا ترشيح المصروفة وقوله ما يلازم المشبه به ويقارن الاستعارة والتشبيه هذا ترشيح الممكنة على
المذاهب الثلاثة والمراد بالتشبيه التشبيه المضمحل فى النفس لا الاعم والاشمل ترشيح التشبيه فلم يبق لقوله بل لمفهوم
مشترك بينهما ما بين التشبيه فائدة ولو اكتفى بقوله ما يلازم المشبه به ويقارن الاستعارة أو التشبيه لشملى ترشيحهما
وكان أخصر (قوله لان الاشتراك خلاف الاصل) أى الاشتراك اللفظي لان فيه التزام تعدد الوضع والاصل عدمه
(قوله ولا ضرورة هنا) لان فى القول بالاشتراك المعنوي غنية عنه (قوله ذلك تحصيل ذلك المفهوم) أى المشترك
معنى بينهما ما بين التشبيه والمجاز المرسل وهو ما يلازم الموضوع له ويقارن المجاز أو التشبيه (قوله حتى يحتاج الى تقييد
بجعله ترشيحا بالزيادة على القرينة) بل انما يحتاج الى ذلك التقييد التجريد (قوله بل يشمل التجريد ايضا) وهو ما يلازم
المستعار له ويقارن الاستعارة (قوله بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل ايضا) ومفهوم التجريد المشترك معنى بينهما
وبين التشبيه والمجاز المرسل ما يلازم المعنى المجازى أو التشبيه ويقارن المجاز أو التشبيه (قوله الا ان يقال التخصيص مجرد
اصطلاح) ويجوز ان يقال تعرض للاشتراك فى الترشيح دون التجريد اهتماما بشأنه لشرفه وأبلغيته ولم يتعرض للاشتراك
فى التجريد اكتفاء بالمقابلة (قوله ويجوز جعله ترشيحا لتخييلية) ان كانت قرينة الممكنة تخيلية وقوله أو الاستعارة
الحقيقية أى ان كانت قرينة الممكنة استعارة حقيقية كما ذهب اليه صاحب الكشاف واختاره المصنف (قوله اما
الاستعارة الحقيقية فظاهر) أى كون الترشيح لم يظهر وذلك لانها كسائر الاستعارات المصروفة التي لم تكن قرينة
للممكنة (قوله والاولى ترك قوله والاستعارة المصروفة كما سبق أو زيادة الممكنة) لانه ان كان الغرض الاستفهام فلا معنى
لترك الممكنة وان لم يكن الاستفهام مقصودا فلا معنى لاعادة ما قد سبق (قوله ويجعل نفسه تخيلا أو استعارة حقيقية
أو اثباته تخيلا) اشارة الى ما وقع من الاختلاف فى قرينة الممكنة فجعل نفسه تخيلا لمذهب السكاكي وجعله استعارة
تحقيقية لمذهب صاحب الكشاف وجعل اثباته تخيلا لانفسه مذهب السلف وعليه صاحب الكشاف فى بعض
مواد قرينة الممكنة (قوله زائد عليها وترشيحا) اما ترشيحا للممكنة أو التخييلية (قوله كما أشرنا اليه) حيث قال ولا يخفى انه
لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة (قوله والظاهر أن ما يحضره السامع) لا يخفى أنه اولى من صنيع الماتن (قوله ولك
ان تجعل الجميع قرينة الخ) ولذا قال صاحب التلخيص القرينة قد تكون واحدة وقد تكون متعددة والله تعالى أعلم
وله الحمد الا تم فى البدء أو الختم * قال المؤلف رحمه الله تعالى اتفق الفراغ من تسويد هاتيه لدا سكونية وأنا متوجه
الى قسطنطينية يوم الاربعاء الثامن والعشرين من الشهر السابع من العام التاسع من العقد العاشر من القرن
العاشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وآله وصحبه خيار البريه والمحمد لله وحده
هذا آخر حاشية المحفد التي بالمهام من المتقدم

- ٦ خطبة الكتاب
١٤ مطلب أمانه
٢٢ العقد الاول في أنواع المجاز وفيه ست فرائد
٢٤ الفريدة الاولى المجاز المفرد
٣٧ الفريدة الثانية في بيان الاستعارة الاصالة والتمعية
٦٤ مطلب في وانكر التسمية السكاكي وردها الى المكنية
٦٥ الفريدة الثالثة في بيان الاستعارة الحقيقية والخيالية على مذهب السكاكي
٦٧ الفريدة الرابعة في بيان الاستعارة المطلقة والمرشحة والمجردة وأبلغية كل منها على الآخر
٧٢ الفريدة الخامسة في بيان ان الترشيح اما أن يكون تابعا للاستعارة باقية على حقيقة أو مستعار من ملائم المستعار منه للملائم المستعار له
٧٦ الفريدة السادسة في بيان المجاز المركب وتقسيمه الى استعارة تمثيلية وغيرها
٩١ العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وفيه ثلاث فرائد
٩٥ الفريدة الاولى في بيان الاستعارة بالكناية على مذهب السالف
٩٨ الفريدة الثانية في بيانها على ما يشعر به كلام السكاكي
١٠١ الفريدة الثالثة في بيانها على مذهب الخطيب
١٠٤ الفريدة الرابعة في بيان أنه هل يجب أن يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له أم لا
١٠٦ العقد الثالث في تحقيق الاستعارة بالكناية وما يذكر زيادة عليها من ملائمت المشبه به وفيه خمس فرائد
١٠٧ الفريدة الاولى في بيان أن الامر المنبئ للمشبه من خواص المشبه به استعارة تخيلية على مذهب السالف مستعمل في معناه الحقيقي
١٠٨ الفريدة الثانية انه استعارة حقيقية على تجويز صاحب الكشف
١١٠ الفريدة الثالثة انه استعارة تخيلية مستعمل في أمر وهمي على تجويز السكاكي
١١١ الفريدة الرابعة في بيان تقسيم قرينة المكنية الى استعارة تخيلية ومصرحة
١١٤ الفريدة الخامسة في بيان ان ما زاد على قرينة المكنية من ملائمت المشبه به يسمى ترشحا كما في المصروفة

Library of



Princeton University.

